المُستقبلُ العربيّ

السنة 46 العدد 532 حزيران/يونيو 2023

افتتاحية

السودان: قصة الحرب واحتمالات السلام
محمد عثمان إبراهيم

دراسات

سياسات التعافي الاقتصادي في الوطن العربي
أحمد محمد صدقي وحازم حسانين محمد

الصهيونية في زيها النازي ـ الفاشي المجدَّد
وليد سالم

العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي
جاسم يونس الحريري

التمكين السياسي للنساء في المغرب
عبد الرفيع زعنون

أزمة النفايات في تونس ولبنان
مهى بوهلال عبيد

ندوة

اللغة العربية وأسئلة الهوية والتنمية

مقالات وآراء

أوسلو نافذة التطبيع العربي ـ الإسرائيلي
عقل صلاح ورائد أبو بدوية

العلاقات الجزائرية ـ التركية: الواقع والفرص
خالد بقاص

كتب وقراءات

■ تدمير سوريا وتشريد شعبها: من المسؤول؟ (مصطفى عبد العزيز مرسي)
منى سكرية

مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبلُ العَربيّ

مجلة عربية بحثية شهرية محكّمة، تصدر من مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة المنهج العلمي والحسَّ النقدي، وتلتزم معايير وأخلاقيات البحث العلمي والنشر، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة عقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تشدد على التأصيل، وعلى أن تأتي النصوص بجديد، سواء على مستوى الموضوعات والمعطيات والمعلومات والمصادر، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

المجلس الاستشاري

أباهر السقّا (فلسطين)
أحمد سعيد نوفل (الأردن)
أحمد يوسف أحمد (مصر)
جمال واكيم (لبنان)
الحسين شكراني (المغرب)
خديجة الصبّار (المغرب)
دارم البصّام (العراق)
الزبير عروس (الجزائر)
صبري زاير السعدي (العراق)
الطاهر لبيب (تونس)

عبد الله البريدي (السعودية)
عقيل محفوض (سورية)
علي الجرباوي (فلسطين)
علي الدين هلال (مصر)
علي القادري (لبنان)
عمر الشهابي (البحرين)
فاديا كيوان (لبنان)
نهوند القادري عيسى (لبنان)
نيفين مسعد (مصر)
وحيد عبد المجيد (مصر)

فريق التحرير

لونا أبوسويرح ـ رئيسة التحرير
فارس أبي صعب ـ مدير التحرير
كابي الخوري ـ باحث
عبادة كسر ـ باحثة
سلام سعد ـ سكرتيرة التحرير
محمد شومان ـ مدقق لغوي
زينب صبرا ـ سكرتيرة

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة **المستقبل العربي** من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعًا خلافيًا، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفًا ساخنًا، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحًا مستقبليًا لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربيًا؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 – **مراجعات كتب**: تتضمن المراجعة عرضًا لمضمون كتاب صادر حديثًا، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمدها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 2000 – 2500 كلمة.

4 ـ أبواب غير ثابتة مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقديًا وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 ـ 3000 كلمة.

5 ـ تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار المنظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السادسة والأربعون | الثاني والثلاثون والخمسمئة | حزيران/يونيو 2023

المحتويات

■ **افتتاحية**

□ **السودان: قصة الحرب واحتمالات السلام**..... محمد عثمان إبراهيم 7

■ **دراسات**

□ **سياسات التعافي الاقتصادي بعد كورونا في الوطن العربي** .....أحمد محمد صدقي وحازم حسانين محمد 11

تحلل هذه الدراسة دور سياسات التعافي في الحد من عدم المساواة في الاقتصاد العربي بعد كورونا. وقد أظهرت الدراسة التأثير الواضح وغير المحدّد لجائحة كورونا في الاقتصاد العربي، وبخاصة اتساع حدة عدم المساواة وتزايد تبعاته، فضلاً عن تسبب هذه الجائحة في حدوث صدمات متعدِّدة في المنطقة، كالمرض، والإغلاق الاقتصادي المحلي وما تبعه من تسريح عدد كبير من العمال. ويصنَّف الوطن العربي بوصفه المنطقة الأكثر تفاوتًا في جميع أنحاء العالم، إذ إن 56 بالمئة من الدخل القومي يتراكم لدى الـ 10 بالمئة الأعلى دخلًا من السكان، مقابل 12 بالمئة فقط من الدخل القومي تتوزع على الـ 50 الأدنى دخلًا من السكان.

الكلمات المفتاحية: التعافي الاقتصادي، عدم المساواة، العدالة، التنمية، الرقمنة، الحماية.

□ **الصهيونية في زيها النازي ـ الفاشي المجدَّد: أي تحديات تواجه القضية الفلسطينية؟**.....وليد سالم 33

تحاجج هذه الورقة في أن الكيان الصهيوني يشهد انزياحين جديدين عبَّرت عنهما طبيعة الائتلاف الحكومي الجديد رغم النجاح غير الحاسم الذي حققه في انتخابات 2022: أولهما يتعلق بخسارة قوى اليمين الداعية إلى تجنيس الفلسطينيين بالجنسية الإسرائيلية وإخضاعهم لنظام الأبارتايد لمصلحة فوز كبير لقوى اليمين الأخرى التي ترفع الدعوات العلنية إلى قتل الفلسطينيين وإبادتهم أو ترحيلهم؛ وثانيهما يتعلق بالعودة السافرة إلى التوجُّهات العنصرية التي اتسمت بها الصهيونية منذ بداية نشوئها عبر المزيد من تجلي طابعها النازي ضد الفلسطينيين الباقين في بلادهم، مع تسارع الاتجاه نحو تديين الدولة وخلق نظام فاشي مناوئ لسلطة القضاء وحقوق المرأة والإعلام والتعليم العلماني واليسار.

الكلمات المفتاحية: الصهيونية، الاقتلاع والإحلال، الزي النازي ـ الفاشي، الأبارتايد، العوامل الكابحة والعوامل الدافعة.

□ **سبل تعزيز العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: دراسة في المتغيرين الاقتصادي والأمني**.....جاسم يونس الحريري 55

تبحث هذه الدراسة في سبل تعزيز العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالين الاقتصادي والأمني، إذ إن هذين المتغيرين

يمكن أن يجعلا العلاقات بين الطرفين في مستويات متقدمة بعد سنوات من التذبذب، إذ حان الوقت لجعل العلاقات تتحول نحو التعاون المثمر بدلًا من الصراع لفائدتهما، لأن هذين المتغيرين يعملان على إيجاد أواصر قوية وساحة لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها مواجهة الإرهاب والقرصنة والتهريب، فضلًا عن تنمية التدريب العسكري بين الطرفين وتبادل المعلومات الاستخبارية. لذلك ارتفعت الصادرات والواردات بينهما وفُتحت آفاق من التعاون الاقتصادي كفسح المجال للاستثمار بينهما سعيًا لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التعاون الاقتصادي، التعاون الأمني، أمن الخليج، الإرهاب.

□ **تطور مؤشرات التمكين السياسي للنساء في المغرب: الأرقام وما وراءها** .....عبد الرفيع زعنون 70

شرع المغرب منذ بداية الألفية في سن تدابير لتحسين التمثيل السياسي للمرأة، لعل أبرزها إقرار نظام الكوتا التي مكَّنت من تحسين معدلات وجود النساء في المؤسسات التمثيلية من دون أن يعني ذلك إحداث طفرة نوعية في تجسيد حقوقهن السياسية. تبحث هذه الدراسة في تطور التأطير القانوني للتمكين السياسي للنساء في المغرب. وتخلص الدراسة إلى استمرار مقاومات التشريع المناصر للحقوق للسياسية للمرأة في ظل استمرار عدة إكراهات تحد من وزنها التمثيلي ومن تأثيرها في القرار السياسي، الأمر الذي يستوجب سن مقاربة تكاملية تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتمكين السياسي للمرأة وللنهوض بحقوقها. انطلاقًا من مؤشرات النوع الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: النساء، التمكين السياسي، المؤسسات التمثيلية، التمييز الإيجابي، المناصفة.

□ **المدلول السياسي لأزمة النفايات:**
دراسة مقارنة بين تونس ولبنان.....مهى بوهلال عبيد 88

أحدثت أزمة النفايات في لبنان، كما في تونس، تفسيرات سياسية بالأساس عكست فشل الدولة في كلا البلدين في تسيير مرافق الخدمات العامة وعدم قدرتها على إدارة قطاع النفايات على نحو فعال. يتناول هذا البحث مسألة النفايات من خلال قراءة سياسية للأزمة في كل من لبنان وتونس، ويدرس النفايات كقطاع له أهمية سياسية تؤثر في رسم علاقات القوة التي لها تأثير في الشؤون العامة وفهم عمليات التسييس في هذا المجال. يهدف البحث إلى فهم المدلول السياسي لمشاكل الخدمات الحضرية من خلال موضوع التصرف في النفايات. كما يهدف إلى المساهمة في النقاش السياسي حول المسؤوليات السياسية المرتبطة بقضية التصرف بالنفايات.

■ **ندوة**

□ **اللغة العربية وأسئلة الهوية والتنمية**.....100

□ **السياسات اللغوية العربية:**
الظهير التنموي والاقتصادي.....محمد مراياتي 101

□ **بيان اللسان لبناء الإنسان** ..... بسمة أحمد صدقي الدجاني 114

□ **النخب العربية وتحديات اللغة**..... عبدالله البريدي 122

□ **المناقشات** 125

■ مقالات وآراء

□ **أوسلو نافذة التطبيع العربي ـ الإسرائيلي**.....عقل صلاح ورائد أبو بدوية 134

□ **العلاقات الجزائرية ـ التركية، 2002ـ2022: الواقع والفرص** .....خالد بقاص 146

■ كتب وقراءات

□ **تدمير سوريا وتشريد شعبها: من المسؤول؟** (مصطفى عبد العزيز مرسي) .....منى سكرية 156

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** .....كابي الخوري 163

الكتب العربية: مجانية أم خصخصة؟: تاريخ الصراع على نموذج الرفاه المصري؛ رسائل مقدسية؛ ضمانات المحاكمة العادلة: بين التأطير الدستوري والمعايير الدولية (دراسة وصفية تحليلية)؛ من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين.

الكتب الأجنبية: Economic War: Ukraine and the Global Conflict between Russia and the West; Peace or Democracy? Peacebuilding Dilemmas to Transition from Civil Wars; Sovereign Funds: How the Communist Party of China Finances Its Global Ambitions; When China Attacks: A Warning to America

تقارير بحثية: The Looming Danger of State Disintegration in Sudan; Syria Is Normalizing Relations with Arab Countries: Who Will Benefit?.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو مجلة «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
لوحة للفنان التشكيلي السعودي عبد الحليم رضوي.

السودان: قصة الحرب واحتمالات السلام

محمد عثمان إبراهيم(*)

كاتب وصحافي سوداني.

يصعب الفصل بين تاريخ «بلاد السودان» في صيغها المختلفة منذ عهد ممالك ما قبل التاريخ مرورًا بالممالك المسيحية في القرون الوسطى وحتى العصر الإسلامي، وبين الحروب. كان العهد الفرعوني هو عهد الحروب غير المدوّنة سوى نتف في كتب التاريخ، ولم يبق للسودانيين في ذاكرتهم الجماعية من مملكة علوة (Alodia) المسيحية التي ازدهرت لعدة قرون في المنطقة بين جنوب مصر وحتى الخرطوم سوى قصة الحرب الفاجعة التي انتهت بتدمير المملكة وعاصمتها مدينة سوبا (شمال العاصمة الحالية) واسم سيدة يقال لها («عجوبة» يحمّلها التاريخ الذكوري – بامتياز ـ مسؤولية الفتنة التي انتهت بتدمير العاصمة التاريخية لمملكة باذخة عاشت تسعة قرون حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي مخلفة لنا آثارًا محدودة من الصلصال والمثل الشهير «عجوبة الخربت ـ أي التي خربت – سوبا».

بعدها جاء عهد الممالك الإسلامية مثل مملكة سنار (1504 – 1821)، وسلطة الحكم التركي (1821ـ1885)، وسلطة الاستعمار الإنكليزي ـ المصري (1897ـ1956)، ثم عهد الدولة الوطنية منذ الاستقلال وحتى يوم حرب الجيش الوطني وقوات الدعم السريع الحالية التي انطلقت في 15 نيسان/ أبريل الماضي وستبقى آثارها أو حطامها لعهد مقبل في سودان المستقبل.

* * * *

ما عدا حروب العصر الفرعوني فإن العامل العربي ـ بالمعنى الوصفي وليس لتأسيس أي اتهامات ـ ظل حاضرًا كأحد أطراف حروب بلاد السودان وأحد عوامل صناعة الملك والسلطة فيه، وهو ما يجعل التاريخ السوداني الرسمي في المناهج المدرسية يبدأ بدخول العرب السودان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث انتصر الصحابي عبد الله بن سعد بن أبي السرح على ملوك النوبة في دنقلا (عاصمة الولاية الشمالية الحالية).

بعد قرون قليلة قضى التحالف العربي بزعامة عبد الله جماع زعيم قبائل العبدلاب، وعمارة دنقس زعيم قبائل الفونج، على مملكة سوبا وجعلوا ازدهارها خرابًا لم يتم إعماره إلا خلال هذه العقود الثلاثة الأخيرة، إذ نشأت بعض المجمعات السكنية الراقية الجديدة. بعدها أسس الحليفان

(*) البريد الإلكتروني: mohamed@okakgroup.com

الجديدان السلطنة الزرقاء (والأزرق والأخدر [الأخضر] في عامية عرب السودان هي لفظة مخففة للأسوَد ذات الدلالة السلبية في بعض السياقات، وهي مقابلة للأسمر العربية التي تعني الأسود بلغة الصوابية السياسية).

عاشت السلطنة الزرقاء وعاصمتها سنار قرابة 3 قرون وبضع سنين كانت مثالًا لفساد الحكم وعسف الحكام وبؤس الرعية، ما عدا بعض الإشراقات المحدودة ذات الصلة بانتشار المعارف الدينية، سواءٌ عن طريق الهجرات القادمة من الغرب حيث بحيرة تشاد، والشمال، حيث الأكابر يبعثون بأبنائهم للدراسة في الأزهر الشريف، وانتشرت تبعًا لذلك الطوائف والطرق الدينية الصوفية التي لاذ الناس بسلطتها هروبًا من عسف السلطة السياسية، وصارت الإنتليجنسيا الجديدة المتكونة من الشيوخ والأئمة هي صاحبة النصيب الأكبر في بناء الوعي والتوجه العام للمجتمع.

قضت جيوش حاكم مصر ومؤسس دولتها الحديثة محمد علي باشا على مملكة سنار بسهولة، وبسط السلطان الجديد نفوذه من شمال البلاد وحتى مناطق في جنوب السودان، حيث عانى المواطنون بشاعة الصلف الاستعماري لتنتظم في البلد ثورة جديدة قادها متصوف شاب هو الإمام محمد أحمد المهدي (العربي الأصول من شمال السودان) فنجح في طرد الترك ليتوفى بعد أشهر قليلة ويخلفه أحد أقسى الحكام في تاريخ السودان المعاصر وهو الخليفة عبد الله التعايشي (العربي من أصول تونسية) والقادم من إقليم دارفور.

* * * *

هنا تبدأ قصة الحرب الجديدة، فقد توجَّس عرب الشمال من إعادة التاريخ لنفسه في بلد مجبول على استعادة السياسيين خطايا أسلافهم. أدى الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع (وهي قوات خفيفة التسليح ذات قدرة عالية على التخفي والانتشار السريع وتنفيذ مهمات الاستطلاع والعمليات الخاطفة) دورًا أساسيًا ومحوريًا في عملية إسقاط نظام مؤسِّس هذه القوات وراعيها الرئيس السابق عمر البشير، وفي صناعة الحاكم الجديد الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الحالي.

هذه الأدوار تعيد إلى الذاكرة الحية قيام التعايشي بإقناع الشاب محمد أحمد قبل أقل من 150 عامًا بأنه المهدي المنتظر الذي سيملأ أرض السودان عدلًا بعد أن ملئت جورًا، تنصيبه حاكمًا قبل أن يخلفه فيُذيق السودانيين من أولاد البحر (أي أبناء النهر من عرب نهر النيل) وغيرهم مرارات العيش والذل وعنف السلطة على نحو ما زالت حكاياته حية في البيوت وسرديات التاريخ العائلي لعرب السودان وعجمه.

تمدد حميدتي تمددًا هائلًا خلال سنوات ما بعد البشير، وبينما كانت قواته محدودة حول الـ20 ألف مقاتل تسيطر عليهم بصورة مباشرة القيادة العامة للقوات المسلحة، ويتلقون تموينهم وميزانياتهم من الخزينة العامة للدولة، فقد بلغت في السنوات الأربع الماضية عشرات الآلاف وحصلوا على موافقة الرئيس البرهان على العمل بمعزل عن قيادة الجيش في الاستقطاب والتجنيد، والتدريب، والتسليح، والتمويل.

بنى حميدتي إمبراطورية مالية ضخمة من احتكار إنتاج الذهب وشرائه عبر شركاته وتحت حماية قواته، واشترى عددًا من المصارف والشركات والعقارات المميزة والصحف، وحصل على تسليح حديث ومدافع وأسلحة مضادة للطيران، وسعى إلى تأسيس قوات جوية وللحصول على طائرات مسيرة.

* * * *

غامَرَ حميدتي وهو صغير السن نسبيًا بين شيوخ الطبقة الحاكمة (مولود في عام 1976)، وحاصل على تعليم نظامي محدود، بسلطة هائلة وحيثيات للبقاء فيها كتيّار جديد ممثل للقوى الريفية التي ظلت مستبعدة من التمثيل العادل في السلطة وفي التمتع بالثروة، وتصور بصعوده السهل والسريع بلا عوائق أن في إمكانه الحصول على السلطة والثروة والبلاد بصيغة احتكارية مطلقة ومن دون شراكة مع أحد.

تمدد حميدتي على الخارج ونسج علاقات خاصة به وبشركاته مستغلًا وظيفته السامية وجهاز الدولة، فزار دول العالم والتقى بزعمائها، وتدخل بصورة مباشرة في تشابكات الصراعات الإقليمية والدولية في غرب أفريقيا، فوضع طموحه في مرمى النيران بين الإمبراطورية الروسية الصاعدة في مجال النفوذ الفرانكوفوني التقليدي وخصومها.

* * * *

كان أحد عوامل مشاركة قوات الدعم السريع في المعركة حول السلطة مؤسسًا أيضًا على مشاركتها في حرب اليمن، حيث نجح قائدها حميدتي في تمكين مقاتليه ـ وهم بطبيعة حال الجيوش من خلفيات أقل حظًا في المال والنفوذ ـ من الحصول على أموال وزاد طموحهم في الترقي الاجتماعي.

لم تكن هذه التجربة الأولى للمقاتلين السودانيين الذين شاركوا في حروب خارجية في القيام بعمليات لزعزعة السلطة القائمة وتغيير شروط مشاركتهم فيها، إذ تمرّدت قوات الجهادية التي كانت تحارب ضمن جيش الوالي محمد علي باشا في كسلا على الحدود مع الحبشة عام 1864 لأسباب متعلقة بالعلاقة بين العرب والسود. لكن تم إخماد التمرد بصعوبة في العام التالي، وتمردت مجموعات كبيرة من الجنود الذين شاركوا ضمن القوات الإمبراطورية البريطانية في الحرب العالمية الأولى ضد الاستعمار بعد انتهاء الحرب وقاموا في ما عُرف في التاريخ الحديث بثورة 1924 التي أعاد البريطانيون بناءً على حيثياتها صوغ سياستهم الاستعمارية في السودان على خطوط عرقية تحابي العرب/ المنتسبين إلى أصول عربية بالأحرى، وتنظر بريبة إلى السود المنتمين إلى قبائل أو أحفاد المسترقين، وطبقوا سياسة المناطق المقفولة التي قادت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان عن شماله وما زال البلدان يعانيان عقابيله.

* * * *

ينتمي الفريق حميدتي إلى قبيلة الرزيقات ذات الأصول العربية التي لها امتدادات واسعة في دول تشاد والنيجر ومالي. وكان الكثير من أبناء هذه القبيلة محاربين عابرين لحدود دولهم. شارك

أبناء هذه المجموعات القبلية العربية في حروب الزعيم الليبي السابق معمر القذافي ومغامراته العسكرية التي لم تنقضِ إلا بغيابه. وكانت تلك الجماعات هي العنصر الأبرز في مكونات ما عرف بـ«الفيلق الإسلامي» الذي كان أقرب إلى كونه فيلقًا عسكريًا عربيًا كان العقيد يعده لتأسيس ملكه المشتهى في الحزام الصحراوي الأفريقي.

هذا الإرث العروبي، والعسكري مضافًا إلى فقر دول الحزام الصحراوي وضعف الحكومة الانتقالية في السودان بقيادة الفريق البرهان، ووفرة المال في يد الجنرال الطامح، هيأت لحميدتي فرصة غير مسبوقة في تأسيس جيش ضخم لا يُعرف عديده على وجه التحديد، إذ لا يمكن الاعتماد على سجلات الرواتب التي تمنحها وزارة المالية له في ظل توافر موارد هائلة خارج الميزانية الرسمية.

وبينما ظلت مقاعد الطبقة الحاكمة في السودان محتكَرة طوال عهد ما بعد الممالك المسيحية في السودان للقبائل العربية النيلية، فإن حميدتي وجماعته يرون أنهم أكثر عروبة من الشماليين، وهو أمر تسنده الكثير من الخصائص الثقافية والأنثروبولوجية. وبالتالي فإن عامل العروبة في تولي السلطة سيكون في خدمتهم لا ضدهم على النحو الذي كان يعيق سير القبائل الأفريقية نحو السلطة، إذ غالبًا ما كانت الشعوب والمؤسسات العربية توفر السند للخرطوم.

أثبتت هذه الحجة فعاليتها، ولعله لا يخفى الآن أن تمرد حميدتي يحظى بتيار متواطئ ومشجع في غير فضاء عربي.

لقد ظل العامل العربي حاسمًا ومهمًا في حماية السلطة المركزية في السودان خلال معاركها مع التيارات الأفريقانية.

يواجه الجيش السوداني حاليًا عدة حروب غير نشطة في دارفور وجبال النوبة، لكن حربه مع قوات الدعم السريع مختلفة، إذ إنها تدور بين جيشين ذوَي هويتين عربيتين ويحظيان بدعم لا يخفى من عواصم عربية.

يرجّح الكثيرون أن هزيمة حميدتي في حربه الحالية هي مسألة وقت قبل أن يتشتت شمل قواته في الصحراء الواسعة، لكن الخشية أن تعود العاصمة إلى شكلها الأول الذي كانت عليه عقب دمارها قبل خمسة قرون على يد عبد الله جماع وحلفائه.

لقد كانت حروب السودان السابقة طوال القرون الخمسة الماضية حروبًا عربية ـ أفريقية، وكانت اتفاقيات السلام ـ التي أنهيت أغلبها في عهد ما بعد الدولة الوطنية ـ غربية بمساعدة عربية؛ فهل تتدخل الدول العربية هذه المرة؟ وهل تنجح الجهود السعودية في وقف الحرب؟ هذا ما ستكشف عنه تبدلات الأحوال في الأسابيع المقبلة... أما إعمار الخرطوم فهذا بند ليس على الطاولة الآن □

سياسات التعافي الاقتصادي بعد كورونا في الوطن العربي(*)

أحمد محمد صدقي(**)

مدرس مساعد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

حازم حسانين محمد(***)

باحث دكتوراه اقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها.

مقدمـة

كان لجائحة كورونا تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية كثيرة على مختلف بلدان العالم؛ فقد أدّى التراجع الكبير للصادرات والتدفقات المالية بسبب الانغلاق التجاري وانخفاض الطلب الخارجي إلى اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات، في حين ساهم انخفاض حجم الاستهلاك والاستثمار الناتج من تطبيق الحظر الكلي أو الجزئي على حركة السلع والأفراد في تراجع كبير للنمو الاقتصادي. كما أدى ارتفاع حجم الإنفاق، بسبب الزيادة الكبيرة في الدعم المخصص للقطاع الصحي وللقطاعات الإنتاجية وللأسر المتضررة، من جهة، وانخفاض الإيرادات المالية نتيجة الركود الاقتصادي والتراجع الكبير للأنشطة التجارية والاستثمارية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية لدعم القطاع الخاص، من جهة أخرى، إلى عجوزات كبيرة على مستوى الموازنات العامة.

وقد تنبهت النظرية الاقتصادية إلى أهمية سياسات التعافي كملاذ آمن يجنبها الاختلال الداخلي والخارجي، لكنَّ حالة من الجدل لا تزال سائدة حول الأدوار المسندة إلى المؤسسات المخلتفة، التي تقود هذا التعافي. ناهيك بطبيعة الدور التنموي للدولة ومدى فاعلية سياساتها المالية والنقدية والتجارية.

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والسياسية للمؤسسات العربية البحثية المستقلة بعنوان: «التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربية» الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية مع منتدى البدائل العربي للدراسات و«دار الخبرة» (العراق) و«مجلة قضايا سياسية» (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين – العراق) و«المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي» في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(**) البريد الإلكتروني: abosidky@zu.edu.eg

(***) البريد الإلكتروني: hazem.h1991@yahoo.com

وقد أصبحت قضية عدم المساواة إحدى القضايا المحورية على أجندة صانعي السياسات على المستويين المحلي والدولي منذ بداية الألفية. ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما نتج منها من آثار اقتصادية شملت البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه القضية على النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد، كما اتضحت أيضًا آثارها الاجتماعية والسياسية لما خلقته من فجوة بين قلة تمتلك الثروة والنفوذ، وكثرة لا تمتلك شيئًا، الأمر الذي حتّم على صانعي السياسات العالمية إدراج مكافحة اللامساواة ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ تضمنت هذه الأهداف أكثر من هدف متعلق على نحو صريح بعدم المساواة كالهدف 5 والهدف 10.

تعاني المنطقة العربية منذ زمن بعيد ضعفًا وهشاشة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جعلا الكثير من مواطنيها يعانون تراجعًا كبيرًا في مستويات المعيشة، تزايدت معه المخاطر الناجمة عن الفقر والبطالة، وتصاعدت في إثرها حالة عدم المساواة.

ناهيك بعدد كبير من الغايات التي تؤكد ضرورة مكافحة عدم المساواة بشتى صورها، كعدم المساواة في النوع الاجتماعي، أو في الدخل والثروة بين الأفراد داخل البلدان وفيما بينها. من هذا المنطلق، لم تعد قضية عدم المساواة ذات أبعاد وتداعيات اقتصادية فحسب، بل أضحت من التحديات الكبرى التي يبحث المجتمع الدولي عن سبل مواجهتها[1].

تعاني المنطقة العربية منذ زمن بعيد ضعفًا وهشاشة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جعلا الكثير من مواطنيها يعانون تراجعًا كبيرًا في مستويات المعيشة، تزايدت معه المخاطر الناجمة عن الفقر والبطالة، وتصاعدت في إثرها حالة عدم المساواة. وذلك على الرغم من وجود ثروات طبيعية وبشرية، أهَّلت الكثير من بلدانها لتراكم فوائض كبيرة، إلا أن حالة عدم المساواة هي القاعدة لا الاستثناء. وفي ضوء تفشي جائحة كورونا، مثّلت تداعيات الوباء تحديًا إضافيًا للمنطقة التي لا تزال تعيش حالة من الاضطراب والصراع طويل الأمد.

نتيجة لذلك، تزايدت الحاجة إلى اتباع سياسات للتعافي الاقتصادي، تركز على الأبعاد المختلفة لمكافحة عدم المساواة، مع الأخذ في الحسبان محتويات مؤشر التعافي الاقتصادي من كورونا الصادر عن مؤسسة هوريزون (Horizon) عام 2020، الذي يركز على ثلاث ركائز متساوية الأهمية، هي القدرة الاستيعابية، والرشاقة الاقتصادية، والمرونة الصحية. يقيِّم المؤشر المذكور 122 دولة في مسيرة التعافي، بناءً على الخصائص التي تمتلكها البلدان، التي ستساعدها على تجاوز الأزمة والتعافي من تداعياتها، وكذلك على مرونتها الصحية الشاملة ونقاط القوة والضعف الهيكلية الموجودة مسبقًا في صميم قدرة الدولة على تحقيق التعافي. وقد حُددت هذه العوامل على أساس

(1) إنجي محمد عبد الحميد، «أزمة النيوليبرالية: دوافع الاهتمام بقضية عدم المساواة في العالم،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 شباط/فبراير 2020، <https://bit.ly/3nx3PBP>.

أبحاث نظرية وتجريبية حول النمو الاقتصادي، ومرونة الدول في التعامل مع الأزمات والاستجابة للأوبئة التي حدثت في حقب زمنية سابقة.

في ضوء ما تقدم، تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

ـ كيف يمكن سياسات التعافي الاقتصادي أن تحد من عدم المساواة في الوطن العربي؟

ـ ما هو واقع عدم المساواة في الوطن العربي؟

ـ أين تقع البلدان العربية على مؤشر التعافي الاقتصادي؟

تفترض الدراسة أن السياسات المرتكزة على مؤشر التعافي الاقتصادي يمكنها أن تحد من واقع عدم المساواة في الوطن العربي. وهي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان أوجه عدم المساواة في الاقتصاد العربي وتحليل أهم المرتكزات اللازمة لتحقيق تعافٍ اقتصادي عادل وشامل:

أولًا: الإطار المفاهيمي للتعافي الاقتصادي

يشير التعافي الاقتصادي إلى العملية التي تعود بها الشركات والاقتصادات المحلية إلى ظروف الاستقرار بعد وقوع الأزمة. ويتزايد الاعتراف بأهميتها في أبحاث وممارسات الحد من مخاطر الكوارث. ويختلف «التعافي الاقتصادي» عن مصطلح «الأثر الاقتصادي»، من زاويتين رئيسيتين: **الأولى**، أن الأثر يشير إلى عواقب الكارثة، في حين يشير التعافي إلى عملية التغلب عليها؛ و**الثانية** أن الأثر الاقتصادي يُقاس عادة بالدولار، في حين يُقاس التعافي الاقتصادي في كثير من الأحيان بالوقت اللازم للخروج من الأزمة. كما يرتبط مفهوما التعافي الاقتصادي والقدرة على الصمود ارتباطًا وثيقًا، حيث تظهر المرونة من خلال الإجراءات التي تسهّل التعافي السريع والفعال عقب الأزمات[2].

ويأتي التعافي الاقتصادي كمرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، حيث ينمو الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع الدخول، وتنخفض البطالة. وخلال هذه المرحلة، يخضع الاقتصاد لعملية التكيف الاقتصادي والاستعداد للواقع الجديد، بما في ذلك العوامل التي أدت إلى الركود في المقام الأول[3].

يمارس التعافي الاقتصادي بصورة مباشرة دورًا في تغيير أنماط النشاط الاقتصادي، على نحوٍ جذري وأحيانًا بطرق غير مباشرة. ويعالج الاقتصاد الضرر خلال الأجزاء السابقة من دورة العمل من طريق إعادة تخصيص الموارد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها في استخدامات جديدة، بطريقة مماثلة لكيفية تكسير الجسم للأنسجة الميتة والتالفة من أجل إنتاج خلايا وأنسجة جديدة وصحية بعد ذلك.

(2) Stephanie E. Chang and Adam Z. Rose, «Towards a Theory of Economic Recovery from Disasters,» *International Journal of Mass Emergencies and Disasters*, vol. 32, no. 2 (August 2012).

(3) Eric Estevez, «Economic Recovery,» Investopedia Staff, 23 December 2020, <https://www.investopedia.com/terms/e/economic-recovery.asp>.

أضف إلى ذلك، أن الانتعاش الاقتصادي ليس سوى جزء من جهود تعافي المجتمع الأوسع، على الرغم من كونه جانبًا مهمًا. ويوفر الانتعاش الاقتصادي الضروريات الأساسية للحياة، والوظائف للحفاظ على الاقتصاد من حيث الدخل وعائدات الضرائب، وإعادة الثروة من خلال إعادة قيم الممتلكات. في الوقت نفسه، من غير المحتمل أن يكون الانتعاش الاقتصادي قريبًا على نحو فعّال، أو على الإطلاق، ما لم يتم إصلاح النسيج المادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد، وأهمها ما يأتي[4]:

- يجب إعادة النظام المدني.
- يجب إصلاح البنية التحتية.
- يجب أن تكون أسواق رأس المال قابلة للوصول.
- يجب أن يكون العمال متاحين وأن تعمل أسواق العمل.
- يجب أن تكون الخدمات الحكومية متاحة.
- يجب أن تكون القيم الروحية/الأخلاقية، سليمة.

عندما ضرب كورونا بلدان أوروبا أول مرة خلال المدة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2020، كانت المعلومات المتاحة قليلة حول طبيعة الوباء، وكانت نتائج السيناريوهات المتوقعة غير مؤكدة إلى حد كبير. كانت استجابة السياسة في الأساس عبارة عن قائمة مراجعة أو بروتوكول قائم على القواعد، صممه مسؤولو الصحة العامة في «ضباب الحرب» بناءً على تجارب مع أمراض معدية مماثلة. وعلى نحو موحد تقريبًا، نفذت البلدان في جميع أنحاء العالم إغلاقًا كاملًا للاقتصاد وقيدت معظم الأنشطة الاجتماعية.

وبمجرد أن بدأت الموجة الأولى من الوباء في التلاشي، اكتسب صانعو السياسات والخبراء فهمًا وخبرة أكبر حول المرض من البيانات التجريبية المتراكمة ونجاحات وإخفاقات السياسات التي اعتمدتها البلدان المختلفة[5]. وقد عُممت مسودة أولية للخطة بين الشركاء وأصحاب المصلحة في أيلول/سبتمبر 2020 وتم دمج التعليقات الواردة في تطوير الخطة الحالية الأكثر إيجازًا وتركيزًا. تم تطوير الخطة وفق الأسس التالية[6]:

- استخدام البيانات الاقتصادية المتاحة.
- التركيز على دعم الأعمال والتوظيف.
- إدراك الأماكن التي توجد فيها فرص لإعادة البناء بصورة أفضل والاستجابة للأولويات المحلية والوطنية الناشئة.

---

(4) Chang and Rose, Ibid., p. 8.

(5) Asli Demirgüç-Kunt, Michael Lokshin and Iván Torre, «Opening-Up Trajectories and Economic Recovery: Lessons after the First Wave of the COVID-19 Pandemic,» Policy Research Working Paper; no. 9480, World Bank, November 2020.

(6) The Leicester and Leicestershire Enterprise Partnership, «COVID-19 Economic Recovery Action Plan,» December 2020.

ولتلبية الحاجات المحلية العاجلة، تم تنظيم الأولويات على أساس الموضوعات الرئيسية التالية:

ـ انتعاش الأعمال.

ـ الناس والتوظيف والمهارات.

ـ الانتعاش الأخضر.

ـ الابتكار والعلوم والتكنولوجيا.

ـ بنية تحتية.

يلخص الجدول الرقم (1) أركان عملية التعافي الاقتصادي والخطة الاقتصادية

الجدول الرقم (1)
أركان عملية التعافي الاقتصادي

المكان	التعافي الأخضر	الرقمنة	النمو الاحتوائي
يعتمد على تفاصيل الكارثة والتعقيدات اللازمة لإحداث عملية تعافٍ تشمل المناطق الحضرية والريفية	يشمل تسريع النمو المستدام والاستغلال الواضح الأصول الرأسمالية الطبيعية	تأكيد البنية التحتية الفعالة والمهارات والتحويل	تأمين تعافٍ ذات توزيع عادل لكل المجتمع

المصدر: Asli Demirgüç-Kunt, Michael Lokshin and Iván Torre, «Opening-Up Trajectories and Economic Recovery: Lessons after the First Wave of the COVID-19 Pandemic,» Policy Research Working Paper; no. 9480, World Bank, November 2020, p. 5.

وغالبًا ما يؤدي الاقتصاديون دورًا كبيرًا في تحديد مرحلة دورة الأعمال الاقتصادية إضافة إلى مراحل النمو الاقتصادي أو الانكماش الذي قد يمر به. ولتقييم الاقتصاد، ينظر الاقتصاديون إلى كل من المؤشرات الاقتصادية الحاكمة والتابعة في تحليلهم. وعادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الرئيسي لمرحلة اقتصادية حيث يشير ربعان من نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي على التوالي إلى حدوث ركود. ويمكن أن تشمل المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي يجب مراعاتها ثقة المستهلك والتضخم[7].

تشمل أنشطة الانتعاش الاقتصادي، في بيئات ما بعد الصراع، الكثير من المبادرات تحت عنوان: «الانتعاش الاقتصادي». ومع بداية الركود، تهدف هذه السياسات عمومًا إلى مساعدة الشركات والمستثمرين والعاملين الذين تأثروا، من خلال المساعدة المباشرة أو من طريق تحفيز الطلب، وتخفيف أسعار الفائدة لتشجيع الإقراض، وبخاصة في دعم المؤسسات المالية المهددة[8].

(7) Estevez, «Economic Recovery,» p. 13.

(8) Paul Collier, «Tools for Economic Recovery: A Brief Literature Review,» U.S. Agency for International Development (July 2007).

وتشير التقديرات الأولية للإسكوا إلى أن المنطقة قد تخسر 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن يرتفع معدل البطالة في المنطقة بمقدار 1.2 نقطة مئوية بسبب تفشي كورونا. وهذا يعني أن المنطقة قد تفقد ما لا يقل عن 1.7 مليون وظيفة في عام 2020. وبالفعل، بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2020، سجلت الشركات في جميع أنحاء المنطقة خسائر فادحة في رأس المال السوقي، في حدود 420 مليار دولار أمريكي. وتعادل خسارة الثروة الناتجة من ذلك 8 بالمئة من إجمالي ثروة المنطقة[9].

يعد الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا من الأسوأ في العالم. فوفقًا للاتجاهات الاقتصادية التي ترى تراجعًا في الناتج ومعدلات نموه، كان للأزمة تأثيرات خاصة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. وكان تأثيرها أكثر وضوحًا في قطاع الخدمات منه وفي الصناعة التحويلية[10]. وقد أدى الوباء والجهود المبذولة لاحتواء انتشاره إلى تقلص كبير في النشاط الاقتصادي. كما تفاقمت هذه الصعوبات المحلية بسبب الركود العالمي الناجم عن الوباء الذي أصاب اقتصادات منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تعتمد بشدة على التجارة والسياحة. ومن المتوقع أن تؤدي صدمة كورونا إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في المنطقة بمقدار 38 مليونًا في عام 2020 ـ بما في ذلك 33 مليونًا كان من الممكن أن يفلتوا من الفقر لولا ذلك و5 ملايين آخرين سيعودون إلى الفقر ـ باستخدام الفقر خط 5.50 دولارات أمريكية في اليوم (تعادل القوة الشرائية 2011)[11].

تسببت جائحة كورونا في حدوث صدمات متعددة في منطقة الوطن العربي: المرض، وحالات الإغلاق الاقتصادي المحلي، والصدى من بقية العالم (انظر الشكل الرقم (1)). والمنطقة معرضة بصورة استثنائية لعالم يمر بصعوبة، حيث يخشى السائحون السفر ويُحجم المستثمرون في ظل عدم اليقين. كما أن كورونا هو الصدمة الاقتصادية الأكثر ضررًا في العالم بعامة وفي المنطقة العربية بخاصة، وسيكون تأثيره في منطقتنا طويل الأمد وبعيد المدى. في الوقت الحالي، تعدّ السيطرة على مصدر العدوى وطريق انتقالها ورعاية المرضى المصابين من التحديات الرئيسية للسلطات الصحية في جميع الدول العربية[12].

---

(9) United Nations Development Programme [UNDP], «Arab Countries Respond to COVID-19 Heightening Preparedness Integrated Multi-Sectoral Responses Planning for Rapid Recovery,» <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html>.

(10) Gianfranco Viesti, *The Recovery Plan in Italy: Setting the Course for a Climate-neutral and Digital Future?* (Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020), <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/rom/17112.pdf>.

(11) World Bank, *The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19* (Wahington, DC: The Bank, 2020).

(12) Nasar Alwahaibi [et al.], «A Review of the Prevalence of COVID-19 in the Arab World.» *The Journal of Infection in Developing Countries*, vol. 14, no. 11 (November 2020), pp. 1238-1245. doi:10.3855/jidc.13270.

الشكل الرقم (1)
أصاب فيروس كورونا البلدان بصدمات مباشرة
وغير مباشرة تحاول الحكومات تخفيفها

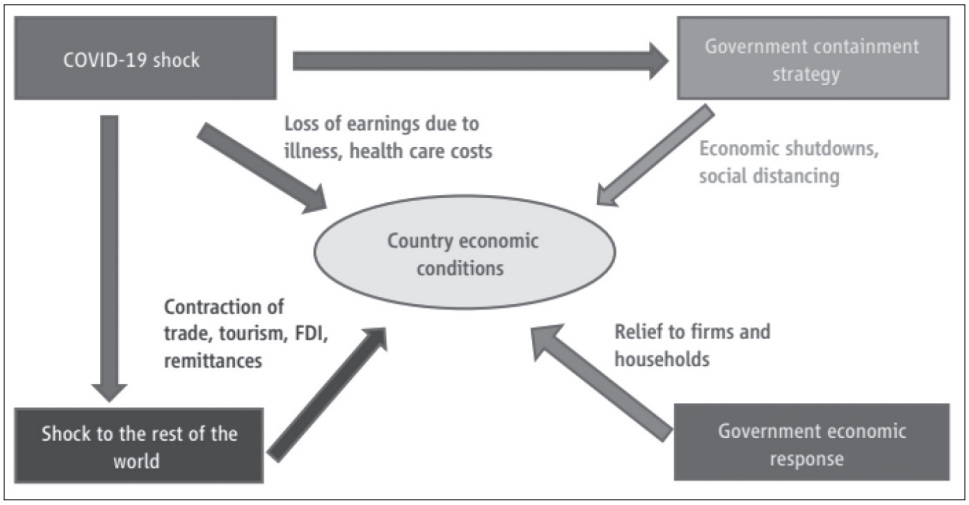

المصدر: خبراء البنك الدولي.

ثانيًا: عدم المساواة في الوطن العربي: التطورات والمؤشرات

بدأ الوطن العربي في تسجيل أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في نهاية كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير 2020. ومع انتشار الوباء في المنطقة، ظهر كثير من أوجه عدم المساواة بدرجة كبيرة. وابتداءً من 17 آب/أغسطس 2020، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1,059,899 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا و19,603 حالة وفاة. ووصلت هذه الأرقام إلى 14,294,487 حالة في 24 أيار/مايو 2021.

ويواجه صانعو السياسات العرب عجزًا كبيرًا في المعرفة حول قضايا عدم المساواة، حيث تتناقض الآراء حولها بين من يرى انخفاضها ومن يرى ارتفاعها. وبوجه عام، يذهب الفريق الأول إلى أن عدم المساواة ولا سيما في الدخل، منخفض نسبيًا في المنطقة العربية، حيث يعزى ذلك إلى سياسات التنمية الحكومية التي عالجت، منذ الخمسينيات إلى التسعينيات، عدم المساواة من خلال آليات مثل التحويلات الاجتماعية والتوظيف العام واستثمارات البنية التحتية[13].

(13) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Rethinking Inequality in Arab Countries: Overview,» (2019), E/ESCWA/EDID/2019/2/SUMMARY, <https://bit.ly/42zJ8nx>.

وما كان له أثر منذ الستينيات، تمثل بتحسينات مستمرة في مستويات التنمية البشرية. وقد ذهب راجي أسعد وآخرون[14]، إلى أن اللامساواة ليست مرتفعة لبلدان المنطقة العربية عبر قياسها بالطرق المعيارية. كما حللت دراسة آدمز وبايج[15]، اتجاهات الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى، وتبين أن لديها معدلًا منخفضًا للفقر وعدم المساواة في الدخل. ويعزى هذا الوضع إلى عاملين: الهجرة الدولية/التحويلات المالية والتوظيف في القطاع العام (الحكومي).

ساهم الضعف الاقتصادي المتزايد للطبقة الوسطى ـ بسبب فشل أنظمة الحماية الاجتماعية والتركيز على الإعانات الانتقائية والموجهة ـ جنبًا إلى جنب مع زيادة عدم المساواة في الدخل ومحدودية التنقل بين الأجيال، في تعميق حدة اللامساواة في المنطقة العربية.

وعلى النقيض، فقد صنف الفريق الآخر عدم المساواة على أنها عامل أساسي في انتفاضات 2011. وذهب البنك الدولي لوصفها بـ «لغز اللامساواة العربية». ونتيجة لذلك، فقد ظهرت أنماط كثيرة من عدم المساواة وبخاصة في الدخل. وقد بيّنت دراسة أخرى[16]، أن عدم المساواة في الدخل يقلل من النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر في المنطقة. وتشمل العوامل الأخرى التي لها تأثير سلبي كبير في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل النمو السابق، وسعر الصرف، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي أو العجز الحكومي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والتعليم الابتدائي.

يصنف الوطن العربي بوصفه المنطقة الأكثر تفاوتًا للدخل في جميع أنحاء العالم؛ 56 بالمئة من الدخل القومي يتراكم لدى الـ 10 بالمئة الأعلى دخلًا و12 بالمئة فقط من الدخل القومي يذهب إلى الـ 50 بالمئة الأقل دخلًا. كانت بلدان الخليج هي الأكثر تفاوتًا في المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ إن 54 بالمئة من الدخل القومي تعود إلى الـ 10 بالمئة الأعلى دخلًا (البحرين والكويت وعُمان وقطر ودولة الإمارات والسعودية).

ويحصل الواحد بالمئة الأعلى دخلًا على 23 بالمئة من إجمالي الدخل في عام 2019، أي ما يقرب من ضعفي الحصة التي حصل عليها الـ 50 بالمئة الأقل دخلًا. وظلت مستويات عدم المساواة مرتفعة جدًا خلال العقود الماضية، مع انخفاض طفيف في نصيب الـ10 بالمئة الأعلى دخلًا من 60

(14) Ragui Assaad [et al.], «Inequality of Opportunity in Income and Consumption: The Middle East and North Africa Region in Comparative Perspective,» The Economic Research Forum, Working Paper 1003 (May 2016).

(15) Richard H. Adams, Jr. and John Page, «Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980–2000,» *World Development*, vol. 31, no. 12 (December 2003), pp. 2027-2048, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0305750X03001669>.

(16) African Development Bank Group, «Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA),» 2014, <https://bit.ly/44F0O2V>.

بالمئة في عام 2019 إلى 56 بالمئة في عام 2019، بسبب تضييق فجوة الدخل بين بلدان الخليج والبلدان غير الخليجية. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات عدم المساواة، فهي لا تزال أقل من قيمتها الحقيقية. ومن ثم هناك مستوى مرتفع من عدم المساواة في الوطن العربي بسبب الفوارق الكبيرة في الدخل بين البلدان والتركيز الشديد للدخل على رأس التوزيع. خلال العقد الماضي، اندلعت سلسلة من الحركات الشعبية في المنطقة العربية. كان المطلب الرئيسي للمتظاهرين هو العدالة الاجتماعية، وهو ما يشير إلى أن عدم المساواة في الدخل قد يكون أحد العوامل المسؤولة عن الانتفاضة[17]. يوضح الشكل الرقم (2) تطور نصيب الـ 10 بالمئة الأعلى دخلًا من الدخل القومي لبلدان الخليج والبلدان غير الخليجية من عام 1990 إلى عام 2019. وبلدان الخليج غير متكافئة بدرجة أكبر مع الدول غير الخليجية (انظر الشكل الرقم (2)).

الشكل الرقم (2)
حصة الـ 10 بالمئة الأعلى من الدخل في الدول الخليجية
وغير الخليجية خلال السنوات (1990ـ2019)

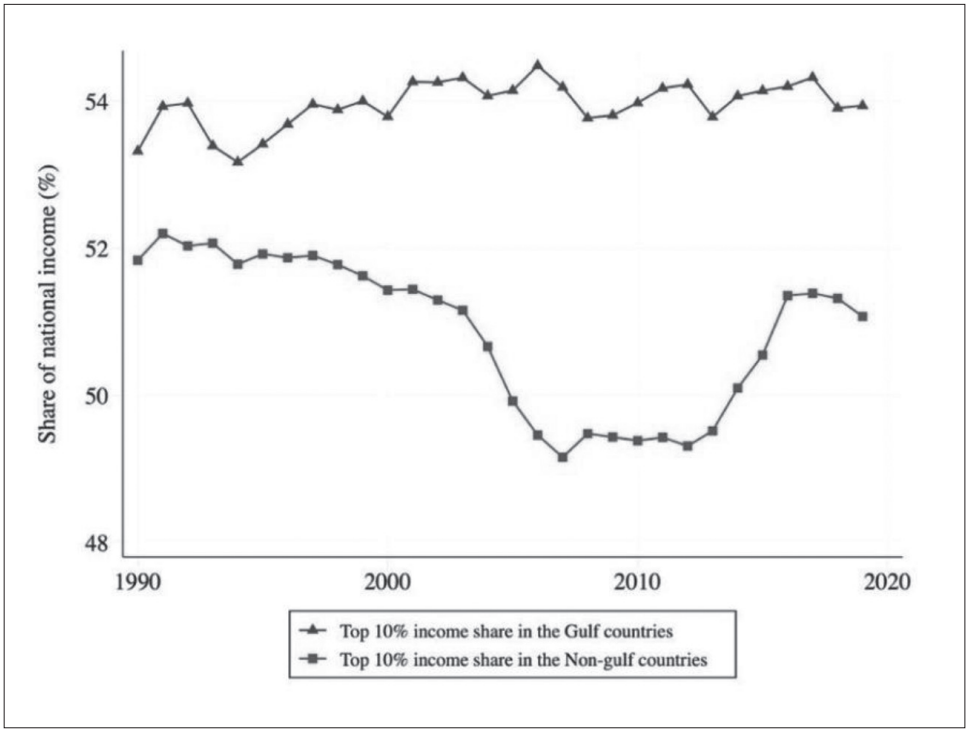

المصدر: European Research Council, «Income Inequality in the Middle East,» 10 November 2020, <https://wid.world/news-article/income-inequality-in-the-middle-east/>.

(17) European Research Council, «Income Inequality in the Middle East,» 10 November 2020, <https://wid.world/news-article/income-inequality-in-the-middle-east/>.

يرجع اختلاف أصل التفاوت الشديد في هذه المجموعات المختلفة من البلدان في المنطقة العربية، إلى حد كبير، إلى جغرافية ملكية النفط وتحويل عائدات النفط إلى ثروات مالية دائمة. وهذا يترجم إلى فجوة كبيرة في متوسط الدخل بين دول الخليج والدول العربية الأخرى. على سبيل المثال، في عام 2016، جمعت دول الخليج 15 بالمئة من إجمالي سكان المنطقة ولكنها تلقت ما يقرب من نصف إجمالي الدخل[18].

وعلى مدار العقد الماضي، لم تستمر الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة التي أشعلت شرارة الربيع العربي فحسب، بل ساءت أيضًا، وهو ما أدى مؤخرًا إلى عودة الاحتجاجات الواسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة العربية، بما في ذلك البلدان التي كانت بمنأى عن ذلك في السابق.

كما ساهم الضعف الاقتصادي المتزايد للطبقة الوسطى ـ بسبب فشل أنظمة الحماية الاجتماعية والتركيز على الإعانات الانتقائية والموجهة ـ جنبًا إلى جنب مع زيادة عدم المساواة في الدخل ومحدودية التنقل بين الأجيال، في تعميق حدة اللامساواة في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه، في تردّي نوعية الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم، ولا سيما في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، لا تزال الممارسات التنظيمية في المنطقة هي الأقل شفافية وشمولية في العالم، وبخاصة في تفشي جائحة كورونا[19]. في حين أن معظم العمالة غير رسمية، ومعظم الدخول المرتفعة التي تدفع مقابلها كذلك. وهذا يعني تضاؤل القدرة على قياس التفاوتات في الوطن العربي[20].

إن المستويات الفعلية للفقر والضعف في المنطقة العربية أعلى مما كان يُعتقد في السابق، إذ يقع نحو ثلثي المواطنين في فئات الفقراء أو المستضعفين. وقد تم إخفاء حقائق تدهور رفاهية الأسرة من خلال مقاييس الفقر السائدة القائمة على النفقات اليومية.

وبالتطبيق على 12 دولة عربية، فقد ركزت دراسة طارق يوسف وآخرون[21] – باستخدام مسوحات الأسر ـ على مصادر عدم المساواة بين الريف والحضر، وكذلك عدم المساواة بين المدن الكبرى وغير الحضرية. وأظهرت الاختلافات في هبات الأسَر مثل التكوين الديمغرافي ورأس المال البشري وخصائص المجتمع على أنها المصادر الرئيسية لفجوة الرفاهية الحضرية والريفية. وينتج عدم المساواة بين المناطق الحضرية وغير

(18) Lydia Assouad, Thomas Piketty and Facundo Alvaredo, «Inequality in the Middle East,» The Centre for Economic Policy Research, CEPR's Policy Portal, 13 August 2018, <https://cepr.org/voxeu/columns/inequality-middle-east>.

(19) Tarik M. Yousef [et al.], «The Middle East and North Africa over the Next Decade: Key Challenges and Policy Options,» The Brookings Institution, 3 March 2020, <https://bit.ly/3phcJUh>.

(20) Samir Aita, «Inequalities in the Arab World: Move from Rent to Tax,» 7 February 2018, <https://ideas4development.org/en/inequalities-arab-world-rent-tax/>.

(21) Nadia Belhaj Hassine, «Economic Inequality in the Arab Region,» *World Development*, vol. 66 (February 2015), pp. 532-556.

الحضرية بصورة رئيسية من الاختلافات في العوائد على رأس المال البشري، وعليه، فمن بين أهم مؤشرات عدم المساواة في الوطن العربي، نتناول ما يأتي:

1 ـ الدخل والفقر

تبلغ حصة إجمالي الدخل المتراكم لأعلى 10 بالمئة من أصحاب الدخل نحو 64 بالمئة في الشرق الأوسط، مقارنة بـ 37 بالمئة في أوروبا الغربية، و47 بالمئة في الولايات المتحدة، و55 بالمئة في البرازيل، و62 بالمئة في جنوب أفريقيا ـ غالبًا ما يتم وصف البلدين الأخيرين على أنهما الأكثر تفاوتًا في العالم (انظر الشكل الرقم (3)).

الشكل الرقم (3)
العشرة بالمئة الأعلى دخلًا في الشرق الأوسط مقابل البلدان الأخرى

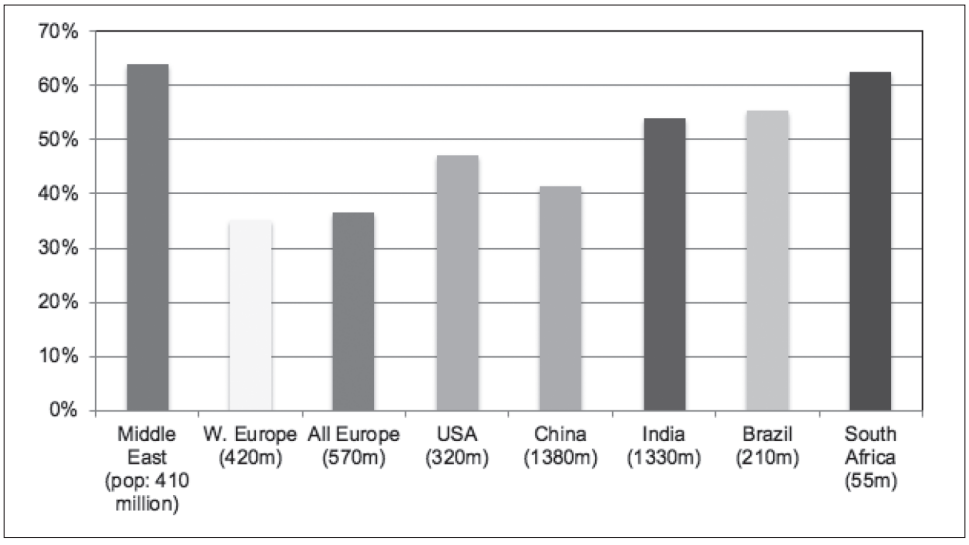

المصدر: Facundo Alvaredo, Lydia Assouad, Thomas Piketty, «Measuring lnequality in the Middle East 1990–2016: The World's Most Unequal Region?,» The Review of Income and Wealth, vol. 65, no. 4 (December 2019), pp. 685-711.

وكما هي الحال في مناطق أخرى غير متكافئة أبدًا، يتميز الشرق الأوسط ببنية اجتماعية مزدوجة، فهناك مجموعة غنية جدًا في القمة، يمكن مقارنة مستويات دخلها على نطاق واسع بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين تركت كتلة أفقر كثيرًا من السكان مع دخل ضئيل (انظر الشكل الرقم (2)). ويعكس هذا الهيكل عدم وجود طبقة وسطى واسعة، حيث يحصل نسبة 40 بالمئة من السكان على أقل كثيرًا مما يحصل أعلى 10 بالمئة في الوسط (بينما يتلقى أكثر كثيرًا في أوروبا الغربية، وقليلًا فقط (أقل في الولايات المتحدة).

وقد سجل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) ما مقداره 6429 دولارًا عام 2019، أعلاها في قطر

بقيمة 63282 دولارًا وأدناها في اليمن بقيمة 632 دولارًا، بحسب بيانات البنك الدولي. وهذا يعني وجود هوة سحيقة بين البلدان العربية. وهذا المتوسط يفوق نظيره في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المقدر ب 4808 دولارات، في حين يقل كثيرًا عن البلدان المرتفعة الدخل وقيمته 43652 دولارًا.

وعلى صعيد الفقر، فإن المستويات الفعلية للفقر والضعف في المنطقة العربية أعلى مما كان يُعتقد في السابق، إذ يقع نحو ثلثي المواطنين في فئات الفقراء أو المستضعفين. وقد تم إخفاء حقائق تدهور رفاهية الأسرة من خلال مقاييس الفقر السائدة القائمة على النفقات اليومية، التي لم تلتقط بدقة اتجاهين حاسمين: مستويات عالية من الفقر، ومستويات متزايدة من الضعف بين العائلات التي كانت تُحسب في السابق بين الطبقة أو فئة الدخل المتوسط، ولكنها تتهاوى تدريجًا لتصبح ضمن الفئات الفقيرة أو الضعيفة[22]. وقد أظهرت دراسة الإسكوا ومنتدى البحوث الاقتصادية[23] في التطبيق على عشر دول عربية شملتها الدراسة، أن 116 مليون شخص هم فقراء (41 بالمئة من مجموع السكان)، وكان 25 بالمئة منهم عرضة للفقر.

الشكل الرقم (4)
القاع 50 بالمئة مقابل الوسط 40 بالمئة
مقابل أعلى 10 بالمئة في جميع أنحاء العالم

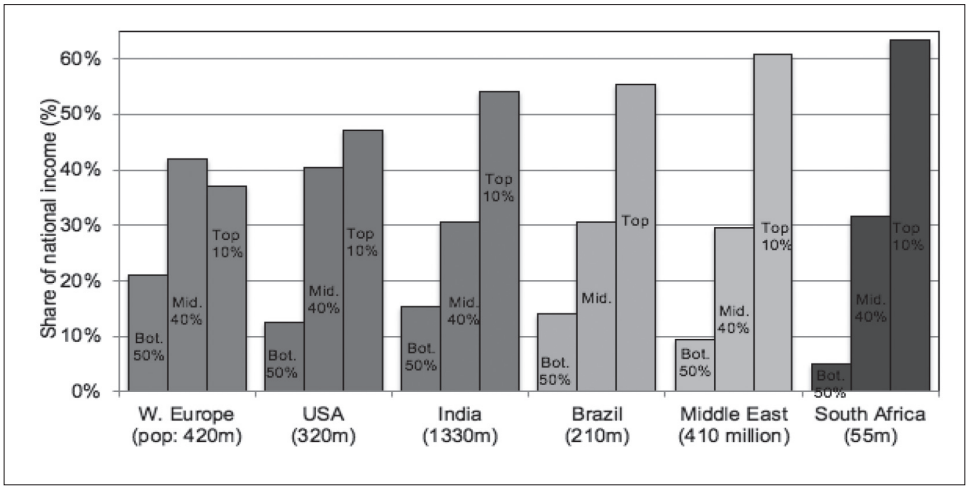

المصدر: Lydia Assouad, Lucas Chancel and Marc Morgan, «Extreme Inequality: Evidence from Brazil, India, the Middle East, and South Africa,» American Economic Association Papers and Proceedings, vol. 108 (May 2018), pp. 119-123.

(22) Rami Khouri, «Poverty, Inequality and the Structural Threat to the Arab Region,» The Belfer Center for Science and International Affairs (March 2019), <https://bit.ly/42AxRTN>.

(23) ESCWA and Economic Research Forum, «Rethinking Inequality in Arab States», Cairo and Beirut, July 2018, <https://bit.ly/44Au22Z>.

2 ـ التعليم

سجّلت المنطقةُ العربية، منذ بداية الألفية، مكاسب ملحوظةً في مجال التحصيل العلمي وتعزيز الوصول إلى التعليم المنتظم على نحوٍ منصف. كما ازدادت معدّلات الالتحاق بالتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، وحققت تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي سواء. وفي ظل التقلبات السياسية والأزمات الإنسانية التي تعانيها المنطقة منذ عام 2011، بات الوصول إلى التعليم متعثرًا أمام أولاد كثر، كما أثرت نوعية التعليم على نحوٍ سلبي على عدد من الشباب. وقد تزايد معدل الإلتحاق بالمرحلة الابتدائية من 88.6 بالمئة إلى 95.6 بالمئة عام 2019. وسجل معدل الإتمام في المرحلة المذكورة، من 75.5 بالمئة عام 2000 إلى 85.9 بالمئة عام 2019 (انظر الشكل الرقم (5)).

الشكل الرقم (5)
تطور معدلي الالتحاق والإتمام في المرحلة الابتدائية
من الإجمالي بالمئة خلال الفترة (2000ـ2019)

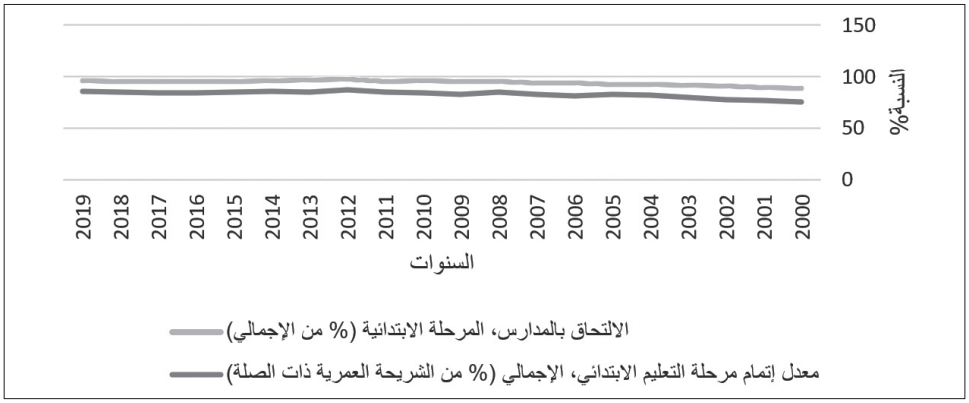

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنسبة إلى البلدان العربية فرادى، تتجاوز معدلات الالتحاق في الإمارات وقطر وتونس والجزائر والمغرب والعراق نسبة الـ 100 بالمئة. في المقابل، لا تزال السودان والصومال وجيبوتي أقل من 80 بالمئة. وقد كشف مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس[24]، عن تدني ترتيب أغلب البلدان العربية في مجال جودة التعليم. وتعدّ دولة قطر الأولى عربيًا والرابعة عالميًا، تليها الإمارات في المرتبة العاشرة ولبنان في المرتبة 25، ثم البحرين في المرتبة 33، فالأردن فيالمرتبة 45 عالميًا والسعودية في المرتبة 54 من بين 140 دولة شملها مؤشر الجودة. بينما احتلت مصر، المرتبة 139، وهو المركز قبل الأخير.

وقد رأى المؤشر أن كلاً من ليبيا والسودان وسورية والعراق واليمن والصومال دول غير مصنفه لأنها دول لا تتوافر فيها أبسط معايير الجودة في التعليم. أيضًا، في الوطن العربي، ما

(24) World Economic Forum, *Global Competitiveness Report Special Edition 2020: How Countries are Performing on the Road to Recovery* (Geneva: World Economic Forum, 2021).

يقرب من 4.5 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس ويعيش نحو 87 بالمئة منهم في بلدان متأثرة بالصراعات. 2.9 مليون شاب آخر لا يستطيعون الوصول إلى المدارس الثانوية. وتؤثر أزمة التعليم أكثر فأكثر في الأطفال والمراهقين السوريين: 2.8 مليون منهم لا يستطيعون الوصول إلى المدرسة في المنزل وفي البلدان المجاورة. وهؤلاء الأطفال، إلى جانب أطفال آخرين من السودان والعراق وليبيا والأراضي الفلسطينية ومصر واليمن، يواجهون مستقبلًا قاتمًا ما لم تبذل جهود متضافرة لضمان حقهم في التعليم الجيد[25]. ومن ثم، فإن عدم تكافؤ الفرص في التعليم يتأثر بالظروف التي ولد فيها الأطفال. وإن المنطقة العربية تعاني عدم تكافؤ الفرص في الجزء الأكبر منها[26].

3 ـ الصحة

يعَدّ البعد الصحي أحد الركائز الأساسية لعدم المساواة في الوطن العربي، فالمجتمعات التي تعاني الأمراض والأوبئة لا يمكن أن تتقدم كثيرًا في عملية التنمية. والحياة الصحية الأفضل تساهم في الرفاه والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. حققت المنطقة العربية تقدمًا ملحوظًا في مجال الصحة وشهدت الكثير من الإنجازات المهمة بفضل الابتكارات العلمية والابداع الإنساني. على سبيل المثال، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 47 عامًا في سنة 1960 إلى 72 عامًا في سنة 2019، مقارنة بمتوسط عالمي ارتفع من 50 عامًا في سنة 1960 إلى 73 عامًا في سنة 2019. كما انخفضت نسبة الوفيات عند الولادة من 81.2 حالة وفاة لكل 1000 مولود في سنة 1990 إلى 37 حالة وفاة لكل 1000 مولود في سنة 2027 [27].

الشكل الرقم (6)
عدد وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي خلال الأعوام (2000ـ2019)

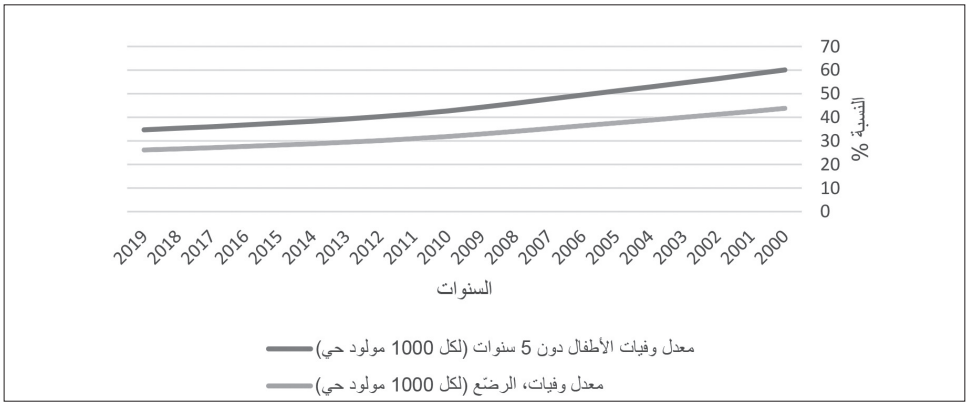

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

(25) Maysa Jalbout, «How Can the Middle East Close its Education Gap?,» World Economic Forum, 21 May 2015, <https://www.weforum.org/agenda/2015/05/how-can-the-middle-east-close-its-education-gap/>.

(26) Ali Hashemi and Vito Intini, «Inequality of Opportunity in Education in the Arab Region,» ESCWA United Nations, New York, 2015, <https://digitallibrary.un.org/record/3797191?ln=ru>.

(27) تم استقاء هذه البيانات من البوابة العربية للتنمية وموقعها التالي: <https://data.arabdevelopmentportal.com/>

وعلى النقيض، فإن التحسن في مؤشرات الصحة مع مرور الزمن لا يضمن تحسنًا في اللامساواة بل يرافقه تراجع في هذا المجال. على سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في مصر إلى النصف من 30 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2005 إلى 14 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2014 (وفي 2018). رغم ذلك كان الانخفاض بطيئًا في ريف الوجه القبلي في مصر، وكان شبه راكد في المحافظات الحضرية، وصولًا إلى تضاعف مستوى اللامساواة بحسب التوزيع الجغرافي إلى ثلاثة أضعاف بحسب مؤشر الاختلاف القياسي الذي ارتفع من 4.7 بالمئة إلى 11.7 بالمئة[28].

وتتحمل النظم الصحية في المنطقة مسؤولية عدم تحقق الإنصاف، لأن جهودها غير موزعة على جميع فئات المجتمع بالتساوي، حيث إن الأكثر فقرًا وسكان المناطق الريفية يحصلون على خدمات بنسب أقل. على سبيل المثال، فإن اللامساواة بين المناطق الإدارية ووفقًا للثروات، بحسب rID بالمئة وrCI بالمئة لقياس الرعاية الصحية التي يتعذر الوصول إليها، التي لا يمكن تحمل تكلفتها، تتجاوز 10 بالمئة في مصر والأردن والمغرب والسودان.

4 ـ فرص العمل

لطالما أثرت المعايير الديمغرافية والموارد الطبيعية في سوق العمل في المنطقة العربية. وقد شهدت المنطقة كثيرًا من التداعيات في ظل الأزمات والنزاعات التي ضربت عددًا من البلدان منذ عام 2011، مثل سورية والعراق واليمن وليبيا والصومال وفلسطين.

على الرغم من الاختلافات والتفاوتات بين بلدان المنطقة، تتشارك البلدان العربية خصائص مرتبطة بسوق العمل وتواجه تحدّيات متشابهة. ترتبط هذه التحديات عمومًا بانخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، وبخاصة بين النساء، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب والشابات، كما بارتفاع العمالة في القطاع العام، وارتفاع معدل انتشار العمل غير المنظم. وتبلغ نسبة البطالة في الوطن العربي 11.5 بالمئة عام 2020. وهي ضعفا المعدل العالمي البالغ 6.5 بالمئة.

أضف إلى ذلك، أن مشاركة المرأة في العمل المنتج المدفوع الأجر مقيدة بالمعايير الأبوية التي تقدر الرجل بوصفه المعيل والمرأة ربة منزل. عندما تعمل المرأة خارج المنزل، غالبًا ما تعَدّ مناسبة فقط لبعض المهن، وعادة ما تكون تلك المتعلقة بدورها الإنجابي. وتديم هذه القواعد النمطية العبء غير المتناسب لعمل الرعاية الملقى على كاهل النساء، وتحدّ من قدرتها على تولي، أو الاستمرار في، العمل بأجر خارج المنزل. كما أن الافتقار إلى مرافق الرعاية ووسائل النقل الآمن يقيد وصول المرأة إلى العمل. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما يؤدي عدم التوافق بين المهارات والطلب في

(28) حسن شوقي رشاد وزيد خضر، «الإنصاف في الصحة الإنجابية في المنطقة العربية: الإنصاف والنجاح الاجتماعي،» مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان (ASRO)، 2019).

السوق والأجور المنخفضة والافتقار إلى الوظائف الجذابة إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها النساء في عالم العمل[29].

الشكل الرقم (7)
البطالة في المنطقة العربية (النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة) (2000 ـ 2019)

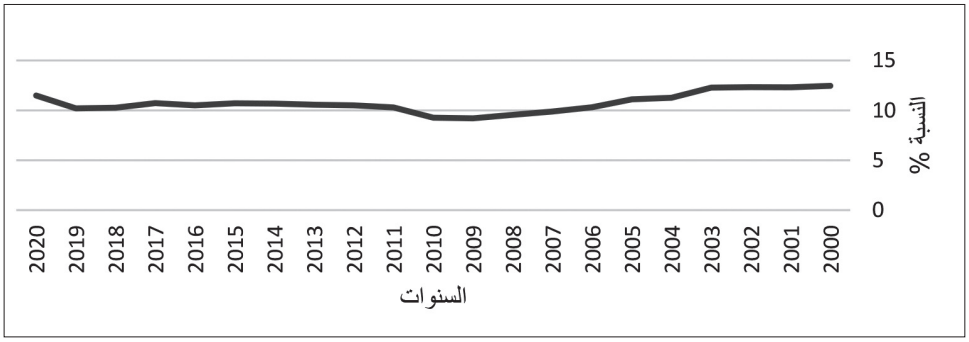

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

5 ـ المساواة بين الجنسين

تمثل المرأة نحو نصف سكان المنطقة العربية. ورغم التقدّم الملحوظ على مستوى ردم الهوّة بين الجنسين، يمكن القول إن الفجوة ما زالت عميقة وهي تعرقل التنمية في المنطقة. فباستثناء متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل العلمي، ما يزال الرجل يتفوق على المراة في الكثير من قطاعات التنمية البشرية، كالمشاركة في القوى العاملة، والمشاركة في السياسة، والتمكين الاقتصادي، والعدل، وغيرها من القطاعات.

وقد شهدت المنطقة العربية تقدمًا ملحوظًا في قطاع الصحة. واستفادات النساء والفتيات من هذه التحسينات، حيث تراجع معدّل وفيات الأمهات من 250 حالة وفاة لكل 100000 ولادة إلى 149 حالة لكل 100000 ولادة في 2017، في حين ازدادت نسبة الولادات التي نُظّمت تحت إشراف كوادر طبية ماهرة من 51.9 بالمئة في عام 1990 إلى 87 بالمئة في عام 2016[30] .

كما ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى النساء من 69.7 سنة في عام 2000 إلى 73.6 سنة في عام 2018. كما شهدت المنطقة العربية تقدمًا ملحوظًا على صعيد التحصيل العلمي للفتيات؛ فبلغ مؤشّر التكافؤ بين الجنسين 0.94 في مرحلة التعليم الابتدائي، و0.93 في مرحلة التعليم الثانوي، و1.1 للتعليم العالي في عام 2018. مع الإشارة الى أن أعلى نسبة من التحاق الفتيات بمرحلة التعليم الجامعي سجّلت في السعودية بمعدّل 69.9 بالمئة في عام 2018، تلتها

(29) International Labor Organization, «Gender Equality in the Arab States,» https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/equality-discrimination/WCMS_712089/lang--en/index.htm>.

(30) البنك الدولي، «قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، 2019،» <https://bit.ly/3B5oY9l>.

البحرين بمعدّل 67.8. في المقابل، بلغت النسبة الأقل في موريتانا وسجلت 3.33 بالمئة في عام 2017[31].

يظهر الشكل الرقم (8) تصاعد نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية العربية من 3.7 بالمئة إلى 17.8 بالمئة بين عامي 2000 و2020.

الشكل الرقم (8)
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (النسبة المئوية)
(2000 ـ 2020)

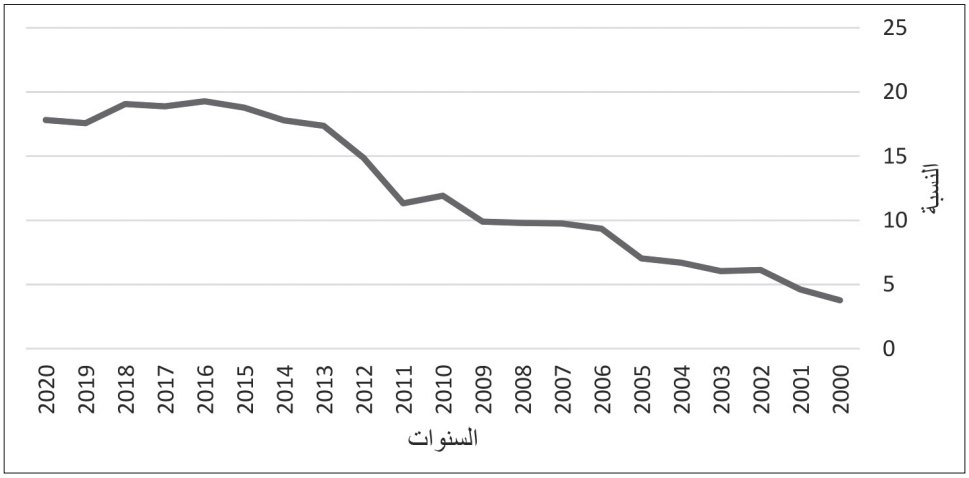

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط معدلات وفيات الأمهات بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية جعل هذه الإحصائية إحدى الطرائق لتقييم التنمية الشاملة للبلد. بهذا المقياس، أحرز الوطن العربي تقدمًا في العقود الأخيرة، حيث حقق انخفاضًا كبيرًا في معدل وفيات الأمهات في معظم البلدان. تشمل الاستثناءات الصومال، الذي يتمتع بواحد من أعلى المعدلات في العالم، واليمن. كلاهما بلدان فقيران جدًا مع مستويات عالية من الصراع والحكم غير الفعّال أو غير الرشيد. وتظهر عدم المساواة بين الجنسين بوجه خاص في الوطن العربي.

ولعل الاختلافات عبر الوطنية في عدم المساواة بين الجنسين تعكس الاختلافات عبر الوطنية في النظام الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما الاختلافات في كيفية استخدام الرجال لسلطتهم على النساء للحد من وكالتهم أو قدرتهم على اتخاذ القرارات بأنفسهم. كما أن عدم المساواة بين الجنسين في البلدان العربية متغيِّر بدرجة كبيرة بسبب الاختلافات الكبيرة في دخل الفرد والفساد[32].

(31) البنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية، 2019،» <https://bit.ly/3NP7vJA>.

(32) Nahla Yassine-Hamdan and John Strate, «Gender Inequality in the Arab World: A Comparative Perspective,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 13, no. 3 (September 2020), <https://doi.org/10.1525/caa.2020.13.3.25>.

وفي عدد من البلدان العربية، تعاني صحة المرأة ضعف الموارد، وقد أدت التفاوتات التعليمية والاقتصادية بين الجنسين إلى جعل النساء أقل وعياً بحاجاتهن وحقوقهن الصحية وأقل قدرة على تلقي الخدمات التي يرغبنها[33].

بوجه عام، تظهر المنطقة مستويات مرتفعة إلى حد ما من عدم المساواة من حيث نفقات الأسرة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. في الوقت نفسه، يبدو أن التفاوت الإقليمي الإجمالي مستقر نسبيًا، أو أن التغييرات ليست ذات دلالة إحصائية على مدى العشرين إلى الثلاثين عامًا الماضية التي تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة. وتُظهر أنماط عدم المساواة تباينًا كبيرًا بين البلدان، حيث تُظهر بلدان مثل المغرب وتونس عدم مساواة مرتفعًا نسبيًا بينما تظهر بلدان أخرى مثل اليمن أو مصر أو سورية انخفاضًا في عدم المساواة. الاتجاهات في عدم المساواة على المستوى القطري منذ سبعينيات القرن الماضي مختلطة أيضًا، حيث من المرجح أن يظهر مدى التفاوتات اتجاهًا تصاعديًا عندما يكون عدم المساواة منخفضًا والعكس صحيح[34].

إن الاستقرار والسلام ركيزتان أساسيتان للتنمية المستدامة مثلما يعدّ العنف أحد أكبر عوائقها، ومن ثم فإن الكثير من الأهداف والقيم الواسعة الداعمة للتنمية المستدامة تفترض وجود مجتمعات مستقرة تستطيع معالجة القضايا الملحة للتنمية مثل الصحة والتعليم والمياه.

ثالثًا: دور سياسات التعافي في الحد من عدم المساواة في الاقتصاد العربي

بعد أن تم في القسمين السابقين دراسة وتحليل وتشخيص حالة عدم المساواة في الوطن العربي، فقد أصبح لزامًا في هذا الشأن تقديم ما يفيد في ما يتعلق بإرساء فكر تنموي بديل للفكر الكائن وله من المسارات ما يدعمه وما يؤهله لانتشال الوطن العربي من الوضع المتردي وصولًا إلى وضع يكون فيه المواطن العربي متمتعًا بمستوى معيشة لائق وحياة اقتصادية واجتماعية تواكب الدول المقدمة وتحافظ على هويته وكيانه.

تتطلب معالجة هذه الفجوة اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد في آن واحد. ويتبنى النهج المتكامل تفسيرًا شاملًا لكل من النتائج التجريبية وكيف تتفاعل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتحقيق نتائج عدم المساواة، بينما تتبنى الأبعاد المتعددة إطارًا مفاهيميًا وتستخدم أدوات القياس التي تعالج الجوانب المتداخلة المتعددة لعدم المساواة، مثل النتيجة والفرصة

(33) Demirgüç-Kunt, Lokshin and Torre, «Opening-Up Trajectories and Economic Recovery: Lessons after the First Wave of the COVID-19 Pandemic».

(34) Sami Bibi and Mustapha K. Nabli, «Equity and Inequality in the Arab Region,» Economic Research Forum, PRR no. 33, February 2010.

والجنس وتصنيف الثروة. ولحسن الحظ، يتيح توافر البيانات المنسقة لاثني عشر بلدًا عربيًا إجراء تحليلات متكاملة متعددة الأبعاد لأول مرة، بهدف نهائي هو «إعادة التفكير» في عدم المساواة في البلدان العربية وبناء قضية لسياسة التنمية الشاملة التي تركز على عدم المساواة[35]. وتبدأ الخطوة الأولى في هذا الطريق من الإطار المؤسسي الداعم للنمو والاستقرار:

1 ـ تحقيق الاستقرارين الاقتصادي والسياسي، إن الاستقرار والسلام ركيزتان أساسيتان للتنمية المستدامة مثلما يعدّ العنف أحد أكبر عوائقها، ومن ثم فإن الكثير من الأهداف والقيم الواسعة الداعمة للتنمية المستدامة تفترض وجود مجتمعات مستقرة تستطيع معالجة القضايا الملحة للتنمية مثل الصحة والتعليم والمياه. وهو ما تحتاج إليه بشدة الاقتصادات العربية، التي طالما عانت عدم وجود حقيقي للتنمية بتطبيقاتها الشاملة والمنصفه.

2 ـ تسريع الخطوات نحو التنويع الاقتصادي، يمثل التنويع الاقتصادي أحد أهم المصطلحات التي ظهرت في العقود الأخيرة، وجاءت في إثر تنامي الاقتصادات الوحيدة المورد. وأملًا في تغيير وضع هذه الاقتصادات إلى التنوع من جانب، وإلى تعزيز قدراتها الاقتصادية في استغلال مواردها أو فوائضها المالية، لا بد من الحد من تعرضها للأزمات، وبخاصة إذا كانت اقتصادات ذات درجة انكشاف تجاري ودولي كبير. من هنا أضحى التنويع الاقتصادي استراتيجية تسعى إليها كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء. كما يعد تعزيز فهم التنويع الاقتصادي وكذلك تطوير ونشر موارد المعرفة ذات الصلة لمساعدة جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، ذات أهمية في تعزيز القدرة على اتخاذ إجراءات تكيف مستنيرة. ومن ثم فإن هدف التنويع الاقتصادي في البلدان الأحادية المصدر هو تمتين النمو الاقتصادي لأنه يعتمد في هذه البلدان، وخصوصًا النفطية، على إنتاج النفط وزيادته، فيكون النمو الاقتصادي ركيكًا لا يتسم بالمتانة والاستمرار لمدة طويلة كونه يعتمد على مصدر واحد يتعرض لمخاطر التقلبات في أسعاره كونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم فيها من جانب منتجيها، لذا يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي حتى يمكن تلافي وتعويض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو إذا كان المصدر وحيدًا، فالتنويع يجعل النمو يتمتع بالمتانة ومقاومة الانهيار.

تزداد أهمية التنويع الاقتصادي بوصفه عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية، حيث تنتقل الدولة إلى هيكل أكثر إنتاجية وتجارة متنوعة. وغالبًا ما يرتبط نقص التنويع الاقتصادي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تقوض آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما يساعد التنويع على إدارة التقلبات وتوفير مسار أكثر استقرارًا للنمو والتنمية العادلة. والتنويع الناجح هو الأكثر أهمية الآن عقب تباطؤ النمو العالمي وضرورة الكثير من البلدان النامية لزيادة عدد الوظائف ونوعيتها. ويعَد التوسع في التجارة أمرًا محوريًا لخلق إنتاجية جديدة أعلى، ووظائف من شأنها تسهيل النمو من خلال التحول الهيكلي، بحيث إن انتقال العمالة من العمالة ذات الإنتاجية

(35) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Rethinking Inequality in Arab Countries: Overview,» (2019), p. 13, E/ESCWA/EDID/2019/2/SUMMARY, <https://bit.ly/42zJ8nx>.

المنخفضة، وبخاصة في الزراعة، إلى وظائف ذات إنتاجية أعلى في مجموعة من الأنشطة الحضرية التي تتميز باقتصادات الكتل القوية هو أمر ضروري للنمو المستدام.

3 ـ إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي، تؤدي هذه القطاعات إذا ما أُحسن توجيهها إلى زيادة كل من الناتج والإنتاجية بما ينعكس إيجابيًا على النمو المستدام والاحتوائي. ولأن تخصيص الموارد وتوزيعها يعتمدان على سلم الأولويات التي تضعها الدول معيارًا يحكم سياساتها التخطيطية والتنفيذية، لتحقيق فعالية أكبر لسياسات الإنفاق العام في التأثير في التنمية الاقتصادية، فلا بد من أن تتوافر للجهاز الإداري القائم على رسم هذه السياسات وتنفيذها كفاءة عالية في المفاضلة بين الحاجات ومتابعة تنفيذ تلك السياسات.

إن التدرُّب والتعلُّم المستمرين، يعززان العلاقة الدائرية بين الإنتاجية والعمالة ذات النوعية الأفضل. وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد العربي بشدة، على خلفية تدني إنتاجية العمال به، وعدم تمتعهم بالمهارات الكافية والعالية.

4 ـ تبنّي نهج الاقتصاد المعرفي وتسريع خطوات الرقمنة، يعدّ الانتقال/ التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة في المنطقة العربية، أحد أهم المساعي والخطوات التي يمكن أن تساعد الاقتصاد العربي على الخروج من أزمتي النفط وكورونا. ورغم ذلك يوجد تقدم ضعيف وبطيء في التحول نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة العربية، مع وجود اختلاف وفرق شاسعين في التحول إلى هذه الاقتصادات. ومن ثم فقد بات من الضروري للمنطقة العربية تنفيذ سياسات سليمة ومتماسكة لتسريع وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة[36].

5 ـ الاتجاه نحو التدريب وتطوير المهارات، يمكن نظم تطوير المهارات الفعالة – التي تربط بين حلقات التعليم والتدريب التقني، والتدريب التقني ودخول سوق العمل، والتعلم في مكان العمل – أن تساعد على استدامة النمو والإنتاجية، وترجمة ذلك إلى وظائف أكثر وأفضل. كما أن التدريب والتعلم المستمرين، يعززان العلاقة الدائرية بين الإنتاجية والعمالة ذات النوعية الأفضل. وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد العربي بشدة، على خلفية تدني إنتاجية العمال به، وعدم تمتعهم بالمهارات الكافية والعالية.

6 ـ وجود نظام معلومات كفء لسوق العمل، يعد هذا النظام أحد أهم المتطلبات الرئيسية التي تساعد على التقييم المستمر والدوري لأداء سوق العمل بما يمكن من معالجة أي خلل يطرأ على هذه السوق، ويمكِّن صانعي السياسة الاقتصادية العربية من وضع السياسات الملائمة وذات الكفاءة، ومعالجة تنامي مشكلة البطالة وبخاصة بين الشباب والنساء.

(36) Samia Mohamed Nour, «Transition to a Knowledge-Based Economy in the Arab Region,» *World Journal of Science Technology and Sustainable Development*, vol. 3, no. 2 (August 2013), pp. 125-145.

7 ـ تطوير المنظومة الصحية للعاملين، تعد إعادة النظر في المنظومة الصحية الحالية أحد أهم الجوانب التي لا بد من مراعاتها عند صوغ مسار تنموي فعال، لأن الصحة إلى جانب التعليم يمثلان عماد رأس المال البشري الذي يدفع النمو الاقتصادي المستدام. وهنا فإن الأولوية الأولى التي أفرزتها جائحة كورونا هي الاهتمام بالصحة والرعاية الصحية.

8 ـ تصميم سياسات الحماية الاجتماعية فاعلة وشاملة، فالاقتصاد العربي يعاني على صعيد الحماية الاجتماية كونها ضئيلة من جانب وغير فعالة من جانب آخر. لذلك، فإن الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود في طريق تحقيق التمكين وبخاصة للفئات المعرضة للخطر، يكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، المليء بالمخاطر والذي يعج بفقدان الحماية الاجتماعية.

9 ـ سياسات استثمارية ملائمة، تمثل السياسات الاستثمارية في المنطقة العربية إحدى أهم السياسات التي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم أن هناك قلقًا كبيرًا في بشأن التغييرات التنظيمية المتكررة والارتباك السياساتي في معظم البلدان العربية، يوجد في الآونة الأخيرة اعتراف واضح من معظم الحكومات في المنطقة ـ إن لم يكن جميعها ـ بأهمية وإلحاح مواجهة التحديات الاستثمارية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من أهداف النمو والتنمية، وبدأت بالفعل تحسن ضوابطها التنظيمية على الأعمال التجارية وتمكنت من جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص مصر والمغرب وعمان وتونس.

10 ـ تطوير رأس المال البشري، حققت بلدان المنطقة العربية تقدمًا جيدًا في تحسين رأس المال البشري خلال العقد الماضي. ومع ذلك، يمكن الطفل المولود أن يتوقع (في المتوسط) تحقيق 57 بالمئة فقط من إنتاجيته المستقبلية. علاوة على ذلك، تمثل أزمة كورونا مخاطر كبيرة على التحسينات التي تحققت بشق الأنفس في رأس المال البشري في المنطقة العربية يمكننا ـ ويجب ـ أن نفعل الكثير للحفاظ على رأس المال البشري وتحسينه في المنطقة. وقد أصدر البنك الدولي مؤخرًا مؤشر رأس المال البشري 2020 (HCI). يغطي هذا التحديث 174 دولة ـ بزيادة 17 دولة على وقت إطلاق المؤشر لأول مرة في عام 2018. وليس من المستغرب أن تتفاوت درجات مؤشر رأس المال البشري بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجة كبيرة من 0.67 في الإمارات إلى 0.37 في اليمن. البلدان المتأثرة بالنزاع، مثل العراق واليمن، تحصل على درجات منخفضة في المؤشر، وهو ما يؤكد أهمية دعم حماية رأس المال البشري وتعزيزه حتى في خضم الصراع[37]. لذلك، تحتاج البلدان العربية إلى مواصلة بناء رأس مالها البشري حتى أثناء الجائحة أو الصراع. تقدم تدابير الاستجابة للأزمات التي ظهرت بدافع الضرورة ـ مثل التعلم عن بعد والتطبيب عن بعد ـ فرصًا جديدة لإعادة البناء على نحو أفضل ومختلف (الوضع الطبيعي الجديد)، مع التركيز الشديد على حماية رأس المال البشري من خلال تكثيف التحويلات النقدية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي منذ ظهور الوباء. ومن ثم يتطلب استخدام رأس المال البشري سياسات تركز على الوظيفة حيث تزداد المخاوف في شأن مستقبل العمل[38].

---

(37) World Bank, «From Containment to Recovery,» October 2020.

(38) Keiko Miwa and Jeremie Amoroso, «Investing in Human Capital in the Middle East and North Africa is more Important Than Ever,» The Brookings Institution, 19 October 2020, <https://bit.ly/3M8UxFx>.

11 ـ تعميق الشمول المالي، بهدف القضاء على الفجوة التمويلية ومساعدة الأفراد والشركات الناشئة وتعزيز إمكاناتها وقدراتها على الاستمرار والنمو. وبخاصة أن الوطن العربي يحتاج إلى سياسات مصرفية تتسم بالشمولية والاتساق.

12 ـ الولوج في عقد اجتماعي عربي جديد، على أن يركز هذا العقد على تكافؤ الفرص وقيمة العمل وعلى احتوائية النمو، وتقديم الدعم إلى مستحقيه واستهداف أفضل للطبقات الفقيرة وإرساء شبكات أمان اجتماعي فاعلة ومستدامة، ومؤسسات عمومية فعالة وحوكمة رشيدة تتضمن المساءلة والشفافية والمشاركة في الحياة العامة ورسم سياسات المستقبل بما في ذلك سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي[39].

رابعًا: النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسات التعافي في الحد من عدم المساواة في الاقتصاد العربي. ومن طريق المنهج الوصفي التحليلي واتباع منهج متعدد الأبعاد، فقد تبين التأثير الواضح وغير المحدد لجائحة كورونا في الاقتصاد العربي، وبخاصة اتساع حدة عدم المساواة وتزايد تبعاته. فضلًا عن تسبب جائحة كورونا في حدوث صدمات متعددة في منطقة الوطن العربية: المرض، وحالات الإغلاق الاقتصادي المحلي.

وقد أظهرت الدراسة أن حالة عدم المساواة في الوطن العربي ليست حالة عارضة أو مؤقته، وإنما هي واقع لصيق الصلة به. ويواجه صانعو السياسات العرب عجزًا كبيرًا في المعرفة حول قضايا عدم المساواة. ويصنف الوطن العربي بوصه المنطقة الأكثر تفاوتًا في جميع أنحاء العالم، إذ إن 56 بالمئة من الدخل القومي يتراكم لدى 10 بالمئة من ذوي الدخل الأعلى و12 بالمئة من الدخل القومي فقط يذهب إلى أدنى 50 بالمئة من ذوي الدخل المنخفض.

ولعل أحد التفسيرات المحتملة للتزايد الواضح هو أن عدم المساواة الملحوظ يمكن أن يخفي جزءًا كبيرًا من المشهد في ثنايا عدم تكافؤ الفرص من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود نوع غير مبرر من عدم المساواة مرتبط بالطبقة الاجتماعية أو الظروف الأخرى التي تقع للفرد والتي تخرج عن سيطرته كتوطن الأمراض والأوبئة أو عدم قدرته على الحصول على التعليم الجيد أو ضعف قدراته على منافسة الآخرين في سوق العمل، وكذلك انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي.

وعليه، فقد اقترحت الدراسة ـ وفق منهج متعدد الأبعاد ـ أنه قد أصبح لزامًا في هذا الشأن تقديم ما يفيد في ما يتعلق بإرساء فكر تنموي بديل للفكر الكائن وله من المسارات ما يدعمه وما يؤهله لانتشال الوطن العربي من الوضع المتردي وصولًا إلى وضع يكون فيه المواطن العربي متمتعًا بمستوى معيشة لائق وحياة اقتصادية واجتماعية تواكب الدول المتقدمة وتحافظ على هويته وكيانه. ومن أهم دعائم هذا المنهج: تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛ تحقيق التنويع الاقتصادي؛ إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي؛ تبني نهج الاقتصاد المعرفي وتسريع خطوات الرقمنة؛ تطوير نظام المعلومات الخاص بسوق العمل؛ وتسليط الضوء على الحماية الاجتماعية وتطوير أنظمة التعليم والصحة... وغيرها □

(39) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018**، ص 36.

الصهيونية في زيّها النازي ـ الفاشي المجدّد: أي تحديات تواجه القضية الفلسطينية؟

وليد سالم(*)

أستاذ في برنامج ماجستير دراسات القدس
ومدير تحرير مجلة «المقدسية» ـ جامعة القدس.

مقدمة

يشهد الجدل الفلسطيني ـ العربي حول مستقبل الكيان الصهيوني ثلاثة ميول، يُمنّي **الأول** منها نفسه في أن التناقضات الداخلية للكيان يمكن أن تفككه من الداخل، بما يعوض العجز الفلسطيني والعربي في هزيمة هذا الكيان. أما **الثاني** فيتبنى استراتيجية التحرير من الخارج حيث يرى أن التناقضات داخل الكيان لا تعبر إلا عن صراعات على تقاسم المكاسب والمغانم المسلوبة من الشعب الفلسطيني وكيفية تحقيق ذلك، كما يرى أن الكيان بحد ذاته هو كيان مهزوز وأوهى من بيت العنكبوت في بنيته الداخلية، ولكنه باقٍ رغم الخلل الكبير في بنيته بسبب العجز الفلسطيني والعربي عن تحقيق هزيمته. أما الطرح **الثالث** فهو يحلل بصرامة حراك العوامل الداخلية والخارجية ودورها في دفع أو كبح عملية تمكن/أو تفكك الكيان في كل مرحلة من مراحل تطوره. يبنى هذا المنهج على دراسة الحقائق والوقائع في كل مرحلة لا على التجريد البحت، وفي هذا الإطار يرى هذا المنهج التداخل بين العوامل، فالخارجي الفلسطيني كعامل كابح لانتصار الكيان ليس خارجيًا، وإنما هو عامل داخلي يعيش فيه ويعدّ نفسه صاحب البلد الأصلي. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية كعامل دافع بوصفها دولةً أمًّا للمشروع الصهيوني حلت فيه محل دور بريطانيا السابق ليست مجرد عامل خارجي بالنسبة إلى الكيان، فهي تفعل داخله من جهة، كما أن وضع الكيان من جهة أخرى هو موضوع داخلي في الولايات المتحدة نفسها بين القوى الأفنجليكانية التي تدعم الكيان نحو «تحقيق النصر التام على الفلسطينيين» كما يسمونه وبين الاتجاهات المناوئة للأفنجليكانية.

تتبنى هذه الدراسة المنهج الثالث، وفي إطاره تناقش العتبة الحالية التي وصل إليها الكيان كما عبّرت عنها نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتتساءل في ضوء تحليل العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة الكابحة والدافعة منها: هل تؤذن هذه العتبة إلى تحول الكيان إلى

(*) البريد الإلكتروني: walidsociety@gmail.com

عتبة أخرى من التمكن كما حصل من تمكن التيار العمالي من بناء الجيش الموحد والدولة في إثر أمر بن غوريون بإغراق السفينة التالينا بعد اشتباكات مع منظمة الإتسل سقط فيها قتلى وجرحى في حزيران/يونيو 1948؛ وكما حصل بعد مقتل رابين عام 1995، الذي أدى إلى انتهاء حقبة التيار الصهيوني العمالي الذي كان يطرح فكرة السلام مع العرب من دون أن يعطي ما يتطلبه هذا السلام، وحلول التيار الرافض لذلك السلام وتمكنه من فرض أجندته التي أنهت اتفاق أوسلو وما ترتب عليه من التزامات ووسعت المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وبصورة لا سابق لها.

الصهيونية التي ظهرت قبل كل من النازية والفاشية [...] تميزت لا بالعنصرية وحسب، بل بالطابع الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي أيضًا. وباختلاف آخر عنهما، فقد انبثقت الصهيونية من الدين بعد أن غلفته بأردية معلمنة أقامت على أساسها حركة قومية مزعومة بدعم من قوى الاستعمار العالمي.

تمثل العتبة الحالية كما عكستها الانتخابات الأخيرة، بروز بوادر بدء تحول ثالث يلي التحولين أعلاه، وهو التحول نحو الدولة الثيوقراطية المتجهة لا إلى تعزيز الإبادة والإحلال ضد الشعب الفلسطيني فقط، ولكن أيضًا إلى قمع الاتجاهات المعلمنة ومؤسساتها القضائية والتعليمية والإعلامية وفرض القيم الدينية على الحيز العام داخل الكيان نفسه. ومن المتوقع أن يحتاج هذا التحول إلى الدولة الثيوقراطية مدة تطول أو تقصر لكي يستقر، ولن يتم مرة واحدة ولا بضربة واحدة وإنما سيمر بمراحل، كما بينت تجربة التحولين السابقين. وستكتنف عملية التحول هذه صراعات وربما إراقة دماء «الإخوة» أيضًا في عراكهم بعضهم ضد بعض، كما حدث كذلك مع التحولين السابقين. ولكن حدة الصراعات قد تكون أكبر هذه المرة. فهل سيقيّض لهذا التحول أن يستقر في النهاية وربما بعد عقود على طريق المزيد من التمكن للكيان في أرض فلسطين كلها من النهر إلى البحر؟ أم أنه نذير ببداية تفككه؟ أم نذير لجولة جديدة من الصراع أكثر احتدامًا؟ هذا هو السؤال الثلاثي المركب الذي تحاول هذه الدراسة تناوله، مفترضة في الوقت نفسه أن العوامل الداخلية في الكيان لوحدها مهما بلغت حدتها لن تفكك الكيان إذا لم تؤججها عوامل خارجية/داخلية وفي مقدمها كفاح الشعب الفلسطيني كله وفي كل أماكن وجوده على طريق تحرير فلسطين.

أولًا: التحول المتجدد: الصهيونية النازية الفاشية

نشأت النازية والفاشية في أوروبا في وقت واحد، تشابهتا في الموقف القومي المتطرف المبني على العنصرية ذات التوجه العلماني، واختلفتا في أن النازية بلغت في عنصريتها شأوًا سعت من خلاله إلى فرض سيطرة العرق الآري على العالم، وإبادة سواه من الأعراق، في حين دعت الفاشية إلى تعزيز الدولة القوية والاستبداد الداخلي ضد قوى المعارضة والديمقراطية الليبرالية وجهاز القضاء والإعلام، وهو ما تتفق فيه مع النازية، هذا في حين لم تدعُ الفاشية إلى إبادة الأعراق الأخرى كما فعلت النازية، ولكنها (أي الفاشية) استمرت في دعم استعمار الشعوب الأخرى، واحتلت قوات

موسوليني الإيطالية إثيوبيا عام 1935، وألبانيا عام 1939، كما قرر موسوليني ضم إقليم برقة الليبي إلى إيطاليا في العام الأخير نفسه، وألزم ليبييها استعمال اللغة الإيطالية.

أما الصهيونية التي ظهرت قبل كل من النازية والفاشية، فقد تميزت لا بالعنصرية وحسب، بل بالطابع الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي أيضًا. وباختلاف آخر عنهما، فقد انبثقت الصهيونية من الدين بعد أن غلفته بأردية معلمنة أقامت على أساسها حركة قومية مزعومة بدعم من قوى الاستعمار العالمي. لهذا لا يمكن وصف الحركة الصهيونية بالفاشية وحسب، أو النازية وحسب، فهي تتضمن استبدادية الفاشية وعنصرية النازية ولكنها تتجاوزهما، حيث تتضمن العنصرية ضد الباقين في بلادهم من الشعب الفلسطيني، كما تتضمن ممارسات فاشية ضد مناوئيها اليهود، ولكنها تتضمن أيضًا اقتلاع الشعب الفلسطيني وإحلال أقوام مكانه وتغيير هوية فلسطين أرضًا وإقليمًا وفضاءً ومشهدًا لتصبح أرضًا أخرى بأسماء مختلفة ومشهدًا وفضاءً جديدين. لهذا فإن الصهيونية تنبني على أيديولوجيا وممارسة مركبة تشمل الاستيطان الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي، وتوجهات الإبادة النازية ضد «الأغيار»، ممزوجة بتوجه فاشي مضاد لقوى المعارضة اليهودية الداخلية ويمارس الأبارتايد المتصل بدعوات الترحيل ضد الشعب الفلسطيني الباقي في بلاده بعد نكبة عام 1948.

الصهيونية تنبني على أيديولوجيا وممارسة مركبة تشمل الاستيطان الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي، وتوجهات الإبادة النازية ضد «الأغيار»، ممزوجة بتوجه فاشي مضاد لقوى المعارضة اليهودية الداخلية ويمارس الأبارتايد المتصل بدعوات الترحيل ضد الشعب الفلسطيني الباقي في بلاده بعد نكبة عام 1948.

في الحرب على الشعب الفلسطيني تمزج الصهيونية بين توجهات اقتلاعية إحلالية، مظللة بممارسات أبارتايد من الاستثناء السياسي والتهميش الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والتمييز القانوني بأشكال مؤقتة ودائمة ضد قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني، وتمارس هذه السياسات من خلال الاعتماد على قوة الجيش وميليشيات المستعمرين المسلحة والجسم الجديد قيد النشوء المسمى الحرس الوطني. أما ضد «اليهود غير الموالين»، فتمارس الصهيونية سياسات العزل والإقصاء، ونرى أن تعريف هذه الفئة كان ينحصر في البداية على اليهود المعادين للصهيونية، ثم توسع ليشمل كل من يرفض الهجرة إلى إسرائيل من اليهود، وفي العقد الأخير بات يشمل أيضًا حتى قوى ما يطلق عليه اسم «اليسار الصهيوني» لا لسبب سوى أن هذا «اليسار» يتهم بأنه مستعد للحوار مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى حل وسط إقليمي.

مرت الصهيونية بمراحل غلب في بدايتها الرداء العلماني، علمًا أن للعلمانية معنى خاصًا في حالته الصهيونية، وعلى عكس العلمنة الأوروبية التي أنهت أنظمة الحكم المستندة إلى شريعة الكنيسة، فإن العلمنة الصهيونية ليست إلا عبارة عن دين معلمن، حيث لم يكن ممكنًا الادعاء بوجود أمة يهودية من قبل الصهيونية إلا بالاستناد إلى يهوديتها، أي إلى الدين. استمرت مرحلة الصهيونية

المعلمنة للدين منذ فجر الحركة الصهيونية وحتى عام 1977 بقيادة ما يطلق عليه اسم «اليسار الصهيوني»، وخلال هذه المرحلة استطاعت الصهيونية إقامة دولتها عام 1948 على جزء من فلسطين، ووسعتها عام 1967 محققة نكبة ثم نكسة للشعب الفلسطيني على التوالي، سعت بعدها لتحقيق حل وسط إقليمي بهدف الحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية كما سيتبين أدناه، في وقت كانت قد تشكلت فيه حركة سمّت نفسها باسم «حركة أرض إسرائيل الكاملة»، التي نشط في قيادتها أقطاب من حزب مباي «اليساري» الحاكم آنذاك، أي أن هذا الحزب كان يطرح الحل الوسط الإقليمي ونقيضه في الوقت نفسه. في هذه المرحلة كانت الصهيونية تحاول ستر سماتها النازية والفاشية من خلال أطروحات السلام مع الآخر وقبول التنوع داخل الكيان الصهيوني.

شهد عام 1977 بداية المرحلة الثانية التي استمرت حتى عام 2009، ووصلت ذروة عام 1995 عبر اغتيال إسحق رابين، وتميزت هذه المرحلة بنمو أكبر لتيارات ما سمي «أرض إسرائيل الكاملة» القائمة منذ عام 1967، سواء ذات الرداء العلماني منها، أو ذات التوجه الديني والديني القومي، وهنا شهدنا أيضًا اتساع نطاق الأطروحات العنصرية، وتعزز صوت الأحزاب التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين داخل بلادهم وخارجها. خلال هذه الحقبة حاول التيار الذي هزم في الانتخابات عام 1977 لأول مرة منذ قيام دولة الكيان التوصل بعد نجاحه الظرفي في انتخابات 1992 إلى صيغة حل وسط إقليمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، كان قد سعى سابقًا للاتفاق عليها مع الأردن، ولكن هذا التيار لم يقدم صيغة الحل الوسط الإقليمي التي تلبي الحد الادنى المقبول فلسطينيًا، لذا فشلت محاولاته ودفع رابين حياته على أيدي صهيوني متطرف ثمنًا لهذه المحاولة. خلال هذه المرحلة توسع الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام 1967 بصورة مضطردة، ونشأت مدن وحواضر استيطانية استعمارية في الضفة، وتم لاحقًا إخلاء قطاع غزة من المستعمرات عام 2005 من أجل تعزيز هذه الحواضر ديمغرافيًا. هذا كله في وقت كان الاستيطان الاستعماري قبل 1977 مرتكزًا على إنشاء مستعمرات زراعية صغيرة ولا سيما في غور الأردن والسفوح الشرقية للضفة الغربية والمناطق الساحلية لقطاع غزة، بينما تم ضم القدس الشرقية بأكملها أرضًا من دون سكانها إلى الكيان في 28 حزيران/يونيو من عام 1967.

مع 2009 بدأت المرحلة الثالثة (مرحلة نتنياهو كما تسمى) وهي تتميز بالانتقال من أطروحات الضم الفعلي لفلسطين المحتلة عام 1967 (De facto Annexation) الذي كان جاريًا على قدم وساق إلى التمهيد لإعلان الضم الرسمي (De Jure Annexation) عام 2020، ثم تجميده مؤقتًا في إطار الاتفاقيات الإبراهيمية مع دولة الإمارات والبحرين، ولا تزال هذه المرحلة مستمرة، إذ اكتنفتها عثرات في الطريق أدت إلى خروج نتنياهو من السلطة لمدة عام ونصف العام وهو يعود عام 2023 بعد أن نجح في إنشاء ائتلاف حكومي من أجل استكمال مشروعه. خلال هذه الحقبة ساد الاضطراب الساحة السياسية الإسرائيلية أيضًا، حيث أُجريت خمس دورات انتخابية خلال 3 سنوات بين 2019 وحتى 2022. لم يعبِّر هذا الاضطراب عن تفكك وبداية انهيار الحقل السياسي والمجتمع الصهيوني كما جاء ويجيء في الكتابات التفاؤلية الفلسطينية والعربية، وإنما عبّر عن مرحلة مخاض سيطر عليها الصراع بين التوجه اليميني الذي يريد إبقاء الفلسطينيين في بلادهم مع ممارسة سياسات الأبارتايد العنصرية عليهم وطردهم داخليًا (بينيت وليبرمان وساعر وحلفاؤهم في حين يسمى تيار

الوسط غانتس ولبيد)، وبين التيار الإبادي الترحيلي الأكثر عنصرية داخل البلاد وإلى خارجها أيضًا (ليكود نتنياهو بتحولاته، والصهيونية الدينية كما تسمى، والاتجاه الديني الذي شهد عملية صهينة متسارعة: شاس ويهدوت هتوراة). وبعد 3 سنوات من الصراع استقر الوضع بحسمه لمصلحة التيار الإبادي الترحيلي ولو عبر فوز انتخابي محدود كان يمكن أن لا يتحقق لو اجتازت ميرتس والتجمع الوطني الديمقراطي نسبة الحسم. وأدى نجاح التيار الإبادي الترحيلي إلى انكفاء التيار الأبارتايدي وكلاهما عنصريان مع تفاوت في الدرجة. فهل يكون ذلك عبارة عن تغيير مؤقت إلى حين تعود الكرة لاحقًا لمصلحة التيار الأبارتايدي؟

خلال المرحلة التي بدأت منذ عام 2009 وما زالت مستمرة، تقومنت الاتجاهات الدينية، وتديّن الاتجاه القومي المعلمن للدين وذلك من خلال تعزيز التوجهات الدينية داخل حزب الليكود نفسه، الذي يصف نفسه في أدبياته كحزب علماني ليبرالي، وأصبح هنالك تطابق تام بين الدين والقومية عبّر عنه نشوء «الحردليم» أي التيار القومي ـ الديني الذي تعبر عنه الأحزاب الدينية، وكذلك قطاعات واسعة من الليكود التي أصبحت متدينة. مع هذه التحولات وصلت المرحلة التي بدأت عام 2009 إلى ذروة جديدة بلغت التكافؤ في الوزن الانتخابي بين الليكود شبه المعلمن وبين التيارات الدينية على مختلف تلاوينها كما سيتبين أدناه، وهنا بدأت مسيرة الصراع بين حفظ مؤسسات الدولة المعلمنة وبين تدبينها، وهو صراع يتم داخل تركيبة الحكومة الصهيونية المؤلفة بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وليس متوقعًا أن يحسم فورًا وبضربة واحدة، ولكن سيكون له إسقاطات فاشية في الوقت نفسه على مجتمع الكيان، وإسقاطات عنصرية واقتلاعية إحلالية إضافية على الشعب الفلسطيني، يظل مدى النجاح في تطبيقها مرهونًا لا بعوامل صهيونية داخلية وحسب، بل أيضًا بمدى وطبيعة مقاومة الشعب الفلسطيني، والعوامل العربية والدولية الدافعة والكابحة أيضًا.

ثانيًا: المشروع الصهيوني: تراكم التحولات نحو انزياحات انتخابات نهاية 2022

نفذ المشروع الصهيوني الاستحواذ على جزء من فلسطين عام 1948، ولكنه لم يستكمل الاستحواذ الكامل عليها إلا بعد حرب عام 1967مطبقًا بذلك ما جاء به تصريح بلفور لعام 1917 بكليته. وبعد هذا «الإنجاز» بدا وكأن الصهيونية باتت مستعدة لتقاسم فلسطين مع غيرها من موقع القوة. وفي هذا الإطار طرح التيار الحاكم في الكيان آنذاك الذي أطلق على اسم «اليسار الصهيوني» ممثلًا بحزب الماباي أن الحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية يتطلب تقاسم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. كان الطرح في البداية أن يتم هذا التقاسم مع الأردن وذلك في سبعينيات القرن الماضي، امتدادًا لنفس فكرة التقاسم التي كانت مطروحة مع الأردن في ثلاثينيات القرن الماضي وأجريت مفاوضات في شأنها مع الأمير عبد الله في حينه. لاحقًا انتقلت فكرة التقاسم للتفاوض في شأنها مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وذلك عبر إبداء الرغبة الصهيونية بالتنازل الجغرافي عن الأراضي ذات الكثافة السكانية

الفلسطينية العالية، وضم الباقي إلى إسرائيل، ولكن هذه الرغبة الظاهرية لم تكن تعبّر عن حقيقة اليسار الصهيوني المذكور، إذ إن شراهة هذا التيار لضم مساحات واسعة من فلسطين المحتلة عام 1967 بذريعة «الحفاظ على أمن إسرائيل» ووفق خطة إيغال آلون التي نصت ضمن بنود أخرى على ضم السفوح الشرقية من الضفة الفلسطينية وغور الأردن إلى «إسرائيل»، جعلت طرح هذا التيار للتسوية الإقليمية طرحًا خادعًا ولا يلبّي حتى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. عوضًا من ذلك كان هذا التيار في الواقع العملي هو الأب المؤسس لتوسع المشروع الاستعماري الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967.

في المقابل، رأى تيار ما يطلق عليه اسم «اليمين الإسرائيلي»، بأن خداع العرب والفلسطينيين بأطروحات تسوية غير قابلة للتطبيق كما يطرح التيار أعلاه هو مضيعة للوقت والجهد، لذلك طرح هذا التيار بسفور فكرة ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وزعم أن هذا الضم لا يسبب أي ضرر للأغلبية الديمغرافية الصهيونية كما ادعى التيار السابق. وهناك توجهان داخل هذا التيار في هذا الخصوص يرى **أولهما** أنه يمكن حصر الفلسطينيين في مدن وقرى مكتظة بالسكان، مع سرقة الأراضي المحيطة بهذه المدن والقرى واستغلالهم كأيدٍ عاملة رخيصة، وعدم منحهم المواطنة الإسرائيلية والتمييز ضدهم في الحقوق كافة، وهو ما يبقيهم خارج التعداد الديمغرافي الصهيوني (ويمكن تسمية هذا التيار كما بين الكاتب[1] في مقال سابق بالتيار الذي يمزج بين التوجه الاستيطاني الاستعماري وبين الأبارتايد. ويمثل الليكود القديم قبل نتنياهو هذا التيار أفضل تمثيل. أما التيار **الثاني** فهو تيار استيطاني استعماري اقتلاعي إحلالي بحت يرى أنه يجب تخيير الفلسطينيين بين البقاء موالين كلية للحكم الصهيوني، أو مغادرة البلاد أو الطرد منها لمن يرفض الولاء، وعلى من يختار المقاومة كبديل **ثالث** أن يتوقع أن مصيره هو القتل. وقد صرَّح بتسلئيل سموتريتش بهذه الخيارات مرارًا وتكرارًا في إطار ما سمّاه «خطة الحسم»[2]، ويتعدّاه في شأنها إيتمار بن غفير الذي يطرح مواقف تنحو نحو الإبادة على غرار شعار «الموت للعرب». بين هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث محدود (تيار نفتالي بينيت وإييلت شكيد ويؤيدهما قلة من الليكود كان منهم رئيس الدولة السابق رؤوبين ريفلين)، رأى أنه يمكن التخلص من العبء الديمغرافي لغزة عبر الخروج منها وإبقاء حصارها من الخارج، وفي المقابل فرض الجنسية الإسرائيلية على فلسطينيي المنطقة (ج) من الضفة والبالغ عددهم بين 200 و300 ألف، وهو ما لن يمثل مشكلة للأغلبية الديمغرافية الصهيونية، ودعا بعض من هذا الاتجاه، مثل الصحافية كارولين غليك[3]، إلى فرض الجنسية على كل فلسطينيي الضفة والقدس الشرقية مع إبقاء قطاع غزة فقط خارج التجنيس، ويعني هذا الاتجاه انتقال السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين من الاقتلاع والترحيل إلى الأبارتايد، وذلك بتكريس الاعتماد على الأيدي العاملة الفلسطينية بدلًا من طردها كما يدعو

(1) وليد سالم، «الطرد أم الأبارتايد؟ العوامل الدافعة والعوامل الكابحة،» مجلة **المقدسية** (جامعة القدس)، العدد 8 (خريف 2020)، ص 9ـ15.

(2) Yotam Berger, «Israeli Party Approves Annexation to Coerce Palestinian Departure,» *Haaretz*, 13/9/2017.

(3) Caroline Glick, *The Israeli Solution: A One State Plan for Peace in the Middle East*, 4th ed. (New York: Crown Forum, 2014).

الاتجاه السابق. وقد تراجع هذا الاتجاه الأخير في انتخابات أول تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كما تراجع الاتجاه الأول الداعي إلى الحل الوسط الإقليمي لمصلحة الاتجاه الرافض لفرض المواطنة الصهيونية على الفلسطينيين، وهو ما أبقى الفلسطينيين من وجهة نظر صهيونية فقط أمام خيارات البقاء في بلادهم كموالين للصهيونية وهو ما لن يقبلوه، أو مغادرة البلاد، أو المقاومة التي يترتب عنها القتل أو الطرد.

ولأن هذا الاتجاه الأخير هو اتجاه أيديولوجي قومي ديني، فإن له أجندته الداخلية أيضًا التي يسعى من خلالها إلى فرض وقائع على المجتمع الإسرائيلي، ويتضمن ذلك فرض العطلة التامة ووقف المواصلات يوم السبت، والتدخل في تحديد وتعريف من هو اليهودي، والفصل بين النساء والرجال في الصلاة والمواصلات العامة، ومنع زواج اليهود بالأجانب، وتديين الحيز العام، ومنع المثلية الجنسية وزواج المثليين، والسيطرة على مفاصل الدولة من خلال تقليص صلاحيات القضاء وتديينه، وحصر حرية الإعلام وتقييد حرية الرأي وتجريم وجهات النظر المناوئة، وتعزيز التعليم الديني الرسمي وغير الرسمي وتطهير جهاز التعليم من المعلمين والمعلمات اليساريين، وفرض قيادات من النوع المقبول عليه في الجيش، وزيادة احتمالات اغتيال شخصيات كبيرة ولا سيما من قيادات المعارضة لتوجهات هذا التيار، بالاختلاف عن اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين عام 1995 بينما كان في الحكم واتهم بالتنازل بمجرد توقيعه اتفاق أوسلو مع الجانب الفلسطيني.

أدت هذه الأطروحات إلى إثارة الذعر في صفوف «اليسار الصهيوني» وتيار الوسط العلماني الذي يفصل بين المعركة من أجل الديمقراطية الخاصة بحرياته وبين المعركة لإنهاء استعمار شعب آخر، حيث هو اليسار والوسط المفتونان بالحرية الشخصية، بينما مارست حكوماتهما السابقة الجرائم بحق الشعب الفلسطيني. لذا يكتفي اليسار والوسط بأن يرفعا عقيرتهما محذرين من نشوء الفاشية التي تقيد هذه الحريات، ويدعيان إضافة إلى ذلك بأنها ستعزل إسرائيل دوليًا، ويعبران عن قلقهما أن هذه العزلة قد تؤدي إلى إيقاع عقوبات دولية على إسرائيل، وبخاصة أن ما كان اليسار والوسط الصهيونيان يمارسانه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني ضمن غلاف من العلاقات الدولية والادعاء الظاهري بالاستعداد للسلام، سيمارس من جانب الحكومة الفاشية من دون إبداء الاستعداد المذكور وطرح عكسه، وهو الضم الرسمي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، التي كان هذا اليسار الصهيوني قد ضمها فعلًا. يظهر هذا اليسار نفسه وكأنه قد صحا لمصلحة حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعضه لا يفعل أكثر من استخدام هذه الحقوق كشمّاعة للمطالبة بحرياته داخل الكيان، بينما يستمر في التنكر لفلسطين والفلسطينيين بالممارسة وارتكاب وقبول الجرائم الممارسة ضدهم، كما يستمر في اتهام الفلسطينيين بأنهم المسؤولون عن نمو التيار اليميني المتطرف بسبب «رفضهم مشاريع السلام التي طرحها عليهم اليسار الصهيوني في الماضي». عدا هؤلاء، هنالك قلة من اليهود المعادين للصهيونية الذين تتهمهم قوى الصهيونية كلها بيمينها ويسارها بالخيانة وعدم الولاء بسبب تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار، وقد تعرض هؤلاء للاعتداءات من القوى الصهيونية أثناء تضامنهم مع الفلسطينيين، ويبدو أنهم سيتعرضون لاعتداءات أخرى أشد في المستقبل. ولكن الأمر لا يعدو مقتصرًا على هؤلاء الأخيرين فقط وخصوصًا بعد دورة الانتخابات الإسرائيلية التي عقدت في أول تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

أسفرت هذه الانتخابات عن حصول حزب الليكود وحلفائه من أحزاب القوى الدينية على عدد متساو من المقاعد بواقع 32 مقعدًا لكل منهما (32 لليكود و32 للقوى الدينية بواقع 14 للصهيونية الدينية و11 لحركة شاس و7 ليهدوت هتوراة). وانحسر اليسار الصهيوني إلى أربعة مقاعد فقط ذهبت إلى حزب العمل، ولم تجتز حركة ميرتس اليسارية نسبة الحسم أول مرة منذ عام 1992 وبقيت خارج الكنيست. هذا في حين حصل ما يسمى معسكر الوسط على 36 مقعدًا هي أقل من ذلك في الواقع، إذ إن 24 مقعدًا منها ذهبت لحزب يوجد مستقبل و 12 مقعدًا ذهبت لحزب المعسكر الرسمي الذي يقوده الجنرال السابق بيني غانتس، الذي هو عبارة عن تحالف يضم حزب أزرق أبيض الوسطي الذي يقوده بيني غانتس، ومعه حزب أمل جديد اليميني المنشق عن الليكود الذي يقوده جدعون ساعر، وعضو حزب يمينا السابق ماتان كهانا، والجنرال غادي أيزنكوت، وبالتالي فإن حزب المعسكر الرسمي هو حزب خليط بين الوسط واليمين، بما يجعل عدد مقاعد معسكر الوسط أقل من 36. أعطت النتائج أيضًا ستة مقاعد للحزب اليميني إسرائيل بيتنا العلماني الذي صار يرفض الائتلاف مع الأحزاب الدينية في حكومة واحدة كما لا يثق بنتنياهو، بينما يدعو إلى ترحيل فلسطينيي منطقة المثلث. وحصل حزبان عربيان هما القائمة العربية الموحدة والجبهة العربية للتغيير، على 10 مقاعد بواقع 5 لكل منهما. خسرت ميرتس والتجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات بفوارق بسيطة، ولو نجحا فإن ذلك كان سيؤدي إلى إحدى نتيجتين: **الأولى**، هي الذهاب إلى انتخابات سادسة، أو تمكن يائير لابيد من ترؤس حكومة جديدة بمشاركة بعض أطراف اليمين تشبه في تركيبتها تلك الأكثر إجرامية ضد الشعب الفلسطيني التي قادها إلى حين انتقال الحكم إلى ائتلاف أحزاب اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو. الأمر **الأخير** هنا أن حزب يمينا الممثل لحزب المفدال التاريخي قد فشل في اجتياز نسبة الحسم حيث لم يحصل إلا على نسبة محدودة من الأصوات، بينما كان قد حصل بقيادة نفتالي بينيت على 7 مقاعد في انتخابات عام 2021 ذهبت في انتخابات 2022 إلى الصهيونية الدينية التي كانت قد حصلت على ستة مقاعد فقط في انتخابات عام 2021.

تعكس هذه النتائج عددًا من المتغيرات الجديدة الواجبة الرصد، وذلك رغمًا عن أن الوزن النسبي للتيار الديني والدين القومي لم تطرأ عليه تغييرات كبيرة منذ نشوء دولة الكيان كما أشارت إلى ذلك دراسة موثقة لأشرف بدر[4]:

أول هذه المتغيرات أن اليمين الديني الصهيوني الداعي إلى ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وقتل وطرد فلسطينييها تدريجًا هو الذي حقق الفوز (الصهيونية الدينية والليكود بتحولاته الجديدة)، أما اليمين الديني الذي كان يدعو إلى الضم ولكن مع منح الجنسية الإسرائيلية لمن يتم ضمهم وفرض نظام الأبارتايد عليهم بدلًا من الطرد (نفتالي بينيت وأييلت شاكيد)، فقد خسر المعركة، وقد تكون هذه الخسارة نهائية لعدم حصوله إلا على أصوات محدودة ولتغير اتجاه أغلبية المستوطنين نحو طرد الفلسطينيين لا تجنيسهم. أما **ثانيها** فهو أن الأحزاب الدينية غير الصهيونية سابقًا (شاس ويهدوت هتوراة) تتجه أكثر فأكثر إلى التوافق مع الصهيونية في السنوات الأخيرة،

(4) أشرف عثمان بدر، «صعود التيار الديني القومي في الانتخابات الإسرائيلية لعام 2022: حقيقة أم أوهام؟،» ملتقى فلسطين، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، <https://bit.ly/42p9Kb0>.

وذلك نظرًا إلى مشاركة أعضائها الواسعة في عملية الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام 1967، وهو ما يجعلها جزءًا من المعسكر الداعي والقابل بعملية الضم للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، هذا مع بقاء اعتراضها على اقتحامات الصهيونية الدينية للمسجد الأقصى من وجهة نظر دينية يهودية، وهي اعتراضات لن تسبب تناقضًا جديًا في الحكومة بين يهدوت هتوراة والصهيونية الدينية. و**ثالثها**، ما يتعلق بالائتلاف الحكومي الجديد، فنسبة التمثيل بين الليكود والأحزاب الدينية والدينية القومية التي حصلت على عددٍ مساو لمقاعد الليكود هي نسبة لمصلحة الأحزاب الدينية هذه المرة أكبر مما كان عليه هذا الأمر في الماضي، وذلك لسببين يعود أولهما إلى أن عددًا من أعضاء الليكود نفسه قد تدينوا أكثر في السنوات الأخيرة مما يجعل عدد مقاعد التيار الصهيوني الديني أكبر من 32. وثانيهما أن بنيامين نتنياهو بات يحتاج إلى هذه الأحزاب لدعم توجهاته الأيديولوجية التي تصب في الخانة نفسها، ولا سيما الضم لما يسميه «يهودا والسامرة» التي تعود تاريخيًا إلى «شعب إسرائيل» كما يسميه، ووصفه الشعب الفلسطيني بأنه مجرد طوائف وأفراد طارئين وفدوا إلى فلسطين ولكنهم لا يمثلون شعبها الأصلي كما ادعى في كتابه **مكان تحت الشمس**. كما أن نتنياهو يحتاج إلى هذه الأحزاب لتحقيق رؤيته الخاصة في شأن الدولة القوية كما يراها، التي يسيطر فيها «ممثلو الشعب المنتخبون» على حق تعيين القضاة والسيطرة على وسائل الإعلام، والجيش والشرطة، وفي إطار تحقيق هذه الرؤية الأيديولوجية سيكون لنتنياهو أن يتخلص من ملاحقة الشرطة وجهاز القضاء له على خلفية ملفات جنائية يتهم بها.

مع نتائج هذه الدورة من الانتخابات الإسرائيلية يكون الأمر المتعلق بالصراع بين تيار فرض الأبارتايد وتيار الإبادة والترحيل الذي دارت حوله دورات الانتخابات الخمس السابقة التي أجريت خلال ثلاث سنوات قد قضي، حيث حقق اليمين الداعي إلى الإبادة والترحيل كتلة ذات أغلبية بعد تلك المدة من الاهتزازات. في إطار ذلك ظهرت تحليلات بأن اليمين المتطرف في إسرائيل يعتدل بعد تسلّمه السلطة، وأن بيغن الليكودي هو من صنع السلام مع مصر، ونتنياهو من هذا الحزب هو من صنع السلام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، وأن بن غفير قد غير شعاره السابق «الموت للعرب» إلى شعار جديد هو «الموت للمخربين» فقط كدليل على اعتداله[5]، وروّج بن غفير لذلك بنفسه ولا سيما لاعتداله تجاه اليسار الصهيوني كما ورد في رسالة منه لهذا اليسار نشرتها جريدة **يسرائيل هيوم**[6]. تحاول هذه التحليلات التقليل من عمق التحول الذي حملته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ولا سيما في المواجهة مع الشعب الفلسطيني وتوفير مبررات لتسويغ التعامل مع الحكومة الصهيونية الجديدة.

هل فوز حزب بن غفير الكبير في الانتخابات الأخيرة هو «تذكرة لمرة واحدة» ناتج من الأصابع الماهرة لنتنياهو في تحريك قوى اليمين المتطرف من اتجاه إلى آخر وفق حاجاته في كل مرحلة؟ هنا يتم تصوير الأمر لا على أنه نتاج لتغيرات تاريخية تنحفر عميقًا في المجتمع الإسرائيلي،

(5) «بن غفير ينشر خطابه بذكرى مقتل كهانا،» بانيت، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، <https://panet.com/story/3672253>.

(6) يورو نيوز، «بن غفير يعترف في رسالة موجهة لليسار الصهيوني: لقد نضجت وأصبحت معتدلًا،» 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، <https://bit.ly/3BeWY2S>.

بل على أنه نتاج لفعل ساحر فرد هو نتنياهو الذي استطاع إسقاط نفتالي بينيت القائد السابق للصهيونية الدينية ورفع سموتريتش وبن غفير إلى مكانه كعقاب للأول. يشابه ذلك تفسير سعي نتنياهو لترؤس حكومة يمينية على أنه يعود فقط لرغبته في سن قوانين تؤدي إلى طي الملفات القضائية المفتوحة بحقه. هنا يتم إحلال العرضي والظرفي والشخصي محل العمليات التاريخية، كما يتم تجاوز المكوّن الرئيس للتحليل المتعلق بطبيعة الديمقراطية الاستيطانية الاستعمارية وكيف تقوم هذه بانتخاب من يناسب لاستمرار المشروع الصهيوني في كل دورة انتخابية وهو ما حلله الباحث في دراسة سابقة[7].

إذا عمّرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عمّا سيفضي إليه التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار والوسط الصهيونيين من جهة واليمين الصهيوني من جهة ثانية على الأجندة الداخلية ونمط الحياة في الكيان الصهيوني، بمعزل عن موقف كل منهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني.

في هذا الإطار يبين تاريخ الكيان الصهيوني أن اندثار التيارات داخله هو أمر ممكن، وذلك وفق مصالح توسع هذا الكيان، فها هو التيار المعلمن الذي نجح في إنشاء الدولة وقيادتها على مدى 29 عامًا بعد إنشائها حتى عام 1977 يفقد سيطرته على الدولة عام 1977 لمصلحة الليكود الذي رأى فيه الجمهور الصهيوني أنه الأقدر على الاستمرار في المشروع الصهيوني وتوسيعه أكثر مما حققه التيار المعلمن. ووفق هذين المثالين فإن الليكود نفسه قد يفقد أغلبيته تدريجًا في الانتخابات المتتالية القادمة لمصلحة تيارات أكثر تطرفًا بعد أن وصل إلى المساواة العددية معها في انتخابات 2022. أدى توسع قوة المستوطنين في الضفة والقدس إلى الانقلاب الليكودي عام 1977، وربما أن حاجة المشروع الاستيطاني الاستعماري في الضفة والقدس إلى الحسم سيؤدي إلى الانقلاب الثاني، وهذه المرة ضد الليكود لمصلحة قوى أكثر حسمًا في اتجاه الضم والإبادة وطرد الفلسطينيين. وسيحتاج هذا الانقلاب الثاني إلى عقود ربما لكي يتحقق، وهو أمر محتمل الحدوث إذا لم تنشأ عوامل فلسطينية وعربية ودولية كابحة.

إذا عمّرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عمّا سيفضي إليه التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار والوسط الصهيونيين من جهة واليمين الصهيوني من جهة ثانية على الأجندة الداخلية ونمط الحياة في الكيان الصهيوني، بمعزل عن موقف كل منهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني؟

ترى بعض الأطروحات المتفائلة أن هذا التناقض يمكن أن يؤدي لوحده إلى تفكك الكيان الصهيوني من الداخل، كما تطرح بعض الكتابات الصحافية الفلسطينية. ويتم هنا الاستشهاد

(7) وليد سالم، «الانتخابات في الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل،» **مجلة العلوم القانونية والسياسية** (جامعة القدس)، العدد 5 (النصف السنوي الأول 2020)، ص 155ـ 186.

بتجارب الممالك اليهودية القديمة وإمكان تكرارها، وكذلك بتصريحات صهيونية من نتنياهو وغيره تعبّر عن القلق بأن الدولة الحالية قد يكون مصيرها كمصير دولة الحشمونائيم التي لم تستمر حتى العام الثمانين حيث نهشتها وأنهتها التناقضات الداخلية.

في الواقع قامت دولة الحشمونائيم (وتسمى أيضًا الدولة المكابية) في القرن الثاني قبل الميلاد كمملكة داخلية ضمن الحكم اليوناني، وتحالفت تياراتها المختلفة مع الأطراف الخارجية المتصارعة من الرومان واليونانيين، وفي الوقت نفسه سادت داخل الدولة صراعات بين تيارات مختلفة تتعلق بتفسيرات مختلفة لعلاقة الدين بالدولة، ولكن الدولة قد انفرطت بعد العهد اليوناني بسيطرة الرومان عليها، الذين عينوا حكمًا يهوديًا جديدًا تابعًا لهم غير ذاك الذي كان تابعًا لليونانيين، واستمر ذلك الحكم ما بعد الحشمونائي إلى حين قيام تيتوس الروماني بتدمير الهيكل وطرد اليهود من فلسطين عام 70 ميلادية[8]، وهو ما تؤكده منشورات صهيونية أيضًا[9].

يعني ما تقدم أن الممالك اليهودية القديمة لم تكن مستقلة أولًا، كما أن تفككها لم يترتب عن عوامل داخلية وحسب، بل ساهمت عوامل خارجية في خلق وتأجيج التناقضات الداخلية. فما الذي تشير إليه تجربة «إسرائيل» الحالية، وهل هي على وشك الاندثار بفعل عوامل داخلية أججتها عوامل خارجية حالها في ذلك كحال دولة الحشمونائيم؟ لننظر أولًا إلى حال العوامل الداخلية، على أن نتطرق إلى العوامل الفلسطينية والعربية والدولية الدافعة والكابحة في الأقسام اللاحقة.

تشير تجربة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين إلى أن القوى التي قامت باستكماله بعد احتلال بقية فلسطين عام 1967، وفي مقدمها حركة غوش إيمونيم، قد وضعت على رأس جدول اهتماماتها استمالة الشارع الصهيوني و«كسب القلوب» لدعم استكمال المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين المحتلة عام 1967[10]، ووجه هذا التوجه في حينه من بعض أقطاب اليسار الصهيوني بتكتيكين: الأول ادعى أن الإنفاق على بناء المستعمرات الجديدة سيكون على حساب إفقار المستعمرات القديمة المقامة داخل إسرائيل في حدود عام 1948. بهذا الادعاء أراد أقطاب اليسار الحفاظ على امتيازاتهم ورغد العيش الذي حصلوا عليه من جرّاء نهب مناطق 1948 بعد إجلاء الشعب الفلسطيني عنها. أما التكتيك الثاني الذي لجأ إليه اليسار الذي قام على الادعاء أن المستوطنين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 يرمون إلى خلق ما أطلق عليه اسم «دولة يهودا والسامرة» المنفصلة عن إسرائيل، وتم اتهام المستوطنين من جانب اليسار بأنهم يجهزون الميليشيات العسكرية (وقد كان بعض المستوطنين يقومون بذلك فعلًا) من أجل

---

(8) سارة ماندیل، «رومة وسورية والكاهن الأعلى: الأسس الدولية لسلطة الكاهن الأعلى في دولة ـ مدينة أورشليم (175ـ 63 ق.م)،» في: توماس ل. تومبسون، بالتعاون مع سلمى الخضراء الجيوسي، محرران، **القدس: أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ**، ترجمة فراس السواح، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

(9) **تاريخ الأمة اليهودية منذ نشأتها حتى نهاية عهد التلمود** (تل أبيب: دار النشر العربي، 1973).

(10) تومر فرسيكو، «التجربة اليهودية الأخيرة للتغلب على عملية العلمنة: صعود وسقوط غوش إيمونيم،» **قضايا إسرائيلية**، العدد 63 (2016)، ص 38ـ50.

الدخول في حرب مع الجيش الإسرائيلي من أجل استقلال دولة يهودا عن دولة إسرائيل، وذلك على غرار قتال الحركة الصهيونية ضد بريطانيا في أربعينيات القرن الماضي[11].

ينطوي هذا الادعاء الثاني على تناقضين مركزيين: أولهما أنه يضفي شرعية كاملة على دولة إسرائيل في حدود عام 1948 التي يطالب اليسار الصهيوني الفلسطينيين بالتنازل عن أي مطالب في شأنها مثل التعويض عن النكبة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. والثاني أنه يصف المستوطنين كشواذ يمثلون استثناءً ولم ينشأوا من القاعدة نفسها التي انبثقت منها دولة إسرائيل عام 1948، وهي قاعدة الانتفاع والتمتع بامتيازات من جراء نهب فلسطين والاستيلاء عليها. وفي الواقع فإن هذه القاعدة تمثل ما يجمع هؤلاء مع دولتهم، لذا لا غرابة في أن ينتهجوا سبيل الاندماج فيها والسعي لكسب القلوب والدعم من أولئك الصهاينة الذين سبقوهم في نهب الأراضي الفلسطينية عام 1948. وقد فعلت هذه السياسة فعلها بحيث بات المستوطنون المستعمرون يملكون وزنًا قويًا داخل المجتمع الإسرائيلي وفي الكنيست والحكومة، ولا غرابة في ذلك بعدما وصل عددهم إلى زهاء 750 ألفًا، وهو يساوي ما نسبته 17 بالمئة من سكان الضفة المحتلة عام 1967، ومن المخطط أن يرتفع هذا الرقم إلى مليون مستعمر خلال السنوات القليلة المقبلة. وعليه، يتضح أن إسرائيل قد باتت «محتلة» بفكر المستوطنين ودعمهم كما أن ميليشياتهم قد أصبحت واقعًا يقوم بالاعتداءات اليومية على الفلسطينيين من دون أن يحرك ذلك الجيش لردعهم، هذا عوضًا من أن جنودًا قد رُصدوا وهم يشاركون في هجمات للمستوطنين على الفلسطينيين، وتكونت وحدة المستوطنين داخل الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. مع هذه التطورات لم يعد هنالك أي سبب لانشقاق المستوطنين عن دولة إسرائيل، وإن حصلت مناوشات هنا وهناك بين بعض غُلاتهم وبين بعض عناصر الجيش فإن هذه المناوشات سرعان ما يتم تطويقها. أما اليسار فلا يبدو أنه سيكافح المستوطنين لمصلحة الفلسطينيين والتوقف عن قتلهم ونهب أراضيهم وبلادهم، وإنما سيكافحهم في شأن قضايا داخلية تتعلق بالحريات الفردية والعامة التي ذكرت أعلاه وستأخذ الاحتجاجات طابع التظاهرات الكثيرة العدد وقطع مفترقات الطرق والدعوات إلى العصيان المدني والاحتجاجات من الإعلام والقضاء وقادة الجيش ومؤسسات المجتمع، كما يتم بالممارسة على هيئة دعوات منذ الآن. وسترد الحكومة بقمع التظاهرات وتوجيه الاتهامات لقيادة المعارضة بما في ذلك اتهامها بالخيانة

إن تعزيز التناقضات داخل الكيان الصهيوني من الداخل يتطلب تراكم الكفاح الفلسطيني والانفجار الكامل لفلسطينيي الداخل ضد الكيان بحيث يمثلون تهديدًا له من داخل عقر داره. أي أن التغيير وانفراط عقد الكيان لن يأتي من تناقضاته الداخلية من دون أن تؤججها عوامل من خارج المجتمع الصهيوني.

(11) زئيف شيف، «مستوطنون في مواجهة الجيش الإسرائيلي،» **هآرتس**، 1988/9/7.

والدعوة إلى اعتقال قيادات المعارضة بسبب ذلك، وتنفيذ اعتداءات من النشطاء المؤيدين للحكومة على المتظاهرين ضدها، وربما تحدث أعمال قتل قليلة واضطرابات وتوترات وهكذا. فهل سيؤدي الاصطدام في شأن هذه القضايا إلى درجة أن يتفكك المجتمع الإسرائيلي ذاتيًا؟

يوجد بين صهيونيي الكيان بأجمعهم من جهة عوامل مشتركة متعددة، أولها هو انتفاعهم جميعًا من نهب أرض فلسطين، وثانيها هو التوحد في مواجهة مقاومة الشعب الفلسطيني. وقد ظهر ذلك آخر مرة في حكومة بينيت ـ لبيد التي ضمت أحزابًا يمينية (يمينا وإسرائيل بيتنا) ووسط (حزب يوجد مستقبل)، ويسار (حزبا العمل وميرتس) وحزب عربي (القائمة الموحدة)، حيث إن برنامج هذه الحكومة لم يتضمن أية فقرة حول القضية الفلسطينية بل حذفها تمامًا من نصوصه[12]، كما أنها في الممارسة كانت الحكومة التي قتلت أكبر عدد من الفلسطينيين منذ سنوات طويلة.

بناءً على ما تقدم فإن تعزيز التناقضات داخل الكيان الصهيوني من الداخل يتطلب تراكم الكفاح الفلسطيني والانفجار الكامل لفلسطينيي الداخل ضد الكيان بحيث يمثلون تهديدًا له من داخل عقر داره. أي أن التغيير وانفراط عقد الكيان لن يأتي من تناقضاته الداخلية من دون أن تؤججها عوامل من خارج المجتمع الصهيوني.

عرف الكيان عبر تاريخه صراعات على هوية الدولة بين المتدينين والعلمانيين وبين اليسار واليمين، وصراعًا بين تجمعاته غير المتجانسة من الغربيين والشرقيين والروس والفلاشا الإثيوبيين، وتهربًا من المتدينين والشباب من الخدمة العسكرية، وحالات فساد متسلسلة بدأت من عهد بن غوريون مرورًا برابين في سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، وانعكست هذه الصراعات ونقاط الخلل في العقود الأخيرة على الجيش الذي بات يخاف أكثر فأكثر من المواجهات البرية وما يترتب عنها من خسائر بشرية، وهو الأمر الذي يجعل الاتجاه الصهيوني الديني المتنامي داخله يرفع عقيرته بنقد ضعف الجيش، ويدعوه إلى تكييف سياساته وممارساته أكثر فأكثر مع توجهات الاتجاه المذكور، ومع الميليشيات المسلحة التي أنشأها هذا الاتجاه كمجموعات شباب التلال «الجريئة» وغيرها. عوضًا من ذلك شهد ـ ويشهد ـ الكيان صراعًا بين أغلبيته اليهودية مع الجزء الباقي من الشعب الفلسطيني داخله. وإذ لم تنشأ سياسات فلسطينية وعربية للاستفادة من هذه التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك، فإن الكيان قد استمر في توسعه رغمًا عن ضعفه المتولد عن هذه الظواهر.

مع ما سبق، استطاع الكيان منذ إنشائه استيعاب التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك المذكورة، ولكن تناقضين قد تفاقما في العقد الأخير إلى درجة تنذر بصعوبة التحكم فيهما. أولًا يتسع التناقض مع الفلسطينيين الباقين داخل الكيان، وثانيًا يتسع التناقض بين بنية الجيش وقوى الأمن الحالية وبين البنية التي يطمح التيار الصهيوني الديني إليها لهذا الجيش والقوى الأمنية.

---

(12) طال شنايدر، «حكومة اليمين الإسرائيلية تسير خطوات جديدة نحو ضم الضفة،» صحيفة **الأيام** الفلسطينية، نقلًا عن **تايمز أوف إسرائيل**، 2023/1/5.

وهذان التناقضان متداخلان وكل منهما يؤثر في الآخر. يسعى التيار الصهيوني الديني المتنامي إلى معالجة التناقض الأول عبر زيادة وتيرة القمع والتخويف والقتل والتهديد بالترحيل، وفي هذا الإطار سيحتاج التيار الصهيوني الديني إلى الجيش والقوى الأمنية لتنفيذ هذه المهمات، وسيجدون من قوى القمع هذه من سيقدمون على تنفيذ هذه المهمات بفعالية، كما سيدمجون عبر الوزارات التي سيسيطرون عليها ميليشياتهم في الجيش وقوى الأمن ليزداد نفوذهم فيها. بهذا سيتحول الجيش وأجهزة الأمن إلى أدوات طيّعة بيد الاتجاه الصهيوني الديني بذريعة التصدي للخطر العربي سواءٌ من داخل الكيان أو في الضفة والقطاع، يساعد في ذلك استمرار التخويف من الخطر الإيراني ومن صواريخ حماس وحزب الله، ومن عواقب التصعيد ضد الاستعمار في الضفة المحتلة عام 1967. أما التناقضات الأخرى عدا عن هذين التناقضين فإن التيار الصهيوني الديني سيتمكن على ما يبدو من تمرير القوانين التي تقلص دور القضاء وتعزز التعليم الديني والتعريف المحافظ لمن هو يهودي وتحديد حرية الإعلام، وغير ذلك من القوانين المحافظة[13]. سيرد اليسار وما يسمّى الوسط والقضاة والإعلاميون باستعمال وسائل قانونية وتظاهرات سلمية بما في ذلك من ما سمي «منتدى الكفاح من أجل طابع الدولة» الذي أسسه رئيس تكتل المعسكر الرسمي بيني غانتس، كونه مسكونًا بروح الحفاظ على الكيان ضد التهديدات الفلسطينية والإقليمية، لذا سيكتفي بالوسائل السلمية للاعتراض، ولن يمارس العنف. في المقابل سيصعد التيار الصهيوني الديني من هجماته على «اليسار» ومن الاتهامات لهم بعدم الولاء، ولكن بعض اليسار سيرد بأساليب «ديمقراطية» حفاظًا على «وحدة الأخوة» والدم اليهودي، وبعض آخر قليل العدد سيمارس العنف الجسدي، ولكن عددًا غير قليل من اليسار سيحزم حقائبه ويغادر دولة إسرائيل «الثيوقراطية، العالمثالثية الشرقية الدينية المتزمتة»، كما يسميها هؤلاء اليساريون المسكونون بالتوق إلى رغد العيش. سيؤدي ذلك كله إلى المزيد من اندثار اليسار، وتعزيز التيار الداعي إلى الانتصار التام على الشعب الفلسطيني وسرقة كل فلسطين وترحيل من تبقى من أهلها (وهو اتجاه يضم أيضًا تيار ما يسمى الوسط). تحليل العوامل الأخرى أدناه سيظهر إذا ما كان هذا السيناريو هو سيناريو حتمي لا رجعة عنه.

إن الشعب الفلسطيني بات يمثل في السنوات الأخيرة أغلبية ديمغرافية تزيد على عدد اليهود في فلسطين التاريخية بمئتي ألف، وذلك رغم عدم عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرض وطنه. ويمثل استمرار صمود فلسطينيي الداخل في وطنهم عقبة لا تزال مستمرة أمام الصهيونية.

(13) انظر الاتفاقيات الائتلافية، في: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، «ملف خاص: حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية متطرفة،» (كانون الثاني/يناير، 2023).

ثالثًا: العوامل الدافعة والعوامل الكابحة

أدّت العوامل العربية والدولية دورًا مهمًا في تحديد حاصل الصراع بين الشعب الفلسطيني وبين الصهيونية، فثورة 1936 مثلًا كادت تحقق الانتصار لولا تدخل الحكام العرب الذين دعوا إلى وقفها، ولولا بطش الانتداب البريطاني للفلسطينيين في أي مكان كانوا يحققون فيه دحرًا للقوات الصهيونية، كما فشلت الجيوش العربية في منع قيام دولة إسرائيل عام 1948.

في العامل الذاتي الفلسطيني ليس سرًا أن انتفاضة 1987 قد أوقفها قبل أن تؤتي ثمارها التفاوض مع إسرائيل على اتفاق أوسلو. كما أن الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 وحتى اليوم يمثل عاملًا أساسيًا يكبح تطوير استراتيجية موحدة لتحرير فلسطين.

مع كل ما تقدم، فإن حاصل الصراع حتى الآن لا يزال يقف عند حالة أن أيًا من الطرفين لم ينتصر، كما أن أيًا منهما لم ينهزم. وبالنسبة إلى الشعب الفلسطيني فهو لم ينهزم من جهة، ولكنه فوق ذلك لا يزال يقاوم، بما في ذلك من خلال الوحدة الميدانية لأجنحة الفصائل على قاعدة «اللقاء على أرض المعركة» رغم انقسام قياداتها من جهة أخرى، كما أن الشعب الفلسطيني بات يمثل في السنوات الأخيرة أغلبية ديمغرافية تزيد على عدد اليهود في فلسطين التاريخية بمئتي ألف، وذلك رغم عدم عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرض وطنه. ويمثل استمرار صمود فلسطينيي الداخل في وطنهم عقبة لا تزال مستمرة أمام الصهيونية أجبرتها على توظيف مستعمري الضفة والقدس في العقد الأخير في إنشاء نويات توراتية ومستعمرات إضافية في اللد والرملة وعكا ويافا، وفي النقب وهو ما يؤشر إلى فشل الدولة في تهويد هذه المدن والمواقع بعد ما يناهز 75 عامًا على نشوئها، عوضًا من ذلك لا تزال منطقة المثلث عربية فلسطينية، ولا يزال في الجليل أغلبية عربية فلسطينية، ويكرر وزير الأمر الوطني أيتمار بن غفير في مطلع عام 2023 الدعوات إلى فرض سيادة الكيان المفقودة على هذه المواقع والمدن بعد فشل عملية استكمال احتلالها على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية.

وفي محاولاة لهزيمة الشعب الفلسطيني، مارست إسرائيل المذابح والتطهير المكاني والعرقي، وبعد عام 1967 سعت في البداية إلى حل يقوم على إنشاء دولة استيطانية استعمارية مقلصة كما سماها الباحث في ورقة أخرى[14] تضم الكيان بحدود عام 1948 إضافة إلى الأجزاء التي يريد ضمها من الضفة المحتلة عام 1967، مع تحويل ما تبقى إلى الأردن كما كان عليه الطرح الإسرائيلي في سبعينيات القرن الماضي، ثم منظمة التحرير الفلسطينية كما أصبح عليه الطرح نفسه في تسعينيات القرن الماضي. ومع فشل هذا الحل في مفاوضات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقبل ذلك مع الأردن، انتقل الكيان من فكرة حل النزاع إلى فكرة إدارته، من خلال إبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية من دون أي حقوق سياسية، والاكتفاء بتقديم خدمات مدنية إليهم، بداية من خلال مشروع التقاسم الوظيفي للمسؤوليات مع الأردن كما طرح في ثمانينيات القرن الماضي من جانب حزب الليكود، أو عبر مشاريع شبيهة أطلق عليها اسم «السلام الاقتصادي»

(14) سالم، «الانتخابات في الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل».

من جانب نتنياهو، ولاحقًا اسم «تقليص الصراع» من جانب الأكاديمي ميخا غودمان[15]، وهو ما تبنته حكومة نفتالي بينيت ـ يائير لبيد 2021ـ 2022. جاءت أطروحة تقليص الصراع لتقول بتعزيز الحكم الذاتي للفلسطينيين مع عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي وبقاء سيطرته على الأرض، واستمرار تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع قطاع غزة كبانتوستان معزول تتحكم إسرائيل تحكمًا كاملًا في ما يخرج منه ويدخل إليه واستمرار التعامل مع أراضي الـ 67 كسوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذه كلها ممارسات أبارتايد. ولكن هذه الممارسات اقترنت في المقابل بالاستمرار في التوسع الاستيطاني الاستعماري، واتساع شهيته لمزيد من السيطرة بما في ذلك لتحويل المسجد الأقصى إلى هيكل لليهود، والمشاريع المختلفة لزيادة عدد المستعمرين في الضفة إلى مليون وحتى مليونين خلال السنوات والعقود القليلة المقبلة، وهذا ما جعل المشروع الاستيطاني الاستعماري يصطدم بالتوجه الأبارتايدي القاضي ببقاء الشعب الفلسطيني في بلاده، بل وتزايد عددهم ديمغرافيًا أكثر من اليهود رغم كل إجراءات التقييد الديمغرافي. هنا باتت حاجة المستعمرات إلى التوسع تصطدم بالكتل البشرية الفلسطينية التي بات من الضروري إزاحتها من أجل توسيع المشروع الاستيطاني الاستعماري، وهنا بدأت عمليات تشريع وإنشاء المزيد من البؤر الاستيطانية الاستعمارية على أراض فلسطينية خاصة، وطرحت مشاريع اقتلاعية لمجموعات بشرية فلسطينية كاملة من قرى مسافر يطا الثلاثة عشر قرب مدينة الخليل، والخان الأحمر على طريق مدينة أريحا، وبلدة الشيخ جراح في مدينة القدس. عنى ذلك أن متطلبات توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري قد باتت تتناقض شيئًا فشيئًا مع المشروع الأبارتايدي لإبقاء الشعب الفلسطيني في معازل. وهنا بدأت عملية الإعداد المتدرج لنكبة ثانية جديدة كما سميت[16].

استخدمت الصهيونية وكيانها مختلف أوجه القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة 1948 مجددًا لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني.

ساعد على الوصول إلى هذه الحصيلة أن النتيجة المؤملة لتنفيذ المشروع الأبارتايدي تحت أغطية السلام الاقتصادي وإدارة وتقليص الصراع في تطويع الشعب الفلسطيني لم تتحقق، حيث استمر الشعب الفلسطيني في المقاومة على هيئة هبّات سنوية في الضفة والقدس منذ عام 2014 وحتى اليوم، ترافقت معها حروب مع غزة. ومع عام 2021 لم تعد الهبّات حالة موسمية بل تحولت

(15) ماهر الشريف، «ميخا غودمان ومصطلح «تقليص» الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي،» مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 12 آب/أغسطس 2021، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651512>.

(16) Meron Rapoport and Ameer Fakhoury, «Why the «Second Nakba» Government Wants to Remake the Israeli State,» *+972 Magazine* (9 December 2022), <https://www.972mag.com/nakba-government-secular-liberal-zionism/>.

لتصبح نمط حياة يوميًا في مقاومة الاستيطان الاستعماري في فلسطين، كما تواصل التزايد الديمغرافي الفلسطيني بحيث أصبح يمثل الأغلبية في كل البلاد.

استخدمت الصهيونية وكيانها مختلف أوجه القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة 1948 مجددًا لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني. بدأ التفكير بهذا الأمر من الولايات المتحدة عبر أطروحات أفنجليكانية لتحقيق النصر التام على الفلسطينيين عبّر عنها مقالات لدانييل بايبس عام 2017[17]، وتشكيل تكتلين في كل من الكونغرس الأمريكي والكنيست الإسرائيلي لدعم الفكرة، ثم جاء قانون القومية الذي أقرّه الكنيست عام 2018 ليعيد صوغ بنود تصريح بلفور نفسها بعد 101 عام على صدوره حيث نص القانون أن «أرض إسرائيل» من البحر إلى النهر كما سماها، هي مُلك لما يسمى الشعب اليهودي وحسب، أما الباقون فليس لهم من حقوق سوى تلك الفردية والطائفية. وجاءت صفقة القرن عام 2020 لتؤكد المنحى نفسه، وهو ما حدا بنتنياهو حينها إلى إعلان أن الضم سيتم في العام نفسه، وهو ما علقه مؤقتا الاتفاق مع الإمارات، ثم حكومة بينيت ـ لبيد 2021ـ 2022. مثل ذلك وقتًا مستقطعًا قبلت خلاله الإمارات العربية المتحدة بتطبيع علاقاتها مع الكيان في ظل استمراره ممارسة الأبارتايد والتوسع الاستيطاني الاستعماري اليومي واقتحام الأقصى وتهويد القدس تهويدًا فعليًا على أن لا يتم ترسيم ذلك من خلال قرار ضم معلن.

رابعًا: إلى أين من هنا؟

هل ستتمكن الدولة الاستيطانية الاستعمارية من استكمال حرب صناعة وجودها المستمرة منذ فجر الصهيونية وحتى اليوم؟ لا يبدو ذلك ممكنًا بواقع عام 2023. ولكن المعركة في المقابل لا تزال في حالة كرّ وفرّ بين الصهيونية والشعب الفلسطيني، وفي إطار ذلك تحقق الصهيونية تقدمًا بالنقاط لا بالضربة القاضية، كما تحقق تراجعات في عملية من التجربة والخطأ كما هو عليه اسم الكتاب الشهير لأحد زعمائها الأوائل حاييم وايزمان. تراجعت الصهيونية عن شرق الأردن من خلال صك الانتداب عام 1922، وانسحبت من سيناء عام 1982، ومن جنوب لبنان عام 2000، وبالنسبة إلى فلسطين فقد انسحبت من قطاع غزة عام 2005 ولكنها أبقت على احتلالها له من الخارج ومنع دخول وخروج أي شيء منه من دون إرادتها، وفي العام نفسه فككت المستعمرات في جنين وأبقت احتلالها لها ولكنها قد تعيد بناء تلك المستعمرات ضمن حكومة 2023 كما تنص عليها الاتفاقيات الائتلافية لهذه الحكومة.

يعني ما سبق أن الكيان قد اضطر إلى التراجع عن المناطق العربية التي «منحها» إياه تصريح بلفور (ما عدا هضبة الجولان التي لا يزال يتمسك بها بل ضمها إليه في ثمانينيات القرن الماضي)، في حين لا يزال متمسكًا في المقابل بكل فلسطين التي منحها له تصريح بلفور، لذلك يعود إلى جنين هذا العام بعد أن أخلى مستعمراته منها، ويخطط لإخلاء قطاع غزة تدريجًا من سكانه من

(17) Daniel Pipes, «The Way to Peace, Israel Victory, Palestinian Defeat,» January 2017, <https://www.danielpipes.org/17110/the-way-to-peace-israeli-victory-palestinian>.

خلال الضغط الاقتصادي وسجن أهله داخل مساحته الضيقة، والطلب من دول مختلفة فتح الباب أمام استقبال الغزّيين للهجرة إليها كما طرح نتنياهو أثناء زيارته إلى أوكرانيا عام 2019، كما يسعى لحل السلطة الفلسطينية بصورة متدرجة وهكذا. ورغمًا عن ذلك فإن الصهيونية ليست كلية القدرة، فقطاع غزة باق وصامد، والبلدة القديمة من القدس جوهرة الصهيونية الغالية كما تدعيها لا يزال سكانها اليهود لا يتعدّون الـ 3500 مقابل أكثر من 33000 فلسطيني يقطنون فيها، أي ما لا يزيد على 9 إلى 10 بالمئة من سكانها، وفلسطينيو الداخل يسيرون نحو عودة الاندماج الكامل مع عموم الشعب الفلسطيني رغم كل عمليات الأسرلة، كما لا تزال الناصرة عربية وكذلك المثلث وأغلبية الجليل والنقب وأقسام من اللد والرملة ويافا وحيفا وعكا، وقضية اللاجئين الفلسطينيين لا تزال حية. يعني ذلك أن الكرّ والفر لا يزال مستمرًا، وأن الصهيونية لم تصل بعد إلى مرحلة الحسم، ولكنها في المقابل لم تنهزم بعد ولم تصل إلى مرحلة التفكك المتمناة، بل لا تزال تواصل السعي بإصرار لتحقيق أهدافها عبر التجربة والخطأ والمحاولة وتكرار المحاولة. يماثلها في ذلك الشعب الفلسطيني الذي لم ينهزم ولا يزال يواصل المقاومة والصمود وتثبيت الوجود جيلًا بعد جيل.

في إطار سعي الليكود لاستكمال حسم معركة وجوده، تطرح الاتفاقيات الائتلافية بينه وأحزاب تكتل الصهيونية المتدينة، وضع المستعمرات المقامة في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة هي وكل المنطقة (ج) التي تمثل ثلثي الضفة الفلسطينية، وبالتالي منع الفلسطينيين من البناء في المنطقة كليًا وتوسيع المستعمرات فيها بوصفها «أرض إسرائيل» التي «للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه فيها»[18]، ووفق الاتفاقيات الائتلافية أنيطت هذه الصلاحيات لبتسلئيل سموتريتش من خلال تعيينه كوزير في وزارة الدفاع. بهذه الطريقة يتم ضم المنطقة (ج) قانونيًا إلى إسرائيل وذلك عبر ضم المستعمرات المقامة فيها ومناطق توسعها المستقبلي إلى إسرائيل، وهي صيغة لضم المنطقة (ج) المقامة عليها هذه المستوطنات وتأكيد حق الكيان في فلسطين كلها؛ وهي صيغة يفترض أن تؤرق الإمارات وكل الدول المطبّعة بوصفها خطوة إضافية نحو إعلان الضم الكامل رسميًا، كما أنها يفترض أن تؤرق أية دولة عربية جديدة يتم السعي الصهيوني لضمها للتطبيع كليًا أو جزئيًا مع إسرائيل. على الرغم من ذلك لن تتوقف حكومة نتنياهو عن ضم المستعمرات فقط، بل ستتم أيضًا العودة عن تفكيك المستعمرات التي كانت قائمة في محافظة جنين الذي نفذ وفق خطة أرئيل شارون لفك الارتباط عام 2005، كما سيتم تشريع كل «المواقع الاستيطانية العشوائية» كما تسمى.

وفي ما يتعلق باقتحامات المسجد الأقصى المبارك فلم يجد المرء موقفًا عربيًا صارمًا في شأن ذلك عدا موقف الأردن، ويبدو أنه لن يكون في ضوء الاستقبال المبكر للسفير الإماراتي في تل أبيب لكل من بن غفير وسموتريتش. وفي ضوء عقد مؤتمر النقب الثاني في أبو ظبي بمشاركة من دول التطبيع الإبراهيمي ومصر في مطلع عام 2023، وذلك في وقت لا يزال يتمنع حتى السفير الأمريكي والسفراء الأوروبيون في إسرائيل عن استقبالهما. مع ذلك فإن احتمال انفجار كل

(18) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، «ملف خاص: حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية متطرفة،» (كانون الثاني/يناير، 2023).

الاتفاقيات الإبراهيمية مع دولة الإمارات والبحرين، ولاحقًا مع المغرب والسودان، ستكون عرضة للسقوط في حال حدوث أمر جلل في المسجد الأقصى، هذا ناهيك بالعلاقات مع الأردن ومصر.

لا يبدو أن دول التطبيع الجديدة في صدد اتخاذ مواقف حازمة حتى الآن، وفي المقابل تنتهج مصر أساليب الضغط الدبلوماسي، وتتخذ الأردن مواقف أكثر صرامة في موضوع الأقصى بما في ذلك إعلان الملك الأردني الاستعداد للمواجهة مع الكيان إن أراد الكيان ذلك. وتعلن أوروبا أيضًا مواقف دبلوماسية، في حين تتخذ الولايات المتحدة موقفًا مراوغًا، يقضي «بالتعامل مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية وفق أعمالهم، وليس وفق أقوالهم»، كما قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في حديثه أمام منظمة جي ستريت اليهودية ـ الأمريكية مطلع كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث عاد أيضًا لتأكيد دعم أمن إسرائيل وبقاءها ومكافحة محاولات مقاطعتها وإصدار قرارات إدانة في الأمم المتحدة ضدها. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الآيباك، والاتحاد اليهودي في أمريكا الشمالية، والمجلس الأمريكي اليهودي، قد أعربت عن تطلعها إلى العمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وصرفت آيباك ملايين الدولارات لدعم مرشحين مؤيدين لإسرائيل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في انتخابات الكونغرس الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. من جهة أخرى عبرت اللجنة اليهودية ـ الأمريكية عن بعض نقاط القلق من التوجهات الجديدة للحكومة الإسرائيلية، إلا أنها قالت بأنها ستستمر في «دعم أمن إسرائيل ومكانتها في العالم وتعزيز العلاقة الوثيقة بينها وبين يهود العالم»[19]. وحدهما المنظمتان الصغيرتان جي ستريت، والصوت اليهودي من أجل السلام، عبّرتا عن صوت نقدي لتوجهات الحكومة الجديدة الضارة بديمقراطية إسرائيل ومكانتها الدولية كما قالا، وقدَّمتا طلبات محددة لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تقضي بمنع الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، والحؤول دون تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك (جبل الهيكل كما يسمونه)، وعدم التعامل مع بن غفير وسموتريتش إذا توجها إلى ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها وتنفيذ سياسات عنصرية، ووقف تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية للاستخدام في القدس والضفة، ووردت الأفكار نفسها في مقال مشترك كتبه آرون دايفيد ميلر ودانيال كيرتزر نشرته صحيفة **الواشنطن بوست**[20]. مع ذلك يتسع نقد إسرائيل في الأوساط اليسارية من الحزب الديمقراطي الأمريكي، وكذلك بين الشباب الأمريكان واليهود، وقد أشار استطلاع أجري بين اليهود في أمريكا بواسطة معهد الناخبين اليهودي إلى أن 25 بالمئة منهم يعدون إسرائيل على أنها دولة أبارتايد، و38 يرون أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين تتسم بالعنصرية[21]. في المقابل هنالك المنظمات الأفنجليكانية التي ترسل متطوعين ومتطوعات للعمل في المستعمرات الصهيونية، وتشجع اليهود الأمريكان هي والرئيس السابق دونالد ترامب على الهجرة إلى إسرائيل، وتتهم اليساريين ومؤيدي الحزب الديمقراطي منهم

(19) Peter Beinart, «For the Biden Administration, There are No Red Lines on Israel,» *Jewish Current* (6 December 2022).

(20) Aaron David Miller and David Kurtzer, «Biden Should Respond Boldly to a Radical Netanyahu Government,» *Washington Post*, 29/11/2022.

(21) Umar Farouq, «Israel's New Far-Right Coalition Deepens Divides Among Jewish Americans,» Middle East Eye, 17 November 2022, <https://bit.ly/3puNvlk>.

على أنهم يهود يكرهون أنفسهم ويفتقرون إلى الولاء الكافي لدولة إسرائيل. وتشير دراسة صدرت من جامعة هارفرد عام 2017 إلى أن 15 بالمئة من سكان المستعمرات الصهيونية في الضفة هم يهود أمريكان[22].

ما سبق من تحليل يتعلق بالعوامل الدافعة والكابحة على المستوى السياسي، ولكن هنالك عوامل أخرى ديمغرافية وقانونية واقتصادية، وكفاحية ميدانية.

يبدو العامل الكفاحي الميداني الفلسطيني وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه هو الأكثر تأثيراً في تغيير مسار الأمور، ولا سيما إذا ما اقترن بالاتفاق على وحدة الهدف ووحدة الفعل، وخطّط للبناء ومراكمة الإنجازات ضمن خطوات متسلسلة ومدروسة ينبني إنجاز أحدها على سابقاتها ويهيئ لما سيتلوها.

في ما يتعلق بالعوامل الديمغرافية لا تبدو الزيادة العددية الفلسطينية عنصرًا كابحًا كلية، حيث استطاعت الصهيونية إيجاد بعض الحلول لها عبر إخراج قطاع غزة ومناطق (أ) من الضفة من تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، كما أن الأغلبية في المنطقة (ج) التي تمثل ثلثي مساحة الضفة فهي للمستعمرين اليهود الذين يبلغ عددهم هناك زهاء نصف مليون نسمة يقابله 200 إلى 300 ألف فلسطيني. في المقابل بلغ الجشع الاستيطاني الاستعماري عتبة أصبح معها يفكر في إزاحة مجتمعات محلية فلسطينية بأسرها يعدّها تقف في طريقه.

ربما تتوافر العوامل الكابحة بصورة أفضل على المستوى القانوني، والحملات المرتبطة به مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ورفع قضايا أمام المحاكم الأممية والدولية لتجريم الاحتلال، وإصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، مع أن هذه الأخيرة لا تغير الشيء الكثير بالنسبة إلى فلسطين حيث إنها لا تجد طريقها للتطبيق.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الكيان قد يضطر إلى الاستمرار في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الأرخص، وسيستمر قطاعه الصحي في الاعتماد على الفلسطينيين الذين يمثلون 25 بالمئة من طواقم هذا القطاع. ولكن ذلك، ولا سيما في قطاع العمالة، سيتم في إطار علاقة السيد بخدمه. وقد عرف شافير هذه العلاقة ليضعها ضمن نموذج اقتصادي خاص أطلق عليه اسم «التنمية الاثنية المنفصلة» التي تمنع نشوء أية علاقات تضامن أو كفاح طبقي مشترك بين العاملين الفلسطينيين واليهود[23]. وعليه لا يبدو عامل الحاجة إلى الأيدي العاملة الفلسطينية كابحًا أمام

(22) Sara Yael Hirschhorn, *City on the Hilltop: Jewish American Settlers in the Occupied Territories* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017).

(23) Gershon Shafir, *Land, Labour and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict: 1882- 1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

تطور المشروع الاستيطاني الاستعماري، كما أن إمكانات الاستغناء عن الأيدى العاملة الفلسطينية هو أمر وارد وبوشر في تطبيقه جزئيًا.

أخيرًا وليس آخرًا، يبدو العامل الكفاحي الميداني الفلسطيني وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه هو الأكثر تأثيرًا في تغيير مسار الأمور، ولا سيما إذا ما اقترن بالاتفاق على وحدة الهدف ووحدة الفعل، وخطّط للبناء ومراكمة الإنجازات ضمن خطوات متسلسلة ومدروسة ينبني إنجاز أحدها على سابقاتها ويهيئ لما سيتلوها.

لا يبدو إذًا أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة وبرامجها ستؤدي إلى تغيير فوري في مواقف دول العالم الغربي، وهو ما يلقي بمسؤولية كبرى على عاتق الدبلوماسية الفلسطينية والعربية لتوضيح الحقائق، كما هنالك الدور المهم الذي تقوم به في هذا الصدد الجوالي الفلسطينية والعربية في شتى أرجاء العالم للتأثير في المواقف الشعبية الأمريكية وفي السياسة الامريكية الرسمية على المدى الأبعد نسبيًا، وهو الأمر غير الممكن حدوثه لوحده من دون بذل جهود فلسطينية وعربية داعمة لدور الجوالي بهذا الاتجاه.

خلاصة

اكتست الصهيونية منذ بداياتها الأولى طابعًا نازيًا، حيث لم تكن أولًا إلا حركة عرقية قامت على أساس الادعاء بأن العرق اليهودي قد استمر منذ نشأة اليهودية قبل ثلاثة آلاف عام وحتى اليوم. وقالت ثانيًا إن هذا العرق هو شعب الله المختار الذي يجب أن يكون الأغيار (الغوييم) في خدمته. حملت الحركة الصهيونية منذ نشأتها طابعًا فاشيًا مضادًا لليهود الذين اختلفوا معها وسعوا للاندماج في مجتمعاتهم التي نشأوا وتربّوا فيها. وفي هذا الإطار تحالفت الصهيونية مع النازية لكي تهجر اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عبر اتفاقية الهعفاراه عام 1933[24]، ودبرت الاعتداءات بالمتفجرات على اليهود في العراق لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين[25]، واليوم تتحالف مع الأفنجليكانية المعادية لليهود من أجل تشجيع هجرة أكبر كتلة يهودية لا تزال موجودة في العالم وهي يهود الولايات المتحدة. هذه الحقائق كلها معروفة وأشبعتها الدراسات بحثًا.

بعد نشوء دولة إسرائيل عام 1948 حاول التيار الصهيوني المعلمن للدين التفاع زي التحضر في تعامله مع اليهود داخل الكيان، من هنا تراجعت الفاشية، أما السلوك النازي ضد الأغيار فقد استمر، يذكر بذلك مجازر قبية عام 1952، واقتلاع بدو النقب من ديارهم بعد قيام الدولة، ومجازر غزة وخانيونس بالذات عام 1956ـ 1957، وإزالة قرى يالو وعمواس وبيت نوبا من الوجود بعد حرب حزيران/يونيو من عام 1967، وتهجير مخيم عقبة جبر أثناء الحرب، وتشغيل باصات من باب العامود في القدس لنقل فلسطينييها نحو جسر الأردن في الحقبة نفسها[26]، وهكذا.

---

(24) انظر التفاصيل في: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية 1862ـ 1948، الجزء الثاني: الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918ـ 1939**، ط 2 (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 2017)، ص 268ـ 269.

(25) Abbas Shiblak, *Iraqi Jews: A History of Mass Exodus* (London: Saqi Books, 2005).

(26) نور مصالحة، **إسرائيل وسياسة النفي** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، 2003).

بعد احتلال عام 1967، عادت الفاشية لتضرب مجتمع الكيان نفسه، وكان أن حذر الحاخام يشعياهو ليبوفيتش والبروفسور يتسحاك شاحاك منذ وقت مبكر منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي أن جرائم الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967، ستنعكس على المجتمع الإسرائيلي عنفًا داخليًا ضد النساء والفقراء وغيرهم. واستمر البروفيسور زئيف شتيرنهيل على الخط نفسه في الثمانينيات والتسعينيات. واليوم يكتمل ما حذر منه ليبوفيتش وشاحاك وشتيرنهيل، إذ يتسلّم الفاشيون ضد اليهود المختلفين السلطة ويغيرون القوانين على هواهم. أما النازية فقد انتقلت إلى طور جديد قوامه التحضير لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 رسميًا إلى إسرائيل، والإشهار عن الخطط التي كانت كامنة لطرد من تبقى من الشعب الفلسطيني من بلاده، وإخضاع من يبقون بعد ذلك لسلطة الأسياد. تكتسي النازية هنا طابعًا اقتلاعيًا إحلاليًا ممزوجًا بالتوجه الإبادي. فهل تتحقق هذه المخططات الإجرامية؟

الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بمدى المقاومة التي ستواجه هذه المخططات. لذلك فإن دحرها ليس أمرًا مضمونًا ومقولات الحتمية التاريخية حول انتصار الشعوب المستضعفة لا تفيد؛ فقد عرف التاريخ عدة نماذج إبادة، منها، **أولًا** إبادة الهنود الحمر في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وأبيد الشعب الأصلي في أستراليا. و**ثانيًا** هناك مصائر أخرى عرفتها المشاريع الاستيطانية في الجزائر وغيرها، حيث تم دحر هذه المشاريع. وشهدت جنوب أفريقيا نموذجًا **ثالثًا** قام على المصالحة بين الشعب الأصلي وبين المستوطنين المستعمرين. أما النموذج **الرابع** فهو أيرلندا الشمالية حيث لم يتحقق النصر للمستعمرين ولا للشعب الأصلي، لذا تم إيجاد صيغة حكم مشترك لإدارة النزاع وتجميده إلى حين نشوء ظروف جديدة. في فلسطين (النموذج **الخامس**) القائم على الاقتلاع والإحلال الممزوج بالمجازر، فإن هذا النموذج لا يزال يشهد حالة الكرّ والفرّ، فهل يستمر كذلك بحيث يحقق الشعب الفلسطيني النصر؟ الجواب بالإيجاب ليس مضمونًا، فلا نزال على بعد 125 عامًا منذ مؤتمر بازل الذي أقام الحركة الصهيونية، بينما استمر الصراع في جنوب أفريقيا من 1652 إلى 1994، أي نحو 350 عامًا، واستمر الصراع على السيطرة على أمريكا من جانب المستوطنين المستعمرين منذ نهاية القرن الخامس عشر حين اكتشفها كولومبوس عام 1492 حتى عام 1924 حين ألقى آخر هندي أحمر سلاحه، أي بعد نحو 430 عامًا. أما أيرلندا فقد غزا بلادها أول مستعمر إنكليزي عام 1167 ولم تتحرر أغلبية مقاطعاتها لتشكل جمهورية أيرلندا إلا عام 1921 أي بعد نحو ما يزيد على 750 عامًا. أما مقاطعاتها الست التي سميت أيرلندا الشمالية فلا تزال خارج حالة الحسم. لا توجد إذًا وصفة جاهزة كيف سينتهي عليه الأمر في فلسطين ووفق أي نموذج؟ ومتى؟ كما يبين تاريخ فلسطين المديد فإن العامل الذاتي الفلسطيني بتفاعله مع العوامل العربية والدولية هو من سيحدد الجواب في حالة فلسطين، وليس العامل الفلسطيني لوحده. وكما يبدو أن الصراع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الزمن، إذ لن تطبق الصهيونية توجهاتها الإبادية الاقتلاعية دفعة واحدة بل بتدرج وعلى زمن طويل تبعًا للخوف من الارتدادات التي ستسببها لجهة اتساع العوامل الكابحة، لذا يكون مناسبًا تفعيل هذه العوامل فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا ونقلها بالتدريج من الكبح إلى تغيير المسار بوسائل ست: كفاحية ميدانية، واقتصادية تنموية، وقانونية، وسياسية ودبلوماسية، وإعلامية، ومعرفية يكون العالم كله هو ساحتها □

سبل تعزيز العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي دراسة في المتغيرين الاقتصادي والأمني

جاسم يونس الحريري(*)

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية، الخبير الدولي المعتمد في الشؤون الخليجية.

تمهيد

حدث تغيير في مجرى العلاقات العراقية ـ الخليجية طغى فيه المتغيران الاقتصادي والأمني في منظومة العلاقات المشتركة، حيث ازداد التشابك الاقتصادي في مجال الإعداد للربط الكهربائي، وتفعيل دور الشركات الخليجية في العراق، وتزايد حجم التبادل التجاري، والتسهيلات الخليجية، ولا سيما السعودية، لاستقبال الحجاج العراقيين لأداء مناسك الحج في الديار المقدسة، حيث زادت المملكة أعداد الحجاج العراقيين لموسم حج عام 2019 إلى 50 ألف حاج. وبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية مليون دولار عام 2017 وارتفع إلى مليار دولار عام 2018 ثم هبط إلى 900 مليون دولار عام 2019 ليبلغ 1.035 مليار دولار عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 15بالمئة وفق تقديرات هيئة الإحصاء السعودية. وأصبح العراق الشريك التجاري الثالث عربيًا والخامس عالميًا لدولة الإمارات بحجم تبادل تجاري مشترك يزيد على 4.5 مليار دولار تقريبًا، وبحجم تجارة بينية قدرها أكثر من 20 مليار دولار. وبلغت صادرات سلطنة عمان إلى العراق نحو 300 مليون دولار. افتتح منفذ عرعر الحدودي السعودي رسميًا عام 2020 أمام التبادل التجاري مع العراق لأنه يمثل بوابة رئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي مع العراق حيث يقع في محافظة جديدة عرعر على بعد 50 كم شمال مدينة عرعر و15 كم من مدينة النخيب العراقية التابعة لقضاء الرطبة ضمن حدود محافظة الأنبار، والسماح بدخول السيارات العراقية الشخصية إلى أراضي المملكة عبر منفذ عرعر لأداء مناسك العمرة في شهر أيلول/سبتمبر2022.

(*) البريد الإلكتروني: jasimunis@gmail.com

أولاً: تطورات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

1 ـ بلغت الصادرات السعودية إلى العراق عام 2020 ما يقارب 3370 مليون ريال سعودي وبلغت الصادرات العراقية إلى السعودية ما يقارب 41.6 مليون ريال سعودي، أما مجموع التبادل بين الطرفين فقد بلغ 3412 مليون ريال سعودي، كما مبين في الجدول الرقم (1):

الجدول الرقم (1)
التبادل التجاري بين العراق والسعودية (2015ـ2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات السعودية للعراق	1841	1549	1902	4259	2926	3370
الصادرات العراقية للسعودية	10.07	23.2	29.8	44.4	25.7	41.6
إجمالي التبادل التجاري	1851	1572	1931	4303	2971	3412

المصدر: هيئة الإحصاء السعودية، 2021، نقلًا عن: «التبادل التجاري بين السعودية والعراق يرتفع 15 بالمئة في عام كورونا،» صحيفة **نبض** الإلكترونية، 3 أبريل/نيسان 2021، <https://bit.ly/3VJfKZy>

2 ـ استمرت خطوات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، ولعل الخطوات التي تجسدت في الاتفاقيات الخمس التي وقعت بين العراق والسعودية عام 2021 شاهد على ذلك، وهي كما يأتي[1]:

أ ـ تأسيس صندوق عراقي ـ سعودي مشترك يقدر رأسماله بـ 3 مليارات دولار كإسهام من السعودية في تعزيز الاستثمار في المجالات الاقتصادية في العراق وبمشاركة القطاع الخاص السعودي.

ب ـ التعاون في مجالات الطاقة، والطاقة المتجددة، وتفعيل، وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي ـ العراقي.

ج ـ تعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية، ودعوة العراق إليها لتوسيع أنشطتها في العراق وبخاصة في مجال جهود إعادة الإعمار.

د ـ تعزيز التنسيق في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

---

(1) «السعودية توقع 5 اتفاقيات مع العراق منها صندوق استثمار بـ3 مليارات دولار،» **الشرق الاقتصادية**، 2021/4/7، <https://bit.ly/41grF2r>.

هـ ـ تسعى السعودية إلى توظيف رؤية عام 2030[2] لإتاحة الفرص أمام المستثمرين العراقيين في الخطة الطويلة الأمد لغرض الاستثمار في مجال البنية التحتية[3].

3 ـ في 22 آب/أغسطس 2021 صرح الكاظمي أن العراق يتطلع إلى إنشاء «منطقة صناعية وتجارية مشتركة مع الكويت» لتطوير الشراكة الاقتصادية، مؤكدًا أن العراق يسعى لتسهيل إجراءات التجارة البينية مع الكويت، وحث القطاعين الكويتي العام والخاص على الاستثمار في العراق بسبب وجود فرص استثمارية واعدة وتوافر أرض خصبة ووفرة مائية تمنح المستثمرين الكويتيين فرصة في المجال الزراعي سواء الشركات الحكومية أو الخاصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتكامل بين العراق والكويت[4].

4 ـ أعلنت دولة الإمارات على الموقع الإلكتروني للسفارة الإماراتية في العراق، استثمارها 3 مليارات دولار في العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية وخلق فرصة جديدة للتعاون والشراكة ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لدعم الشعب العراقي. من جانب آخر أعلنت شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) التابعة لشركة (مبادلة) للاستثمار وإحدى الشركات الرائدة عالميًا في مجال الطاقة المتجددة، عن توقيع اتفاقية استراتيجية مع العراق بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2021 لتطوير مشروعات طاقة شمسية كهروضوئية في الدولة بقدرة إنتاجية إجمالية تصل كحد أدنى إلى 2 ميغاواط. إضافة إلى توقيع اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي في 19 تشرين الأول/أكتوبر2021 لحماية الاستثمار من المخاطر غير التجارية؛ مثل التأميم، والمصادرة، والحجز القضائي، والتجميد، وهي تشجع السماح للاستثمارات المتناولة ومنح التراخيص لهذه الاستثمارات، وأحقية تحويل الأرباح والعائدات الأخرى بعملة حرة قابلة للتحويل، وتعويض المستثمر تعويضًا عادلًا وفوريًا[5].

5 ـ أعلن البنك المركزي العراقي تجاوز حجم التبادل التجاري بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة الـ 15 مليار دولار خلال عام 2020، ويسعى العراق لجذب 100 مليار دولار في قطاعات النقل، والطاقة، والزراعة، حيث تعد الإمارات المدخل الرئيسي لسفن الشحن نحو الموانئ

---

(2) رؤية عام 2030، هي خطة ما بعد النفط للمملكة السعودية أعلن عنها في 25 أبريل/نيسان 2016 وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعًا حكوميًا عملاقًا تبلغ تكلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7 مليارات ريال سعودي وتصل إلى 20 مليار ريال سعودي، كما في مشروع مترو الرياض، وفي 7 حزيران/يونيو 2016 وافق مجلس الوزراء السعودي على برنامج التحول الوطني أحد برامج رؤية المملكة 2030. لمزيد من المعلومات، انظر: رؤية السعودية 2030، الموسوعة الحرة (ويكيبديا)، <https://bit.ly/2SeSGnh>.

(3) «آفاق استثمارية مفتوحة وتوقعات بنمو التبادل التجاري بين العراق والسعودية،» موقع شفق، 24 كانون الثاني/يناير 2022، <https://bit.ly/44FpW9O>.

(4) طه العاني، «كيف يؤثر فتح الحدود بين الكويت والعراق على اقتصاديهما؟،» **الخليج أونلاين**، 2021/11/16، <https://bit.ly/3HO5TvS>.

(5) «الاستثمارات الإماراتية في العراق،» موقع السفارة الإماراتية في العراق، <https://www.mofaic.gov.ae/ar-AE/Missions/Baghdad/UAE-Relationships/Economic-Cooperation>.

العراقية والشريك المالي والتجاري الرئيسي في حركة الاستيراد والتصدير نحو العراق، وأوضح البنك المركزي العراقي أن حجم التبادل المصرفي الإماراتي بلغ 65.1 تريليون دولار[6].

6 ـ تطور التبادل التجاري بين قطر والعراق بدرجة كبيرة بعد تدشين الخط الملاحي بين البلدين في أبريل/نيسان 2018 الذي ساهم في نمو التبادل التجاري بنسبة 28 بالمئة في العام نفسه ليصل إلى نحو 472 مليون ريال قطري بنحو (07.129 مليون دولار) وقفز التبادل التجاري في عام 2019 إلى نحو 710ملايين ريال (نحو 195 مليون دولار) بنمو قدره 50 بالمئة مقارنة بعام 2018[7].

7 ـ تم الإعلان عن مشروع ترانزيت كبير بين العراق وقطر لنقل البضائع من تركيا وأوروبا وحتى الأردن مرورًا بميناء أم قصر في محافظة البصرة جنوب العراق إلى ميناء حمد، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 246 مليون ريال قطري (نحو 5.67 مليون دولار) عام 2016 وبنسبة 52 بالمئة من الأعوام السابقة[8].

8 ـ تم تدشين خط ملاحي بحري بين العراق وسلطنة عمان حيث افتتحته مجموعة (آسيا العمانية) في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر 2020 وهو أول خط ملاحي يربط الموانئ العمانية بميناء أم قصر العراقي، حيث تعمل 3 سفن خاصة عبر رحلة أسبوعية بسعة تصل 2800 حاوية من موانئ السلطنة الرئيسية (صلالة، الدقم، صحار) وميناء أم قصر بهدف زيادة حجم التجارة البينية بين البلدين، وفتح آفاق أوسع للاستثمارات بينهما[9].

ثانيًا: تطورات التعاون العسكري والأمني بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

1 ـ اندفع العراق للتقرب من مجموعة التنين (دراغون) وهي مجموعة تضم قادة جيوش دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، وبريطانيا، فضلًا عن العراق في عملية تنسيق مشترك في شن العمليات المشتركة الخاصة بمكافحة الإرهاب، والقرصنة، والتهريب الذي يخص العراق مكافحة الإرهاب، وتعزيز التدريب. وكان هناك لقاء مهم بين رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول قوات خاصة الركن عبد الأمير يارالله في 27 أيار/مايو 2022 لتعزيز العلاقات العسكرية مع مجموعة التنين في لندن لرفع القدرات العسكرية للجيش العراقي وتعزيز فرص التدريب العسكري. وسبق هذا الاجتماع مشاركة العراق في اجتماعات مجموعة التنين لعام 2021 في لندن بمشاركة رئيس أركان الجيش العراقي ليمثل العراق في لندن بمشاركة 11 دولة. أما في مجال اللقاءات الثنائية

(6) «البنك المركزي العراقي: حجم التبادل مع الإمارات تجاوز الـ 15 مليار دولار العام الماضي،» البنك المركزي العراقي، 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://www.ina.iq/143682>.

(7) هداب المومني، «في ظل رغبة مشتركة.. تدفقات بنمو الاستثمارات والتبادل التجاري بين قطر والعراق، موقع الجزيرة.نت، 6 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3NNBPnT>.

(8) «الكشف عن مشروع ترانزيت كبير بين العراق وقطر،» قناة الإباء الفضائية، 23 أبريل/نيسان 2019، <http://www.albaa.tv>.

(9) كامل جميل، «من البداية البحرية طريق العلاقات العمانية-العراقية تعيده التجارة،» **الخليج أونلاين**، 2020/10/22، <https://bit.ly/41d7jHd>

فقد زار قائد القوات الجوية العراقية معن بن زيد إبراهيم علوان السعدي السعودية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وأجرى محادثات مع نظيره السعودي الفريق الركن مزيد بن سليمان مزيد العمرو، وفي نيسان/أبريل 2021 أعلن العراق والإمارات اتفاقهما على التعاون الأمني والعسكري وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب[10].

لا يزال العراق يمثل محوراً جيوسياسياً فعالاً على مختلف الصعد منها الصعيد العربي، والإسلامي، والإقليمي، وهو يؤثر في معادلة التوازن الدولي، وتوازن المصالح، ناهيك بأن العراق يمثل نقطة الوصل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية بين أوروبا والخليج العربي.

2 ـ استقبل اللواء الركن علي بن صالح إبراهيم الحضيف عميد كلية الملك عبد العزيز الحربية الفريق الركن سعد مزهر العلاق رئيس جامعة الدفاع العسكرية العليا في يوم الأحد الموافق 20 كانون الأول/ديسمبر2021 وجاءت هذه الزيارة برفقة كوادر رئيسية من مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ومعهد اللغات، والأكاديمية العسكرية، والملحقية العسكرية العراقية في السعودية لتعزيز التعاون المشترك في المجال التعليمي والتدريبي بما يعود بالنفع على البلدين الشقيقين[11].

3 ـ ظهرت أكثر من إشارة على موقف دول مجلس التعاون الخليجي ووقوفها مع العراق ودعم أمنه واستقراره انطلاقًا من أن أمن العراق من أمن دول مجلس التعاون، وترجمت هذه التوجهات خلال لقاء مشترك بين نايف الحجرف أمين عام دول مجلس التعاون ومسرور بارزاني رئيس مجلس الوزراء في حكومة إقليم كردستان على هامش مؤتمر ميونخ للأمن الذي انعقد في ألمانيا في 19 شباط/فبراير 2022[12].

ثالثًا: أسباب التقارب العراقي – الخليجي وتطوراته في المجال الاقتصادي والأمني[13]

1 ـ يعَدّ العراق بلدًا خليجيًّ الانتماء جغرافيًا وتاريخيًا، والمصلحة المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة الثقة المتبادلة، وتطوير العلاقات العراقية ـ الخليجية كونها تعود بالفائدة على الطرفين.

---

(10) طه العاني، «عبر مجموعة «التنين»: ما آفاق التعاون العسكري بين الخليج والعراق؟،» **الخليج أونلاين**، 2022/6/4، <https://bit.ly/3HOohVy>.

(11) «قائد كلية الملك عبد العزيز الحربية يستقبل رئيس جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا،» موقع الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3O5McUz>.

(12) «التعاون الخليجي أمن العراق من أمن دول الخليج،» **الشرق الأوسط**، 2022/2/20، ص2.

(13) Stephen Biddle, Michael E. O'Hanlon, and Kenneth M. Pollack, «The Evolution of Iraq strategy,» in: *Restoring the Balance: A Middle East Strategy for the Next President* (Washington, DC: Brookings Institution Press, [2008]), p. 33.

2 ـ لا يزال العراق يمثل محورًا جيوسياسيًا فعالًا على مختلف الصعد منها الصعيد العربي، والإسلامي، والإقليمي، وهو يؤثر في معادلة التوازن الدولي، وتوازن المصالح، ناهيك بأن العراق يمثل نقطة الوصل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية بين أوروبا والخليج العربي.

3 ـ يُعد تطوير العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لخدمة الأمن الإقليمي من خلال تأسيس روابط مشتركة بين الأطراف لبناء علاقات عبر التوافق المصلحي والمنافع المتبادلة من أجل دمج العراق في محيطه، والقبول به كطرف مهم في موازين الأمن، والتعاون الخليجي في المستقبل المنظور.

4 ـ لا يسير تطور العلاقات العراقية ـ الخليجية بسبب العواطف الخليجية وتوهجها تجاه العراق لكن على العكس تمامًا، وإنما بسبب تقارب المصالح المشتركة، حيث رأت بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية (وبخاصة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز) أنه يتزامن مع توجهات الحكومة العراقية في ذلك الوقت في عهد حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي السابق في الانفتاح على دول الجوار وبالأخص السعودية حيث نتج من ذلك ولادة «المجلس التنسيقي العراقي ـ السعودي» المشترك بين الدولتين خلال زيارة العبادي السعودية في تشرين الأول/أكتوبر2017.

5 ـ التشجيع الأمريكي لدول مجلس التعاون الخليجي للدخول إلى العراق من البوابة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص الخليجي لتكون هذه الدول قريبة من المشهد السياسي العراقي للاستمكان على الواقع اللوجستي والأمني في العراق لتجنب انتقال الانفلات الأمني إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

6 ـ التنافس الخليجي ـ الإيراني في العراق[14] الذي جعل من إيران قوة إقليمية تمتلك تأثيرًا ونفوذًا كبيرين في الساحة العراقية، حيث تؤكد بعض الدراسات أنه أصبحت أزمة الغاز والكهرباء أحد أبرز التحديات التي تثقل كاهل الحكومة العراقية بكثير من الأعباء والانتقادات، إذ يعاني العراق منذ سنوات متعددة نقصًا في الطاقة الكهربائية رغم وجود الثروات الطبيعية والبشرية التي يمكنها أن تساعده على توفيرها وحتى تصدير الفائض منها، بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. وفي إثر ذلك يعتمد العراق على استيراد الغاز من إيران لتوفير الطاقة، بينما هو يحرق 10 أضعاف ما يستورده منها، بحسب تقديرات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، حيث تبلغ تكلفة الاستيراد سنويًا نحو 2.1 مليار دولار. ومع بداية العقوبات الأمريكية على إيران أصبح العراق في وضع لا يحسد عليه، إذ فرض عليه التوقف عن استيراد الغاز الإيراني، إلا أن الولايات المتحدة استمرت بمنحه استثناء في هذا الشأن، لضمان قدرته على تلبية حاجاته من الطاقة على المدى

= انظر أيضًا: مجموعة من الباحثين، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، تحرير محمد بدري عيد وجمال عبد الله (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 189ـ190. نقلًا عن: سليم كاطع علي، «العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية،» مجلة **اتجاهات سياسية** (برلين)، العدد 1، (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 100 وما بعدها.

(14) لمزيد من المعلومات حول التنافس الخليجي- الإيراني في العراق، انظر: جاسم يونس الحريري، «التنافس الخليجي- الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي،» **مجلة العلوم السياسية** (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، العدد 54 (كانون الأول/ديسمبر 2018).

القصير. ووفقًا لوزارة الكهرباء العراقية انخفضت واردات الغاز الإيراني إلى 5.8 ملايين متر مكعب يوميًا من أصل 50 مليونًا، وقد استخدمت إيران بعض الضغوط على العراق من خلال خفض الغاز المصدّر إليه سعيًا للضغط على بغداد للإيفاء بديونها المتراكمة عن تصدير الكهرباء والغاز، التي تقدرها طهران بأكثر من 5 مليارات دولار، والتي تحول العقوبات الأمريكية على طهران دون إمكان سدادها بالدولار الأمريكي. ومن أجل تجاوز إشكالية القطع المفاجئ الذي يحول دون استقرار العراق تحتاج الجهات الرسمية العراقية إلى إيجاد حلول جذرية حيث يستورد العراق حاليًا ما بين 500 ميغاوات من الكهرباء من إيران في فصل الشتاء و1200 ميغاوات في فصل الصيف، بتكلفة تبلغ نحو 2.1 مليار دولار في السنة. ويعَدّ العراق في التقديرات الدولية ثاني بلد على مستوى العالم بعد روسيا في إحراق الغاز المصاحب. وقد أشارت بيانات البنك الدولي إلى أنه أحرق عام 2016 نحو 73.17 مليار متر مكعب من الغاز، ثم ازدادت الكمية عام 2019 لتبلغ 91.17 مليار متر مكعب. ويبدو أن العراق واجه أزمات كبيرة بتوفير الغاز المصاحب لتشغيل محطاته الكهربائية، إذ قررت طهران قطع الغاز، لا بل قللت كمياته المصدرة إلى العراق لعدة مرات في صيف 2022، وهو ما سبب إحراجًا للحكومة العراقية بتوفير الطاقة. وقد نتج في إثر ذلك موجة تظاهرات وغضب شعبي عراقي في عدد من المحافظات. وعبر توجهات العراق للتقارب مع السعودية كان ثمة تركيز على ملف الكهرباء والطاقة، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاقية «توفير الطاقة الكهربائية» بالاتفاق مع هيئة الربط الخليجي في 2022/7/15 حيث ينظر إلى هذا الاتفاق بوصفه وسيلة ناجعة يمكن أن تنهي حالة خضوع العراق للغاز الإيراني الذي يرتبط بتحديين أساسيين: **الأول** كثرة الاستهلاك، ومن ثم الحاجة إلى توفير مصدر ثابت للطاقة، و**الثاني** الحاجة إلى التنويع في مصادر الطاقة، وهو ما يسعى إليه العراق من خلال هذه الاتفاقية التي ستؤدي في مراحل قادمة إلى ربطه بسوق الطاقة في الخليج[15].

رابعًا: انعكاسات تطور العلاقات العراقية ـ الخليجية

1 ـ الانعكاسات السياسية والاقتصادية

قام العراق في عام 2021 بالكثير من الوساطات الإقليمية وبخاصة بين إيران والسعودية، وإيران وواشنطن[16] لتقريب وجهات النظر بينهما في بعض الملفات الساخنة، كملف اليمن على أساس أنه قادر على أداء دور محوري في المنطقة من خلال تلك الوساطات، وهو ما عزز دور العراق بالنسبة إلى السعودية، التي تسعى بكل الطرق إلى احتواء الجمود والانسداد السياسي في العراق لعدة مبررات، أبرزها منع تطور الأزمات السياسية العراقية وإمكان انتقال تداعياتها على

(15) **العلاقات السعودية ـ العراقية: آفاق التقارب وتحدياته**، سلسلة تقدير موقف (بيروت: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2022)، ص 4ـ5.

(16) لمزيد من المعلومات حول الخلاف الأمريكي – الإيراني وتأثيره على العراق، انظر: محمد كاظم عباس المعيني، «الخلاف الأمريكي- الإيراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003،» **مجلة العلوم السياسية** (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، العدد 62 (كانون الأول/ديسمبر 2021)، ص 377 وما بعدها.

دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يحمّل المنطقة عبئًا إضافيًا. كما سعت السعودية من توظيف الدور العراقي في مجال المفاوضات مع إيران، وخصوصًا بعد تزايد تكلفة الحرب في اليمن بحيث تؤدي إلى بروز الكثير من الإشكاليات والتحديات التي تواجه السعودية، إلى إيجاد دور لها في المشهد السياسي العراقي من خلال استقبال القادة السياسيين من مختلف الاتجاهات والمشارب والعمل على التقريب بين توجهاتهم، حيث تهتم بتلك الزيارات وتحاول أن تستثمرها إلى أبعد حد إيمانًا منها أنها يمكن أن تسهم في تعزيز دورها الإقليمي، وهو ما سيؤدي إلى تنمية تأثيرها في الملفات الأخرى في المنطقة. العراق، من جانبه، يمكن أن ينظر إلى جهوده الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران على أنها جهود وطنية تهدف إلى توسيع نطاق الاتفاقات القائمة لتشمل معالجة ملفات مزمنة، منها ما يتعلق بالأزمة السياسية، ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وقطاع الطاقة. وقد سعى العراق إلى استكمال دوره في مستلزمات التهيؤ لتفعيل مشروع الربط الكهربائي، بالتوازي مع دعمه ومتابعته للمفاوضات بين السعودية وإيران، التي وصلت إلى المرحلة الخامسة، التي يمكن أن تعيد ترطيب العلاقات السياسية بين البلدين. وهو ما سينعكس بالتأكيد على حالة التقارب القائمة بين العراق والسعودية على المستويين السياسي والاقتصادي، إذ يمكن أن يؤدي الربط الكهربائي إلى مساعدة العراق على توفير بدائل ثابتة للطاقة، وهو سيخفض الضغوط الداخلية على الحكومة العراقية، كما أنه سينفع العراق على تفعيل قطاع الطاقة، وهذا سينعكس إيجابيًا على الجانب الاقتصادي في المستقبل المنظور على أقل تقدير[17].

2 ـ الانعكاسات الأمنية

لا شك أن العراق يواجه كابحًا حقيقيًا في التوازن بين مصالحه مع السعودية واستمرار علاقاته وتأثره بالدور الإيراني، وبالرغم من حالة التقارب القائمة بينه وبين السعودية، التي أدت إلى توقيع اتفاقية معها في مجال الربط الكهربائي، فإن هذا قد يصطدم بدور السعودية في حرب اليمن منذ عام 2015 وحتى الآن واحتمال تهديد مصالحها الاقتصادية من جانب إيران، ومع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق فقد يكون ذلك عاملًا معرقلًا من حالة التقارب القائمة بين السعودية والعراق، إذ قد تبادر إيران إلى زيادة الضغوط على السعودية في المستنقع اليمني وزيادة الهجمات العسكرية بسبب حربها هناك، إذ تدرك إيران أن ذلك يمكن أن يكبح مشاريع السعودية في العراق للتأثير في الولاءات السياسية بسبب سعي السعودية إلى تعزيز صوت في اعتقادها أنه صوت يمثل التيار الشيعي غير الموالي لإيران، وهو ما سيؤثر في الصوت الموالي لإيران في المشهد السياسي العراقي، وبذلك سوف يكون هناك تعارض بين الصوتين وهو ما سيؤثر أمنيًا في الساحة العراقية[18].

---

(17) **العلاقات السعودية ـ العراقية: آفاق التقارب وتحدياته**، ص 8.

(18) المصدر نفسه، ص 9 . لمزيد من المعلومات حول الدور السعودي في اليمن وتداعياته الإقليمية والدولية، انظر: جاسم يونس الحريري، **التدخل السعودي ـ الإماراتي في اليمن: الأسباب ـ الانعكاسات ـ المستقبل** (عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2020).

خامسًا: مستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية

1 ـ سيناريو استمرار تطور العلاقات العراقية ـ الخليجية

يمكن أن تتطور العلاقات العراقية – الخليجية نحو مستويات أفضل في حال وجود إرادة سياسية مشتركة لديها للمضي معًا لتطوير مجالات التعاون بينهما. والمثير أنه لم تتوقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية عن السعي إلى تحسين علاقاتها بالحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم البلد بعد عام 2003 ابتداء من تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة، ومن ثم عادل عبد المهدي إلى الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي (وذلك من خلال تفعيل الكثير من مجالات التعاون التي أسهمت في تطوير العلاقات الأخوية بينهما وأبرزها المجالات السياسية، والاقتصادية، والاستثمارية، والدبلوماسية)[19]، إذ إن التاريخ يفرض على قادة العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، كالكويت على سبيل المثال لا الحصر، أن «يرسخوا نوعًا من القيم الجديدة لعلاقات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل، ونبذ كل الأفكار السلبية، وأن يتحلى قادة البلدين بالشجاعة، والاعتراف بالخطأ، ومراجعتها ومعرفة أسبابها من أجل مراجعة التراث الثقافي والاعتراف بأحقية الدولة الكويتية بالعيش بسلام، ونبذ كل الأفكار التي تتعارض مع ذلك، وينبغي أن تؤسس ثقافة جديدة تأخذ بها الأجيال القادمة وهي تطوي صفحة الماضي وأخطاءها ومآسيها، التي دفع ثمنها الشعب الكويتي أولاً، ثم الشعب العراقي ثانياً، والعرب جميعاً ثالثاً، وبذلك فإنه لا يمكن تحقيق خطوات ناجحة في بلورة إطار جديد للعلاقات العراقية – الخليجية»[20].

إن تطور العلاقات العراقية ـ الخليجية يحتاج من دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني استراتيجياتها تجاهه من خلال مرتكزين رئيسيين احتواء المخاطر والتهديدات داخل العراق من جراء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الأمني؛ وعبر وجود مصالح اقتصادية مشتركة واستقراء مستقبل العراق ودوره المستقبلي في المنطقة.

إن تطور العلاقات العراقية ـ الخليجية يحتاج من دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني استراتيجياتها تجاهه من خلال مرتكزين رئيسيين: احتواء المخاطر والتهديدات داخل العراق من جراء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الأمني؛ وعبر وجود مصالح اقتصادية مشتركة واستقراء مستقبل العراق ودوره المستقبلي في المنطقة، وإن إعطاء «مسحة خليجية» على علاقاتها

(19) جاسم يونس الحريري، **العلاقات العراقية ـ السعودية: الواقع والمستقبل** (بغداد: مركز رواق للسياسات العامة، 2021)، ص 7.

(20) عبد الواحد مشعل، «العلاقات العراقية – الكويتية: واقعها وأفاقها المستقبلية،» **آراء حول الخليج**، العدد 85 (2011)، ص 32. نقلًا عن: رابعة فلاح سند السيحان، «العلاقات الكويتية – العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص 63.

مع العراق سيوفر عليها الكثير من الكوابح التي تمنع تطوير العلاقات معه. على سبيل المثال لا الحصر ضرورة تفكير دول مجلس التعاون الخليجي بانضمامه إلى عضوية المجلس، بالرغم أن العراق كان عضوًا في بعض اللجان الفرعية الخليجية قبل تأسيس المجلس عام 1981، منها: عضوية تلفاز الخليج، ووكالة أنباء الخليج، وبنك الخليج الدولي، والحوض الجاف، والمشروع الإقليمي لمسح الثروة السمكية وتنميتها، ومؤسسة إنتاج البرامج المشتركة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والأمانة العامة الصحية لدول الخليج، وشركة الملاحة العربية، ومنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، ومكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج، ولجنة التخطيط والإعلام النفطي لدول الخليج، واتحاد غرف الصناعات والزراعات الخليجي، وشركة الخليج لصناعة البتروكيميائيات، وشركة الخليج لصناعة الألمنيوم، والمركز الإقليمي للأرصاد البحرية[21]. لكن الواجب والمصالح تحتم على دول المجلس أن تدرس بجد قرار ضم العراق إلى عضوية المجلس لتعزيز عمق ارتباطه بمحيطه الخليجي الذي سيفسح في المجال لها للاستفادة من رؤوس الأموال العراقية المتصاعدة من جراء الريع النفطي المتزايد الذي يمكن أن يؤطر الاستثمارات الخليجية لتعشيقها في السوق العراقية التي يمكن أن تكون وعاءً اقتصاديًا استهلاكيًا مهمًا للبضائع الخليجية المختلفة والمتنوعة والذي سيزيد من فرص التكامل الاقتصادي الشامل بين الطرفين والاستفادة من قدرات العراق العسكرية والاستخبارية في مكافحة الإرهاب وبخاصة احتواؤه على طاقات معرفية وخبرات عسكرية مهمة مثل جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا التي يمكن أن تدرب جيوش المنطقة وتمنحهم شهادات عليا في العلوم العسكرية المختلفة، ويتم تبادل المعلومات في هذا المجال سعيًا للتخلص من الشركات الأمنية الغربية التي تزخر بها دول المجلس[22].

ومن أجل تطوير العراق علاقته بدول مجلس التعاون الخليجي يسعى في المستقبل المنظور لأن يكون المنطقة الآمنة التي تخفف من حدة التوتر بين السعودية وإيران، ناهيك بأنه يريد من تطوير علاقته بدول المجلس خطوة استباقية احترازية أمنية على المنظور المستقبلي المتوسط وحتى البعيد[23]. ومن جانب آخر يبدو أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية تريد أن تتبنى نظرية تطوير العلاقات مع العراق لأنها قلقة حيال الانقسامات الداخلية المذهبية في العراق[24].

---

(21) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، «مجلس التعاون الخليجي،» ملف الأبحاث، العدد 9 (الكويت، 1983)، ص 8، نقلًا عن: مصطفى الدراجي، **العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي: التحديات وفرص الانضمام** (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص 26.

(22) ميثاق خير الله جلود، «مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي،» **دراسات إقليمية** (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل)، السنة 7، العدد 21 (حزيران/يونيو 2011)، ص 16.

انظر أيضًا: حسين عبد الحسن مويح اللامي، «أثر المتغير الأمني على مستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية،» **قضايا سياسية** (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، العدد 54 (2018)، ص 78ـ79.

(23) **العلاقات السعودية – العراقية من العزلة إلى الاحتواء**، سلسلة تقدير موقف (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020)، ص 9.

(24) جورج فريدمان، «مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران،» **المستقبل العربي**، السنة 27، العدد 314 (نيسان/أبريل 2005)، ص 8، نقلًا عن: أمجد أحمد جبريل، **السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق، 2001ـ2010** (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 275.

ويطرح جوزيف مكميلان الباحث في معهد السلام الأمريكي في واشنطن بعض المبررات السعودية، بوصفها إحدى الدول الخليجية الكبرى في مجلس التعاون الخليجي لتطوير العلاقات مع العراق، ولعل ما يشير إليه المسؤولون السعوديون بصفة منتظمة، هو أن أطول حدود دولية للمملكة هي مع العراق. وهذه الحدود بعيدة وغير مرسومة، وهي مكشوفة بلا دفاع في الجانب الأعظم منها[25]، وهي كانت لأسباب متغيرة على مر الزمن محل مخاوف أمنية من جانب النظام السعودي. وفي العقود الأخيرة، كانت المخاوف في شأن أمن الحدود عسكرية بصفة أساسية. وفي أثناء حرب الخليج الأولى 1980ـ1988 وبعدها، رغم حجم وإمكانات القوات العسكرية العراقية الملحوظة، إضافة إلى العداء الواضح الذي كان يكنه نظام صدام حسين تجاه جارته الملكية المحافظة، وعمل صناع القرار السعوديين على معاملة الحدود بوصفها منطقة هجوم محتمل. ولكن الهجوم العسكري التقليدي لم يكن على الإطلاق التهديد الوحيد الذي يخشى القادة السعوديون أن يأتي من العراق. فصعوبة تنظيم دوريات في مناطق صحراوية نائية إضافة إلى العادات القبلية المتأصلة التي تتمثل بالتحرك بسهولة عبر الحدود جعلت شمال المملكة وغرب العراق وشرق الأردن خلية نشطة للتهريب. وفي زمن خلا، كان أشد ما يقلق الرياض هو الخمور والمخدرات، ثم بدرجة أقل الأسلحة النارية. وبعد عام 2003 أصبحت أهم قضية هي تدفق الإرهابيين في كلا الاتجاهين. وقد أثارت ضرورة إبرام اتفاقيات للمطاردة الساخنة عبر هذه الحدود في مناسبات عدة. ولكن تدفق الإرهابيين السعوديين وآخرين يريدون الانضمام إلى «جهاد» في العراق من طريق سورية أصبح قضية كبرى في العلاقات بين الرياض وبغداد.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية إلى أداء دور إيجابي أكبر في العراق من خلال «بناء نسيج جديد للعلاقة معه لأنها تدرك أن الوضع المتأزم في العراق يمكن أن تنتقل تداعياته سلبًا إلى المشهد السعودي.

2 ـ سيناريو تدهور العلاقات العراقية ـ الخليجية

يمكن أن تتدهور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور في الحالات التالية[26]:

أ ـ إعادة مسلسل الاتهامات المشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي كما في السابق واتهام متبادل في التدخل في الشؤون الداخلية، حيث تتهم بعض القيادات الخليجية الحكومات العراقية التي ألفت بعد الغزو والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بأنها أُلفت وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية الذي رسخته إدارة الاحتلال في عهد بول بريمر الحاكم المدني في العراق آنذاك، وتعدّ تلك الحكومات مصدر تهديد لأمنها واستقرارها. وفي المقابل ترى الحكومات

(25) لمزيد من المعلومات حول أزمة الحدود بين العراق والسعودية، انظر: خافيير بوردون، **السعودية والعراق: الحدود بوصفها محفزًا للتعاون**، سلسلة دراسات؛ العدد 51 (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 2019)، ص 17 وما بعدها.

(26) حمد جاسم محمد الخزرجي، «العلاقات العراقية-السعودية بعد عام 2003: أوجه الخلاف والتعاون،» مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 4 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/44EQwj7>.

العراقية السابقة أن السعودية تدعم بعض المجاميع الإرهابية المسلحة التي تتمركز وتقوم بأعمال تهدد السلم المجتمعي في العراق، وبخاصة أن تمويل تلك المجاميع غالبًا ما يكون مصدره من مشايخ الوهابية وبعض المتشددين والمتطرفين هناك. وهذا ليس اتهامًا باطلًا أو ملفقًا بل أثبتته الوقائع على الأرض أثناء مواجهة القوات الأمنية هجوم داعش الإرهابي على الموصل والمناطق الغربية عام 2014 وما بعدها حيث ألقت القبض على عدد كبير من الإرهابيين من الجنسية السعودية في العراق[27] وإطلاق الفتاوى التكفيرية التي تتيح جمع الأموال والجهاد في العراق.

ب ـ نظرة السعودية تجاه العراق ووصفه منافسًا لها في المحيط العربي والإقليمي، فكان أكثر ما يقلقها من تفعيل دور العراق بعد الغزو والاحتلال الأمريكي عام 2003 لذلك لا تريد عراقًا منافسًا لها بل تريد عراقًا متناغمًا مع سياساتها في المنطقة.

ج ـ الرجوع إلى سياسة عدم الثقة بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا، فعلى سبيل المثال لا الحصر عند إعادة العلاقات العراقية ـ السعودية عام 2015 ظلت لغة التشنج والتوتر بين الطرفين سائدة، ويمكن هنا الاستشهاد ببعض الوقائع، ففي آب/أغسطس 2016 طلبت الحكومة العراقية من الحكومة السعودية تغيير سفيرها لدى العراق ثامر السبهان بسبب تصريحاته التي وصفتها بغداد بأنها تنمّي الفتنة الطائفية، وأنها وفق القوانين الدولية تتعارض مع واجبات المبعوث الدبلوماسي بحسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام1961 (المادة 4) بوصف سلوكه في العراق بنوع من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية العراقية[28].

يمكن أن تتذبذب العلاقات العراقية ـ الخليجية في المستقبل المنظور بسبب الصورة النمطية التي خلقتها نخب اجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية عراقية هاجرت بعد الاحتلال إلى دول الخليج، ومن هناك «أسهمت في صناعة رأي عام خليجي مناوئ للأوضاع في عراق ما بعد عام 2003.

د ـ إعادة الاتهامات الخليجية للعراق في مجال علاقاته مع بعض دول الجوار بأنها تهديد للأمن الخليجي حيث تتهم السعودية على سبيل المثال بغداد بتفضيل العلاقات مع طهران على حساب العلاقات العربية عمومًا والخليجية خصوصًا. إن هذا السيناريو له علاقة أيضًا بمدى تطور الساحة العراقية في ما يتعلق بالاستقرار الأمني، إذ قد يؤثر أي اضطراب أمني في العلاقات بين الطرفين العراقي والخليجي، لأن الوضع الداخلي سيشغل

(27) جدير بالذكر أن الحكومة العراقية أصدرت أحكام إعدام بمعتقلين سعوديين تتهمهم بالإرهاب، لكن هذه الأحكام لم تنفذ أغلبها كون السعودية عقدت اتفاقية مع العراق حول تبادل السجناء لدى البلدين حيث قدر عدد المعتقلين السعوديين بـ 60 معتقلًا. لمزيد من المعلومات، انظر: راجي يوسف محمود البياتي، «العلاقات العراقية-السعودية: التحديات والفرص بعد 2003،» **مدارات سياسية** (الجزائر)، العدد 7 (2018)، ص 24.

(28) «اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961،» موقع الجزيرة.نت، 24 تموز/يوليو 2017، <https://bit.ly/3M3Y7k1>.

القيادة السياسية العراقية بتحسين الأوضاع الداخلية، وتأخير الاهتمام بعلاقاتها مع الخارج، وهذا ربما لا يخدم دول الخليج العربي، إلا أنه لا يعني الانقطاع التام، إذ قد تكون الخطوات بطيئة نوعًا ما في مسيرة العلاقات بين الطرفين ويجعلها تتخلف عن الآمال التي يعلقها المراقبون لتحسين العلاقات بينهما[29]. ويمكن أن تتذبذب العلاقات العراقية ـ الخليجية في المستقبل المنظور بسبب الصورة النمطية التي خلقتها نخب اجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية عراقية هاجرت بعد الاحتلال إلى دول الخليج، ومن هناك «أسهمت في صناعة رأي عام خليجي مناوئ للأوضاع في عراق ما بعد عام 2003، يحمل تصورًا سلبيًّا تجاه ما يحصل هناك[30].

خاتمة واستنتاجات

لا يمكن أي علاقة بين دولتين أو بين دولة ومجموعة دول تنتمي إلى كتلة إقليمية كما هي حال العراق ومجلس التعاون الخليجي، أن تنمو وتتطور إلا بوجود إدراك حكومي عراقي – خليجي بوضع خطة متوازنة بعيدة المدى لإحداث نقلات نوعية في عناوين هذه العلاقات سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني وهذا يتطلب الآتي:

لا يمكن أي علاقة بين دولتين أو بين دولة ومجموعة دول تنتمي إلى كتلة إقليمية كما هي حال العراق ومجلس التعاون الخليجي، أن تنمو وتتطور إلا بوجود إدراك حكومي عراقي – خليجي بوضع خطة متوازنة بعيدة المدى لإحداث نقلات نوعية في عناوين هذه العلاقات سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني.

1 ـ مغادرة استراتيجية بناء العلاقات العراقية ـ الخليجية من الأعلى إلى الأسفل، بل يجب على صناع القرار في الطرفين العمل على تفعيل بناء العلاقات من الأسفل إلى الأعلى، عبر تفعيل «الدبلوماسية الشعبية» في بناء منظومة العلاقات، لأن الملوك والأمراء والرؤساء لهم مدة محددة يحكمون فيها بلدانهم ويرحلون، لكن الذي يبقى هو العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية، وهي ليست نتيجة حديثة على مجرى العلاقات بينهما، إذ لا تزال الآثار كالألواح الطينية التي وثقت العلاقات بينهما في عهد الحضارات العراقية في الزمن السحيق، كالحضارة السومرية والكلدانية وحضارة دلمون في البحرين، شاخصة في كتب التاريخ، وهي التي أخبرتنا أن العلاقات الشعبية هي التي تدوم وتزدهر على الدوام أكثر من العلاقات الرسمية والحكومية بالرغم من عدم التقليل منها.

---

(29) جاسم يونس الحريري، «العراق ودول الخليج: المتغيرات والمستقبل،» **مجلة دراسات دولية**، العدد 33 (نيسان/أبريل 2007)، ص 103.

(30) حارث حسن، **العراق ودول الخليج: علاقات قلقة ومدركات متصارعة**، سلسلة تقارير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص 7.

2 ـ خلق ثقافة التسامح والتودد وإشاعتها بين الجمهورين العراقي والخليجي لإزاحة ثقافة الشك والتخوين والعقد التاريخية من جراء تهور الحكام في قراراتهم السياسية كما حدث في عهد النظام العراقي السابق عندما غزا دولة الكويت عام 1990 وظلت هذه الحادثة المزلزلة للعلاقات العراقية ـ الخليجية وحتى العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات الخليجية ـ الخليجية مغروسة في عقل المواطن الخليجي عمومًا، والكويتي خصوصًا، واستبدالها بثقافة المشاركة وتبادل الثقافات التي تنمي التعايش السلمي والتآخي بين العراق ودول الخليج العربية.

3 ـ فتح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبوابها أمام النخب الفكرية والأكاديمية العراقية وجعلها تتعامل بسهولة ويسر مع نظيراتها في الخليج العربي وجعل هذه القناة فاعلة في استقطاب وتبادل الزيارات إلى مراكز البحوث والجامعات والمناطق السياحية والأثرية لزيادة اللحمة المجتمعية بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية.

4 ـ تسهيل إجراءات منح تأشيرة الدخول للعراقيين المقيمين في العراق والعمل على إطلاق مبادرات أخوية خليجية وأخرى عراقية لمنح التأشيرة في المطار من دون أن ينتاب هذا الطريق البيروقراطية الإدارية والهواجس الأمنية بين الطرفين لزيادة عمق الأواصر الأخوية بين الجانبين.

5 ـ قيام الشركات الخليجية بإنجاز المشاريع العمرانية والسكنية وحتى الاقتصادية ليس حصرًا في إقليم كردستان العراق فحسب، بل أن توسع من أنشطتها في المناطق الجنوبية والوسط ومساعدة العراق على إعمار البنية التحتية في مشاريعه التي مضى عليها سنوات متعددة وأصبحت آثار التقادم الزمني واضحة عليها، وبخاصة مشاريع الكهرباء والمياه والطرق، ليلمس المواطن العراقي هذه المشاريع من قرب، التي تعمل على تحسين وضعه المعيشي والصحي وحتى النفسي لزيادة القبول النفسي الشعبي العراقي والخليجي الواحد تجاه الآخر. وهذا يتطلب من الحكومة العراقية توفير الأجواء المناسبة لعمل الشركات الخليجية في العراق والحماية اللازمة لتلك المشاريع.

6 ـ زيادة حدة التكامل الاقتصادي بين الشركات العراقية والشركات الخليجية عبر إنشاء شركات ذات أسهم مشتركة بينهما، وبخاصة في المجال العمراني وصناعة الأدوية، والعمل على توأمة تلك الشركات لاستقطاب العاطلين من العمل في العراق والربح المشترك لتلك الشركات جراء بيع بضائعها إلى الجمهور العراقي.

7 ـ استقطاب الأطباء وبخاصة ذوي الاختصاصات النادرة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعمل وتدريب الأطباء العراقيين على آخر المستجدات الطبية وإجراء العمليات الجراحية بتعاون كادر طبي مشترك في المستشفيات العراقية والمشافي الخليجية.

8 ـ إنشاء مركز تدريب مشترك لمكافحة الإرهاب في العراق وبعض دول الخليج لتدريب القوات المسلحة من الطرفين وزيادة تأهيل صفوف الجيش داخل القوات المسلحة العراقية والجيوش الخليجية.

9 ـ إجراء تمارين ومناورات عسكرية في الجو والبحر والأرض تشترك فيها تشكيلات من جميع صنوف الجيش لمواجهة التهديدات المشتركة ومواجهة حالات القرصنة البحرية وفي مجال تحقيق الأمن السيبراني.

10 ـ زيادة تعاون المؤسسات المصرفية الخليجية والعراقية وفتح فروع للمصارف العراقية في عواصم الدول الخليجية وفتح فروع لمصارف خليجية مشهورة في بغداد العاصمة كمرحلة أولية لدعم الاقتصاد العراقي والاستفادة من الخبرة الخليجية في هذا المجال.

11 ـ إنشاء مصانع مشتركة لصناعة القوارب الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة المدنية والعسكرية والاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا المجال ولا سيما أن العراق يحتاج إلى وجود معدات بحرية متطورة بعد اكتمال إنشاء المرحلة الأولى من ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق عام 2024 وتطوير موانئه الأخرى في المنطقة نفسها.

12 ـ التعاون بين العراق ومجلس التعاون الخليجي لإنشاء قمر صناعي عراقي ـ خليجي مشترك يستخدم للأغراض الإعلامية والبث الفضائي والاتصالات وللأغراض العسكرية لمراقبة التهديدات المشتركة التي يمكن أن يتعرض لها الطرفان في المستقبل المنظور.

13 ـ إقامة مهرجانات شعبية عراقية خليجية في العراق والعواصم الخليجية للتعريف بالعادات والملابس والثقافات الشعبية وطهي الطعام واستقبال الفرق الفنية والمسرحية في تلك المهرجانات لزيادة التواصل الثقافي والحضاري بينهما.

14 ـ إنشاء جامعات عراقية ـ خليجية مشتركة في العراق بتمويل خليجي لزيادة عمق التعاون العلمي والثقافي والأكاديمي بين الطرفين أو إنشاء لفروع لجامعات خليجية مشهورة ورصينة في العراق كما هي تجربة الجامعة الأمريكية في بغداد والسليمانية □

تطور مؤشرات التمكين السياسي للنساء في المغرب: الأرقام وما وراءها

عبد الرفيع زعنون(*)

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، وأستاذ زائر في كلية الحقوق، تطوان – المغرب.

مقدمة

عرف وضع المرأة في المغرب تحولات متسارعة، عبر سلسلة من الإصلاحات توخّت تحقيق المساواة بين النساء والرجال ومحاربة كل أوجه التمييز في إطار الملاءمة مع الالتزامات الدولية من جهة، ومسايرة التحولات الاجتماعية والثقافية التي أصبحت تتجاوز في بعض الأحيان المقتضيات القانونية من جهة أخرى، في طليعتها مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، موازاةً مع تنامي إسهامها في العمل السياسي والنقابي كتتويج لتأثيرها الاجتماعي المتواصل.

يعَدّ التمكين السياسي للمرأة مرآة حقيقية تكشف حقيقة التطور الاجتماعي والثقافي، ومستوى التقدم الحاصل في إقرار الحقوق الأساسية والحريات العامة، بالنظر إلى وجود علاقة جدلية بين مختلف مجالات تمكين المرأة في شتى أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن إشراك النساء في تدبير الشأن العام عبر بوابة الانتخابات يعد مؤشرًا جوهريًا في قياس مدى نضج النظام الديمقراطي من حيث استحضاره عدالة التمثيل وتكامل الحقوق.

إن العملية الانتخابية لا يمكن أن تحقق الرهانات المتوخاة منها من دون مشاركة واسعة ومؤثرة لمختلف فئات المجتمع وفي مقدمها النساء. وفي ظل التأثير المستمر للقيم الذكورية على الولوج المنصف للمجال الانتدابي، تبرز أهمية سن إجراءات تمييزية إيجابية كمرحلة انتقالية تتوخى إحداث تغيير جذري في الثقافة السياسية السائدة. واستحضارًا لهاته الرهانات، فقد عرف الوضع السياسي للمرأة المغربية تقدمًا حثيثًا تعكسه زيادة نسبة النساء الممثلات في المؤسسات المنتخبة، وتسنده الإصلاحات الدستورية والقانونية التي ترتبت عن تداعيات «الربيع العربي»، من خلال سَن مُوجِّهات جديدة لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

(*) البريد الإلكتروني: abderrafie1@gmail.com

انطلاقًا من هذه التوطئة، نتساءل عن مدى مساهمة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في تعزيز ولوج النساء المجال السياسي وفي الرفع من مشاركتهن في تدبير الشأن العام في المغرب؟ تنبثق من هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتعلق بالمرجعيات الكونية والوطنية المؤطِّرة للتمكين السياسي للنساء، وبآثار التدابير الاستثنائية على أرض الميدان من خلال نتائج الانتخابات، وبالإكراهات التي تحول دون توسيع الدور السياسي للمرأة وجعله أكثر تأثيرًا؟ وبالبدائل الممكنة لتجاوزها في أفق تحقيق المناصفة؟

لتفكيك عناصر الإشكالية، سننطلق من فرضية ترى أن الرفع من مشاركة المرأة في المجال السياسي لا يقتصر على التمكين القانوني فقط، بل يتوقف كذلك على مواقف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وعلى دور النخب في تجاوز الثقافة السائدة التي تحصر المشاركة السياسية للنساء في مجرد وجودهن في المؤسسات التمثيلية، بغض النظر عن موقعهن في منظومة اتخاذ القرار وممكنات تأثيرهن في السياسات العمومية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الوضع الفعلي للنساء في مراكز القرار السياسي، بمحاولة استنطاق الدلالات التي يوحي بها تطور التمثيلية السياسية للنساء، وما قد تبرزه أو تحجبه من مؤشرات حول التقدم الحاصل في إقرار مقاربة النوع الاجتماعي في المجال السياسي. لهذا الغرض سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توصيف الوضع الفعلي للتمكين السياسي للمرأة في المغرب في ضوء نتائج الانتخابات ولتحليل خلفيات وأبعاد تحولات الحضور النسائي في المؤسسات التمثيلية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع مراحل التطور الكرونولوجي لإشراك النساء في المشهد الانتدابي والخلفيات الكامنة وراء ذلك. لذلك سنعتمد زاويتين في المعالجة، الأولى وصفية تحليلية عند رصد المقتضيات القانونية والمعطيات الإحصائية، قصد المقارنة بين المستجدات التشريعية وبين المعطيات العملية عند تحليل مؤشرات تمثيلية النساء، وكشف ما تظهره الأرقام من دلالات وما تخفيه من حقائق والثانية تفسيرية تروم تتبّع المفعول الإصلاحي للمقتضيات القانونية، وكشف رهانات الفاعلين وإبراز بعض تمظهرات النزوع الذكوري في التعاطي السياسي مع مسألة النوع الاجتماعي.

أولًا: مسار تطور المشاركة السياسية للنساء في المغرب: المرجعيات والتداعيات

عرفت مؤشرات مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المغرب تطورًا ملحوظًا، تبعًا لمستوى التأطير التشريعي ولمواقف الفاعلين السياسيين وسقف مطالب الحركة النسائية، غير أن التطور العددي لوجود النساء في المؤسسات التمثيلية لا يعكس بالضرورة تزايد تأثيرهن في صنع القرار العمومي في مستوياته المركزية والمجالية، ولا يمكن أن يُتخذ كأساس للحكم على وجود تقدم مستدام في تجسيد حقوقهن السياسية.

1 ـ اتجاهات التمكين السياسي للمرأة في المغرب في ضوء نتائج الانتخابات

ورث المغرب المستقل تركة تاريخية أنتجت تمييزًا واضحًا تجاه النساء بفعل التأثيرات الثقافية المحافظة، وهو النهج الذي استمر بعد الحصول على الاستقلال، حيث لم تُراع رهانات المساواة عند تشييد صرح المؤسسات الدستورية. صحيح أن دستور 1962 قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحق في التصويت والترشيح لكنه لم يقرّ أي تدابير تفضيلية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء[1]، وهو ما انعكس على نتائج الانتخابات الجماعية، إذ لم تنجح سوى امرأة واحدة فقط في اقتراعي تموز/يوليو 1963 وتشرين الأول/أكتوبر 1969. ورغم التقدم الملحوظ في دينامية الترشيح فلم تسفر انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1976 عن فوز سوى سبع نساء من ضمن 908 مترشحات، في حين ظلت نسبة تمثيلية المرأة في المجالس الجماعية في انتخابات حزيران/يونيو 1983 في حدود 0.27 بالمئة. ورغم أجواء الانفراج السياسي التي ميزت حقبة التسعينيات فإن نسبة النساء في المجالس المحلية ظلت متدنية جدًا، إذ لم تتجاوز نسبة 0.35 بالمئة في الانتخابات الجماعية الموالية التي أُجريت سنتي 1992 و1997[2].

بالنسبة إلى مجلس النواب، فقد ظل «ناديًا ذكوريًا» خالصًا حيث لم تسفر الاستحقاقات التشريعية السابقة عن فوز أية امرأة من بين المرشحات[3]، بل إن الانتخابات التشريعية الأولى التي أجريت عام 1963 سجلت خلو لوائح الترشُّح من النساء بسبب سيطرة الأعراف والتقاليد التي كانت تنظر إلى المرأة على أنها أقل قدرة من الرجل في تحمل تبعات الشأن العام[4]، وحتى انتخابات 1977 ـ التي أُجريت بعد إنهاء حالة الاستثناء وفي خضم مناخ التوافق الوطني عقب استرداد الأقاليم الصحراوية ـ لم تتقدم لها سوى ثماني مترشحات، واستمر هذا المنحى تقريبًا في انتخابات 1984 حيث لم يتجاوز معدل ترشُّح النساء 1.9 بالمئة.

رغم الدسترة المبكرة للمساواة في الحقوق السياسية بين النساء والرجال منذ بداية الستينيات فقد ظلت التمثيلية البرلمانية حكرًا على الرجال إلى حدود بداية التسعينيات[5]، حيث سجلت الانتخابات التشريعية لسنة 1993 سابقة في التاريخ البرلماني للمغرب بولوج امرأتين إلى مجلس النواب من بين 68 مرشحة بنسبة تقارب 0.6 بالمئة، وهذا الوضع سيتكرر في انتخابات سنة 1997 حيث لم تلج إلى المؤسسة التشريعية سوى سيدتين من بين 69 مرشحة،

---

(1) Aurélie Damamme, *Genre, Action collective, et développement: Discours et pratiques au Maroc* (Paris: L'Harmattan, 2013), p. 47.

(2) خديجة الصبار، **إدانة تدبير الشأن المحلي: تجربة مستشارة** (الدار البيضاء: أفريقيا النشر، 2007)، ص 132.

(3) محمد بنهلال، «المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29 (2010)، ص 128.

(4) خديجة الراجي، **مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي: واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي** (عمّان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2008)، ص 141.

(5) Mounia Bennani-Chraïbi, *Partis politiques et protestations au Maroc* (Rennes: Presses Universitaires de Rennes , 2021), p. 191.

على الرغم من تنامي وعي الأحزاب السياسية بأهمية إشراك المرأة في المسلسل الانتخابي[6]، وتزايد مطالب الحركة النسائية بضرورة تضمين القانون الانتخابي لتدابير التمييز الإيجابي لفائدة النساء في المجال السياسي.

مع بداية الألفية ستبرز إرهاصات التمييز الإيجابي لدعم التمثيل السياسي للمرأة، ففي سياق التحضير للانتخابات التشريعية لسنة 2002، توافقت الأحزاب السياسية على تخصيص لائحة وطنية مكونة من 30 مقعدًا للنساء، وبسبب هذا الإجراء أصبحت المرأة مُمثلَّة في مجلس النواب بـ 10.8 بالمئة، وهو ما جعل المغرب يتصدر الأقطار العربية ويقفز إلى الرتبة 71 عالميًا من حيث تمثيل النساء في البرلمان[7]. لكن هذا التحول لم يشمل الانتخابات المحلية، فبسبب عدم إقرار أي تدابير تمييزية انتقالية لم تتجاوز نسبة المستشارات 0.34 بالمئة من العدد الإجمالي للمستشارين الجماعيين[8].

على النقيض من ذلك لم تخْلُ الاستحقاقات الانتخابية الموالية من بعض المفارقات، حيث شهدت انتخابات 2007 التشريعية تراجعًا طفيفًا في نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب لتنزل إلى 10.5 بالمئة، وهي نسبة ضعيفة لا تعكس تطور المعدل العالمي للتمثيل البرلماني للمرأة الذي وصل في هذه المرحلة إلى 17.2 بالمئة. لكن في المقابل عرفت التمثيلية النسائية في المجالس المحلية تطورًا لافتًا للنظر بعد الانتخابات الجماعية لسنة 2009 بفعل سن عدة إصلاحات تشريعية كتنصيص مدونة الانتخابات على إحداث دوائر إضافية مخصصة حصريًا لترشيح النساء، ومؤسسية بإحداث صندوق خاص بقيمة 10 ملايين درهم موجه لتعزيز قدرات مرشحات الانتخابات الجماعية. وانعكاسًا لهذه الإجراءات ارتفع معدل تمثيلية النساء من 0.54 بالمئة إلى 10.38 بالمئة[9].

هذا التقدم النسبي كان حافزًا للمطالبة بالمساواة في التمثيل، من خلال الدور الفاعل للكثير من الفعاليات الحقوقية والنسائية التي دعت إلى إقرار «ديمقراطية المناصفة»، وهو المجهود الذي تُوِّج بدستور 2011 الذي كان واضحًا ـ من خلال الفصلين 19 و30 ـ في تكريس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وفي التشديد على مسؤولية الدولة في تفعيل ذلك عبر وضع إطار قانوني لتشجيع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في الولوج إلى المهمات الانتخابية[10]،

---

(6) Maria Angeles López Plaza, «Les Femmes sur la scène politique,» *Confluences méditerranée*, no. 31 (1999), pp. 111-112.

(7) سعاد عاشور، «نظام الكوتا أو المحاصصة للتمكين السياسي للمرأة،» **مجلة العلوم السياسية**، السنة 2، العدد 2 (2017)، ص 30.

(8) محمد كولفرني، «المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية،» في: بورغدة وحيدة [وآخرون]، **المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 70 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 123.

(9) **وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها** (الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2015)، ص 50.

(10) Adil Moussebbih, *Le Contentieux électoral dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel Marocain: Etude comparative* (Paris: L'Harmattan, 2018) p. 442.

وعبر وضع إطار مؤسسي يتمثل بإحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أوجه التمييز في أفق تحقيق فلسفة المناصفة بين الرجال والنساء[11].

لتنزيل المقتضيات الدستورية، نصت المادة الأولى من القانون التنظيمي الرقم 27.11 المتعلق في مجلس النواب على تخصيص تسعين مقعدًا للدائرة الانتخابية الوطنية[12]، موزعة بين ستين مقعدًا خاصًا بالنساء وثلاثين مقعدًا للشباب، كما نصت المادة 143 من القانون التنظيمي الرقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية على خلق دوائر انتخابية إضافية على صعيد كل جماعة تخصص للنساء، مع التشديد على حقهن في الترشُّح برسم المقاعد المفتوحة، وتخصيص دعم عمومي لفائدة الأحزاب التي تلتزم بتحسين التمثيلية الانتخابية للنساء[13].

أسفرت الانتخابات المبكرة لسنة 2011 عن فوز النساء بـ 67 مقعدًا من مقاعد مجلس النواب بنسبة تمثيل ناهزت 17.3 بالمئة، أما عددهن في المجالس الجماعية فقد تضاعف مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث بلغ 6673 مستشارة بنسبة تمثيل تقدر بنحو 27 بالمئة. وضمن المنحى التصاعدي نفسه سارت الانتخابات التشريعية لسنة 2016 بارتفاع تمثيلية النساء في مجلس النواب إلى 20.51 بالمئة، وقبلها الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015 التي أكدت فرضية الأثر المُهيكِل لآليات التمييز الإيجابي في ولوج النساء إلى الترشيحات، حيث شكلت النساء فعليًا 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و 38.64بالمئة من الانتخابات الجهوية[14]، وانعكس ذلك على النتائج حيث أصبحت تمثيلية النساء تناهز 21 بالمئة في المجالس الجماعية و38 بالمئة في المجالس الجهوية[15]، وذلك بفضل استمرار التطوير التدريجي لنظام الكوتا الذي أصبح النافذة الوحيدة تقريبًا لتعزيز ولوج النساء إلى المؤسسات التمثيلية في ظل إحجام جل الأحزاب عن ترشيح النساء كَوَكيلات في اللوائح المفتوحة[16].

سبقت الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 عدة تعديلات للمنظومة الانتخابية كان نصيب النساء منها تغيير اللائحة الوطنية بلوائح جهوية، حيث تم توزيع المقاعد التسعين المخصصة للائحة الوطنية على الجهات الاثنتي عشرة بحسب الوزن الديمغرافي لكل جهة، مع رفع عدد المقاعد

---

(11) حسن طارق، **الدستور المغربي: المستجدات وحصيلة التفعيل** (تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري، 2018)، ص 15.

(12) القانون التنظيمي رقم 11ـ27 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 165ـ11ـ1 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 تشرين الأول/أكتوبر 2011) المتعلق بمجلس النواب، العدد 5987، 19 ذو القعدة 1432 (17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، ص 5053.

(13) Tarik Zair, «Le Droit face à la promotion de la parité politique: Le Cas des collectivités territoriales,» *Remald*, série thèmes actuels, no. 82 (2013), p. 207.

(14) «تقرير حول الانتخابات الجماعية والجهوية،» المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الانسان، 13 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3i3lRW1> (شوهد بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

(15) **تقرير اللامركزية في أرقام** (الرباط: المديرية العامة للجماعات الترابية، 2015)، ص 10.

(16) خالد الرحموني، «دور التدابير التشريعية في التمكين السياسي للمرأة بالمغرب: مساهمة في تقييم تمثيلية المرأة من خلال انتخابات 2011،» **المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية**، العددان 1ـ2 (2017)، ص 27.

المخصصة للمرأة داخل مجالس الجماعات بحسب حجم الجماعة وطبيعة نظام الاقتراع الذي يشملها، وهو ما أسهم إيجابًا في الرفع من نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب (24.3 بالمئة) والمجالس الجهوية (38.5 بالمئة) والمجالس الجماعية (26.64 بالمئة)[17]. وإذا كانت هذه النتائج تشي بتحسن نسبي لمؤشرات التمكين السياسي للنساء في الرحلة الصعبة نحو تحقيق المناصفة، فإن الأرقام الصمّاء قد تخفي مؤشرات لا تدل على إحراز أي تقدم مستدام ونوعي في التموضع السياسي للنساء في المشهد التمثيلي، في ظل وجود معطيات سياسية وسوسيولوجية توحي بكون هذا التقدم يتم من داخل النمط الذكوري وضعيف الصلة بالجندرة وبالمرجعية الحقوقية.

يتبيَّن من خلال تتبع نتائج الاستحقاقات الانتخابية في المغرب وجود تذبذب ملحوظ في التمكين السياسي للمرأة، حيث تشير معطيات انتخابات 2021 إلى تباطؤ واضح في إعمال مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مفاصل الدورة السياسية.

2 ـ مؤشرات تطور التمثيلية السياسية للنساء: دلالات الأرقام وخفاياها

يتبيَّن من خلال تتبع نتائج الاستحقاقات الانتخابية في المغرب وجود تذبذب ملحوظ في التمكين السياسي للمرأة، حيث تشير معطيات انتخابات 2021 إلى تباطؤ واضح في إعمال مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مفاصل الدورة السياسية، بدءًا من دينامية التسجيل التي تعرف تلكؤًا ملحوظًا لدى النساء، فرغم كونهن يمثلن أكثر من نصف سكان المغرب (50,3 بالمئة) لكنهن لا يمثّلن سوى 46 بالمئة من مجموع الكتلة الناخبة التي تقارب 18 مليونًا[18]. ويتخذ هذا الإحجام أبعادًا أكثر تأثيرًا بضعف دينامية الترشُّح، حيث إن نسبة ترشُّح النساء في الدوائر المحلية في الانتخابات التشريعية (34.17 بالمئة) لا تعكس حقيقة الوضع، فإذا ما حذفنا الترشيحات في إطار آلية اللائحة الوطنية فإن النسبة تنزل إلى 11 بالمئة، وهي نسبة لا توحي بتقدم كبير مقارنة بانتخابات 2011 (3 بالمئة) و2016 (3.75 بالمئة). وهذا المعطى تقريبًا ينسحب على المستوى الترابي، إذ إن تنامي ترشُّح النساء لعضوية المجالس الجماعية (30 بالمئة) والجهوية (40 بالمئة)، يخفي واقعًا مغايرًا لأن معظم المرشحات ـ إذا استثنينا لوائح الجزء الثاني ـ تم وضعهن في مراتب متدنية جدًا، بينما لم يتجاوز عدد النساء وكيلات اللوائح 97 مقابل 1375 لائحة جماعية وجهوية يترأسها الذكور[19].

---

(17) نتائج مستخلصة من المعطيات المنشورة بالبوابة التي خصصتها وزارة الداخلية لمختلف البيانات ذات الصلة بالانتخابات، <http://www.elections.ma>

(18) المملكة المغربية، وزارة الداخلية، «الهيئة الناخبة حسب اللوائح الانتخابية المحصورة في 2021/7/30،» <https://bit.ly/3ueZtOv> (شوهد بتاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

(19) «الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية،» المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الانسان، 9 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3CLkDqu> (شوهد بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2022).

انعكس الضعف المسجل في ديناميتَي التسجيل والترشُّح بصورة جلية على نتائج الاقتراع، وبخاصة على المستوى التشريعي، بولوج 96 امرأة للغرفة الأولى من أصل 395 مقعدًا، وهو ما يعني تنامي تمثيلية النساء في مجلس النواب بنسبة تتجاوز 24 بالمئة، لكنه، على الضد من ذلك، يؤشر إلى مسار تراجعي في ظل وجود عدد ضئيل من النساء ممن استطعن دخول البرلمان من خارج الكوتا النسائية[20]، وهذا يعني تراجع عدد البرلمانيات الناجحات عبر اللوائح المحلية مقارنة بالتشريعيات السابقة، في مفارقة لافتة تظهر تباطؤ دينامية ترشُّح النساء في الدوائر المحلية كلما تم توسيع هوامش نظام الكوتا[21]. وهذا أيضًا يعني أنه إذا ما تم احتساب عدد المقاعد المحصّلة من خلال اللوائح الجهوية من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 395 فإن تمثيلية النساء لم تكن لتتجاوز سقف 2 بالمئة، وهو ما يرجح فرضية كون القوائم المغلقة قد تكون سببًا في تهميش النساء وإعفاء الأحزاب السياسية من ترشيح نساء بالإمكان انتخابهن ضمن القوائم المحلية[22]. نشير كذلك إلى هيمنة معايير غير ديمقراطية في ترتيب النساء في لوائح الكوتا وبخاصة معيار الأواصر العائلية، حيث تُظهر نتائج انتخابات 2021 ولوج عدد كبير من النساء إلى مجلس النواب من طريق الرابطة الأبوية أو الزوجية[23].

في ظل ضعف إعمال شروط الاستحقاق وهيمنة المعايير المصلحية والعشائرية تصبح الكوتا مجرد قناة لتقوية نفوذ أعيان الانتخابات، الذين يسعون لتأميم المشهد الانتخابي لفائدة عائلات بعينها، بحيث قد تجد «أسرة سياسية» ممثلة بأسرها في المجالس التشريعية والمحلية.

في ظل ضعف إعمال شروط الاستحقاق وهيمنة المعايير المصلحية والعشائرية تصبح الكوتا مجرد قناة لتقوية نفوذ أعيان الانتخابات، الذين يسعون لتأميم المشهد الانتخابي لفائدة عائلات بعينها، بحيث قد تجد «أسرة سياسية» ممثلة بأسرها في المجالس التشريعية والمحلية، إضافة إلى ذلك ثمة مؤشر آخر أكثر دلالة، يتمثل بوجود فئة مستفيدة من المحاصصة من دون أن تسمح بتجدد النخب، ولا بتجديد الخطاب بحكم ترويجها لحالة من «الديماغوجية النسوية» تجعلها تضغط في اتجاه تكريس هيمنة وجوه نسائية بعينها على المشهد الانتخابي، ليس فقط من خلال الترشح

(20) «كيف غيرت انتخابات الثامن من أيلول/سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3pqPSWj> (شوهد بتاريخ 14 أيار/مايو 2022).

(21) انتقل عدد البرلمانيات الناجحات عبر الدوائر المحلية منذ إقرار الكوتا من 5 سنة 2002 إلى 7 في 2011 ليقفز إلى 10 سنة 2015 وليرجع تقريبًا إلى نقطة الصفر بولوج ست نساء فقط لمجلس النواب في تشريعيات 2021.

(22) حورية علمي مشيشي، **تعزيز القيادية النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار في الجزائر وتونس والمغرب** (تونس: معهد المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2010)، ص 30.

(23) محمد اليوبي، «أحزاب تكرس الريع في اللوائح الجهوية للنساء،» **الأخبار**، 2021/10/16، <https://bit.ly/3CRW7nA>(شوهد بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

المباشر، بل كذلك عبر توظيف المعايير الزبونية والعائلية في ترتيب اللوائح بما يمكنها من التحكم في المشهد الانتخابي.

إذا كان حضور المرأة قد شهد تطورًا تدريجيًا في مجلس النواب بفضل إقرار اللائحة الوطنية منذ سنة 2002، فإن قلة هن النساء اللواتي تمكنَّ من الولوج إلى الغرفة الثانية[24]، التي ظلت غرفة شبه ذكورية، بحيث لم تعرف تمثيلية النساء فيها أي تطور يُذكر، إذ لم تفلح سوى مستشارة واحدة عام 1997 وثلاث مستشارات عام 2002 وست مستشارات عامي 2009 و2011 في الدخول إلى مجلس المستشارين البالغة مقاعده آنذاك 270 مقعدًا. لكن مع تقليص عدد أعضائه وتعديل إطاره القانوني أصبح عدد المستشارات 12 من بين 120 بنسبة تمثيل تناهز 10 بالمئة، وهي نسبة لا تعكس الآلية الفريدة التي جاء بها القانون التنظيمي الرقم 28.11، بالتنصيص على أن كل لائحة من لوائح الترشُّح يجب أن تتضمن اسمين متتابعين لمترشحين اثنين من الجنس نفسه، لكن خصوصيات الاقتراع غير المباشر وسيطرة الذكور على رئاسة اللوائح ومحدودية الدوائر الانتخابية أضعف من فرص النساء في الولوج إلى الغرفة الثانية، إلى جانب الخلفية الاجتماعية والسياسية لهذه الغرفة، وفي ضوء ذلك لم تتمكن سوى 14 امرأة من ولوج مجلس المستشارين في انتخابات 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021[25]، بنسبة تمثيلية تبلغ فقط 11.66 بالمئة، وهو ما انعكس على تركيبة مكتب المجلس ـ المكوَّن من 11 عضوًا ـ الذي كادت تغيب فيه النساء لولا إسناد منصب أمينة المكتب لمستشارة برلمانية.

ينسحب الوضع نفسه تقريبًا على ولوج النساء إلى الحكومة، حيث تميزت المراحل السابقة بتذبذب واضح، سواء من الناحية العددية حيث عرفت تمثيلية المرأة مدًا وجزرًا بحسب توجهات الأحزاب وطبيعة التحالفات[26]، أو من حيث وزن التمثيل، إذ غالبًا ما تمنح للنساء درجات بروتوكولية أدنى ككاتبة دولة أو وزيرة منتدبة في غياب تقليد أو توافق سياسي يذهب في اتجاه منح المرأة الحق في استوزار كامل[27]، أو من حيث نوعية المناصب الوزارية في ظل هيمنة الرجال على القطاعات الحكومية ذات الطابع السيادي والاستراتيجي، مقابل منح النساء حقائب وزارية ترتبط في الغالب بالمجالات الاجتماعية. لكن يُلاحظ وجود تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة من حيث درجة التمثيل وأهمية القطاعات المسندة، وهو التطور الذي تعزز مع الحكومة الجديدة

---

(24) Abdelhak Azzouzi et André Cabanis, *Le Néo-constitutionnalisme marocain à l›épreuve du printemps arabe* (Paris: L'Harmattan, 2011), p. 166.

(25) Abdessalam Jaldi et Ayah Isbayene, *La Femme marocaine dans le Nouveau Modèle de Développement* (Rabat: Policy Center for the New South, 2021), p. 4.

(26) مثلت سنة 1997 أول دخول للنساء للحكومة بأربعة حقائب، لينخفض العدد إلى حقيبتين 1998 ثم يعاود الارتفاع في 2002 (4) و2007 (7)، ورغم استحقاقات المناصفة بعد دستور 2011 فإن عدد النساء بالحكومة سيشهد تقليصًا ملحوظًا في 2011 (1) و2013 (5)، مع تسجيل طفرة نوعية في حكومة العثماني الأولى سنة 2017 بنسبة تناهز الربع (9) لكن العدد سينخفض إلى 4 بعد التعديل الحكومي لسنة 2019.

(27) فاطمة لمحرحر، «قراءة في نسبة التمثيلية السياسية للنساء على ضوء الانتخابات التشريعية 7 أكتوبر [2016]،» المركز الديمقراطي العربي، 30 كانون الثاني/يناير 2018، <https://democraticac.de/?p=51970> (شوهد بتاريخ 19 تموز/يوليو 2022).

التي ناهزت تمثيلية النساء فيها 28 بالمئة مع إسنادهن حقائب مهمة كالاقتصاد والمالية والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن[28].

على المستوى الترابي، لم ينعكس التقدم النسبي لعدد النساء المنتخبات على تمثيليتهن في المجالس المنتخبة، فعلى الصعيد الجهوي لم تسهم التمثيلية القياسية للنساء في المجالس الجهوية (38.5 بالمئة) في تبوُّئهن مراكز القرار الجهوي، بل على الضد من ذلك حصل بعض التراجع حيث انتقل عدد النساء رئيسات الجهات من اثنتين إلى واحدة من ضمن 12، مع ضعف ترتيبهن في مناصب المسؤولية كنائبات لرؤساء الجهات، ولعل جزءًا من هذا التراجع مرتبط بتزايد هيمنة أعيان الانتخابات على المشهد التمثيلي، في ظل اشتداد التنافس بين الوجهاء وكبار رجال الأعمال على تدبير المجالس الجهوية التي تمتلك موارد وصلاحيات مهمة في سياق الجهوية المتقدمة.

إذا كانت المراحل السابقة قد انطبعت بضعف نسبة ولوج النساء لرئاسة مجالس الجماعات[29]، فإن التركيبة الجديدة للمجالس المحلية تُظهر أن عددًا لا بأس به من مجالس المدن الكبرى قد أصبح تحت قيادة نساء راكمن تجارب تنظيمية وانتدابية مهمة في المراحل السابقة، مثل مراكش والرباط والدار البيضاء، إلى جانب ترؤس مناضلات سياسيات مدنًا صغرى ومتوسطة ظلت حكرًا على الرجال مثل بن جرير والسعيدية، مع تطور لافت للنظر يتعلق بترؤس كفاءات نسائية شابة لمجالس قروية في عدة أقاليم كسيدي قاسم وشفشاون وسطات، وفي بعض الحالات نالت نساء شابات منصب الرئاسة بعدد كبير من الأصوات يقارب الإجماع كما في حالة جماعة دار بوعزة في إقليم النواصر.

بالنسبة إلى بقية صنوف الجماعات، فقد غدت النساء أكثر حضورًا في تركيبة مكاتب مجالس العمالات والأقاليم التي أصبح بعضها أول مرة تحت رئاسة نساء كالصخيرات ـ تمارة ومراكش، كانعكاس لتحسين تمثيليتهن بهذه المجالس، حيث تمخضت انتخابات الحادي والعشرين من أيلول/سبتمبر 2021 عن حصول النساء على 486 مقعدًا في المجالس الإقليمية بنسبة تعادل 35.60 بالمئة[30]، وهي قفزة كبيرة مقارنة بالانتخابات السابقة حيث لم يتجاوز معدل وجود النساء في مجالس العمالات أو الأقاليم 4 بالمئة، وذلك كنتيجة لتعديل القانون التنظيمي لانتخاب الجماعات

(28) Abdessalam Jaldi et Hamza Mjahed, *Analyse retrospective des élections marocaines de septembre 2021* (Rabat: Center for the New South, 2022), p. 17.

(29) تميزت المراحل السابقة بمحدودية ولوج النساء لمناصب القرار الترابي، حيث لم تتمكن سوى امرأتين من رئاسة جماعة في 2003 و12 في 2009، ورغم استحقاقات المناصفة بعد دستور 2011 ظلت نسبة النساء رئيسات الجماعات تراوح 1 بالمئة في 2011، كما لم تتمكن سوى 21 من النساء من الولوج إلى رئاسة المجالس الجماعية في 2015، انظر: Évaluation des *mécanismesde promotion de la représentation politique des femmes au Maroc* (Rabat: la Fondation Friedrich Ebert, 2017), p.46.

(30) المملكة المغربية، وزارة الداخلية، «بلاغ حول نتائج الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم،» <https://bit.ly/3kJYF16> (شوهد بتاريخ 23 تموز/يوليو 2022).

الترابية الذي أصبح ينص على أن التمثيلية النسائية في هذه المجالس ينبغي أن لا تقل عن ثلث مقاعد مجلس العمالة أو الإقليم[31].

لكن، في التفاصيل، قد تنكشف بعض الحقائق إذا ما أزلنا غشاوة الأرقام المضللة، حيث إن تزايد عدد النساء الرئيسات لا يعكس بالضرورة وجود تقدم فعلي، فربما يمثِّلن مجرد واجهة تحجب آلية تأليف المجالس وتدبيرها، التي قد يتحكم فيها ـ من خلف الستار ـ سياسيون أُجبروا على عدم الترشح بسبب صدور أحكام قضائية في حقهم تمنعهم من مزاولة المسؤوليات الانتدابية. وبسبب ذلك فقد عبَّد بعض الرؤساء السابقين الطريق لزوجاتهم وقريباتهم لتدبير مجالس كانوا يترأسونها بعد منعهم من الترشح، والمسلك إياه سار فيه بعض «أعيان الانتخابات» للالتفاف على المقتضى القانوني الخاص بعدم الجمع بين المهمات، بتقديم نساء مقربات لتسيير الجماعات بينما يستمر أولئك الأعيان بالتحكم في كل صغيرة وكبيرة من شؤون هذه الجماعات.

نشير كذلك إلى أن تزايد عدد رئيسات الجماعات ربما يمثّل الشجرة التي تخفي الغابة، حيث تشير المعطيات الأخيرة إلى تراجع تمثيلية النساء داخل مكاتب الجماعات، فمتغيرات القاسم الانتخابي وإلغاء العتبة جعل تأليف الأغلبية المسيرة للمجالس يتوقف على التحالف بين عدد كبير من الأحزاب وصل في بعض الحالات إلى اثني عشر حزبًا. وفي خضم «حرب التسويات» غالبًا ما تتم التضحية بمنهجية النوع الاجتماعي، إلى درجة «اختفاء» النساء من مكاتب بعض الجماعات مثل خنيفرة وقلعة السراغنة، أو في أحسن الأحوال ـ كما كان سائدًا ـ منحهن وظائف ثانوية تتمثل بنائبات الرئيس من الدرجة السادسة والتاسعة والعاشرة[32]، إذا ما استثنينا بعض الجماعات الحضرية الكبرى بمنح منصب العمودية للنساء في الدار البيضاء والرباط ومراكش، ومنصب النيابة الأولى في بعض الحالات مثل مجلس جماعة القنيطرة شفشاون ومجلس مقاطعة عين الشق.

تغيب مسألة أخرى في زحمة الأرقام، تتمثل بالحصيلة الفعلية للنساء المنتخبات في الدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، لأن تمثيل النساء في السلطة لا يعني تقدمًا نحو عدالة تقاطعية، ولا حتى تكفل الوصول إلى مطالب النساء[33]. فحتى مع بلوغ المرأة أعلى مراكز القرار لا يعني الإقرار بتراكم حقيقي في مسار التمكين السياسي للنساء في غياب تجارب نسائية حقيقية في المؤسسات المنتخبة[34]، وبخاصة بالنسبة إلى النساء اللواتي ولَجن المؤسسات التمثيلية في سياق تدرج طبيعي في بنى العمل الجمعوي والسياسي، إذ إنهن الأكثر ارتباطًا بالقضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى النساء والأجدر على تمثُّل مؤشرات النوع الاجتماعي في الرقابة على العمل الحكومي،

---

(31) المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 06.21 الصادر بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

(32) «تمكين المرأة وتأكيد الحضور السياسي: مفارقة مغربية،» مركز طفرة، 29 نيسان/أبريل 2019، <https://bit.ly/39NvDXV> (شوهد بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2021).

(33) نور أبو عصب وناصر الدين نوف، **المشاركة السياسية من منظور نسوي تقاطعي: أدوات عملية لخلق حراكات نسوية سياسية عابرة للأوطان** (لندن: مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، 2020)، ص 11.

(34) الصبار، **إدانة تدبير الشأن المحلي: تجربة مستشارة**، ص 134.

وفي تغيير منهجية وضع وتنفيذ الميزانية والسياسات المحلية لتلامس الحاجات الفعلية للنساء من موقع المسؤولية التدبيرية. وعلى الضد من ذلك لا يمكن الرهان على المنتخبات اللواتي ولجن النظام التمثيلي عبر بوابة الانتماء العائلي في الترافع من أجل التمكين القانوني للنساء في أبعاده السياسية والاقتصادية.

إن الحكم على تقدم وضع المرأة في المغرب يجب وضعه ضمن سياقة التاريخي، فالواقع يثبت أن النساء لم يستفدن بدرجة كافية من مختلف الفرص السياسية، في ظل ضعف التأطير القانوني لمستويات مساهمتهن في التدبير العمومي، وخصوصًا في ظل التراخي التشريعي الذي يجعل بعض المؤسسات التمثيلية بمنزلة «قلاع ذكورية».

ثانيًا: حدود وممكنات الارتقاء بالتمكين السياسي للنساء في المغرب

ما تُظهره المعطيات السابقة وما تخفيه من مؤشرات دليل واضح على وجود تأخر في مسار المشاركة النسائية في مجالات التدبير العمومي بوجه عام وفي المجال السياسي على وجه الخصوص، بعد مرور ما يقارب عقدين من إقرار الكوتا، وأكثر من عقد على وضع دستور 2011 الذي نص في فصله التاسع عشر على المناصفة كهدف دستوري، وما ترتب عنه من إصلاحات رامت تطوير نظام المحاصصة لفائدة النساء، وهو ما يعني وجود مقاومات عميقة تحتم بلورة مقاربة جديدة للتمكين السياسي للمرأة وفق منظور متجدد لمقاربة النوع يستهدف توجيه المجهود العمومي لتحقيق فلسفة المناصفة، وليس مجرد بلوغها كأرقام مجردة من دون روح تعكس رهاناتها الحقوقية والديمقراطية.

1 ـ إكراهات تحسين التمثيلية السياسية للنساء بين القانون والممارسة

إن الحكم على تقدم وضع المرأة في المغرب يجب وضعه ضمن سياقة التاريخي، فالواقع يثبت أن النساء لم يستفدن بدرجة كافية من مختلف الفرص السياسية، في ظل ضعف التأطير القانوني لمستويات مساهمتهن في التدبير العمومي، وخصوصًا في ظل التراخي التشريعي الذي يجعل بعض المؤسسات التمثيلية بمنزلة «قلاع ذكورية» كمجلس المستشارين، والغرف المهنية[35]، إضافة إلى ضعف التنصيص القانوني على إلزامية تمثيل النساء في المكاتب المسيرة للجماعات[36]، حيث

(35) لم تتجاوز تمثيلية النساء في الغرف المهنية نسبة 1.97 بالمئة سنة 2015 وظلت في حدود 7.67 بالمئة في 2021 رغم إدخال تعديلات جديدة على مدونة الانتخابات تنص على وجود حد أدنى من النساء في الغرف الفلاحية، وعلى أن لا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس في باقي الغرف.

(36) تنص القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على أنه «يتعين العمل على أن تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عددًا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس».

إن غموض المقتضى الخاص باحترام نسبة الثلث في تأليف مجالس الجماعات أدى إلى تضارب الاجتهادات التفسيرية من جانب المحاكم الإدارية[37]، ما بين محاكم أقرت ببطلان عملية انتخاب مجالس الجماعات التي لم تنتخب فيها لمنصب نواب الرئيس أي امرأة، أو لم تعرف ترشيح الحد الأدنى من نائبات الرئيس المتمثل بالثلث، على غرار المحكمة الإدارية للرباط عبر عدة أحكام[38]، مقابل محاكم أخرى رأت أن التنصيص على إشراك المرأة المنتخبة في الأجهزة المنتخبة للجماعة يندرج في إطار التفعيل التدريجي للمقتضيات الدستورية الرامية إلى مساواة المرأة بالرجل في تسيير الشأن العام، وأن الترشح لنائب الرئيس يبقى أمرًا اختياريًا على أساس أن عبارة «يتعين العمل» لا تفيد الإلزام، ولا يتعين معه بطلان انتخاب مجلس الجماعة[39].

ارتباطًا بالنظام الانتخابي غير المنصف، نشير إلى هيمنة الطابع الذكوري على الضوابط الناظمة للعملية الانتخابية، التي تنطوي على تقييدات لا حصر لها تقلِّص من مشاركة المرأة في الانتخابات، وتحابي الرجال الذين يحصلون بسهولة على رئاسة اللوائح الانتخابية بحكم هيمنتهم على لجان الترشيح التي تعتمد معايير تزكية تهمش النوع الاجتماعي، بحيث تستنكف عن منح النساء صدارة اللوائح بسبب ترسبات الثقافة التمييزية، أو بدعوى كون ترشيحهن قد يفقد الهيئة السياسية مقاعد قد تكون مضمونة لو تم ترشيح الذكور[40]، الذين يملكون موارد مالية وشبكات مصالح تجعل فوزهم مضمونًا بمعزل عن كفاءة وكيل اللائحة ومدى تمثله لبرنامج الحزب. نجد المنطق عينه حاضرًا في هندسة اللوائح المغلقة، حيث يتم في بعض الأحيان انتقاء النساء اللواتي تجمعهن علاقات عائلية أو مصلحية بقيادة الحزب على حساب مناضلات نسائيات تمتلكن ما يكفي من الكفاءة والحس السياسي والتنظيمي لتولي الوظائف الانتخابية.

يرتبط جزء من هذا المشكل بضعف إعمال الأحزاب السياسية لمقاربة النوع في تنظيمها الداخلي، ففي ظل ضعف التأطير التشريعي، قليلة هي الأحزاب التي تلتزم بإشراك النساء في بناها التنظيمية[41]. على سبيل المثال تراوح تمثيلية النساء في الأجهزة التنفيذية للأحزاب السياسية ما بين 9.5 بالمئة (الحركة الشعبية) و38 بالمئة (الأصالة والمعاصرة) مع جود تذبذب واضح

(37) محمد أتركين، **معجم الدستور المغربي** (الرباط: دار النشر المعاصرة، 2021)، ج 1، ص 88.

(38) مثل الحكم رقم 4295 بتاريخ 2015/10/1 ملف رقم: 15/7107/362 القاضي بإلغاء انتخاب المكتب الجماعي للرباط، وكذا الحكم رقم 4193 بتاريخ 2015/9/29 ملف عدد 2015/7107/350 المتعلق بإلغاء انتخاب المكتب الجماعي لجماعة أولاد علي منصور قيادة بني حسان تطوان. أوردها: محمد الهيني، «اجتهاد تاريخي ومبدئي للمحكمة الادارية بالرباط يكرس المناصفة الانتخابية ويبطل العملية الانتخابية،» موقع هسبريس، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015، <https://bit.ly/3HRi5Mu> (شوهد بتاريخ 1 آب/أغسطس 2022).

(39) قرار المحكمة الإدارية بالدار البيضاء رقم 2513 بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أورده: عبد الغني السرار، **السياسة العامة في مجال حقوق الإنسان بالمغرب** (الرباط: جامعة محمد الخامس، 2019)، ص 420ـ421.

(40) الراجي، **مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي: واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي**، ص 141.

(41) تنص المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية على أن كل حزب سياسي يسعى لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيًا وجهويًا، في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال.

تبعًا لتقلبات الحياة السياسية والحزبية، وحتى بالنسبة إلى بعض الأحزاب التي أتاحت الفرصة للمناضلات للوجود في المكاتب السياسية فإنها لم تبوِّئهن المكانة المطلوبة ضمن تراتبية القرار الحزبي حيث ظلت المسؤوليات التنظيمية المهمة بيد الذكور، وقد أثبتت التجربة السابقة أن ضعف تمثيلية النساء في الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية ينعكس سلبًا على مستوى تأثيرهن في الحياة السياسية[42]، وتزداد حدة التدبير الذكوري للأحزاب على المستوى الترابي، حيث يندر انتخاب منسقات جهويات وإقليميات للحزب، بل إن عددًا كبيرًا من الفروع الحزبية يخلو من النساء. هذا الوضع يديم سيطرة الذكور على المشهد السياسي المحلي، ويقلل من فرص ولوج النساء إلى المؤسسات التمثيلية، فكلما ضعف وجودهن في الهياكل الحزبية قلت حظوظهن في ترتيب متقدم في اللوائح الانتخابية، وكلما ضعف الامتداد المركزي للنساء قلت فرصهن في «الترشُّح المنتج»، لذلك عادةً ما تفتقد النساء الناشطات بعيدًا من المركز علاقات جيدة مع القيادة المركزية وهو ما يمكن أن يحول دون ترشيحهن[43].

إن المفعول الإصلاحي لدستور 2011 سرعان ما تم كبحه بفعل إكراهات متعددة حالت دون المضي بثبات نحو تحقيق المناصفة كهدف ذي قيمة دستورية، إذ تم اختزال التمكين السياسي للنساء في تدابير تقنية ذات طابع قسري تكاد تقتصر على نظام المحاصصة.

إن المفعول الإصلاحي لدستور 2011 سرعان ما تم كبحه بفعل إكراهات متعددة حالت دون المضي بثبات نحو تحقيق المناصفة كهدف ذي قيمة دستورية، إذ تم اختزال التمكين السياسي للنساء في تدابير تقنية ذات طابع قسري تكاد تقتصر على نظام المحاصصة، على الرغم من كون اتفاقية القضاء على مختلف أوجه التمييز ضد المرأة ـ التي التزم المغرب بتفعيلها ـ تُلزم الدول الموقعة بتجاوز التعامل الإجرائي مع الكوتا إلى اتخاذ حزمة متكاملة من التدابير لتوفير الشروط الثقافية والسياسية الضامنة للفرص المتساوية بين الجنسين في المجال السياسي.

بصيغة أخرى، إذا كان إقرار الكوتا قد مثّل نقطة تحول مفصلية في إخراج النساء من «نظام الأقلية السياسية» فقد يحولهن سوء وطول استخدامه إلى أقلية معزولة تصبح غير قادرة على ولوج المؤسسات التمثيلية خارج منظومة المحاصصة، التي تتحول أحيانًا إلى منفذ للريع السياسي بكيفية تناقض الرهانات الديمقراطية والحقوقية لمقاربة النوع في المجال السياسي. بصيغة أخرى أثرت سياسة المقاعد المحجوزة في مخرجات التمكين السياسي الفعلي بخلق سقف زجاجي للمرأة

(42) Plaza Maria and Angeles López, «Les Femmes sur la scène politique,» *Confluences Méditerranée*, no. 31 (1999), p. 112.

(43) ستينا لارسورد وريتا تافرون، **التصميم من أجل المساواة: النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة** (استوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007)، ص 20.

داخل المؤسسات المنتخبة[44]. ولنا في بعض التجارب خير مثال، مثل بنغلاديش التي كانت قد حققت تقدمًا ملموسًا في التمثيلية السياسية للمرأة، لكنها أصبحت أثرًا بعد عين، إذ بمجرد إلغاء قانون الحصص انخفضت نسبة النساء في البرلمان من 10 بالمئة إلى 1 بالمئة[45].

لتفادي ذلك، يتوجب ـ موازاة مع تذليل العقبات المؤسسية ـ الوعي بإكراهات سوسيولوجية مرتبطة بالمحيط الذي تتحرك المرأة فيه ويُعيقها عن الاندماج في الحقل السياسي[46]، ذلك أن الموجات المتتالية للتحديث لم تُبدِّد ظلمات الثقافة التقليدية التي لا تزال تفضل الرجل وتكرس دونية المرأة، ولم تُؤد إلى تلاشي «السلطة الأبيسية» في كل المؤسسات الاجتماعية[47]، وما لذلك من إسقاطات سياسية لأن استمرار الثقافة المحافظة يؤثر بدرجة كبيرة في خيارات الناخبين بتغذية مخيال اجتماعي يربط الجدارة بالذكورة، وبتكريس الهيمنة البطريركية على الحقل السياسي[48].

يبرز هذا المؤشر بصورة أوضح في الدوائر الانتخابية ذات الاقتراع الفردي التي تمثل 75 بالمئة من مجموع الدوائر معظمها في الوسط القروي، حيث تواجه المرأة المرشحة مقاومة شرسة من داخل المحيط الأسَري، بمبرر أن انخراطها في العمل السياسي وتحملها للمسؤولية الانتدابية سيؤدي إلى تقصيرها أو إهمال دورها الاجتماعي[49]. وحتى إن نجحت المرأة في تولي مهمات انتدابية فإنها تواجه تحديات جمَّة تحول دون قيامها بمسؤولياتها على الوجه المطلوب. ففي ظل الهندسة التقليدية للأدوار الاجتماعية، يصبح دور المرأة التدبيري داخل المؤسسات التمثيلية مُحاطًا بإكراهات لا حدّ لها، فهي تظل مُطالبة بالتكفل بأعباء الأسرة والوفاء بالتزاماتها المهنية إلى جانب ممارسة المهات التنظيمية، ناهيك بممارسة مسؤولياتها الانتدابية التي تتطلب تفرغًا تامًا لمسايرة الاجتماعات وتلبية مطالب المواطنين التي لا تنتهي، ويقظة مستمرة لضمان تموضعها بصورة جيدة داخل المؤسسة المنتخبة في مواجهة المنطق الذكوري الذي ما زال يقاوم الدور السياسي للمرأة.

2 ـ المداخل الممكنة للارتقاء بالتمكين السياسي للنساء في المغرب

إن تحقيق المساواة في التمثيل بين الجنسين مرتبط بتهيئة الشروط المناسبة للرفع من الوضع العام للنساء في مختلف المجالات، وبتوفير ضمانات أساسية لتحقيق المواطنة الكاملة للجميع.

---

(44) محمد ضريف، «سياسة النوع والمرونة السلطوية: نظام الكوتا النسائية بالمغرب كآلية لدعم النظام،» **رواق عربي**، العدد 17 (2022)، ص 12.

(45) جولي بالينغتون وعزة كرم، **نساء في البرلمان: بعيدًا عن الأرقام** (استوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، ص 32.

(46) Houria Alami M'Chichi, *Féminin-masculin: La Marche vers l'égalité au Maroc, 1993-2003* (Rabat: Fondation Freidrich Ebert, 2004), p. 92.

(47) بنهلال، «المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز،» ص 134.

(48) كولفرني، «المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية،» ص 117.

(49) خالد العدوان وعبد الرحيم حمد العرقان، «أبعاد المضمون السياسي لتمكين المرأة،» **اتجاهات سياسية**، العدد 7 (2019)، ص 43.

وقد أثبتت التجارب السابقة دور الضمانات التشريعية في تعزيز ولوج المرأة إلى المؤسسات التمثيلية، لكنها تظل بحاجة إلى مقتضيات أخرى للارتقاء بالتمكين السياسي للنساء، وفق منظور أوسع يستهدف الإشراك في صناعة القرار وليس فقط مجرد المشاركة السياسية[50]، وحتى يتحقق هذا الرهان يتعين تجميع التدابير الاستثنائية التي تستهدف التمييز الإيجابي للنساء في المجال السياسي ضمن قانون إطار نص تشريعي موحد يتضمن الضمانات والآليات الضرورية من أجل إقرار التجسيد الفعلي لمتطلبات المساواة والمناصفة في مختلف السياسات العمومية[51].

بموازاة التحسين التدريجي لنسبة المقاعد المخصصة للنساء في غرفتي البرلمان وبمجالس الجماعات الترابية، يتعين القيام بتنويعات جديدة على نظام الكوتا ليشمل إقرار المناصفة في تركيبة الحكومة وتحسين تمثيلية النساء بهياكل ولجان مجلسي النواب والمستشارين وبمكاتب المجالس المنتخبة والغرف المهنية، حتى لا يظل حضورهن الانتدابي مقتصرًا على إسناد مهمات ومسؤوليات ثانوية غير مؤثرة في التدبير، بل قد يكون لها أثر عكسي بإظهارهن كمجرد ديكور يؤثث المؤسسات التمثيلية من دون أية آليات فعلية تكفل لهن التموقع الجيد بمراكز القرار.

لربح هذا الرهان، يتعين تجاوز التعامل مع النساء كمجرد أصوات محجوزة لأيديولوجيا أو لمرشح بعينه إلى المشاركة في «امتلاك» العملية الانتخابية وتغيير شكل العملية السياسية[52]، ولن يتحقق ذلك إلا بإسهامهن في صناعة التشريع الانتخابي لاستئصال الجذور المغذية للتمييز من المنبع في ظل عدم حيادية المساطر المنظمة للعملية الانتخابية، وفي ضوء التجارب السابقة التي اتسمت بضعف إشراك النساء في تدبير مختلف مراحل الاستحقاق الانتخابي[53]. لذلك يتوجب إقرار مقاربة النوع في تدبير العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، ابتداءً من مرحلة التحضير، بترتيب قوائم الترشيح بناء على معايير الكفاءة والاستحقاق تجنبًا لتحول تقنية الكوتا إلى ريع سياسي يستفيد منه المقربون من الدوائر الحزبية[54]. كما أن الأحزاب مطالبة بإدماج النساء في الإدارة التنظيمية والمالية للفعل الانتخابي، كلجان دراسة الترشيحات وتزكيتها، وفي التسويق السياسي عبر تمثيل أحزابهن في وسائل الإعلام، بدلًا من حصر دورهن في توزيع المنشورات وتعبئة الحشود، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة المواد التي تضمنت تصريحًا أو تغطية لنشاط وكيلات اللوائح الانتخابية الجهوية 10.6 بالمئة[55]، ولتغيير هذا الوضع يتعين بلورة صيغ ضامنة للمناصفة في

(50) المصدر نفسه، ص 56.

(51) بن يونس المرزقي، **النساء البرلمانيات: التاريخ، الحصيلة والآفاق** (الرباط: جمعية سمسم مشاركة مواطنة، 2021)، ص 140.

(52) دينا وهبة، **المشاركة السياسية للنساء في مصر** (القاهرة: المعهد العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، 2014)، ص 5.

(53) ا الرحموني، «دور التدابير التشريعية في التمكين السياسي للمرأة بالمغرب: مساهمة في تقييم تمثيلية المرأة من خلال انتخابات 2011،» ص 28.

(54) إكرام عدنني، «الكوتا: تحدِّي التمكين السياسي للمرأة في المغرب،» منتدى السياسات العربية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ص 8، <https://bit.ly/42jBL3L> (شوهد بتاريخ 22 تموز/يوليو 2022).

(55) **الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية** (الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2021)، ص 19، <https://bit.ly/3KRg4QQ>. (شوهد بتاريخ 18 آذار/مارس 2022).

الولوج إلى الإعلام العمومي، بما يُمكنِّ من إبراز المواهب السياسية للنساء وتثمين دورهن السياسي وإطلاع الرأي العام على حصيلة عملهن داخل المؤسسات التمثيلية.

في المقابل، يتوجب عدم الاتكال على الكوتا فقط كمنفذ وحيد لتشجيع التمثيلية السياسية للنساء، بل يتعين الوعي بحدودها الإجرائية والزمنية، بالتعامل معها كإجراء مؤقت لجعل الرأي العام يتقبل الدور السياسي للنساء ووجودهن في النسق التمثيلي، وليس كصيغة دائمة قد تقزم المشاركة السياسية للمرأة وتحصرها في سقف محدد وتغذي التمثلات الاجتماعية السلبية، حيث أصبحت تنظر قطاعات واسعة من الرأي العام إلى الناجحات عبر الكوتا كمنتخبات من الدرجة الثانية، لأن ولوجهن إلى النظام التمثيلي تم بفضل «رضى» قيادات الحزب ولم ينبثق من القاعدة.

في ظل هذه المخاطر، فقد آن الأوان لمواكبة التطور الذي عرفته أنظمة الكوتا عبر العالم، من خلال تجريب ممارسات فضلى تسعى لتعزيز التمثيلية السياسية للنساء من قبيل التناوب في ترتيب المرشحات والمرشحين في القوائم الانتخابية[56]، على غرار القانون الأساسي الانتخابي في تونس الذي يُلزم الأحزاب بتقديم الترشيحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة مع التشديد على عدم قبول القوائم التي لا تحترم هذا المبدأ[57]، في ضوء التجارب الدولية الرائدة التي تمكنت من تحقيق مبدأ المناصفة في التمثيلية السياسية بفضل إقرار آلية الكوتا الحزبية الإجبارية على غرار فرنسا وكندا.

لكن الرهان على دور الأحزاب السياسية في تعزيز التمكين السياسي للنساء لا يمكن أن يستقيم في ظل الهيمنة الذكورية على مفاصل القرار الحزبي، حيث غالبًا ما تلجأ قيادات الأحزاب إلى حصر المسؤولية التنظيمية للمرأة ضمن قطاعات نسوية تابعة لها مقابل إضعاف تمثيلها بالهيئات التنفيذية[58]، لذلك يجب تطبيق الكوتا داخل الأجهزة القيادية للأحزاب والنقابات بفرض النسب نفسها المعمول بها في المؤسسات التمثيلية وبمقتضيات أكثر صرامة، مع وضع الضمانات اللازمة لتعزيز تأثير النساء في العمليات السياسية الاستراتيجية داخل الأحزاب السياسية[59].

إن تحقيق المناصفة داخل الأحزاب يتوقف على تقوية ديمقراطيتها الداخلية، بالحرص على شفافية مساطر اتخاذ القرار، وجعل المنظمات الموازية والفروع المحلية جاذبة للنساء ومحتضنة لمبادراتهن، مع فسح المجال لهن للوجود في هياكلها التقريرية بما في ذلك هيئات التزكية وتدبير الانتخابات، مع عقلنة التمويل العمومي الذي تتلقاه الأحزاب لدعم التمثيلية النسائية بخلق

---

(56) **تقرير حول انتخاب أعضاء مجلس النواب لـ 7 أكتوبر 2016** (الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2016)، ص 4، <https://bit.ly/3wDJH0O> (شوهد بتاريخ 19 آذار/مارس 2022).

(57) فؤاد أعلوان، «الأنظمة التمثيلية للمرأة العربية في المؤسسات التشريعية بين ديمقراطية الواجهة والفاعلية السياسية: المغرب نموذجًا،» منتدى السياسات العربية، ص 5، <https://bit.ly/3wWuDN7> (شوهد بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2022).

(58) فدوى مرابط، «المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي،» **مجلة معابر** (جامعة الجزائر 1)، السنة 5، العدد 1 (2019)، ص 206.

(59) رومبدزاي كنداوسفيكا-نوندو، **دور الأحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها** (استوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021)، ص 6.

آلية داخلية لتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات عبر عمليات المواكبة والتأطير والتكوين وتقاسم التجارب، ونشير في هذا الصدد إلى التجربة الأمريكية من خلال دور بعض الهيئات التابعة للأحزاب السياسية في الرفع من معدل ولوج النساء إلى المؤسسات التمثيلية كمجموعة المصالح النسائية «إيميلي» والفدرالية الوطنية للمرأة الجمهورية[60].

لكن «الإصلاحات الفوقية» تبقى غير كافية إذا لم تُسند بتدابير موازية تستهدف التأسيس لتحول سوسيولوجي يعزز التساوي في الفرص والأدوار، في أفق القضاء على كل أوجه التمييز وتجفيف منابع المفاضلة بين الجنسين. ومن أجل تغيير السلوك الانتخابي السائد تُطرح راهنية المدخل الثقافي في الاتجاهين معًا، فما لم تكن النساء على درجات متقدمة من التمكين التعليمي والثقافي سيكون وجودهن في مراكز صنع القرار فارغًا من محتواه وبالتالي سيكون نظام الكوتا عبئًا لا حلًا[61]. لذلك فالتمكين الفعلي للنساء يستوجب في المقام الأول تعزيز مهاراتهن السياسية والارتقاء بقدراتهن على المشاركة الفعالة والمؤثرة إلى جانب الرجال، وفي الاتجاه الآخر تبقى مشاركتهن السياسية الفاعلة مرهونة بالقضاء على الترسبات المجتمعية التي لا تزال تنظر إلى المرأة كصوت انتخابي لا كفاعل في الحقل السياسي[62]. لذلك يقتضي تخليص الثقافة السياسية من النزعة «البطريركية» الإعداد لرأي عام مشبع بقيم المساواة والإنصاف، ومتقبل لمشاركة النساء في المجال السياسي ومقتنع بجدوى مساهمتهن في تدبير الشؤون العامة، في ضوء النجاحات التي راكمنها في المجالات المهنية والجمعوية وفي تجارب الاقتصاد التضامني.

ارتباطًا بذلك، تَبرُز العلاقة الجدلية بين التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي للنساء، فهذا الأخير يتطلب جعلها ممتلكة للقدرة والإمكانيات لتكون عنصرًا فاعلًا في التغيير[63]، كون الولوج إلى المجال الانتدابي أصبح يرتبط أكثر من ذي قبل بالتوافر على الحد الأدنى من الإمكانيات المادية الضرورية لتدبير الحملة الانتخابية. وفي المقابل فإن تحسين مؤشرات المشاركة السياسية للنساء يسهم أكثر فأكثر في تحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ كلما زاد وجودهن في المؤسسات التمثيلية تعززت فرصهن في تحسين أحوالهن المادية، وفي تقوية مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع بفضل إمكان الاستفادة من وضعهن ومركزهن السياسي في التدرج والارتقاء على السُّلم الاجتماعي[64].

---

(60) Élisabeth Vallet, «La Difficile ascension des femmes aux fonctions exécutives fédérales aux États-Unis,» *Politique américaine*, no. 27 (2016), p. 22.

(61) عاشور، «نظام الكوتا أو المحاصصة للتمكين السياسي للمرأة،» ص 32.

(62) **المشاركة السياسية للنساء من خلال الهيئات المنتخبة بالمغرب** (الرباط: وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، 2015)، ص 12.

(63) غيتا براد، «مشاركة النساء المغربيات بين جاذبية النصوص التشريعية والواقع،» **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية**، <https://bit.ly/3O9uOyf> (شوهد بتاريخ 12 آب/أغسطس 2022).

(64) هويدا علي [وآخرون]، **المشاركة السياسية للمرأة** (القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2007)، ص 184.

خاتمة

توحي المعطيات الكمية بتحسن ملحوظ للتمثيلية السياسية للنساء، لكن هذه الأرقام على الرغم من طابعها الكشاف فإنها تخفي أكثر مما تُظهر، ولا يمكن الاستناد إليها البتة كأساس صلب لبناء أطروحات تفسيرية تبرر وجود طفرة في إعمال جدي لمقاربة النوع في المجال السياسي، لأن هذا التحسن تحقق بفضل الرفع التدريجي لنسب الكوتا الانتخابية، التي وإن كانت تشي بتطور لافت للنظر مقارنة بالمراحل السابقة، فإن نتائج المحاصصة السياسية لم تنعكس كفاية على طبيعة الثقافة السياسية السائدة التي ما زالت تحابي المرشحين على حساب المرشحات، ثم إن مدخلات الكوتا ضعيفة الصلة بمقاربة النوع بحكم هيمنة مؤثرات ذكورية ومصلحية في انتقاء النساء وترتيبهن داخل اللوائح الانتخابية، ناهيك بتحول الكوتا إلى «غيتو سياسي» يعزل النساء في لوائح مغلقة، إذ غالبًا ما تعمد قيادات الأحزاب إلى جعل المنافسة في اللوائح المفتوحة تقتصر على الذكور، مع ضعف إشراك المنتخبات في دوائر القرار البرلماني والمحلي.

هذه المؤشرات وغيرها تُظهر أن التمكين المستدام للنساء في المجال السياسي لا يزال حلمًا بعيد المنال دونه تحديات جِسام تتكامل فيها مسؤولية الدولة بنضج الأحزاب السياسية وبفعالية النسيج الجمعوي والوعي المجتمعي. فالتشريع على أهميته وضرورته يظل غير كافٍ، وغير قادر على تغيير القيم الذكورية المنغرسة في البنيان الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يُحتِّم تجاوز المقاربة التجزيئية التي تسعى للتماهي مع متطلبات الحداثة السياسية والالتزامات الدولية من دون الذهاب إلى الجذور المغذية لمظاهر التمييز والتفاوت على أساس النوع.

تأسيسًا على ذلك، نشدد على أهمية المنظور التقاطعي في جعل مقاربة النوع تنفذ إلى حقيقة الأمور بتوجيهها لرفع التأثير السياسي للنساء، وهذا يقتضي إعادة النظر في الآليات الانتقالية للتمييز الإيجابي بوضع معايير محددة للاستفادة من نظام الكوتا الانتخابية لتعزيز فرص تولي النساء المناضلات مراكز المسؤولية الانتدابية، وتمكينهن من التأثير في السياسات العمومية وجعلها أكثر استجابة لأولويات النوع الاجتماعي.

إن تحقيق المناصفة وفقًا لهذا المنظور يستوجب إعمال مقاربة نسقية وحقوقية للنوع الاجتماعي في المجال السياسي تتجاوز المستوى السلطوي المرتبط بمؤسسات الدولة[65]. فالتركيز على التمكين السياسي والمؤسسات التمثيلية قد يخفي مجهودًا موازيًا آخر يجب أن يُبذل ليشمل تعزيز المناصفة في كل مراكز القرار، بغية توجيه السياسات العمومية وجعلها أكثر إنصافًا، مع الوعي بالتكامل بين مختلف مستويات التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضمن مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين □

(65) أبو عصب ونوف، **المشاركة السياسية من منظور نسوي تقاطعي: أدوات عملية لخلق حراكات نسوية سياسية عابرة للأوطان**، ص 11.

المدلول السياسي لأزمة النفايات: دراسة مقارنة بين تونس ولبنان(*)

مهى بوهلال عبيد

أستاذة مساعدة في كلية الآداب والفنون والإنسانيات، قسم الجغرافيا، جامعة منوبة – تونس.

مقدمة

أصبحت النفايات قضية رئيسية في مجتمعاتنا المعاصرة واتخذت وجهًا سياسيًا بامتياز[1] إذ تعَدّ إدارة النفايات جزءًا من التبادل بين السكان والدولة ويمكن عدُّها أداة لبناء وإعادة إنتاج شرعية الأنظمة. وتمثل هذه الخدمة، إلى جانب الخدمات الحضرية الأخرى، أحد العناصر المركزية في الميثاق الاجتماعي بين الدول ومواطنيها.

يعَدّ كل من لبنان وتونس من أهم الأمثلة التي يمكن دراستها في هذا السياق؛ فلأكثر من عشر سنوات، أدّت النفايات ونظافة الأماكن العامة في هذين البلدين دورًا سياسيًا رئيسيًا من خلال انقطاع الخدمات العمومية من جمع ودفن للنفايات (جربة عام 2012، بيروت عام 2015، صفاقس عام 2021)، أو من خلال استيراد النفايات من الخارج («قضية النفايات الإيطالية» في تونس عام 2019)، وهو ما ساهم في بروز أزمات سياسية كبرى. في حالة بيروت، فسّر معظم المراقبين إغلاق المكب الرئيسي للبلدية من دون توفير موقع بديل لطمر النفايات وتكدّس أطنان الفضلات في الفضاءات العامة والخاصة على أنه أحد علامات غياب الدولة وفشل السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها الأساسية، حيث هيمنت على لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية نخبة سياسية طائفية فاسدة تقاسمت السلطة والمقاعد السياسية وسيطرت على الخدمات العمومية من خلال نظام قائم على مصالح المحسوبية والزبونية[2]، وقد ساهمت أزمة النفايات في تعبئة الشارع اللبناني ضد نظام المحاصصة الطائفية من خلال حملة «طلعت ـ ريحتكم».

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والسياسية للمؤسسات العربية البحثية المستقلة بعنوان: «التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربية» الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية مع منتدى البدائل العربي للدراسات و«دار الخبرة» (العراق) و«مجلة قضايا سياسية» (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين – العراق) و«المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي» في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(1) Claudia Cirelli et Fabrizio Maccaglia, «Penser le politique par les déchets,» *Géocarrefour*, vol. 95, no. 1 (2021).

(2) Ziad Abu-Rish, «Garbage Politics,» *Middle East Report*, no. 277 (Winter 2015), and Bassel Salloukh [et al.], *Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015).

في تونس، تفاقمت أزمة النفايات خلال مرحلة الانتقال السياسي (2012 ـ 2014) تحت تأثير متلازمة «Nimby» [3] وانسحاب الدولة في غياب الاستقرار السياسي. الحلول المقترحة من السلطات يتم التخلي عنها بسرعة إما تحت الضغط المدني وإما لأنها مكلفة جدًا وذات أولوية منخفضة بالنسبة إلى الدولة. وعمومًا أدت أزمة النفايات إلى تحليلات سياسية تشدد على دور الفساد المستشري، والخلل الوظيفي للدولة، وتندد بالانقسامات السياسية المسؤولة عن التعطل التام على مستوى المؤسسات، إذ تعَدّ الدولة متهمًا رئيسيًا بسوء الإدارة وانعدام الشفافية في معالجة النفايات، وبخاصة بعد أزمة الاستيراد غير القانوني لمئات من حاويات النفايات المنزلية من إيطاليا، من جانب شركة «لإعادة التدوير»، أسقطت أكثر من خمسة عشر شخصًا من كبار المسؤولين المتهمين بالفساد (وزير البيئة نفسه تم عزله وسجنه)[4].

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية ترى أن أزمة النفايات هي أزمة سياسية نابعة من ناحية أولى من فشل السياسة النيوليبرالية في حسن سير الخدمات العامة. ومن ناحية ثانية هي نابعة من الفساد المستشري وعجز الدولة على القيام بمسؤولياتها.

تتمثل أهمية البحث بتناول وتصور مسألة النفايات من خلال قراءة سياسية للأزمة بكل من لبنان وتونس. يدرس البحث النفايات كقطاع له أهمية سياسية تؤثر في رسم علاقات القوة التي لها تأثير في الشؤون العامة وفهم عمليات التسييس في هذا المجال.

يهدف البحث إلى فهم المدلول السياسي لمشاكل الخدمات الحضرية من خلال موضوع التصرف في النفايات. كما يهدف إلى المساهمة في المؤلفات العلمية والنقاش السياسي من خلال لفت الانتباه إلى المسؤوليات السياسية المرتبطة بقضية التصرف في النفايات. يبني البحث فرضياته وأهدافه من منظور أوسع للدراسات الحضرية حول البنية التحتية واللامركزية في البحر الأبيض المتوسط، في سياق ما بعد الربيع العربي. ويُعَدُّ البحث متعدد التخصصات حيث يتضمن جوانب درست من جانب تخصصات أكاديمية مختلفة[5].

---

(3) «Not in My Back Yard» ليس في حديقتي الخلفية. يرفض السكان فكرة إنشاء مكبّ نفايات بالقرب من منزلهم، حيث سيتعين عليهم تحمل عواقبه الضارة. ويستخدمون خطابًا طبيًا لتقديم النفايات على أنها «خطر» على الصحة أكثر من كونها مصدر إزعاج.

(4) Maha Bouhlel and Jamie Furniss, «La Déchétisation de la politique en Tunisie,» Chapter Book, Leipzig Universit, 2022).

(5) Abu-Rish, Ibid.; Valeria Bonatti, «Mobilizing around Motherhood: Successes and Challenges for Women Protesting against Toxic Waste in Campania, Italy,» *Capitalism Nature Socialism*, vol. 26, no. 4 (2015), pp. 158-175; Siad Darwish, «Balad el-Ziblé (Country of Rubbish): Moral Geographies of Waste in Post-revolutionary Tunisia,» *Anthropological Forum*, vol. 28, no. 1 (2018), pp. 61-73; Carmen Geha, «Politics of a Garbage Crisis: Social Networks, Narratives, and Frames of Lebanon's 2015 Protests and their Aftermath,» *Social Movement Studies*, vol. 18, no. 1 (2019), pp. 78-92, and Maha Bouhlel, «Les Problèmes de la gestion des déchets et la décentralisation dans le monde arabe,» *Revue de littérature* (mars 2020).

انظر أيضًا: سمر خليل، «التأثير بالسياسات العامة: إدارة النفايات والمناصرة في لبنان،» مبادرة الإصلاح العربي، 16 حزيران/يونيو 2022، ص 33، <https://bit.ly/3LQC2UW>.

ينطلق البحث من سؤال: هل أن أزمة النفايات هي أزمة أيديولوجيا سياسية وأزمة تحول ديمقراطي أم هي أزمة بنيوية نابعة من عدم مقدرة الدولة النيوليبرالية على التسيير وتأمين الخدمات العامة؟

أولًا: إدارة النفايات: توجهات نيوليبرالية تهيمن عليها السلطة المركزية

في تونس، وعلى مستوى القوانين، أصبحت إدارة النفايات، ولا سيما النفايات المنزلية، أحد المحاور الاستراتيجية لسياسة الحكومة، وبخاصة منذ التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، تم وضع مجموعة من اللوائح والكثير من القوانين والمراسيم والأوامر المتعلقة بتحسين إدارة النفايات. وهي تشمل القانون الرقم 1996ـ41 لعام 1996 المتعلق بالنفايات، والتحكم في إدارتها والتخلص منها، وكذلك المرسوم الرقم 97ـ1102 لعام 1997 الذي يحدد الشروط والإجراءات لاستعادة العبوات المستعملة وإدارتها. إضافة إلى ذلك، شهدت تونس إطلاق البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة في عام 1993 بهدف تزويد البلاد بوحدات معالجة النفايات المنزلية وما شابهها، ومنصات معالجة النفايات الصناعية والخطرة، وإيجاد حلول مناسبة لكل نوع من النفايات. كما يهدف البرنامج إلى استعادة وتثمين الحد الأقصى من هذه النفايات من خلال إنشاء بعض القطاعات المتخصصة ومن أهمها برنامج Eco-Lef، الذي يحكمه مرسوم التطبيق الرقم 97ـ1102 المؤرخ في 2 حزيران/يونيو 1997 والمعدل بموجب المرسوم الرقم 2001ـ84 المؤرخ 10 نيسان/أبريل 2001، هو شراكة بين القطاعين العام والخاص لجمع وتثمين العبوات البلاستيكية المستعملة.

تستند هذه الترسانة القانونية إلى مجموعة من المبادئ، أهمها إنشاء مدافن نفايات خاضعة للرقابة ومراكز نقل، إغلاق وإعادة تهيئة مدافن النفايات الفوضوية، اضافة إلى إنشاء أنظمة متكاملة لإدارة النفايات (الجمع والفرز والمعالجة والتثمين... إلخ).

جدول بالنصوص التنظيمية التي تحكم إدارة النفايات في تونس	
القانون الرقم 41ـ96 المؤرخ في 10 حزيران/يونيو 1996	المتعلق بالنفايات والرقابة على إدارتها والتخلص منها
المرسوم الرقم 97ـ1102 الصادر في 2 حزيران/يونيو 1997	الذي يحدد الشروط والأحكام لاستعادة وإدارة العبوات المستعملة.
المرسوم الرقم 2000ـ2339 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2000	بشأن تحديد قائمة النفايات الخطرة
المرسوم الرقم 2002ـ693 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2002	المتعلق بشروط وإجراءات استعادة زيوت التزليق وفلاتر الزيت المستعملة
المرسوم الرقم 2005ـ2317 المؤرخ 22 آب/أغسطس 2005	بإنشاء الوكالة الوطنية لإدارة النفايات

قرار من وزير البيئة مؤرخ في 23 آذار/مارس 2006	يتعلق بإحداث وحدة لمعالجة النفايات الخطرة ومراكز استقبال وتخزين ونقل
المرسوم الرقم 2745 تاريخ 28 تموز/يوليو 2008	بشأن شروط وإجراءات تحصيل البطاريات المستعملة،
قرار وزير البيئة بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2007	بشأن الموافقة على المواصفات الخاصة بإدارة النفايات غير الخطرة.

المصدر: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، 2009.

أما على مستوى الإطار المؤسسي فتظل إدارة النفايات في تونس خدمة شديدة التأطير من طرف السلطة المركزية. تضم هذه الخدمة الكثير من الفاعلين، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، حيث تتوزع المهمات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة والمساندة بين عدة مؤسسات حكومية تترأسها وزارة الشؤون المحلية والبيئة، التي تتمثل مهمتها الرئيسية بتحديد السياسات العامة لمسألة التصرف في النفايات في البلاد في حين تؤدي «الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات»[6]، التي أنشئت سنة 2005 الدور التنفيذي لهذه السياسات[7] من خلال عدة مهمات من أهمها: إنجاز المشاريع وتنفيذ الإجراءات الواردة بالبرامج الوطنية للتصرّف في النفايات؛ تقديم المساعدة والدعم إلى البلديات والصناعيين في مجال التصرّف المستديم في النفايات؛ تطوير الشراكة بين جميع المتدخلين وبخاصّة بين الجماعات المحلية والصناعيين والخواص؛ متابعة تطوير برامج ونظم جمع وإعادة التدوير وتثمين النفايات؛ استغلال وصيانة المنشآت الخاصّة بالنفايات الخطرة التي يتمّ إنجازها من جانب الدّولة...

كما تتقاسم الوكالة بعض المهمات مع البلديات المسؤولية محليًا عن إدارة النفايات، حيث تقتصر مهمة البلديات على تجميع النفايات ونقلها إلى مراكز التحويل في حين تتكفل الوكالة بنقل النفايات من مراكز التحويل حتى طمرها نهائيًا بالمصابّ المراقبة عن طريق التعاقد مع شركات خاصة وهي عمومًا شركات ذات تمويلات مشتركة تونسية وأجنبية...

تحاول الوكالة رسم ملامح سياسة إدارة النفايات في البلاد التونسية بحسب النموذج الذي تفرضه المنظمات الدولية على الحكومات من طريق العمل على إحكام التصرف في مختلف صنوف النفايات؛ ومحاولة التشجيع على التثمين المادي والطاقي للنفايات؛ والعمل على المحافظة على العناصر البيئية وحماية الموارد الطبيعية الوطنية؛ والعمل على تحسين الإطار الحياتي للمواطن وضمان جودة الحياة بالمدن؛ إضافة إلى مضاعفة مجهودات بعث مَواطن الشغل المرتبطة بقطاع التصرف في النفايات؛ ومزيد من تشريك القطاع الخاص في مجال التصرف في النفايات...

(6) أحدثت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بموجب الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 آب/أغسطس 2005 المنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 أيار/مايو 2017 ، وهي مؤسسة عمومية، تحت إشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة، لا تكتسي صبغة إدارية وتتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المال.

(7) Sweep-Net, Rapport pays sur la gestion des déchets en Tunisie, 2010, 52 p.

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه التغييرات على المستوى القانوني والمؤسسي كان الهدف منها تطوير القطاع وتحديثه في اتجاه خلق خدمة في هيئة شبكة تعتمد على جمع النفايات ونقلها إلى المصابّ المراقبة من أجل ردمها. وفي هذا الإطار أُنشئت عشرة مصابّ مراقبة موزعة أساسًا على الشريط الساحلي مع برمجة عشرة مصابّ أخرى تغطي المناطق الداخلية للبلاد التونسية. وقد تم تقدير مدة اشتغال هذه المصاب التي أنشئت سنة 2008 بخمس إلى عشر سنوات، إلا أنه بعد 14 سنة، وفي غياب كل البدائل، ما زالت الدولة تستغل هذه المصابّ التي تحولت إلى كوارث بيئية بالنسبة إلى التجمعات السكنية القريبة منها، وهو ما ساهم في اندلاع الكثير من الأزمات في علاقة بغلق هذه المصبات بالقوة من طرف المواطنين أمام عجز كلّي للدولة عن توفير الحلول لتجاوز الوضع.

في لبنان خلفت حقبة ما بعد الحرب الأهلية إرثًا ثقيلًا في مجال إدارة النفايات (الجمع غير المنتظم، وطرق الطمر العشوائية، والمكابّ المرتجلة، وما إلى ذلك). وقد برزت تداعيات هذا الإرث الثقيل في سوء إدارة النفايات من خلال الخطة الحكومية التي تم اقتراحها لإدارة الأزمة بطريقة تقوم على تقسيم المطامر على أساس طائفي بحيث تهتم كل منطقة ذات أغلبية طائفية معينة بنفاياتها، وهو ما رفضه الأهالي ومنظمات المجتمع المدني ومن أبرزها حركة «طلعت ـ ريحتكم» وعدّوه مشروعًا استثماريًا شاطئيًا قائمًا أساسًا على المحاصصة الطائفية[8].

تم تنفيذ الإصلاحات المستوحاة من النيوليبرالية بصورة واضحة، التي تم تبنيها لحل مشاكل هذه الخدمة في وقت مبكر جدًا وتوجيهها من خلال الممارسات الحزبية المشتبه في أنها تخدم المصالح السياسية والمالية للفريق الحكومي في ذلك الوقت[9]. وقد ساهم سياق التحول الليبرالي نحو الخصخصة إلى إسناد هذه الخدمة العمومية إلى شركة سوكلين[10]، وقد شملت خدمات الشركة كامل منطقة جبل لبنان حيث افتُتح مطمر «الناعمة» المركزي جنوب العاصمة، والذي استمر العمل به طوال 15 عامًا رغم وصفه بالمؤقت طوال تلك المدة. أما في بقية المناطق فإدارة النفايات هي مسؤولية بلدية بالأساس وذلك بحسب القانون 118 الصادر في عام 1977 الخاص بالبلديات وقانون النظافة العامة اللذين يحددان دور البلدية في تنظيف الشوارع. ويبرز تدخل الحكومة من خلال توفير المساعدات الدولية التي تسيطر عليها السلطة المركزية لتهيئة المكابّ الصحية وتوكلها البلديات إلى شركات المناولة.

لم تصدر قوانين منظمة لقطاع النفايات والخدمات العمومية إلا في إثر أزمة 2015، وهي قانون الرقم 2017/48 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص والقانون الرقم 2018/80

(8) «رفض شعبي لخطة الحكومة اللبنانية للتخلص من النفايات،» الحرة، 10 أيلول/سبتمبر 2015، <https://arbne.ws/3MbFJWE>.

(9) Eric Verdeil, «Crise des déchets et fabrique urbaine à Beyrouth,» Sciences Po, 4 octobre 2017, <https://bit.ly/3VNAqjj>.

(10) صادق مجلس الإنماء والإعمار سنة 1994 على التفويت في هذه الخدمة العمومية لشركة سوكلين لجمع النفايات في بيروت وقد أوكلت لشركة سوكوميس (شركة تابعة للمجموعة نفسها) تهيئة وإدارة مصب نعمه جنوب العاصمة إضافة إلى وحدات الفرز والتسميد وقد شملت الرخصة المقدمة للشركة تقريبًا كامل منطقة جبل لبنان.

حول الإدارة المتكاملة للنفايات في إطار إيجاد حلول لإدارة النفايات بطريقة متكاملة تجمع بين خفض حجم النفايات، وإعادة التدوير، والمعالجة وصولًا إلى المكب النهائي. وقد أثارت هذه القوانين جدلًا واسعًا كونها تدعم دور السلطات المركزية على حساب السلطات المحلية، كما أنها تعلق آمالًا كبيرة على نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولا تتناسب في أطر تنفيذها على أرض الواقع مع الحالة الطارئة التي يعيشها لبنان بالنسبة إلى النفايات[11].

ثانيًا: القمامة حافز للتعبئة والحشد

ارتبطت أزمة النفايات عمومًا بكل من تونس ولبنان وبصورة مباشرة، بإغلاق المكابّ تحت ضغط المواطنين الذين يقطنون بالقرب منها.

في لبنان، أدى إغلاق مطمر الناعمة في بيروت في صيف 2015، وهو مكب النفايات الرئيسي للمدينة، إلى أزمة غير مسبوقة. فقد تكدست بالعاصمة اللبنانية نحو 2800 طن من النفايات يوميًا، كانت تلقى سابقًا في المطمر، منها نحو 450 طنًا تكدس يوميًا في وسط بيروت. ويبدو أن هذا الوضع الكارثي كان متوقعًا عُدَّت خارطة الطريق التي اعتمدتها الحكومة لإدارة نفايات البلاد قبل أشهر قليلة من وقوع الكارثة، غير واقعية مع عدم وجود بديل سواء للموقع أو حتى لشركة المعالجة سوكلين التي كانت تحتكر مجال إدارة النفايات في بيروت وجبل لبنان بتكلفة تعد من بين الأغلى في العالم (150 دولار/طن) مع ضعف مستويات إعادة التدوير والتسميد[12]. وقد مثلت الشركة رمزًا للفساد والمحسوبية وللتحالف بين النخبة السياسية ورؤوس الأموال على أساس طائفي. وعمومًا عكس ما حدث في لبنان سنة 2015 قدرة النقابات العمالية على التعبئة والحشد حيث تمكنت من توحيد طيف واسع من النشطاء والمواطنين ضد الآثار البيئية والصحية السلبية لمطمر الناعمة الذي تأجل إغلاقه من عام 2003 إلى 2015 من دون أن يكون هناك أي خطة بديلة؛ بل على الضد كان التعاقد مع شركة سوكلين يتجدد من دون طرح مناقصات عامة وهو ما عزز الشائعات ضد الفساد[13]. وسرعان ما تحولت الحركة، التي اتخذت وسم «طلعت-ريحتكم» شعارًا لها، إلى ظاهرة وطنية استقطبت الآلاف من المناصرين الذين احتجوا ضد سوء إدارة ملف النفايات في البلاد وغياب خطة للإدارة المتكاملة لهذه الخدمة إضافة إلى غياب المساءلة والإفلات من العقاب ضد ما وصفوه بالجرائم البيئية ومخالفة القوانين. كما نددوا بالفساد المستشري في هذا القطاع وغيره من الخدمات العامة حيث تهيمن ثقافة المحاصصة والمحسوبية والزبونية لخدمة مصالح الزعماء الطائفيين على حساب حاجات المواطنين[14].

---

(11) Jihad Farah et Éric Verdeil, «Instruments et territoires de la gouvernance des déchets au liban,» *Géocarrefour*, vol. 95, no. 1 (2021).

(12) Ibid., et Laure Stephan, «Beyrouth, envahi par les ordures,» *Le Monde*, 24/7/2015, <https://bit.ly/3BbN2Hl>.

(13) Farah et Verdeil, Ibid., et Geha, «Politics of a Garbage Crisis: Social Networks, Narratives, and Frames of Lebanon's 2015 Protests and their Aftermath».

(14) خليل، «التأثير بالسياسات العامة: إدارة النفايات والمناصرة في لبنان».

لم تقتصر التعبئة على العاصمة بيروت، فقد نجح الحراك في إلهام الحركات المحلية في مواجهة أزمة النفايات في شمال لبنان والبقاع حيث ركز النشطاء من خارج العاصمة على قضايا المستوى البلدي وقادوا سلسلة من الحملات ضد مطامر النفايات والمحارق على غرار «ليس في ساحتي الخلفية» (NIMBY)[15] .

غلب على أزمة النفايات في لبنان الحديث عن الصفقات وتوزيع الحصص بدلاً من النقاش البيئي عن أفضل الحلول الصحية لمعالجة النفايات. وقد أدت الحلول المؤقتة التي تم اتباعها لتجاوز الأزمة إلى نتائج بيئية كارثية.

غلب على أزمة النفايات في لبنان الحديث عن الصفقات وتوزيع الحصص بدلًا من النقاش البيئي عن أفضل الحلول الصحية لمعالجة النفايات. وقد أدت الحلول المؤقتة التي تم اتباعها لتجاوز الأزمة إلى نتائج بيئية كارثية؛ فقد عمدت الشركة الجديدة التي أوكلت لها الحكومة إدارة النفايات، إلى فتح مصابّ قديمة على البحر ورغم طابعها المؤقت فهي ما فتئت تتوسع وتتمدد. في المقابل بقيت الشركة عاجزة عن إيجاد حلول دائمة سواء على مستوى التقليل من حجم النفايات من خلال عملية الفرز من المصدر أو على مستوى المعالجة والتثمين إضافة إلى ما أثارته مسألة محرقة النفايات ومواقع التخزين النهائي من جدل واسع[16].

في تونس، كان الوضع مختلفًا عن لبنان حيث إن الثورة في 2011 وما نتج منها من تحول ديمقراطي وحرية تعبير، في تدعيم حركات المجتمع المدني والناشطية حول عدد من القضايا البيئية لعل أبرزها قضية النفايات، بعدما غمرت القمامة المدن الكبرى في الأيام الأولى لثورة 2011 وتراكمت النفايات المنزلية في كل مكان، كما انتشرت المصابّ العشوائية مبينة عجز الدولة عن ضمان سير الخدمات العامة. وعلى غرار المثال اللبناني أظهرت مشكلة النفايات في تونس قدرة مهمة على التعبئة من خلال الكثير من الأمثلة التي تحولت إلى قضايا رأي عام وحظيت بتغطية إعلامية كبيرة، مثل أزمة النفايات بكل من جربة وصفاقس إضافة إلى قضية النفايات الإيطالية. ففي صيف 2014 حظيت أزمة النفايات في جربة بتغطية إعلامية معتبرة نتيجة الطبيعة السياحية لهذه الجزيرة المعروفة بـ«جزيرة الأحلام» التي تستقطب سنويًا آلاف السياح. كان الوضع هناك كارثيًا، إذ أغرقت الجزيرة تحت أكوام النفايات المتراكمة في كل مكان والروائح الكريهة المنبعثة منها التي تفاقمت نتيجة موجة الحر. تعود الأزمة إلى إغلاق مطمر قلالة سنة 2011 تحت ضغط السكان والمجتمع المدني. وقد تعمقت المشكلة نتيجة فشل السلطة المركزية والمحلية في إيجاد بديل لهذا المطمر أمام الرفض المجتمعي لاستقبال النفايات ورفض مجاورة أي نوع من التجهيزات

(15) Geha, Ibid.

(16) Farah et Verdeil, «Instruments et territoires de la gouvernance des déchets au liban».

انظر أيضًا: عبد الرحمن عرابي، «نفايات لبنان... الحكومة تحاصر المواطنين،» **العربي الجديد**، 5/9/2016، <https://bit.ly/3phvCGD>.

التي لها علاقة بالقمامة (دفن، معالجة، تثمين...). أدى الوضع إلى تضاعف التظاهرات التي امتدت إلى العاصمة تونس إضافة إلى الإعلان عن إضراب عام في حومة السوق في جزيرة جربة حيث ندد المتظاهرون بتقاعس السلطات وعدم كفاءتها؛ فقد احتجوا من جهة على انتشار النفايات، ومن جهة أخرى على إعادة فتح مكب نفايات تم إغلاقه بالفعل في عام 2012 تحت ضغط مدني، بل أدت هذ الاحتجاجات إلى الاشتباكات مع الشرطة.

ورغم أهمية مثال جربة فإن حملة «مانيش ـ مصب» (لست مطمرًا للنفايات) في عقارب، حيث يقع مطمر «القنة» وهو ثاني أكبر مطمر للنفايات بالبلاد التونسية بعد مطمر «برج شاكير» في تونس العاصمة، تعَدّ من أبرز أشكال التعبئة ضد قضية سوء إدارة النفايات في تونس؛ حتى إن النشطاء يعدّون الحملة «ثاني ثورة بيئية في العالم العربي» بعد حملة «طلعت ـ ريحتكم» في لبنان. ضمت الحملة فنانين أصيلي الجهة ونشطاء من المجتمع المدني حيث استعملوا أساليب مختلفة من التحركات، منها تسخير الفن لإبراز مشكلة المطمر وتلوث وسط عيش السكان في عقارب، إضافة إلى التحركات التصعيدية مثل الاعتصامات والتظاهرات وقطع الطرقات. ويعتقد الناشطون في المجتمع المدني أن مطمر القنة هو بمنزلة الإرهاب البيئي، حيث يستنكرون الروائح الكريهة المنبعثة وتلوّث الغلاف الجوي، وهو ما يؤثر في صحة سكان المدينة. ويؤكد أحد نشطاء «مانيش ـ مصب» أنه من غير العادل أن مطمرًا يستقبل 800 طن في اليوم من النفايات يقع على مسافة 1 كم فقط من مركز مدينة تعد 25000 ساكن. وقد استغلت الحملة الغلق الفجائي للمصب من طرف السلط المحلية والتصريح الإعلامي الذي رافق عملية الغلق لأن المصب لم يعد قادرًا على استقبال كميات جديدة من النفايات، وأعلنت إغلاق المصب بصورة نهائية. أدى ذلك إلى اندلاع أزمة نفايات كارثية في مدينة صفاقس منذ نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2021، حيث أصبحت المدينة محط أنظار الإعلام المحلي وحتى العالمي حيث تراكمت أطنان من النفايات في جميع الطرق والأحياء في مدينة صفاقس. ورغم أن الأزمة ليست فجائية بل سبقتها أزمات أخرى (2014، 2020) إلا أن الأزمة الحالية هي بلا شك الأكثر ديمومة والأكثر عنفًا، إذ أدت إلى خلق أجواء مشحونة على المستوى السياسي والاجتماعي وبخاصة مع محاولة فتح المصب من جديد باستعمال القوة. والجدير بالإشارة هنا أن الأمور سارت على نحو سيئ، إذ اندلعت تظاهرات واسعة ضد قرار الفتح واشتباكات بين المتظاهرين وعناصر من الشرطة كما طالبت النقابات بإضراب عام بمدينة عقارب، وانتشر الجيش في المدينة بعد نهب وحرق مركز للحرس الوطني... وأخيرًا لم يتم فتح الموقع. اليوم تتواصل الأزمة في مدينة صفاقس منذ أكثر من سنة من دون التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. في المقابل أُنشئ ما يقارب 12 مصبًا عشوائيًا على أطراف المدينة كحل مؤقت لتكدس الفضلات داخل المدينة.

ارتبطت أزمة النفايات في تونس بقضية النفايات الإيطالية حيث تم استيراد للنفايات المنزلية والطبية من إيطاليا بطريقة غير قانونية. وقد وُصف الملف بأنه واحد من أهم الفضائح البيئية في تاريخ تونس.

واليوم تستغل المدينة مطمر الميناء القديم حيث تنذر كل المؤشرات بتحوله بدوره إلى كارثة بيئية وصحية[17].

كذلك ارتبطت أزمة النفايات في تونس بقضية النفايات الإيطالية حيث تم استيراد النفايات المنزلية والطبية من إيطاليا بطريقة غير قانونية. وقد وُصف الملف بأنه واحد من أهم الفضائح البيئية في تاريخ تونس. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أُقيل وزير الشؤون المحلية والبيئة في تاسع حكومة تونسية بعد الثورة برئاسة هشام المشيشي ليتم اعتقاله في اليوم نفسه إلى جانب 23 مشتبهًا فيهم، منهم رئيس الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وقنصل تونس في مدينة نابولي في الإيطالية. كانت الشحنة متجهة إلى مصانع سوربلاست (Soreplast)، وهي شركة متخصصة في إعادة تدوير البلاستيك. ورغم ذلك، فقد احتوت الشحنة على القليل جدًا من البلاستيك وكانت في معظمها عبارة عن نفايات منزلية ونفايات طبية ممنوع استيرادها بموجب القانون التونسي الرقم 41 لسنة 1996 في شأن النفايات والرقابة على التخلص منها. يتكون العقد مع الإيطاليين من استيراد 282 حاوية نفايات بإجمالي 11,280 طنًا، أي 40 طنًا لكل حاوية مع العلم أن 70 حاوية دخلت تونس بصورة غير قانونية والبقية تم حجزها في ميناء سوسة.

كشفت قضية النفايات الإيطالية الفساد المستشري في مؤسسات الدولة كما زادت الوضع تأزمًا في تونس التي تعاني مشاكل هائلة في إدارة نفاياتها منذ عدة سنوات حيث تطرح جمعيات البيئة الآن سؤالاً عمّا إذا كانت تونس قد أصبحت «سلة مهملات جنوب إيطاليا».

كشفت قضية النفايات الإيطالية الفساد المستشري في مؤسسات الدولة كما زادت الوضع تأزمًا في تونس التي تعاني مشاكل هائلة في إدارة نفاياتها منذ عدة سنوات، حيث تطرح جمعيات البيئة الآن سؤالًا عمّا إذا كانت تونس قد أصبحت «سلة مهملات جنوب إيطاليا».

ومع صدور كل الأحكام القضائية التي تقضي بعودة النفايات إلى إيطاليا اندلع يوم 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 حريق في المستودع الذي خزنت فيه حاويات النفايات وأثبتت التحقيقات أن نشوب الحريق كان بفعل فاعل، إلا أنه إلى اليوم لم نشهد إدانة أي طرف أو الكشف عن الأسباب وراء الحريق؛ ليُغلق الملف بعودة 213 حاوية نفايات إلى إيطاليا يوم 20 شباط/فبراير 2022.

(17) مهى بوهلال، «اللجوء إلى المدخل التشاركي لاحتواء الأزمات في تونس: أزمة النفايات بصفاقس،» مبادرة الإصلاح العربي، 13 نيسان/أبريل 2022، <https://bit.ly/42FXyCG>، و Bouhlel and Furniss, «La Déchétisation de la politique en Tunisie».

ثالثًا: تسييس أزمة النفايات

أدت أزمة النفايات في لبنان ـ كما في تونس ـ إلى تفسيرات سياسية بالأساس حيث عكست فشل الدولة في تسيير الخدمات العامة وعدم قدرتها على الادارة الفعالة لقطاع النفايات.

في لبنان اتصفت القمامة بأزمة سياسية مثلت حافزًا لتعبئة المواطنين ضد النظام السياسي بعد فشل عدة محاولات للحشد منذ عام 2011 وأدّت دورًا أساسيًا في التمهيد للثورة فيما بعد. وقد مثلت حركة «طلعت ـ ريحتكم» سنة 2015 والتضامن الجماهيري حولها تمهيدًا لحراك 2019 حيث تمكنت القمامة من توحيد شبكات مختلفة من النشطاء تضامنت مع «طلعت ـ ريحتكم» وساهمت في إبراز مشكلة القمامة كنتيجة لفشل النظام السياسي الذي يقوم على تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة[18]. ساهمت هذه الحركة التي أطلقها مجموعة من المجتمع المدني في اتخاذ المعارضة نموذجًا غير مسبوق وسرعان ما تحولت الاحتجاجات ضد عجز الحكومة عن إيجاد حل عملي لأزمة القمامة إلى حركة كاملة ضد الحكومة غير الفعّالة والفاسدة وضد الهيمنة الطائفية التي ميزت نظام الحكم في لبنان عقب الحرب الأهلية[19]. يعود هذا النمط من الهيمنة إلى توصل النخبة السياسية آنذاك إلى صيغة توافقية تسمح بتعايشهم في عملية تقاسم السلطة في إطار تنافسي حول حصص الهيمنة ومصالح المحسوبية. أدى ذلك إلى نشوء نظام سياسي فاسد تتحكم من خلاله أقلية من السياسيين في بناء اجتماعي مجزأ في إطار نظام سياسي يقوم على ديمقراطية توافقية هشة. رسخ ذلك تدهور الخدمات العامة واستشراء أوجه الفساد المختلفة. وقد تحولت إدارة النفايات في لبنان من خدمة محلية إلى نوع من التسوية السياسية المحلية. عُدّت حركة «طلعت ـ ريحتكم» محاولة لتسييس مشكل النفايات، حيث ركزت على الروابط بين الفساد في قطاع النفايات وهيمنة الطبقة السياسية المقسمة إلى أحزاب طائفية[20]. ورغم اختلاف الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنشطاء الحراك إلا أنهم جميعًا عدُّوا القمامةَ أزمةً سياسيةً وسعوا إلى لوم الحكومة والسياسيين مصورين القضية على أنها ليست بيئية بقدر ما هي إخفاق للطبقة السياسية بأكملها. وقد تجلت آثار هذا التسييس في فوز القائمة المستقلة «بيروت مدينتي» بـ 40 بالمئة من الأصوات في بلدية بيروت[21] .

منذ ثورة 2011 في تونس ارتبطت التحليلات المتعلقة بأزمات النفايات المتعاقبة بتدهور الوضع السياسي في البلاد وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة والسلط المحلية على إدارة الشأن العام، حيث تندرج أزمة النفايات وتدهور البيئة وجودة الحياة بالبلاد التونسية ضمن التجاذبات والصراعات السياسية السائدة في مرحلة ما بعد الثورة. فما حصل، وما يحصل، في البلاد التونسية

---

(18) Geha, «Politics of a Garbage Crisis: Social Networks, Narratives, and Frames of Lebanon's 2015 Protests and their Aftermath,» and Abbas Assi, «Lebanon's Movements of 2015 and 2019: A Comparative Analysis,» Friedrich Naumann Stiftung, <https://bit.ly/3HWrgLA>.

(19) Farah et Verdeil, «Instruments et territoires de la gouvernance des déchets au liban».

(20) كارول كرباج، «السياسة بالصدفة: «الحراك» يواجه «شعوبه»،» معهد السياسيات في الجامعة الأميركية في بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://bit.ly/3nOzMpa>.

(21) Geha, «Politics of a Garbage Crisis: Social Networks, Narratives, and Frames of Lebanon's 2015 Protests and their Aftermath,» and Nizar Hassan, «Lebanon's 2015 Protest Movement: An Analysis of Class (and) Power,» (University of London, September 2017).

على مستوى خدمة جمع ومعالجة النفايات منذ ثورة 2011 إلى اليوم أكد أن السياق السياسي والاجتماعي يمكن أن يكون مصدر انقطاع واضطراب في هذه الخدمة نتيجة عدم الاستقرار (تمرد– اضرابات عامة – نزاعات محلية). ولا يمكن تجاوز هذه الأزمات إلا بحلول قوية وعملية. كما يعمّق السياق التنظيمي لهذه الخدمة، والذي يكون مستوحى غالبًا من قانون البلدان الصناعية، المشكل بوصفه غير قادر على التكيف مع السياق المحلي وغير قابل للتطبيق في جانب كبير منها نتيجة عدة عوامل أهمها نوعية النفايات المنتجة التي تختلف بدرجة كبيرة عن نفايات البلدان المتقدمة، وهذا ما يجعل من الحلول المسقطة والتقليد الأعمى للسياسات الغربية عملية غير مجدية وغير فعّالة. هذا إضافة إلى ما تتطلبه هذه الحلول من تمويلات ضخمة لا تتلاءم مع أولويات المرحلة، ففي سياق المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتأزم تجد الدولة نفسها أمام أولويات أخرى ملحة أهمها توفير مواطن الشغل وخلق الثروة وتحسين مستوى العيش...

من خلال المقابلات التي تم إنجازها حول أزمة النفايات في مدينة صفاقس مع نشطاء المجتمع المدني والمسؤولين المحليين لاحظنا وجود شبه إجماع على وجود علاقة وثيقة بين أزمة النفايات والأزمة السياسية الحالية في البلاد بين رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية التي تم عزلها من المشهد السياسي، وبخاصة حزب النهضة وائتلاف الكرامة، في إثر قرارات 25 تموز/يوليو 2021 التي تقضي بتعليق أشغال البرلمان وتجميد النواب. وبحسب نائب سابق عن مدينة صفاقس وناشط حالي في المجتمع المدني فإن «أزمة المصبّ في عقارب كانت فرصة للسكان الذين يناصرون في معظمهم حزبي النهضة وائتلاف الكرامة لتشويه صورة قيس سعيّد وإبراز أنه بدوره غير قادر على إدارة الشأن العام»، ورأى أن «هناك أشخاصًا تستغل الوضع لتشويه السلطة السياسية»، ويواصل ليقول إن شعار «مانيش ـ مصب» تحول إلى شعار تخريبي هدفه زعزعة الشأن العام وسد أي أفق لحل الأزمة أمام الحكومة الحالية. وبالتالي فإن الصراع السياسي أدى إلى حالة انسداد تام، فكل الحلول المقترحة من الحكومة ترفض بصورة جذرية. شعار مانيش ـ مصب أصبح شعارًا عامًا وغير مقتصر على منطقة عقارب؛ فالناس يرفضون تلقائيًا ومن دون نقاش استقبال نفايات الآخرين مثلما رفض أهالي عقارب نفايات صفاقس. وفي هذا الإطار تم رفض مقترحين أساسين. المقترح **الأول** متعلق بإنشاء وحدة جهوية لتثمين النفايات في ضيعة زروق التي تبعد 20 كم من مدينة المحرس جنوب صفاقس، وقد ووجه هذا المقترح باحتجاجات كبيرة داخل مدينة المحرس على أساس أنها مدينة ساحلية سياحية، أما المقترح **الثاني** فيتعلق بإنشاء مصب مراقب مؤقت على أرض دولية في منطقة ليماية وهي منطقة فلاحية تابعة لمعتمدية منزل شاكر التي تبعد 62 كم من مدينة صفاقس.

«الدولة لا تستطيع استعمال القوة حاليًا لتفرض الحلول بالقوة. يجب أن تجد حلًا توافقيًا مع السكان والمجتمع المدني. السلطة تتراجع بسرعة. ففي وضعية المحرس مثلًا حيث كان من المزمع إنشاء وحدة لتركيز النفايات، مجرد اعتصام صغير بضيعة زروق أدى إلى التخلي تمامًا عن المشروع ولا سيما بعد أحداث عقارب التي انتهت بانسحاب القوات الأمنية من المدينة وانتشار الجيش» (مسؤول بالوكالة الوطنية لحماية المحيط).

اليوم لا نستطيع التحدث أو مناقشة مشكلة النفايات في حد ذاتها، أو مناقشة التقنيات البديلة المقترحة لتصريف النفايات وحماية السكان. السكان يرفضون من دون نقاش والسلطة السياسية

تقول إن أي شكل من أشكال النقد هو من التخريب السياسي. جدير بالإشارة أن ملفات الفساد المتعلقة بالنفايات في تونس كانت قادرة على إسقاط حكومات مثل ما حصل في تونس مع حكومة الياس الفخفاخ الذي اضطر إلى الاستقالة من منصبه بعد ستة أشهر فقط من توليه رئاسة الحكومة نتيجة شبهة تضارب مصالح بعد أن تحصلت شركته المتخصصة في تجميع ومعالجة النفايات على صفقة عمومية بمبلغ مالي ضخم.

أصبحت النفايات اليوم قضية رئيسية في مجتمعاتنا المعاصرة واتخذت بعدًا سياسيًا بامتياز. وقد أثبتت تجارب كثيرة عاشتها بلدان مختلفة، نخص بالذكر منها لبنان وتونس، قدرة النفايات على التعبئة والحشد ضد فشل الدولة وعدم قدرتها على تأمين الخدمات العمومية.

أما في لبنان فرغم تمكن الحراك المدني ضد أزمة النفايات من تكوين جبهة اجتماعية قوية ضد تحالف معظم الأحزاب الحاكمة الرئيسية التي تجلّت أهميتها في الانتخابات البلدية سنة 2016 بفوز المستقلين على النخبة الحاكمة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق أي مطلب من مطالبها الرئيسية حيث لم تدخر القوى السياسية أي جهد لإفشال الحراك، وبخاصة مع الاتساع الجماهيري الذي حققه وتصعيد الخطاب ضد النخبة الحاكمة كمحاولات الاستقطاب واستعمال القمع بأوصافه المختلفة والعمل على تشويه الحراك واتهامه بخدمة مصالح أجنبية إضافة إلى محاولة إضفاء الطابع الطائفي على الحراك[22]. وقد تحوَّلت الخطة الحكومية التي تم اقتراحها للخروج من الأزمة إلى مشروع استثماري شاطئي لفائدة زعماء الحرب بدلًا من إقرار الحلول العملية والمستدامة لمعالجة النفايات.

خاتمة

أصبحت النفايات اليوم قضية رئيسية في مجتمعاتنا المعاصرة واتخذت بعدًا سياسيًا بامتياز. وقد أثبتت تجارب كثيرة عاشتها بلدان مختلفة، نخص بالذكر منها لبنان وتونس، قدرة النفايات على التعبئة والحشد ضد فشل الدولة وعدم قدرتها على تأمين الخدمات العمومية. ورغم التحولات التي عرفها قطاع النفايات، وبخاصة منها تدخل فاعلين جدد (شركات، مكاتب دراسات، جمعيات...) ومحاولة الدول التقليص من دورها في قيادة السياسات العامة لفائدة السلط المحلية والخواص، فإنه أنه في الغالب يتم التغاضي عن تنوع الفاعلين ويتم التركيز أساسًا على الحكومة المركزية بوصفها الفاعل الرئيسي من خلال الخيارات التي تتبعها في إصلاح القطاع، كالشراكة بين القطاعين العام والخاص أو اعتماد تصورات جديدة للتثمين. أما السلطة المحلية فهي تعَدّ عمومًا غير فعّالة، فهي تفتقر إلى الإمكانات والتمويل اللازم لإدارة الشأن المحلي إضافة إلى ضعف الموارد البشرية والأساليب البدائية المعتمدة في التخطيط والتشغيل. كما يساهم التحاصص الطائفي والمحسوبية إلى تحول خدمة النفايات من خدمة محلية إلى نوع من أنواع التسوية السياسية لخدمة المصالح الخاصة للنخبة السياسية على حساب المواطنين □

(22) Hassan, Ibid.

اللغة العربية وأسئلة الهوية والتنمية

عقد مركز دراسات الوحدة العربية يوم الأربعاء 24 آب/أغسطس 2022، ندوة من بُعد عبر تطبيق زوم (Zoom) حول «اللغة العربية وأسئلة الهوية والتنمية». قدّم للحلقة وأدار الحوار عبادة كسر. شارك في الندوة السادة التالية أسماؤهم وفق الترتيب الألفبائي:

إبراهيم علوش – مدرس الاقتصاد في جامعة دمشق.

أحمد حسين – باحث.

أسامة إبراهيم – أكاديمي ومترجم.

بسمة الدجاني ـ أستاذة اللغة العربيّة وثقافتها في جامعة حمد بن خليفة والجامعة الأردنيّة.

بون ولد باهي ـ باحث وأكاديمي موريتاني.

جورج جبور – أكاديمي ودبلوماسي سوري.

حامد فضل الله ـ سوداني مقيم في برلين.

رامي سلامة – أستاذ جامعي وباحث، وعضو في حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان.

عادل عبد الصادق ـ خبير في وحدة الإعلام ودراسات الرأي العام في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

عبادة كسر – باحثة في مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الله البريدي ـ باحث وأكاديمي سعودي.

عبد الكريم عاطف – باحث.

علي فطوم – أستاذ في جامعة ميشيغان متخصص في العلوم المناعية.

لونا أبوسويرح – المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

ماهر أبو زر – من مجموعة طلال أبو غزالة العالمية – الأردن.

محمد مراياتي ـ كبير مستشارين في العلوم والتقنية للتنمية المستدامة في الأمم المتحدة (UNDP)، الرياض.

نهوند القادري عيسى – أستاذة جامعية وباحثة في دراسات الإعلام.

وائل أبو الحسن – باحث في اللغة العربية.

ورقة عمل (1)
السياسات اللغوية العربية:
الظهير التنموي والاقتصادي

محمد مراياتي(*)

كبير مستشارين في العلوم والتقنية للتنمية المستدامة في الأمم المتحدة (UNDP) ـ الرياض.

مقدمة

تتَطرَّق هذه الورقة إلى دور اللغة في التنمية، وذلك من خلال نظرة معمقة إلى هذا الدور في التنمية الاقتصادية، فتتعرض لدور اللغة في الاقتصاد وفي نموِّه، ودورها في الصناعات الإبداعية والثقافية، كون اللغة تمثِّل صناعة وسلعة. وبَيّنت المداخلة أن هذا الدور تعاظم مؤخراً نظراً إلى عدة عوامل، منها: تحوُّل الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الأصول المادية إلى الاعتماد على الأصول غير المادية، والتحوُّل الرقمي في كل مناحي الحياة، وإلى التحوُّل إلى الاقتصاد المعرفي، مع بيان الدور الجديد للغة في الثورة الصناعية الرابعة. ومن ثم ستؤكد المداخلة أن القضية هي في جهة الطلب على اللغة العربية لا في جهة العرض، أي أن معظم قضايا اللغة العربية ليست فيها أو في العاملين في خدمتها (أي جهة العرض)، ولكن في دعم مجالات الطلب عليها وعلى استعمالها في الإدارة وفي المحافل الدبلوماسية وفي التعليم وفي الإعلام وفي نقل المعرفة وتوطينها، أي في كل التحوُّلات الجديدة للاقتصاد وكل نظريات اللغة والاقتصاد. وهذا كله يبيِّن أن القرار سياسي ـ إداري وأن السياسات اللغوية العربية يجب أن تأخذ وتركز على دور اللغة الاقتصادي إضافة إلى التركيز على دورها السيادي والحضاري والثقافي والديني. والجدير بالذكر أن **دليل قوة اللغات** العالمي (PLI) الذي يعتمد 21 مؤشراً لقياس هذه القوة، يصنف اللغة العربية كخامس لغة عالمياً وأن ضعفها الكبير هو في مؤشرات البعد الاقتصادي[1].

تناقش الورقة باختصار شديد عددًا من القضايا، من أبرزها: فقدان السياسة اللغوية الاقتصادية في البلدان العربية وفقدان خطط التنفيذ؛ وقضية إتقان اللغات الأجنبية وفصلها عن التعليم بها؛ ومسألة عدم وجود المعرفة بلغة القوى العاملة العربية (المحتوى وقضية الترجمة)، وقضية أن استعمال اللغة العلمية والتكنولوجية ضروري لكل القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأن رأس المال البشري يزداد وينمو بالممارسة والاستعمال، على عكس رأس المال المادي الذي يُستهلك بالاستعمال مع الزمن.

(*) البريد الإلكتروني: mmrayati@gmail.com

(1) Power Language Index (May 2016), (PLI), INSEAD.

أولًا: وظائف اللغة في التنمية (الظهير الاقتصادي)

يُعَدّ استعمال اللغة بمردود جيد وكفاءة عالية أساسياً لتحقيق النمو، وضرورياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن للغة وظائف مهمة، منها (انظر الإطار الرقم (1)):

أولاً، تُوفِّر اللغةُ تبادلَ المعرفة والخبرة ونقلَهما بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل بين أجزاء منظومة العلم والتكنولوجيا أو مركبات النظام الوطني للإبداع، فهي كالمال أو النقد، إذ توفِّر تحقُّقَ تبادل الأصول غير المادية في الاقتصاد في حين يحقق المال تبادل الأصول المادية أو السلع، إذاً تقوم اللغة من وجهة النظر الاقتصادية بوظيفة التواصل (Communicate) (انظر الشكل الرقم (1ـأ) و(1ـب)).

ثانياً، يحقِّق إتقانُ القوى العاملة اللغةَ العلميةَ والتكنولوجيةَ نقْلَ التكنولوجيا إلى المجتمع من منابعها العالمية (وظيفة الـ Translate).

ثالثاً، إن العمل المشترك المنتِج والفعّال في المكتب والمصنع والحقل يحتاج إلى لغة علمية وتكنولوجية حيّة. وإن العمل المشترك والتعاون ضمن الأمة يؤدي إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتحقق إلا باستعمال اللغة الوطنية (وظيفة Cooperate).

الإطار الرقم (1)
وظيفة اللغة كأداة
في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

استعمال اللغة بمردودية عالية مهم للتنمية للأسباب التالية:

- تؤمن اللغة تبادل المعرفة والخبرة، أي الأصول غير المادية في المجتمع وبين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا. (Communicate)
- نقل التكنولوجيا إلى المجتمع (قواه العاملة) من منابعها يحتاج إلى اتقان هذا المجتمع لغة التكنولوجيا (Translate).
- العمل المشترك المنتج والفعّال في المكتب والمصنع والحقل، يحتاج إلى لغة علمية وتكنولوجية حيّة (Cooperate). إن تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية ضمن الأمة يؤدي إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتم إلا بلغة المجتمع.
- تحويل التعلُّم والتدرُّب إلى خبرات وإلى أفعال يحتاج إلى لغة (Learning and Training)
- الإبداع والابتكار المشترك واستثمارهما ـ Co Create

رابعاً، إن تعلم العلم والتكنولوجيا والتدرب عليهما، وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وإلى أفعال ومنتجات وخدمات، يحتاج إلى لغة (وظيفة Learning).

خامساً، إن استخدام التكنولوجيا استخداماً فعّالاً من جانب القوى العاملة ومن جانب كامل المجتمع، وبخاصة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يحتاج إلى انتشار هذه التكنولوجيا باللغة الوطنية، للوصول إلى ما يسمى **المجتمع المعرفي**، الذي لا يمكن أن يقوم بلغة أجنبية!

الشكل رقم (1)
دور اللغة في الاقتصاد

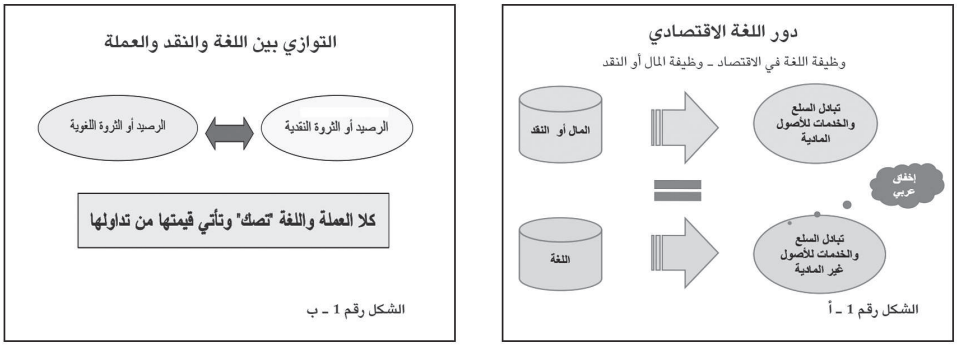

ويقول الاقتصاديون إن العائد الاقتصادي للاستثمار في إتقان لغة العلم والتكنولوجيا باللغة الوطنية مؤكَّد، نظراً إلى الوظائف الاقتصادية للّغة التي أتينا على ذكرها، أما الاستثمار في إتقان لغة العلم والتكنولوجيا باللغة الثانية، فلا يحصل إلا إذا استُعملت هذه اللغة في الأنشطة الاقتصادية.

ومن المعروف أن كثيراً من الدول قد تنبَّهت إلى دور اللغة الاقتصادي، واستثمرته. ومن الأمثلة العالمية على قيام تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية وإقليمية مبنيّة على اللغة، تكتلات: الكومنولث، والفرنكوفونية، واللغة الإسبانية، والجامعة العربية. وتختلف أهمية دور اللغة الاقتصادي بين تكتّل وآخر.

تقول إحدى النظريات إن بقاء اللغة ونموها مرهونٌ بما يُتداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتكنولوجي وثقافي. وهذا كله يستدعي اختيار دعم الترجمة العلمية والتكنولوجية إلى اللغة العربية، ويستدعي تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية حتى تبقى إحدى الغات العالمية، وهي لا تزال إحداها حتى الآن، إذ تشير الإحصاءات المتعلقة بوجود اللغة العربية من حيث عدد المتكلمين بها أنها من اللغات الخمس الأولى عالمياً، وهي من اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة. وتتوقع الإحصاءات نفسها أن يصير عدد المتحدثين بها نحو 647 مليونًا سنة 2050، أي ما سيشكل 6.94 في المئة من سكان العالم.

ثانيًا: التنمية المستدامة واللغة
(البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)

للغة دور أساسي في المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة كما سنوضح ذلك في الملامح التالية. تقوم اللغة بدورين اثنين في عملية التنمية المستدامة، بوصفها أداة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول والأمم، وبوصفها قطاعًا صناعيًا وسلعةً، وسنأتي على تعريف الدور الأول

فيما يلي، أما الدور الثاني فقد تمّت معالجته بالتفصيل في التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية[2] الذي يمكن العودة إليه لتبيان هذا الدور المتعاظم للغة مع التحوُّل إلى المجتمع المعرفي ومع أهداف التنمية المستدامة 2030، إذ ازدادت أهمية اللغة في تحقيق النمو الاقتصادي وبخاصة في زمن العولمة من جهة، وبروز التكتلات الاقتصادية.

توجد حقيقة مهمة تجدر الإشارة إليها، وهي أن البحوث والدراسات في اقتصاد اللغة تكاد تكون معدومة في البلدان النامية. في حين أن الاهتمام باقتصاد اللغة بدأ منذ ثلاثة عقود في الكثير من الدول المتقدمة، وما زالت البحوث والدراسات في هذا المجال تتزايد باطراد، آية ذلك إنشاء مجموعات بحثية لدى مختلف أقسام الاقتصاد في الجامعات ومراكز البحوث لهذه الغاية.

ومن المعروف أن النمو الاقتصادي هو مفتاح حلٍّ أهم القضايا الاقتصادية العربية المعاصرة؛ وهي: توليد فرص العمل، وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وزيادة دخل الفرد، أي زيادة الناتج الإجمالي المحلي العربي. كل هذا يبيّن أهميةَ الدور الذي تنهض به اللغة العلمية والتكنولوجية للقوى العاملة العربية، وأهميةَ تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، وكذلك الترجمة في المجالات العلمية والتكنولوجية، وهو ربما يعطي مؤشراً لأحد عوامل الإخفاق الاقتصادي العربي الحالي، لأن القوى العاملةَ العربيةَ ضعيفةُ المعرفة، ولا تتحدث في العلم والتكنولوجيا باللغة الوطنية.

من المفيد هنا التذكير بحقيقة مهمة تبيّن مدى الإخفاق الاقتصادي العربي، وهي أن الناتجَ المحلي العربي للبلدان العربية مجتمعةً (ومن ضمنه النفط والغاز بأسعار عالية نسبياً، والفوسفات وغيرها)، هو أقل من ناتج إيطاليا أو بريطانيا ونصف ناتج ألمانيا!!

من جهة أخرى فإن عملية التنمية لا تتم إلا بالتنمية البشرية المستدامة، وهذه لا تتحقق من دون الاستثمار الصحيح للإنسان وبخاصة معرفته، وهذا بدوره يفضي إلى لغته العلمية والتكنولوجية.

وفي ما يلي نأتي على ذكر النظريات أو النماذج الأساسية في اقتصاد اللغة، وأهمها: نظرية رأس المال البشري (Human Capital)، ونموذج التجارة (Trade Model)، ونموذج العائدات المتأتية من انتشار اللغة (Network Externalities).

اهتم الباحثون الاقتصاديون باللغة والاقتصاد من وجهات نظر مختلفة، لعلاج قضايا محددة. إلا أن القاسم المشترك لمعظم الدراسات يمكن تلخيصها في ثلاث نظريات أو ثلاثة نماذج للغة والاقتصاد هي:

أ ـ نموذج التجارة (Trade Model).

ب ـ نموذج رأس المال البشري وأثره في النمو الاقتصادي بحسب نظرية النمو الجديدة (Human Capital).

ج ـ نموذج العائدات الجانبية المتأتية من الانتشار أو التشبيك (Network Externalities).

---

(2) محمد مرياتي، **التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، الصناعات الثقافية والمعرفية ـ الخليج العربي والسعودية** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012)، ص 22ـ77.

1 ـ نموذج التجارة

هذا النموذج هو من أبسط النماذج في اقتصاد اللغة (انظر الإطار الرقم (2))، وهو ينطلق من حالة التجارة بين جهتين أو دولتين متقاربتين في الحجم ولكل منهما لغة مختلفة عن الأخرى وسلع أو خدمات مختلفة تُصدِّرها إلى الأخرى. إن تحليل هذه الحالة التي تدفع فيها كل جهة تكلفة تعلم لغة الجهة الأخرى حتى تُصدِّر إليها يؤدي إلى النتائج التالية:

ـ معرفة اللغة هي تكلفة ضرورية ولها عائد في عملية التبادل التجاري، مثلها مثل تكلفة النقل أو الشحن مثلاً.

ـ إن الجهة التي تستثمر في تعلم اللغة الثانية (الأجنبية) ـ لتَستَورِد لا لتُصدِّر ـ هي الخاسرة في هذا النموذج.

الإطار الرقم (2)
نموذج التجارة في اقتصاد اللغة

• مثال كندا: تتحمل ميزانية المقاطعات الإنكليزية تكلفة الاستثمار في تعلم اللغة الإنكليزية في المقاطعات الفرنسية

• إن تعلم اللغة العلمية الأجنبية مع عدم انتشار لغة العلم والتكنولوجيا في المجتمع بلغة الأم، يفيد في الاستيراد، ولكنه يترافق مع ضعف في التصدير فهو إذا استثمار لفائدة الدول المصدرة (المجتمع الاستهلاكي أو الريعي).

ـ إن الدولة التي تنجح في إقناع الدول الأخرى بتعلم لغتها لكي تصدّر لها هي الرابحة ربحًا مضاعفًا (تربح تكلفة الاستثمار في تعلم لغتها من جانب الآخرين، وتربح تكلفة الترجمة في عمليات التصدير).

ـ إن الترجمة أو تعلم اللغة العلمية الأجنبية مع عدم انتشار لغة العلم والتكنولوجيا في المجتمع باللغة الوطنية، تفيد في الاستيراد (فائدة منقوصة)، ولكنها تترافق مع ضعف في التصدير، فهي إذاً استثمار لفائدة الدول المصدِّرة. ومن المعلوم أن المجتمعات غير العلمية هي مجتمعات مستوردة تتفاقم فيها البطالة، إذ إن فرص العمل تتناسب طرداً مع الفرق بين الصادرات والواردات (التصدير – الاستيراد).

ـ إن من أهم الأمثلة العملية على تطبيق هذا النموذج في السياسة اللغوية للدول، مثال كندا التي تقرر فيها (وتنفّذ) أن تتحمل ميزانية المقاطعات الإنكليزية تكلفة الاستثمار في تعلم اللغة الإنكليزية في المقاطعات الفرنسية.

2 ـ نموذج رأس المال البشري

تقول نظرية النمو التقليدية بأن النمو تابع لعاملَي رأس المال K والعمالة L

أي: $Y = f[L * k]$.

ويمكننا تبسيط التعبير عن فكرة «نظرية النمو الجديدة» بالصيغة التالية:

$Y = f(A*K)$

وبأخذ لوغاريتم الطرفين والاشتقاق نحصل على ما هو مبيَّن في الإطار الرقم (4):

حيث Y مستوى الناتج المحلي الإجمالي، و ΔY نمو الناتج المحلي الإجمالي، وA المستوى التكنولوجي، و ΔA النمو التكنولوجي، وK رأس المال، و ΔK نمو رأس المال، و S نسبة الادخار من الخرج أو الناتج.

تقول هذه النظرية إذاً إن معدل النمو الاقتصادي يتناسب مع معدل النمو التكنولوجي، ومع المستوى التكنولوجي. ويدخل في المستوى التكنولوجي المستوى المعرفي للقوى العاملة أو رأس المال البشري. وتعد معرفة اللغة وبخاصة العلمية والتكنولوجية من جاب القوى العاملة، كلٌّ بحسب حقله وحاجته، من المركبات الأساسية لرأس المال، إذ إن اللغة هي وعاء المعرفة ولها وظائفها الاقتصادية كما رأينا سابقاً.

الإطار الرقم (3)
نموذج رأس المال البشري

ـ نظرية النمو الجديدة.

ـ من التمييز بحسب الدخل إلى التمييز بحسب المعرفة (Income Divide ـ Knowledge Divide).

ـ اللغة العلمية والتكنولوجية هي من الأصول (Assets) في عملية الاستثمار (رأس مال بشري)

ـ تعليم اللغة العلمية والتكنولوجية يعدّ «خياراً» اقتصادياً (Grin)

ـ بدأت المجتمعات الحالية تتميز بعضها عن بعض في الاقتصاد القائم على المعرفة لا بفوارق الدخل بل بفوارق المعرفة (الإطار الرقم 3))

(Shift from income divide to knowledge divide)

الإطار الرقم (4)
نظرية النمو الجديدة في شكلها المبسط

النظرية التقليدية:

$Y = f[L*K]$

Y	مستوى الناتج المحلي الإجمالي
ΔY	النمو في الناتج المحلي الإجمالي
A	المستوى التكنولوجي
ΔA	النمو التكنولوجي
K	رأس المال
ΔK	نمو رأس المال
S	نسبة الادخار

$$Y = f[A * K]$$

$$\Delta Y/Y = f[\Delta A/A + \Delta K/K]$$

$$\Delta K = S * Y$$

$$\Delta K = S * A * K$$

$$\Delta Y/Y = f[\Delta A/A + S * A]$$

النمو= تابع (النمو التكنولوجي+ تعميق رأس المال)

إن لترجمة العلوم والتكنولوجيا دوراً مهماً في إغناء اللغة العلمية والتكنولوجية للمجتمع.

أصبحت المعرفة ووعاؤها ـ أي اللغة وبخاصةٍ العلمية والتكنولوجية ـ من الأصول (Assets) في عملية الاستثمار في رأس المال البشري وفي قواعد المعرفة ونظم المعرفة (Intangible Assets)، وأصبح علم إدارتها من العلوم المهمة (Knowledge management).

ـ إن تعلم اللغة العلمية والتكنولوجية باللغة الوطنية هو خيار اقتصادي فردي وحكومي، ويجب ألا يُترك لقانون السوق بحسب رأي بعض الاقتصاديين، لأن هناك إخفاقًا في عمل عوامل السوق في هذا المجال. تدل الإحصاءات على أن دخل وحيدي اللغة في كندا (الإنكليزية أو الفرنسية) متساوٍ وسطياً، لتساوي مستواهم العلمي والتكنولوجي، ودخل ثنائيي اللغة يزيد وسطياً 6 بالمئة، فاللغة العلمية والتكنولوجية رأس مال بشري. من جهة أخرى فشلت الولايات المتحدة في تحسين المستوى الاقتصادي للمكسيكيين الأمريكيين، بتعليمهم اللغة الإنكليزية من دون العلم والتكنولوجيا.

ـ تدل الإحصاءات الكندية على أن عدم معرفة اللغة يؤثر في فرص العمل، والتدريب والترقية (فاللغة رأس مال بشري).

ـ إن إتقان لغة العلم والتكنولوجيا من جانب أفراد المجتمع، له عائد اقتصادي يزداد كلما أتقن الفرد استعمال لغته، وهذا الإتقان يتأثر بجودة تعليم اللغة من قبل الأساتذة وجودة المناهج والطرق المستعملة في التعليم.

3 ـ نموذج العائدات المتأتية عن التشبيك

يقول أصحاب هذا النموذج بأن تعلم اللغة العلمية والتكنولوجية من جانب الفرد يؤدي إلى زيادة في عدد الأفراد الذين يعرفونها، أي فائدة اقتصادية للجميع. ويشبه هذا النموذج حالة الهاتف أو الإنترنت، فكلما زاد عدد المشتركين والمستعملين للهاتف أو الإنترنت زادت فائدته للجميع، وكان عائدها أكبر للجميع. وتسمى هذه الحالة اقتصادياً الانتشار أو التشبيك (Network Externality) (انظر الإطار الرقم (5)).

إن تعلُّم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية وترجمتهما إلى اللغة الوطنية يعمم الفائدة على المجتمع ككل. وإن عدم نشر لغة العلم والتكنولوجيا في المجتمع يؤدي إلى خسارة المجتمع ككل. نذكر كمثال على هذا المبدأ أن دولاً كثيرة تفرض ضريبة على مَن لا يريد إدراج اسمه في دليل الهاتف، لأنه بذلك يخفض من فائدة المجتمع ككل من الهاتف.

الإطار الرقم (5)
نموذج العائدات المتأتية عن التشبيك
(Network Externalities)

ـ تعلُّم العلوم والتكنولوجيا بلغة الأم وترجمتهما إليها يعمم الفائدة على المجتمع ككل: تشبيه العملية بانتشار الهاتف والفاكس والإنترنت. والكثير من الدول تفرض ضريبة على من لا يريد إيراد اسمه في دليل الهاتف

ـ تعليم العلوم بلغة أجنبية وعدم نقلها للقوى العاملة، له مردود وعائد اقتصادي إيجابي على الفرد، ولكنه يضر باقتصاد الدولة وعليها التدخل لمصلحة المجتمع.

ولا شك في أن تعليم وتعلُّم العلوم والتكنولوجيا بلغة أجنبية، وعدم نقلها إلى القوى العاملة، له مردود وعائد اقتصادي إيجابي على الفرد المتعلم، ولكنه في المقابل يضر بالمجتمع ككل. أخيراً يلخص الإطار الرقم (7) التالي أهم المبادئ المتداولة المتعلقة بدور اللغة في الاقتصاد:

الإطار الرقم (6)
اللغة والنمو الاقتصادي للدول بوجه عام

ـ دخل الفرد تابع عكسي لـ (عدد اللغات / مليون نسمة).
ـ النمو الاقتصادي يتناسب طرداً مع أحادية اللغة الرسمية.
ـ اللغة المشتركة = عملة موحدة = رصيد أو رأس مال أو أصل وطني.
ـ توحيد العملة إقليمياً = توحيد اللغة (أو نظام للترجمة بين اللغات إن دعت الحاجة).
ـ فعاليات الإنتاج والخدمات بحاجة إلى أداة التواصل، وهي اللغة الواحدة.
ـ بين اللغة المكتوبة والمنطوقة يتناسب طرداً مع النمو الاقتصادي.
مثال: ألمانيا مقابل إيطاليا.
ـ التنمية الاقتصادية تتناسب طرداً مع تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال اللغوي.
ـ اللغة ثروة اقتصادية، وهي نتاج عمل الجماعة، وتداول الألفاظ يوازي تداول السلع في السوق.
ـ هناك نوعان للتبادل اللغوي: للاستهلاك (الأدب الاستهلاكي)، وللإنتاج (العلم والتكنولوجيا).
ـ (امتلاك لغة عالمية يوازي امتلاك نقد عالمي): قيمة اللغة تتناسب طرداً مع:
1 ـ عدد متكلميها كلغة أولى؛ 2 ـ عدد متكلميها كلغة ثانية، ومن ثم الطلب العالمي عليها؛ 3 ـ محتوى اللغة أو صلاحيتها كوسيلة تواصل للإنتاج؛ 4 ـ سياسة وثقافة ونفسية متكلِّميها تجاهها؛ 5 ـ كمية الاستثمار فيها؛ 6 ـ القوة الاقتصادية لمتكلِّميها.

ثالثًا: قضية العرض والطلب على اللغة

كأي «سلعة عامة أو منتج أو خدمة»، إذا لم يكن يوجد **طلب** فلن يجدي **العرض**. إن العمل في الأنشطة التي ينتج منها عرض للغة العلمية، مثل منتجات مجامع اللغة العربية مثلاً، لا يؤدي بالضرورة إلى انتشارها. لا بدّ من توليد اللغة العلمية وتداولها للتوجه نحو مجتمع المعرفة. يتم توليد اللغة العلمية وتداولها في حقول التعليم العالي وفي البحث والتطوير وفي الإنتاج والخدمات، وهذا يكوِّن الطلب عليها. وبالتالي العمل في هذه القطاعات باللغة العربية شرط لازم لخلق الطلب على اللغة العلمية. (انظر الشكلين الرقم (2) والرقم (3)).

الشكل رقم (2)
اللغة وتحويل المعرفة إلى ثروة لاستدامة التنمية

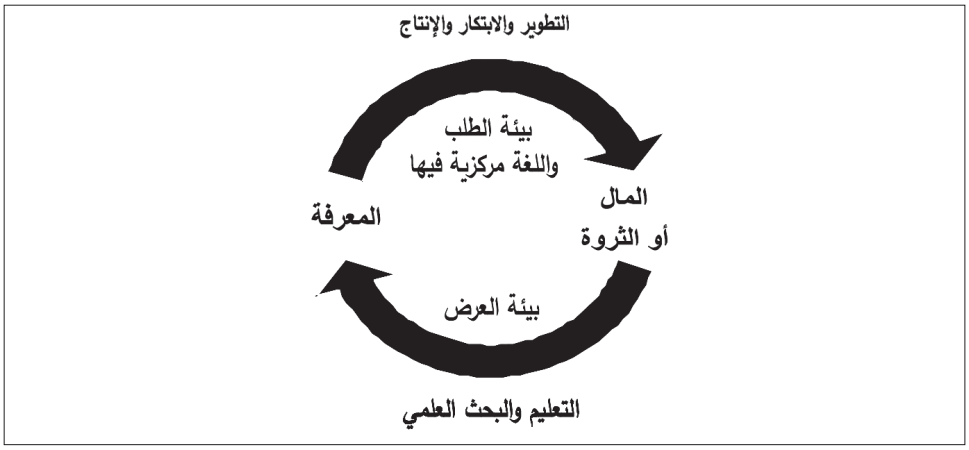

الشكل رقم (3)
بيئة المنظومة اللغوية

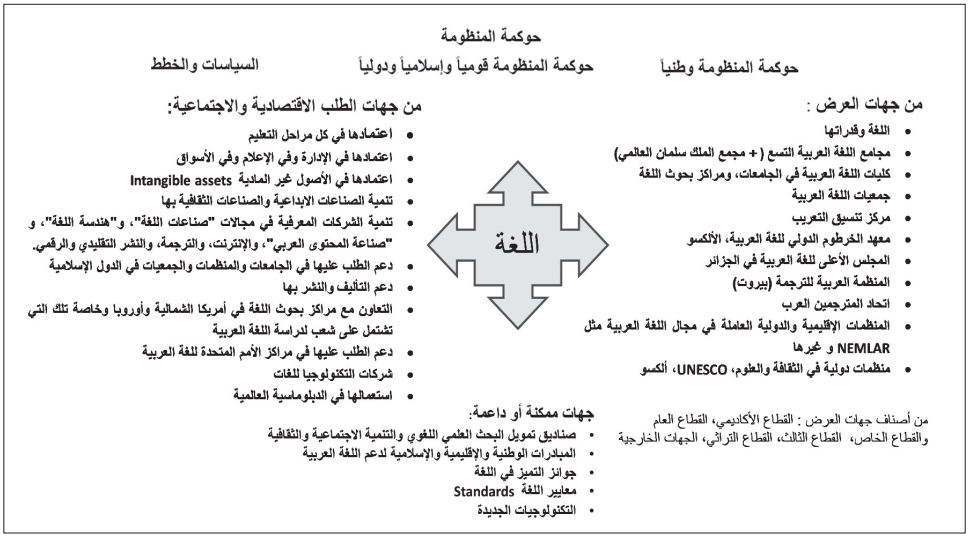

رابعًا: نحو رؤية لغوية وطنية فاعلة بظهيرٍ اقتصادي

من الأسباب الرئيسة لقضايا اللغة العربية عدم وجود سياسة أو استراتيجية لغوية في البلدان العربية مع خطط لتنفيذها بأهداف محددة وسياسات وبرامج وتمويل وجهات تنفيذية مسؤولة ومؤشرات رقمية تقيس أداء هذا التنفيذ. من جهة أخرى، كما عرضنا باختصار، إن أهمية السياسة اللغوية كأهمية السياسة النقدية من الوجهة الاقتصادية، وإهمالها له عواقب كإهمال السياسة

النقدية (انظر الجدول الرقم (1)). من جهة ثالثة، نلاحظ أن عدم التنبُّه إلى أهمية هذه القضايا المصيرية وتأثيراتها التنموية يؤدي إلى عدم جدية القرار السياسي حياله في معظم البلدان العربية.

الجدول رقم (1)
مقارنة بين السياسة اللغوية والسياسة النقدية

السياسة النقدية	السياسة اللغوية
العملات تُسك	الكلمات تُسك
الرصيد المالي (رأس المال النقدي)	الرصيد اللغوي (رأس المال اللغوي)
الثروة المالية	الثروة اللغوية
أداة تبادل السلع المادية (الأصول المادية)	أداة تبادل السلع المعنوية (الأصول غير المادية)
عملة ذات قيمة أو غير ذات قيمة (ذهب، فضة..)	كلام ذو قيمة أو كلام تافه
الذخيرة النقدية (المالية)	الذخيرة اللغوية
توفر فئات نقدية صغيرة وكبيرة	توافر وحدات لغوية متنوعة
الاتفاق على استعمال النقود في زمان ومكان محددين	الاتفاق على استعمال اللغة في زمان ومكان محددين
النقد الرقمي Bitcoin, Cryptocurrency	اللغة الرقمية، واللغة المشفرة (المعماة)
قيمة النقد (فهم وقبول قيمته من المجتمع)	معنى الكلمات (فهم وقبولها من المجتمع)
الصراف من عملة لأخرى (تحويل حامل القيمة)	المترجم من لغة لأخرى (تحويل حامل المعنى)
النقد ظاهرة اجتماعية وليست فردية	اللغة ظاهرة اجتماعية وليست فردية
الملكية المالية (حساب في البنك)	الملكية الفكرية (حقوق المؤلف)
تضخم النقد (عملة لم تفي بقيمتها)	تضخم الأفكار (اتفاقا من دون التزام بالتنفيذ)
وحدة النقد = تقدم اقتصادي (اليورو)	تعدد اللغة = تأخر اقتصادي (توحيد اللغة الوطنية)
انتشار العملات في العالم	يتناسب مع انتشار اللغات
التنمية الاقتصادية	التنمية اللغوية
القيمة الاستعمالية للنقد = الحجم الاقتصادي لدولته	القيمة الاستعمالية للغة = عدد المتكلمين
العملات في الاحتياطيات النقدية العالمية	تتناسب مع انتشار لغات دولها
التعدد النقدي في دولة له ثمن اقتصادي باهظ	التعدد اللغوي في دولة له ثمن اقتصادي باهظ
دعم التصدير الاقتصادي	دعم التصدير اللغوي

انطلاقاً من أفضل ممارسات الدول المتقدمة والناشئة، سيكون من المشاهد المنشودة في البلدان العربية وجود رؤية وسياسة لغوية فاعلة تأخذ النواحي الاقتصادية في الحسبان ولها خطط لتنفيذها بأهداف محددة وسياسات وبرامج ومبادرات وتمويل، وتحديد جهات تنفيذية مسؤولة ومؤشرات رقمية تقيس أداء هذا التنفيذ. من جهة أخرى، يتصف هذا المشهد أيضاً بتنبُّه متخذي القرار لأهمية هذه القضية المصيرية وتأثيراتها التنموية وبالتالي جِدِّ القرار السياسي حياله.

تعالج هذه السياسة الوطنية وتقرر تفعيل جهة الطلب على اللغة العربية مثل تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية والنشر لنتاج البحث والتطوير بلغة القوى العاملة العربية، ودعم الترجمة العلمية، ودعم تعلم اللغة الثانية العلمية والتكنولوجية (انظر الإطار الرقم (7)).

الإطار الرقم (7)
أهمية السياسة اللغوية والظهير الاقتصادي
اللغة كالنقد من مسؤوليات الحكومة الأساسية

لا بد من سياسة لغوية وطنية معلنة ومن خطط خمسية وسنوية مع تمويل لتنفيذها وتحديد الجهات المسؤولة عن هذا التنفيذ، ومتابعة الأداء في ذلك مع مؤشرات أداء رقمية مستهدفة زمنياً، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية مثلها في ذلك مثل السياسة النقدية.

متغيرات وطنية وإقليمية وعالمية ← سياسة الدولة اللغوية ← نمو اقتصادي واجتماعي

الاستثمار في اللغة من مسؤوليات الحكومة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني

وهو كالاستثمار في الأدوات المالية، مشروع استثماري، ومن أدواته: المعاجم، والترجمة، والترجمة الآلية، ومعالجة اللغة الطبيعية، والنشر، والتعليم، والمحتوى...

الحكومة يجب أن تدعم جهة الطلب على اللغة العربية و«تصديرها» عالمياً

استنتاجات وتوصيات

إن عرض الأهمية التنموية للغة، ووظائفها الاقتصادية، وآثارها في النمو، وفي نقل التكنولوجيا وتوطينها واكتسابها، وفي التنمية البشرية المستدامة واختزان رأس المال البشري، وفي تسهيل نشر التفكير العلمي في المجتمع وقواه العاملة، كل هذا يقودنا إلى طرح مسألة اللغة وضعف جهة الطلب في منظومتها الوطنية والقومية، وبخاصةٍ اللغة العلمية والتكنولوجية للقوى العاملة، وتعريب التعليم العالي في جميع الاختصاصات، وفي جميع وسائل الإعلام. ويقودنا هذا العراض أيضاً إلى التوصيات التالية:

ـ الحاجة إلى رؤية وسياسة لغوية وطنية وعربية فاعلة تأخذ الظهير الاقتصادي في الحسبان وتقرر دعم الترجمة العلمية وتعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، ودعم تعلم اللغة الثانية العلمية والتكنولوجية.

ـ الحاجة الماسة إلى أن يدرك الأساتذة والطلاب دور العائدات الاقتصادية الناجمة عن إتقان اللغة العربية وبخاصةٍ العلمية والتكنولوجية (وكذلك اللغة الثانية).

ـ إحداث مؤسسات تدرس الجانب الاقتصادي لترجمة العلوم والتكنولوجيا، وتعليمها باللغة العربية، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة في هذا الصدد.

ـ اعتماد مبادرات وطنية لدعم المحتوى العلمي والتقني باللغة العربية على الإنترنت، واعتماد قوانين ناظمة لذلك، إذ ستسيطر عدة لغات على محتوى الإنترنت، واللغة العربية يمكن أن تكون إحدى هذه اللغات بفعل الترجمة.

ـ الحاجة إلى دعم اللغة الإنكليزية (Lingua franca) وبخاصة للأفراد الذين سيستعملونها في الفعاليات الإنتاجية.

ـ عدم ترك عملية بناء رأس المال البشري (ومنها تعليم العلوم وترجمتها بلغة الأم) لقوانين السوق وللأفراد فقط، إذ سيتحكم فيها مبدأ تحقيق العائد الشخصي السريع (Short Term Yield). وغالباً ما تتدخل الدولة لتحقيق المصلحة الاقتصادية للجميع وعلى المدى الطويل.

ـ دعم البحوث القائمة واللازمة في مجالات اللغة العربية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي.

ـ الاهتمام بتقييس استعمال اللغة العربية في كل مجالات التحوُّل الرقمي واقتصاده.

ـ وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره.

ـ أخيراً، إن الديمقراطية لا تتحقق لدى شعب لا يمكنه التحدث علمياً بلغته.

المراجع

1 ـ العربية

الاقتصاد واللغة. ترجمة أحمد غصن. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. (عالم المعرفة).

تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب في المنطقة العربية – آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016.

تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج. دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

تقرير مؤشر المعرفة العربي – 2016. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم المكتب الإقليمي للدول العربية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

توفلر، ألفين وهايدي توفلر. **الثروة واقتصاد المعرفة**. ترجمة محمد زياد يحيى كبه. الرياض: جامعة الملك سعود 2008.

الخولي، أسامة [وآخرون]. **العرب وثورة المعلومات.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 44)

رومر، بول. «نظرية النمو الجديدة» جامعة ستانفورد، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

صولو، روبرت. **نظرية النمو الجديدة.** ترجمة ليلى عبود؛ مراجعة محمد دويدار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

كالفيه، جان لوي. **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمه إلى العربية حسن حمزة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

مراياتي، محمد. «تعريب العلوم والتكنولوجيا وضرورته مع توجه العالم نحو اقتصاد المعرفة.» ندوة الترجمة والتقانة العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 4ـ11 كانون الثاني/يناير 2001.

مراياتي، محمد. **التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، الصناعات الثقافية والمعرفية ـ الخليج العربي والسعودية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012.

2 ـ الأجنبية

Arab Knowledge Report 2014: Youth and Localisation of Knowledge. Dubai: Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF); The United Nations Development Programme/ Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS)

Breton, Albert (ed.). *Economic Approaches to Language and Bilingualism*. New Canadian Perspectives, Department of Public Works and Government Services, 1998.

Cortright, Joseph. «New Growth Theory, Technology and Learning: A Practitioners Guide.» U.S. Economic Development Administration, U.S. Economic Development Administration, 2001.

Global Trends 2030: Alternative Worlds. National Intelligence Council, 2012.

Grin, Francois. «Languages and the Economy: European Research on the Economics of Language: Recent Results and Relevance to Canada.» Department of Political Economy, Universite de Genere, 1995.

«Economics of Language.» Wikipedia, <https://bit.ly/3Mf7HAS>.

Kużelewska, Elżbieta. *Language Policy in Switzerland*. Berlin: De Gruyter, 2016

Mrayati, Mohammed. «Arabization and Localization of E-Business: Status and Requirements.» EGM on Trade Facilitation and e-commerce in the ESCWA region, UN-ESCWA, Beirut, 8-10 November 2000.

Mrayati, Mohammed. «Knowledge-Based-Economy, and the Need to Arabization of Information Technology in the ESCWA Region.» Expert Panel on IT and Development priorities competing in a Knowledge-based Global Economy, UN-ESCWA, 15-16 May 2000. And Review of S&T in the ESCWA Member Countries, No. 3, 2000.

Mrayati, Mohammed. «Technology Transfer and Emerging Markets.» Environment 2001 Conference: Challenges and Solutions for Sustainable Development, Abu Dhabi, 4-7 February 2001.

National Language Policy Framework. Department of Arts and Culture, South Africa, 2003.

Proceeding of the Colloquium «Official Languages and the Economy» 271 pages, <http://www.pch.gc.ca>.

Solow, Robert M. *Growth Theory*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Spolsky, Bernard. *Language Policy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Vaillancourt, François and Olivier Coche. «Official Language Policies at the Federal Level in Canada: Costs and Benefits in 2006.» Fraser Institute, May 2009.

ورقة عمل (2)

بَيانُ اللسانِ لِبناءِ الإنسانِ:

أوانُ إكسابِ أبناءِ الحضارةِ العربيّةِ الإسلاميّة جَوْهَرهم الثقافيّ

بسمة أحمد صدقي الدجاني(*)

أستاذة اللغة العربيّة وثقافتها في جامعة حمد بن خليفة وفي الجامعة الأردنيّة.

تمهيد

تعكسُ هذه الكلمات التطوّرَ العِلمي والتفاعُلَ التقنيّ والتواصُلَ الجغرافيّ الذي نعيشُه. هذا التطوّرُ الذي تَحَقّق بِجُهودٍ عِلميّة لِقرون، ووَصَلَنا نتيجةً لسَعي باحثين وتجارب دارسين، تكلّلت بالنجاحِ والانتشارِ عندما احتَجْنا إلى تَفعيلِها والعملِ بِها على أرضِ الواقع، فتابَعنا بِفضلِه مَسيرتَنا. وتعلّمنا لُغتَه وفَهِمنا مُصْطَلَحاتِه، وها نحن نَندمجُ مع العالَمِ الافتراضيّ في ندوات يُنظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة العتيد.

لِمَركزِ دِراساتِ الوِحدةِ العربيّة مَكانةٌ في ذاكرتي، حيث حظيتُ بِمُتابعةِ نَشاطِه وإصداراتِه مع الوالد ـ أحمد صدقي الدجاني ـ رحمه الله ـ الذي «واكَبَ تأسيسَه عام 1975، ثمّ شارَكَ في عدد مِن أنشطته، وتابَعَ تَطوّرَه ونُموَّه وإنجازاتِه. وأجدُها مُناسبةً تستحقّ في حديثِنا عن اللغةِ والهُويّةِ والانتماء للإجابةِ عن أسئلةِ ندوتِنا حول اللغةِ العربيّة ودَورِها في التجدّدِ الحضاريّ والثقافيّ ومشروع النهضة، مِن ثنايا دَعوتِه إلى «تجديدِ الفكرِ استِجابةً لتحدّيّاتِ العَصر»، لنشحذَ الهِممَ ونأخذَ بما وَرَدَ في «تفاعلاتٍ حضاريّة وأفكارٍ للنهوض»، مُنمّقة حديثي بما اكتسبتُه مِن تعليمِ لُغتِنا الجميلة لأبنائها وللراغبين باكتشافِ آفاقها مِن أبناءِ اللغاتِ الأخرَى في رِحلةِ عَقدين ونِصف.

أولًا: اللغةُ العربيّةُ مفتاح الهُويّةِ والتنمية

ما زلنا ـ اليوم ـ نقرأ ونفهم ما قاله أبو العتاهية (130– 213هـ / 747– 826م) قبل نحو ألف عامٍ وعَقدين، بالحروف التي صمدت بِفضلِ وَعي الحكماء مِن أصحاب الرأي أمام مُطالباتِ تغييرِها واستبدالِها وتطويرِ رَسمِها، ونستذكر ما أنشده قائلاً:

كُـلٌّ لَـهُ سَـعـيُـهُ وَالـسَـعـيُ مُـخـتَـلِـفٌ وَكُـلُّ نَـفـسٍ لَـهـا فـي سَـعـيِـهـا شـاءُ
لِـكُـلِّ داءٍ دَواءٌ عِـنـدَ عـالِـمِـهِ مَـن لَـم يَـكُـن عـالِـمًا لَـم يَـدرِ مـا الـداءُ

أستهلّ حديثي بِمِحورٌ رئيسيّ مُركّزةً على شُموليّةِ عِلمِ اللغةِ الذي به تُدرَسُ كلُّ التخصّصات، وبه تُتداولُ كلُّ الأمور، وبه يتحقّقُ العُمرانُ في كلِّ مُجتمعٍ إنسانيّ. وقناعتي كبيرة بما قرأته في

(*) البريد الإلكتروني: bdajani@hotmail.com

كتاب **عرب ومسلمون وعولمة** لأحمد صدقي الدجاني: أنّ «الإبداعَ لا يكونُ إلّا بتَوطين العِلم، وتَوطينُه لا يكونُ إلّا باللغةِ القوميّة». ونضعُ نصبَ أعينِنا نظريّةَ مؤسّسِ عِلم الاجتماع ابنِ خَلدون «إنّ غلبةَ اللغةِ بِغَلبةِ أهلِها، وإنّ مَنزلتَها بين اللغاتِ صُورةٌ لِمَنزلةِ دَولتِها بين الأُمم». فهم يبذلون جَهدَهم، ونحن نجتهدُ بِعَملِنا، والعِبرةُ بالقَولِ الفَصل.

فمع كلِّ ما واجهته وتُواجِهُه لُغتُنا العربيّة خلال القرن العشرين، ومع ما واجَهه ويُواجِهُه أبناءُ وطننا العربي، فإنّ الإقبالَ على تعلُّمِها في تزايدٍ عالميّ، وكذلك يزداد الوَعيُ بقيمةِ حُصولِ أبنائها على ملكةِ اللسان والكفايةِ اللغويّة.

ولأنَّ «اللغاتِ كلَّها ملكاتٌ شبيهةٌ بالصناعةِ، إذ هي ملكاتٌ في اللسانِ للعبارةِ عن المعاني، وجَودتها وقُصورُها بسببِ تمامِ الملكةِ أو نقصانِها» وِفقًا للنظريّةِ الخَلدونيّة، فواجبُنا تحسينُ إنتاجِ لُغتِنا العربيّة الواحدة والمُوَحِّدة، والحثّ على تعليمِها بمناهج جاذبة وبمنهجيّةٍ سليمةٍ، ومُحاسبةَ المخالفين مثلما تفعلُ الدولُ في شؤونها العامّة.

ثانيًا: اكتسابُ اللغة، وتَعَلُّم اللغة، والمَلكة اللغويّة، وثقافةُ اللغة والسياسة اللغويّة

لنتعرّف إلى مُصطلحاتُ عِلمِ اللسانيّات التي نتناولها واقعيًّا مِن خلال ظواهر اجتماعيّةٍ لافتة:

اكتساب اللغة وثقافتها: ظاهرة أبناء العاملين الأجانب في بلدانٍ عربيّة كبلدان الخليج العربي واكتسابهم لُغتهم الأمّ (لغة الوالدين أو أحدهما المتّفق عليها) وتعلّمهم اللُغة العالميّة المعاصرة. ماذا عن لُغةِ بلدٍ يعيشون فيه عُقودًا... يترعرعون ويدرسون ويعملون فيه؟

تعلّم اللغة: ظاهرة أبناء المهاجرين العرب في بلدانٍ أجنبيّة سواء في قارّة أوروبا، الأمريكيتين الشماليّة والجنوبيّة، أستراليا، وأبناء المدارس الدوليّة في البلدان العربيّة، واكتسابهم لُغة بلدِ السكن واللغة العالميّة المعاصرة. ماذا عن تعلّمهم لغة الوالدين والأجداد.. وتواصلهم مع إرثهم المادّيّ والمعنويّ؟

الملكة اللغويّة: ظاهرة تعدّديّة اللغات الرسميّة في بلدانٍ يتعلّم تلاميذُ مدارِسها لُغتين منذ المرحلة الابتدائيّة. مثال كندا.

السياسة اللغويّة وثقافة اللغة: ظاهرة استخدام لُغةٍ رسميّة في بلدانٍ استخدامًا واقعيًّا من دون نَصٍّ دُستوريّ. نموذج الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وانتشار لغاتِ الأعراق في ذاك المجتمع.

السياسة اللغويّة: ظاهرة فَرض لُغةٍ عالميّة للدراسةِ والعملِ و«اكتساب المهارات الحياتيّة» للحصولِ على جنسيّةٍ ما. آيلتس. معلومة: يَعتمدُ آيلتس عالميًّا أكثر مِن 3800 جامعة ودائرة حكوميّة ومركز حول العالم، ويُعتمدُ في أكثر مِن 120 بلد، ويتقدّم إلى الامتحان أكثر مِن نصف مليون شخص سنويًّا.

1 ـ تفاعل اللغات واغتناء مُعجمها بالتواصل

نعي جيّدًا أنّ الجماعةَ اللغويّة تمرّ بمراحل في علاقتِها بلِسانِها والألسن الأخرَى، وتتعايشُ مع حالاتٍ مُتباينة مِن التأثّرِ والتأثير تنتجُ منها استعارةُ مُفرداتٍ مِن هذه اللغةِ أو تلك، وإدراج أساليب لُغويّة، واستعارة قَوالب فكريّة... ولنتّفق على أنّه لا بدّ للألسن أن تتواصلَ كي تعيش، وأنّ اللغاتِ تتطوّرُ مثل كائن حيّ يتصارعُ للبقاءِ والسيطرة، إلّا أنّ الأمرَ يعودُ إلى وعي قياداتِ المُجتمعِ وأولياءِ الأمورِ بارتباطِ اللغةِ بالهُويّة وشموليّة استخدامها في كلّ مجال. ولنفيد مِن تَجارِب الآخرين، فقد ظَهَرَ على مَشارِفِ القرنِ الحادي والعشرين التقريرُ الأمريكي الشهير عن التعليم (أمّةٌ في خطر) الذي يدقّ ناقوسَ الخطر لأمريكا، وفيه يدعو قسمُ تحصيل الطلبة والمواطنة إلى أن تزدادَ نسبةُ الطلبةِ القادرين على إثباتِ كفاءةٍ في أكثر مِن لُغةٍ زيادةً ملحوظة، وأن يُصبحَ جميعُ الطلبةِ على علمٍ بِجوانب التراثِ المتنوّع لِهذه الأمّة وبأوضاع العالم، كاشفًا عن تأكيدِ الولاياتِ المتّحدة لِهُويّتها الوطنيّة. وهي التي تستثمرُ في التعليمِ أكثر مِمّا تُنفقه على الدفاع[1]!

2 ـ على مَن تقع مسؤوليّة تعلّم اللغة واكتساب ثقافتها؟

تقع المسؤوليّةُ على عاتقِ الأسرةِ أوّلاً، والمجتمعِ ثانيًا، فالتعليم المدرسيّ والجامعيّ، فالإدارات الحكوميّة في الوطن العربيّ... الجميع مسؤول عن إدراك الطلبة لقيمةِ لُغتِهم الأمّ (الفصحَى ولهجاتها) وإتقانها؛ وكيفيّة النظر إلى اللغة: هل هي لُغةٌ صعبة، سهلة، جميلة، مُعقّدة؟ وكيفيّة النظر إلى ثقافتِها؛ غنيّة، مُمتِعة، مُفيدة؟ وذلك بِزِراعةِ الحرصِ على التفكيرِ باللغة العربيّة بدايةً، والتشديد استعمالِها على نحوٍ سليم في المجالاتِ المختلفة، والالتزام كتابةً بِحَركاتِ التشكيلِ لِتيسيرِ القراءةِ والاستيعاب، مع تَوضيحِ أهمّيّةِ الجَمعِ بينها وبين لُغاتٍ عالميّةٍ أخرَى في مراحل الدراسةِ كلِّها، وهو مِمّا يثير حَماسَة الطلبةِ على مُمارسةِ فنّ الترجمة، وتحفيز قُدراتِهم الفرديّة الإبداعيّة بالخوضِ فيه. وحين ينشأ الطلبةُ على ثِقةٍ بِأهمّيّة لُغتِهم الأمّ وتمكّنهم منها، يسهُل أمرُ تطويرِها عليهم، ومُواكبتها لِمُفردات العصر. فإنّ حِرصَ الأسرةِ ووَعيها بأهمّيّةِ اللغةِ الأمّ ومَكانتها واحترامها، مِن شأنِه خلق أهمّيّة خاصّة للغةِ الأمّ مَهما تعلّم الطفلُ مِن الألسن الأخرَى. كذلك بالنسبةِ إلى مُختلفِ المؤسّسات التعليميّة، فيجب أن يقتصرَ الحديثُ بالعامّيةِ على الحوارِ خارج إطارِ التعلّم وفي مَهارتيّ المحادثة والاستماع، ولكن بِمجرّد دُخول الطلّاب الصفّ، يجب احترام التحدّث باللغةِ الفصيحة واستعمالها في مهارتي الكتابة والقراءة.

كما أنّ عدم توافر المواد اللازمة للاستخدام التعليميّ الترفيهيّ في مرحلةِ الطفولة باللغة العربيّة؛ أي لغة ومصطلحات الهواتف الخلويّة وآيباد، ولغة فيسبوك وواتساب، له أثر بالغ في تراجع مستويات اللغة العربيّة لدى الأجيال الحديثة، فالطفل يستخدم لغة ألعابه، ويعمل فكره بلغة الخيال العلميّ الذي يشاهده ويتابعه.

---

(1) صبري حافظ، «وثاقة العلاقة بين المعرفة والقوّة،» **وجهات نظر**، السنة 6، العدد 64 (أيار/مايو 2004)، ص 6.

لذلك مِن المهمّ تخطيط مناهج ذات رؤى متكاملة تقدم تدريجًا بخطوات واضحة المداخل والمخارج في مراحل التعليم التمهيديّة الأساسيّة إلى الثانويّة، وبتوعية الأسرة بدورها الأساسي في التنشئة اللغويّة وتقدير مكانة اللغة ومهاراتها التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهويّة.

3 ـ المناهج والمنهجيّة

إنّ عدم اختيارِ المُحتوَى الجاذب للمناهج الدراسيّة وعدم تجديد الأساليب التي تُقدّم بها، مِن بين ما أدَّى إلى إحداثِ فجوةٍ كبيرة بين أبناءِ اللغة العربيّة ولُغتهم منذ الصفوف الابتدائيّة. لذا، فإنّ تجديد منهجيّة تعليم اللغة العربيّة وتماشيها مع ما يميل إليه طلّابُ هذا العصر يُعدّ أمرًا ضروريًّا. على سبيل المثال: قد نأتي على ذِكرِ العصرِ الذهبي كثيرًا في مناهجنا من دون التطرّق إلى تفاصيل ذاك العصر وارتباطه بعالَمنا اليوم، فماذا لو حدّثنا الطلّاب عن كيفيّةِ عملِ كاميرا هواتفهم الخلويّة التي يستعملونها بصورة يوميّة في التقاط صور «السيلفي»، وعن أصلِ اختراعها وارتباطها بِجُذورِ اكتشافاتِ ابنِ الهيثم، فذاك حتمًا مِن شأنِه تحفيز الطالب على البحثِ في تاريخه، ويبعث شُعورًا بالفخر يجعل الطلّاب أكثر شغفًا للاطّلاع على إنجازات ماضيهم والارتباط به.

تعلّم اللغةِ الأمّ وإتقانها يجب أن يكون له الأولويّة دائمًا، ولكن ذلك لا يعني إهمال تعلّم اللغات الأخرى، فقد أثبت العلمُ قُدرةَ الأطفال في مرحلةِ الطفولةِ المُبكّرة على استيعابِ لُغاتٍ في سِنٍّ مُبكّرةٍ إلى جانبِ لُغتِهم الأمّ. وإنّ تعرّفهم على اللغاتِ الأخرى ومُمارستها يُعزّز لديهم شُعورًا باحترامِ الآخر، ويُعزّز إدراكَهم بأنّ التعدّديّة والاختلاف بين الأمم وثقافاتها أمرٌ طبيعي وواجب احترامه. يقول الشاعر العربي صفيّ الدين الحلي:

بِقَدرِ لُغاتِ المَرءِ يكثر نَفْعُه ... فتلك له عند الملمات أعوان
تهافت على حفظِ اللغاتِ مُجاهدًا ... فكلّ لِسانٍ في الحقيقةِ إنسان

واجب علينا لتشكيل البُعدين الثقافيّ والإنسانيّ في شخصيّاتِ أطفالنا تقديم ثقافة حضارتنا الغنيّة مِن خلال حكايات البطولات التي تجذب الأطفال وتُعمل خيالاتهم الواسعة، فيسمعون عن عبّاس بن فرناس وقد يتخيّلونه على شاكلة «سوبرمان». ويعيشون أجواء سياحيّة مع مغامرات ابن بطّوطة الذي انطلق شابًّا في بداية العشرينات مِن عمره ليجوب أراضي الله الواسعة ويتعارف مع شعوب الثقافات ويعيش بينهم ويُخبرنا عنهم، ويعرفون مدَى ارتباط علم اللغة بالتفكير الرياضيّ مع استماعهم إلى إنجازات الخليل الفراهيدي على الصعيدين اللسانيّ والحسابيّ. ويقدّرون مبكرًا دور الأنثى الفعّال في المجتمع بالتعرّف إلى نموذج فاطمة الفهريّة مؤسّسة أوّل جامعة التي أحسنت استغلال إرثها المادّي... ويُعدُّ الحفظُ مهارةٌ أساسيّةٌ لِتَخزين المعلوماتِ وبِناءِ الذاكرةِ، وبخاصّةٍ ذاكرة المدَى الطويل، وللأطفالِ قُدرات كبيرة في اكتسابِ ما يُقدّم إليهم في المراحل العُمريّة الأولى، فيُمكننا أن نُحسنَ الاستفادةَ مِن هذه القُدرات تربويًّا ومنهجيًّا بتقديم الأُسسِ الأخلاقيّة لهم مِن القرآن المصدر الأساسي لحضارتنا وثقافتنا، وإشغال خلايا الدماغ بِحِفظِ ما يتناسب مع المرحلةِ العُمريّة، وإدماجهم بِمُتعةِ التمييزِ بين الأصواتِ المتشابهة، وإدراك المعاني السهلة والدروس المُستفادة مِن القصصِ وعِبر الحكايات التي ترسخُ في الذِّهنِ، فيتعلّم منها النشء. لينطلق الأطفال بعد أن يبنوا في أذهانهم

رصيدًا وافرًا مِن الكلماتِ الفصيحةِ إلى تكوينِ جُملهم وتعابيرهم الخاصّة بِهم والتحدّث بِلسانٍ سليم وبَيِّن[2].

4 ـ كيف نُفيدُ تلاميذَنا مِن الإرثِ الثقافي الواسع في مناهجهم؟

ليقتدي أبناؤنا مثلاً بنماذج عالمات مُفكّرات فصيحات في حضارتنا على مرِّ العصور. ففي تاريخ الثقافة الإنسانيّة حِكاياتٌ ومَواقف حَفَظها الرُّواةُ وسَجّلتها الأقلامُ عمّن شَهدت لَهم عُصورهم ومُجتمعاتهم بتأثيرِهم الفعّال وبأدوارهم المتميّزة. وقد حَفَرَت المرأةُ كما حفر الرجل عَبر الزمان سيرتيهما الإبداعيّة والقياديّة في سعيهما المتوازي لإثباتِ الذاتِ وللمُساهمةِ في إرساء الحضارة الإنسانيّة.

وقد أبدعت المرأةُ العربيّة أديبة في مُختلف المُجتمعاتِ البدويّة والريفيّة والمَدنيّة وعلى مدَى العُصور الأمويّةِ والأندلسيّةِ والعبّاسيّة. وقد ارتبط فنُّ الحكايةِ بِسردِها وبِصوتِها وإمتاع السامعين بأسلوبِها وروايتها، مثلها مثل النِّساء في مُختلفِ الثقافات. وعَبَّرت عن وجودِها ومُشاركتها إبداعيًّا لِصنوها الرّجل الأديب الذي حاول بدورِه مُتأثّرًا ببيئته وثقافتِه رسمَ ملامح للمُشاركةِ النسويّة الإبداعيّة، ووضع أُطر لطبيعةِ مُشاركاتهنّ، وحصر ما يُنشر مِن تلك المُشاركات في قوالب مُحدّدة. فأتّفق مع الأديبةِ الأُستاذة بنتِ الشاطئ في أنَّ نشاطَ المرأةِ العربيّة الأدبّي عُزِلَ عن أخبارِ الحياةِ العامّة منذ القرنِ الثاني الهجريّ[3].

وها هي ليلى العامريّة (م 28 هـ) تؤكّد هذه الفكرة بما أنشدته في القرنِ الهجريّ الأوّل:

لـــم يـكـنْ الـمـجـنـونُ فـي حـالـةٍ إلّا وكـنـتُ كـمـــا كـــانَ
لـــكـنَّـه بـــاح بِـسِـرِّ الـهـوَى وإنّـنـي قـد مِـتُّ كِـتـمـــانـا[4]

فليستمتعوا بِحِكايةِ الشيخةِ شهدة الإبري (ت 1178م) الكاتبة الخطّاطة التي ألحَقَها والدُها فتاةً صغيرةً بمجالس العِلم لتأخذَ عن الشيوخِ وتُصبح مُعلّمة. وهذه دعوةٌ إلى الاهتمام بِضرورةِ تعليم الصغار إتقان الكتابَة بالخطّ العربي، والتدريب عليه في كلِّ مرحلةٍ دِراسيّة ليَتسنّى لهم التعبيرُ خطّيًا، وسُهولةُ قراءةِ النصوصِ المكتوبة.

وليتعلّموا عن مكانة الأعلام والأدباء في ثقافات الألسنة ورُموز الدول، وحكمتهم الظاهرة في التفاعل الثقافي وبناء معرفتهم بالتواصل مع الإنتاج الفكري السابق لهم.

ـ مركز تعليم اللغة الإسبانيّة الرسميّ في بلدان العالم.. ما اسمه؟ «ثرفانتس»، ومَن هو ثرفانتس؟

أديب إسبانيّ (1547 – 1616م) صاحب رواية «دون كيخوته» التي يعدها نُقّادٌ أوّلَ رواية أوروبيّة حديثة. وقد اختار ثرفانتس التركيز على عناصر الثقافة الموريسكيّة (مسلمي إسبانيا)

(2) بسمة الدجاني، مقابلة على موقع مؤسّسة قطر، 12 نيسان/أبريل 2022.
(3) عائشة عبد الرحمن، **الشاعرة العربيّة المعاصرة** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1963)، ص 11.
(4) أو قد ذبتُ كتمانا.

إلى حدّ ملحوظ في هذه الرواية. ونظر إلى الهويّة الموريسكيّة بوصفها جزءًا أساسيًّا مِن الهويّة الإسبانيّة الأوسع، ورأى أنّ الاعتراف بهذا أمر ضروري لتجديد الثقافة الإسبانيّة[5].

ـ الألمان: مَن هو رمز اللغة الألمانيّة حول العالم؟ «غوته/جيته»، ومَن هو غوته؟ أديب ألماني (1749 – 1832) صاحب «الديوان الشرقيّ للمؤلّف الغربيّ» الذي أهداه للشاعر حافظ الشيرازي تعبيرًا عن شدّة تأثّره به، ويفتتحه غوته بقصيدة هجرة[6]:

الشمال والغرب والجنوب تتحطّم وتتناثر

والعروش تُثلّ والممالك تتزعزع وتضطرب

فلتهاجر إذًا إلى الشرق في طُهره وصفائه

كي تستروح جوّ الهُداة والمرسلين

هنالك حيث الحبّ والشرب والغناء

سيُعيدك ينبوع الخضر شابًّا مِن جديد

إلى هناك حيث الطهر والحقّ والصفاء

أودُّ أن أقودَ الأجناس البشريّة

فأنفذ بها إلى أعماق الماضي السحيق

حين كانت تتلقّى مِن لدن الربّ

وَحي السماء بلغة الأرض

ـ الأتراك: ماذا أطلقوا على مركز تعليم لُغتهم التابع لسفاراتهم؟ «يونس إمره» (ت 1321م) ومَن هو يونس إمرة؟ أديب وصاحب كتاب **الديوان** الذي يحوي أشعاره، و«يُعرف أيضًا باسم **الهيلر**، يناجي فيه الله، ويتضرّع إليه أن يغفر له خطاياه، ويحشره في زُمرة أحباب الحقّ، ويُنسب إليه كتاب **رسالة النصيحة** وهو كتاب أدبيّ على نسق المثنوي لمولانا جلال الدين الرومي، ويعدّه النقّاد أثرًا تعليميًّا مُهمًّا لما يحويه مِن تفاسير ونصائح وحِكم وعظات، الأمر الذي يعكس دوره كمرشد ديني وروحي للشعب التركي». وقد أعلنت اليونسكو عام 1991 عام يونس إمره بمناسبة الاحتفال بذكرى مولده الـ 750[7].

---

(5) ديفيد سباستيان كروس وبسمة أحمد صدقي الدجاني، «الاضطراب والتفكير الذاتي والتجديد: إعادة النظر في التأثيرات العربيّة في دون كيشوت – كيخوته،» **مجلّة دراسات للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة** (الجامعة الأردنيّة)، السنة 47، العدد 2 (2020)، ص 396.

(6) يوهان ج. جيته، **الديوان الشرقي للمؤلّف الغربي**، ترجمة عبد الرحمن بدوي (القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة، 1944)، ص 12.

(7) صالحة، علّام، من هو يونس إمره الذي تُسمى المراكز الثقافية التركية باسمه؟ مقالات الجزيرة، موقع الجزيرة الالكتروني، 29ـ4ـ2022مقالات الجزيرة، 29 نيسان/أبريل 2022.

ـ وماذا عن معهد اللغة الصينيّة؟ «كونفوشيوس» ومَن هو كونفوشيوس؟ المُعلّم، نبيّ الصين، المَلك الفَيلسوف (551 ق. م.) ألقاب تدلّ على مكانته، وقد سَجَّلَ مُحاضَراتِه في «المُنتخبات الأدبيّة»، ومِن أقواله: «وَقتَما كُنتُ في الخامسةِ عَشرة وقفتُ نفسي على الاطّلاع، فلمّا بلغتُ الثلاثين تَوَطّدت مَعْلُوماتي، فَلَمّا أصبحتُ في الأربَعين زالَت شُكوكي، وفي الخَمسين مَيَّزْتُ إرادةَ السماء، وفي السِّتين كُنتُ مُسْتَعِدّاً للإصغاءِ إليها، وفي السبعين تَيَسَّر لي إطاعةُ رَغبةِ قَلْبي دُون أن أتجاوزَ ما هو حقّ». يقومُ مَذْهَبُهُ على الحُبِّ، حُبّ الناسِ وحُسن مُعامَلَتِهم، والرِّقّة في الحَديثِ والأدب في الخطابِ، ونَظافة اليدِ واللسان، واحترام الأكبر سِنّاً ومَقاماً، وتقديس الأُسرة.

خاتمة

اللغةُ وأمّـةُ اللغةِ بِحاجةٍ إلى العملِ والإصلاحِ بِعزمٍ وبِقرارٍ سياسي صارم تَحفّه الأنظمة والتعليمات التي تتكئ على نظامٍ واضحٍ مِن العقوباتِ التي تُعَدّ كلَّ مساسٍ باللغويّ مساسًا بالقوميّ والوطنيّ والدينيّ. وهذا ليس حلًّا افتراضيًّا، بل هو الحلّ الواقعيّ، وإنّ اللغةَ التركيّة واللغةَ العبريّة مثالان قريبان لما تفعله قوّةُ السياسة في فرضِ القناعةِ بِقُدرةِ اللغةِ وإن كانت حديثةً بتثبيتِ هُويّتِها في المجتمعِ الهدف.

أختمُ أجوبتي عن أسئلة الهُويّة والتنمية، بِكلماتِ أحمد صدقي الدجاني ـ التي تَشَرَّبْتُها تِلميذةً وتَمَثّلْتُها مُعلّمةً: «أنا مِن الذين يعتقدون أنّ للغةِ دَورًا خاصًّا في تحقيقِ الانبعاثِ الحضاريّ للأُمم. فنهضة العُلوم اللغويّة هي الخُطوةُ الأولى في النهضةِ، وأحد مقاييس تقدّمِ الأمم هو عِناية الأُمّة بِلُغتِها. والأمّةُ الحَيّةُ عُنوانُها لُغةٌ حَيّة»، واضعة نصب العين:

أنّ معرفة اللغات لا تتمّ إلّا بالتعليم، لأنّ العقلَ لا طريق له إلى معرفةِ اللغات البتّة، بل ذلك لا يحصل إلّا بالتعليم ـ وفق ما عبّر به فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) ـ فإن حصل التعليمُ حصل العِلمُ به، وإلّا فلا، أمّا العلم بحقائق الأشياء فالعقل مُتمكّنٌ مِن تحصيلِه (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: تفسير قوله تعالى: «وعلّم آدم الأسماء كلّها»).

وتعلّم أكثر مِن لغة ضرورة وواجب، وقد رَدّ الفقيهِ والأديبِ الأندلسي ابن حزم على أقاويل المفاضلة بين اللغات في كتابِه الإحكام في أصولِ الأحكام قائلاً: «وقد تَوَهّم قَومٌ في لُغتِهم أنّها أفضل اللغات، وهذا لا معنَى له، لأنّ وُجوهَ الفضلِ معروفةٌ، وإنّما هي بعملٍ واختصاص، ولا عمل للغةٍ، ولا جاء نصٌّ في تفضيلِ لُغةٍ، قال تعالى: (**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**) (سورة إبراهيم: الآية 4). لذلك يرفضُ اللسانيّون المُفاضلة بين اللغاتِ، ويُفسّرون تفضيلَ لُغةٍ على أخرَى نتيجة الاعتيادِ على سماعِ أصواتِها، وأُلفة تراكيبِها، وفهمِ تعبيراتِها.

لذلك نحن نُعلّم اللسانَ العربيّ لينعم أبناؤنا بالإرثِ الثمين لِهذا اللسانِ المُتميّز بين ألسنةِ العالم؟ وليكتسبوا مهارات التواصل به بمتعةٍ وسلاسة، وليُحافظوا على ارتباط هويّاتهم به باعتزازٍ حيثما كانوا ومهما أتقنوا مِن لُغاتٍ مُتنوّعة؟ ونجعلهم يستشعرون معنا وصف الشاعر حليم دموس (ت 1957م) للغةَ العربيّة ويقدّرون أنّها:

لُـغــةٌ إذا وَقَـعَــتْ عـلـى أسْـمـاعِـنـا ... كـانَـتْ لَـنـا بَـــردًا عـلَـى الأكْـبـادِ
سَـــتَـظَـلُّ رابِـطـــةً تُـؤلّـــفُ بَـيْـنَـنـا ... فـهـيَ الـرَّجـــاءُ لِـنـاطِـــقٍ بِـالـضّـادِ

المراجع

ابن حزم. **الإحكام في أصول الأحكام**.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدّمة**.

أبو العتاهية. مَوقع الديوان <https://www.aldiwan.net/quote53.html>.

الحلي، صفيّ الدين. موقع الديوان . <https://www.aldiwan.net/poem38532.html>

الدجاني، أحمد صدقي. **تجديدِ الفكرِ استِجابةً لتحدّيّاتِ العَصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996.

الدجاني، أحمد صدقي. **تفاعلات حضاريّة وأفكار للنهوض**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1997.

الدجاني، أحمد صدقي. **عرب ومسلمون وعولمة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000.

الدجاني، بسمة. دراسة وتحقيق كتاب **مصارع العشّاق** تأليف جعفر السرّاج. وزارة الثقافة الأردنيّة، عمّان، 2004.

«شعر حليم دمّوس – لغة إذا وقعتْ على أسماعنا.» موقع عالم الأدب، <https://bit.ly/3o0xd4l>

الرازي، فخر الدين، **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**.

ليلى العامريّة، موقع الديوان.<https://www.aldiwan.net/poem72157.html>

ورقة عمل (3)
النحب العربية وتحديات اللغة

عبد الله البريدي(*)

باحث وأكاديمي سعودي.

«الظهير» هو المعاون أو المعيل القوي؛ وقد وردت هذه الكلمة (الظهير) في القرآن الكريم سبع مرات، وهو ما يدل على أن التوسل بهذه الكلمة يعطي دلالة على أن الدور الذي ننيطه بالنخبوي والمجتمعي هو دور محوري وليس بثانوي. اللغة العربية هي إحدى طبقات الهوية وليست دينًا أو الدولة. أتحدث هنا عن الهوية من جهة الترسخ والثبوت لا من جهة الأهمية أو المكانة. ماذا يعني هذا الكلام في سياق الحديث عن اللغة والهوية والتنمية؟ له معانٍ واستحقاقات متعددة، فهو يعني أن العربية بالنسبة إلى العربي هي ركيزة إدراكه لذاته وهي تمثِّل تماهيًا تامًا مع ذاته العميقة. العربية هي التي تصنع للعربي مشاعره تجاه نفسه متجسدة في شعوره بأنه عربي ودلالة عميقة تشير إلى وعي الوعي، أي وعيه أنه يعي أنه عربي، وهو لا يعرف أنه عربي فحسب بل يعرف أنه يعرف أنه عربي. مستوى التفكير هذا في أدبيات علم النفس الاجتماعي يسمى الانعاكسية. وإذا ما استعرنا مصطلحات عالم النفس البريطاني جيمس آلن (James Allen) (1864 – 1912) يمكننا أن نقود بمعادلتي الفاعل والمفعول به كما يلي: «العربية هي الذات العارفة، الذات الفاعلة. والعربي هو الذات المعروفة، الذات المفعول بها». كل ذلك يؤكد خطورة اللغة في مصير العربي ومستقبله. من الأدواء التي أصيبت بها الثقافة العربية المعاصرة أنها باتت في بعض أدبياتها وممارساتها تؤمن بقوالب صريحة أو دينية بما يمكننا وصفه بالجبرية السياسية، حيث يؤمن الإنسان العربي بأن السياسي هو مسؤول عن كل صغير وكبير ومقبل ومدبر في عالمنا العربي. هذا ما يجعل الإنسان متخفِّفًا من قدر كبير من المسؤولية النخبوية متجنبًا وخز الضمير بقدر ما تسعه هذه العقلية. من شأن هذه الجبرية الصريحة أو الضمنية أن تضمر الوعي للعقل والوجدان، بل قد تصل إلى إيقاف نموِّه وتجميد العقل والوجدان على فكرة فاعلية السياسي المنشودة المفقودة. لا خلاف البتة حول أن السياسي يؤدي دورًا جوهريًا في المسألة اللغوية، وذلك فيما يتعلق بالسياسة اللغوية من جهة إقرارها في التشريعات والقوانين، ومن جهة ترجمتها على أرض الواقع، وعدم اضطلاع السياسي بهذه المهمة يعرض اللغة العربية لمخاطر وتحديات كثيرة. أود أن أشير هنا إلى أن ثمة خطرًا وتحديًا ينبعان من النخبوية والمجتمع نفسيهما، وقليلاً ما نعالج هذا الأمر بوضوح ونتطرق إليه بسرعة، وهو الظهير النخبوي والمجتمعي.

قبل تناول بعض الأبعاد والمظاهر التي تؤكد خطورة الدور النخبوي والمجتمعي سأجيب باختصار عن بعض الأسئلة التأسيسية، ما هي السياسة اللغوية؟ ولماذا نضعها؟ ثمة تواشج عضوي بين مفهومي التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، إذ يندر أن يعالج أحدهما من دون معالجة الآخر.

(*) البريد الإلكتروني: beraidi2@yahoo.com

الفرق الجوهري بينهما يكمن في أن السياسة اللغوية تُضَمّنُ بطريقة أو بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات إزاء اللغة الرسمية وحقوقها وامتيازاتها وبكل استخداماتها اليومية في الحياة والتعلُّم والتجارة والإعلام وغيره. أما التخطيط اللغوي فيشير إلى الجهود التي تبذَل لتحقيق هذه السياسة في أرض الواقع. نضع السياسات اللغوية ونخطط للغتنا من أجل حمايتها وتأمينها في مستقبل أيامها بما يجعلها قادرة على النمو وفق كينونتها هي، بما في ذلك معاونتها على احتضان الفرص المواتية أو تلك التي يمكن أن تكون مواتية، وعلى تخطي التحديات الراهنة والقادمة على حد السواء. حماية اللغة وإنماؤها هما الباعثان الرئيسان للسياسة اللغوية وما يتبعها من تخطيط ونضال لغويين. هذه الحماية للغة تتبنى في نهاية المطاف المحافظة على هويتنا العربية الإسلامية ودفعنا إلى التفكير والإبداع في مختلف العلوم والتقنيات والثقافة والأدب. باختصار، نحن ننمي لغتنا من أجل أن تنمِّينا هي.

بعد هذا التقديم الخاطف، نشير إلى جملة من الممارسات النخبوية المجتمعية وكيف أنها تشكل خطرًا وتحديًا للغة العربية في الأجيال الحاضرة والمتوسطة والبعيدة، واضعًا إياها في مشاهد مباشرة في سياق أحدث فيه مقارنة بين دور السياسي من جهة ودور النخبوي المجتمعي من جهة أخرى، ذلك حتى نوضح ما نحن في سبيله من أخطار وتحديات نخبوية واجتماعية قائمة.

المشهد النخبوي الأول: يقترح بعض أفراد النخبة اللغوية تجاوز بعض القواعد النحوية أو الصرفية بحجة شيوع استخدامات تتعارض مع هذه القاعدة أو تلك. ومنهم من يقترح إضافة حرف إلى اللغة العربية من أجل تمكينها من نطق كلمات أعجمية، وقد يُقدم هذا الاقتراح بصيغة ورقة بحثية أو يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي في قالب تغريدة على التويتر أو نص على الفيسبوك، وهو قد يحصل على بعض التأييد أو علامات الإعجاب. وهنا نتساءل، ألا يدرك هذا النخبوي أن اللغة هي بحد ذاتها رأسمال جماعي حيث يستيقظ وعي الإنسان على لغة يرثها ممن سبقوه ولا يحق لأحد بأن يتصرف بما لا يملكه ملكية خاصة ولا أن يبدل فيه من تلقاء نفسه. فاللغة حينما تكون رأسمالًا جماعيًا فهي ليست ملك شركات الأموال، وإنما هي شركة تضامن تقوم على أفراد يتعارفون فيما بينهم ويتشاركون في قارب تضامني حيال الأرباح والخسائر. فالربح والخسارة اللغوية يتشاركها الجميع كافة، ولو غرموا في ذلك ذخائرهم الخاصة، ألا يدرك هذا النخبوي اللغوي أن اللغة ليست إناءً خاصًا في محيط بيته يتصرف فيه كما يشاء؛ فيزيد وينقص ويغير ويبدِّل، بل هي فناءٌ عموميٌ يحوط ما يستوعبنا كلنا. فلا أحد من ثم يستطيع التصرف في اللغة إلا عبر قوانينها هي، وإلا كان المتصرف جائرًا وتحمّل تبعات ذلك، إن عاجلاً أو آجلاً. لو تجاوز بعضنا في شيء من قواعد العربية وبعضنا في شيء آخر منها، ما بقي منها شيء. تخايلوا أن يقوم أحد بتجاوز خطوط هذه القاعدة لغويًا بانتشال أساليب تعبيرية في المجتمع تخالفها، ثم يأتي آخر بالمنطق نفسه ويقترح تجاوز قاعدة لغوية أخرى، ثم يأتي آخر. هنا نصبح إزاء تجاوز القواعد اللغوية وأصولها وسنكون إزاء ما يمكن وصفه بأنه شرخ في زجاجة اللغة. الحياة نوارة بالحركة، والحركة متسببة حتمًا في هز الزجاجة هزًا يفضي إلى زيادة الشرخ وتعاظمه، وستكون في متتالية من المتغيرات والاقتراحات لتغيير هذه القاعدة اللغوية أو تلك، وهذا ما يكسر زجاجة اللغة وتفقد القدرة من ثم على أن تحافظ

على تراكمية تراثنا الديني والثقافي والأدبي والعلمي، حتى تغدو العربية كالإنكليزية، مثلاً تبدُّل جلدها كل بضعة قرون. في المقابل، ألم يضع السياسي مجمعًا لغويًا من أجل أن يتصدى للمسائل اللغوية المستجدة عبر اجتهادات علمية جماعية رسمية رصينة، لا اقتراحات ذاتية فردية عشوائية. هل يتحمل النخبوي مسؤوليته ويكف أذاه عن اللغة؟

المشهد النخبوي الثاني: يُقَر برنامج ماجستير أو دكتوراه في حقل من الحقول الإنسانية والاجتماعية في جامعة من الجامعات العربية، وتكون لغة التعليم الإنكليزية لا العربية، من أقر ذلك؟ هل هو السياسي؟ لا بل النخبوي الأكاديمي، على افتراض أنه يصح أن نعد الأكاديمي نخبويًا. من الذي خذل اللغة هنا؟ إنه النخبوي الأكاديمي. لماذا؟ لأنه تشرب في لاوعيه أن لغة العلم هي اللغة الإنكليزية وأنه لا أمل لنا في اللحاق بالغرب المتقدم سوى التدريس بهذه اللغة، مع التحجج بعدم وجود مراجع رصينة يمكن الاعتماد عليها في برامج الدراسات العليا ونحو ذلك. ألا يحق لنا في هذا السياق أن نتساءل، ألا يُدرك هؤلاء الأكاديميون ارتباط الثقافة بالفكر وتأثيرها بالحقول الإنسانية والاجتماعية بالذات؟ ألا ينوي هؤلاء الأكاديميون الكسالى أن يبحثوا ويطوروا مفاهيم ونظريات جديدة؟ ألا ينوون تأليف كتب رصينة؟ كيف نتعامل مع هذا البؤس الأكاديمي؟ كيف نزيل هذه الاعتقادات الخاطئة من رؤوسنا؟ في المقابل، ألن يقر السياسي ضمن السياسة العامة للتعليم أو السياسة العامة للغة أن تكون لغة التعليم هي العربية؟ هل يتحمل النخبوي مسؤوليته ويكف أذاه عن اللغة؟

المشهد الاجتماعي الأول: نشاهد في مجتمعاتنا العربية من يفتتح مشروعًا تجاريًا، فيبادر إلى انتقاء اسم أعجمي له بحجة أنه يومئ إلى جودة المنتج أو الخدمات المقدمة. وقد يتعدى ذلك نطاق الاسم، حيث تستخدم اللغة الأعجمية الإنكليزية أو الفرنسية للدعاية أو الإشهار وقد تستخدم في المعاملات والسجلات. في القطاع السياسي، فالسياسة اللغوية تنص على وجوب كون الأسماء التجارية عربية، هل يتحمل المجتمعي مسؤوليته ويكف أذاه عن اللغة؟

المشهد الاجتماعي الثاني: هناك من يفضِّل تعليم أبناءه في مدارس أجنبية، وقد يتعدى الأمر ذلك حيث يحرص على الحديث معهم بلغة أجنبية أعجمية داخل البيت بصفة كاملة أو شبه كاملة، وذلك من أجل تكريس المهارة اللغوية في الأعجمية وجعلها اللغة الأساسية في التكلم والتعبير، بحجة أن في ذلك ضمانة للمستقبل والعمل. في المقابل، ألم يضع السياسي سياسة تعليمية تنص على كون اللغة العربية هي الرئيسية في التعليم وينشئ المدارس العامة التي تطبق هذه السياسة. هل يتحمل المجتمعي مسؤوليته ويكف أذاه عن اللغة؟

وثمة مشاهد ومشاهد بالسياقات النخبوية والمجتمعية، وما ذكرته لا تكاد تكون مجرد أمثلة. وفي الختام أقول إن ثمة أخطارًا وتحديات نابعة من بعض الممارسات النخبوية المجتمعية، وهي بحاجة إلى نقد شفاف ومعالجة رصينة هادئة تضم إزالة الأفكار والاتجاهات السلبية وزرع تصورات واتجاهات إيجابية محلها. فمن يتصدى لمثل هذه المهمة النبيلة. حينها يسعنا القول إن ثمة ظهيرًا نخبويًا مجتمعيًا يسند السياسية اللغوية وينضجها ويدفعها إلى التطبيق، وهو ما يجعل العربية جزءًا من الحل النخبوي والحضاري.

المناقشات

1 ـ لونا أبوسويرح

نحن جميعًا مدركون التحديات التي واجهتها اللغة العربية منذ عصر النهضة، ولا تزال توجد دعوات متعددة المنطلقات والأغراض تتباين في تناول اللغة العربية ودورها وهل يجب حمياتها أم التخلي عنها لمصلحة لهجات محلية أو لغات عربية أكثر رواجًا في إطار سوق العمل والعولمة وثورة الاتصالات. مع أن الهجوم على اللغة العربية وجد آذانًا صاغية ومناصرين ودعاة في بعض الأقطار العربية، إلا أن اللغة لم تختف من المشهد ولو تعرضت لأزمات متتالية تزامنت مع تصاعد وتيرة الهجوم على الأمة العربية نفسها كيانًا وأرضًا وهوية. كما ساهمت حالة الانكشاف والتردي العربي على المستويات السياسية والاقتصادية وتراجع الدعوات إلى التكامل العربي والأمن القومي العربي في تعظيم الموجات السلبية للتغريب والأمركة، الأمر الذي اتسع نطاقه وما يزال يتسع. وبصرف النظر عن الواقع اللغوي في الأقطار العربية الذي يسمح بمكونات ازدواجية اللغة فإن الضعف والإهمال الذي تلاقيه اللغة العربية يبيِّن بما لا يدع مجالًا للشك أننا أمام ظاهرة خطيرة في جميع المقاييس.

من هنا يأتي اهتمام المركز بدور اللغة العربية وليس فقط كعامل أساسي في قوميتنا العربية ووحدتنا وفي تكوين هذه الأمة وتعزيز هويتنا وهوية الأجيال العربية القادمة. اللغة الوطنية والقومية هي بمنزلة وطن ثقافي يصنع وجداننا ويشكل هويتنا ويؤدي دورًا حاسمًا في تحريك مكامن التفكير وتفعليه لينتج علمًا ومعارف ويغير سلوكًا وينقل المعارف ويسهل تبادلها. أود الاقتباس من المفكر القومي العربي الكبير الراحل ساطع الحصري: «وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها تكون قد فقدت الحياة، لأن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء على لغتها».

2 ـ عبادة كسر

على الرغم مما يشهده الزمن الراهن من آيات بطولية ومقاومة في فلسطين ومحاولاتِ نهوض عربي، فإننا نواجه في الوقت نفسه «الردة السياسية» وترهل الدولة القُطرية والمؤسسات العربية، وتفاقم مشاعر الدونية الحضارية. تأتي ندوتنا اليوم بقرار شديدِ الوعي لضرورة المواجهة والتصدي من أجل النهوض بلغتنا وهويتنا، ومن ثم قوميتنا العربية. تُعقدُ هذه الندوة اليوم في سياق اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بالنهضة العربية، ونحن نتطلع من خلال كل أنشطتنا البحثية والنشرية والنقاشية والتدريبية الشبابية إلى تشكيل رافعة للنهوض الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي الشامل.

اليوم نحاول أن نناقشَ وضع رؤية تعلي من شأن اللغة العربية وتعميمها كجزء من حركة التحرير والنهضة وتوحيد الأمة العربية في وجهِ التفتيت والدولنة والأقلمة والتشويه وتغليب اللهجات المحلية ووسائل الاتصال الحديثة. نتناولُ السياساتِ اللُغوية العربية كظهيرٍ نخبويٍ ومجتمعي، فضلًا عن الظهيرِ التنموي والاقتصادي.

3 ـ نهوند القادري عيسى

في ظل التطور التكنولوجي والاتصالي المتسارع، أجد أن مقاربة مركز دراسات الوحدة العربية لموضوع اللغة من منطلق الترابط العضوي بينها وبين الهوية والتنمية لأمر يحفز على التفكير المعمق في السياقات المحيطة حالياً باللغة العربية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وخصوصاً أن أغلبية البلدان العربية تعاني حالياً على أرض الواقع الصراعات والانقسامات، والأزمات الاقتصادية الحادة، هذا عدا عن أنها تفتقد التنمية، والإنتاج المعرفي، ويتسيَّد فيها الاستهلاك. إضافة الى أنه لم يعد هناك من قضية جامعة فيما بينها.

هذا الواقع الأليم يقابله فضاء افتراضي تلفه المفارقات، محمّل بأوهام ووعود، الحرية، الأفقية، التفاعلية، الاستقلالية...إلخ، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، تسود في هذا الفضاء الفوضى والعنف والكراهية وغرق المستخدمين في لجة المعلومات. مع هذا الانفصام بين الواقعين في ظل إرث استعماري ما زال قائمًا بأوجه نيوكولونيالية متنوعة، تغدو الصورة عن الذات عرضةً للتلاعب من الآخر القوي، المخترِع، المنتِج، المتطوِّر، ويستحيل الفرد مخلوقًا كارهًا نفسه، محتقرًا لغته، لاهثًا وراء ما هو جديد. حينها تهتز الهوية وتتشظّى فتتحوَّل إلى هويات متجاورة، تتشكل ويعاد تشكلها بطريقة عائمة، لا نقاط ارتكاز لديها، فاقدة الروحية. وهنا تبرز المعضلة الكبرى المتصلة بالعالم الافتراضي، فالإنترنت يتيح أمامنا الكثير من التطبيقات لتعلُّم اللغة بطريقة سهلة وعملية وسلسة، وفي متناول الجميع، إنما في الوقت عينه تسلب شدة الاستخدامات لمنصات التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات الاتصالَ معناه، وتنزع من اللغة روحيتها وتفقدها معناها.

فإذا كانت اللغة وعاءً للمشاعر، للتعبير عن الدواخل وعن الأحاسيس، فضاءً للمخيلة وللإبداع، للتملِّي والتفكير والمحاجّة، أداة للتعبير عن الذات، لتعزيز التواصل بين البشر، فإن المنطق المحرك للمنصات الإلكترونية المحكومة بالسرعة، بالمباشرة، بالآنية، باستدامة الاتصال، بتحديد عدد الكلمات، عبر ابتكار طرق للنقر، للإعجاب، للامتعاض، بواسطة استخدام الرموز الانفعالية، بما يسهل على «البيغ داتا» تتبع آثار المستخدمين وبيعها للشركات الكبرى وللحكومات ولأجهزة الاستخبارات، طمعاً في جني ثروات طائلة. ما جعل التعبير بلغة سليمة أمرًا منفرًا ومبعثًا للملل. لذا أبعد من طريقة كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية، فإن اللغة تتراجع حين يضعف الإنتاج المعرفي، اللغة تذبل عندما تهتز الصورة عن الذات. اللغة الأم تضمر عندما يضيق نطاق استخداماتها؛ فعندما تضعف مخيلة الناطقين بها، تصبح عمليات التورية والتلميح والاستعارة والبلاغة لا حاجة للأجيال الرقمية بها. مع المباشر نلجأ إلى الانفعالية وإلى التصريح الفج. مع السرعة نلجأ إلى الكلام الناجز المتسرع البدائي غير المفكَّر فيه. مع التشتت والفردانية والشرذمة وغياب القضية نلجأ إلى الكلام العنيف. مع الذكاء الاصطناعي تسود اللحظوية تنتفي الحاجة إلى الماضي، وتصبح الصيغ اللغوية التي تترقب المستقبل لا طائل منها. مع الأفقية، يتساوى العالِم والجاهِل، الضليع باللغة والعابث بها، وهذا ما يسرّع انهيار السلطات اللغوية.

4 ـ أحمد حسين

أود التطرُّق إلى بعض النقاط. **النقطة الأولى** هي ما ورد في تقرير البنك الدولي في حزيران/ يونيو 2021 الذي تناول مسار التعليم، مشيرًا بوجه خاص إلى أزمة ودور اللغة العربية في عملية التنمية. يسلِّط التقرير الضوء على التخلف أو عدم جودة التعليم باللغة العربية، وهو ما يؤدي إلى أزمة تنمية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. **النقطة الثانية** هي التعلُّم ما قبل السن السادسة، ففي الأوطان العربية كافة، يتعلم الأطفال دون السن السادسة اللهجة المحلية وحين ينخرطون في المؤسسات التعليمية في سن السادسة، يتم تعليمهم اللغة العربية الفصحى، وهذا موضوع يتطلب مراجعة شاملة لمعالجة هذه الفجوة، سواء من الناحية التعليمية أو من ناحية برامج الأطفال وحتى الألعاب الإلكترونية. **النقطة الثالثة** هي التنمية، من المؤسف أن كثيرًا من المواقع الرسمية للحكومات العربية تنشر معلومات بلغات أجنبية (إنكليزية) وكأنها موجهة إلى وسط أجنبي خارجي (الشركات الأجنبية) لا إلى وسط محلي داخلي، وهذا ما يؤثر في عملية تعريب المجالات المختلفة العلوم (الطب، الهندسة... إلخ). **النقطة الرابعة** تتعلق بالعقود، فالشركات العربية تعمد إلى تبادل الرسائل الإلكترونية والإيميلات والعقود باللغات الأجنبية (الإنكليزية)، هنا نحن نمهد إلى تهميش لغتنا العربية، وإذا ما استمررنا في هذا المنحى فلن نتمكن من التطور، إذ يستحال التطور والإنتاج من دون أن تتمكن لغتنا العربية من إدراك وفهم أدوات التمكن والإنتاج، ويستحال تطوير مجالات العلوم المختلفة سواء كانت في القانون والبحث العلمي والطب والهندسة وغيرها عبر الاعتماد على لغتها الحالية الإنكليزية. عليه يجب أن تكون اللغة العربية لغة التفكير المعتمدة وإلا سنبقى في دائرة التبعية العلمية للغة الأجنبية الأخرى.

5 ـ أسامة إبراهيم

أتوجه إلى الدكتور محمد مرياتي بسؤال، إذ إني تابعت الكثير من أبحاثه وقراءاته، ولديّ سؤال حول ورقته المقدمة إلى تقرير **التنمية الثقافية في العالم العربي**، حيث شارك في إعداد التقرير بوصفه كاتبًا رئيسًا. وبوصفي باحثًا ومترجمًا تمثل اللغة مصدر اهتمامه وعمله، أول صدمة لي تمثَّلت عند حضوري مؤتمر للترجمة في دبي وقد حضر المؤتمر شخصيات أجنبية كثيرة من مستشرقين وغيرهم، وقد أجمع الوفد الإنكليزي ومن ضمنهم أستاذ اللغات كلايف هولز، على أن انتشار اللغة لا يرتبط بسياسات وأنه لا توجد سياسية لغوية، بل هناك فضاءات كاملة مفتوحة ومن ضمنها اللغة. كما أن الدراسات الحديثة أكدت أن ألمانيا أيضًا تفتقر إلى سياسة لغوية، هذا يفيد بأن دعم اللغة يتم على نحو تلقائي وأن الفضاء الأساسي هو تداول اللغة لهدف الحفاظ عليها وتقديمها إلى الشعوب.

6 ـ إبراهيم علوش

أرى أن الجيل الحالي يعاني مشكلة، فهو مقتنع بأن اللغة العربية غير قادرة على حمل الثورة العلمية التكنولوجية التي يمر بها العالم اليوم. كثير من الأجيال الصاعدة يظنون بأن دراسات اللغة العربية وآدابها وقواعدها من النحو والصرف هي من الأمور الفائضة عن الحاجة. أود الإشارة إلى

ضرورة القيام بعمل تثقيفي يتوجه إلى الأجيال الصاعدة يتناول اللغة العربية ويبرز حيويتها ومرونتها وقدرتها على استيعاب التطورات التكنولوجية. هذه اللغة تمكّنت سابقًا من اجتراح مصطلحات المعدات الطبية للزهراوي والأدوية للرازي والجبر للخوارزمي أو العين عند ابن الهيثم وخرائط الإدريسي، وبالتالي هي ليست عاجزة عن النهوض مجددًا. المشكلة لا تكمن في اللغة العربية، بل في الحاملة الحضارية للشعوب المتداولة لهذه اللغة. أود أن أشير إلى أنه على هامش أي مشروع نهضوي هناك دور للنهضة اللغوية، وهناك الكثير من الأمثلة حول ذلك، مثلاً: محمد علي باشا في مصر، ورفاعة الطهطاوي ومدرسة الألسن ومشاريع الترجمة الكبيرة التي تمت في القرن التاسع عشر. هذه المحاولات شبيهة بمحاولة الخليفة العباسي المأمون في القرن التاسع ودار الحكمة، لا أعتقد أن القصة تتعلق باللغة بل بغياب مشروع نهضوي قومي قادر على إنتاج جيوش من التعابير والمصطلحات قادرة على رفد اللغة العربية بما هو معاصر وقادر على استيعاب الإنتاج العلمي والتكنولوجي المعاصر والإضافة إليه وتطويره.

7 ـ عادل عبد الصادق

يتسم هذا الموضوع المطروح أمامنا اليوم بكثير من الأهمية، وهو يتطلب تكاتف وتعاون الأكاديميين والمتخصصين من مختلف الخلفيات، فهذه قضية تهم الجميع. أود هنا إبراز عدد من النقاط. **النقطة الأولى** تتعلق بكيفية تسليط الضوء على دور الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تطوير تعلم اللغة العربية، وبخاصة أن هذه التقنيات الجديدة أثرت في مفاهيم النحو والنطق والترجمة، إذ باتت التطبيقات الرقمية تقوم بهذه الوظائف. فما هو الحد الفاصل بين هذه التطبيقات وقدرتها على التعبير عن اللغة العربية؟ كيف يمكن اعتماد التطبيقات الجديدة الرقمية في تعليم اللغة العربية وتعلّمها، لمرتادي المدارس والثانويات أو الجامعات أو حتى للأجانب غير الناطقين بالعربية، وذلك عبر تخصيص منصات معتمدة ومحكّمة وخاضعة لجهات أكاديمية ذات ثقة، مثل مجمع اللغة العربية، تعتمد معايير النحو ومخارج الألفاظ المتعارف عليها. **النقطة الثانية** هي تعلم اللغة في المدارس ودورها في نمو الخيال والإبداع لدى الشباب، التي تقول إن تعلم الطفل للغة الأم يساعد على نمو درجة الخيال والإبداع لديه والخروج من النص إلى الخيال، وهذا لتطوير جيل شباب قادر على التفاعل مع الآخرين. **النقطة الثالثة** هل أن تعلم اللغات الأجنبية يؤثر سلبًا أم إيجابًا في اللغة الأم؟ يجب التركيز على ما هو المقدار الحقيقي للسن التي يمكن فيها تعليم الأطفال لغات أجنبية، وهل تدرس كلغة أم كعلوم مثل باقي المواد كالرياضيات والفيزياء والكيمياء التي تدرس بلغة أجنبية. **النقطة الرابعة** تتعلق بمشكلة الشعور بالانتماء وهو الذي يقود الطفل إلى الانحياز إلى لغته الأم للتعبير عن هويته وما شابه ذلك. **النقطة الخامسة** تتمثل بدور السينما والفن في تعليم وتصحيح ونشر اللغة العربية الصحيحة، ففي المدة الأخيرة كان الدور سلبيًا جدًا وقام بتكسير قواعد اللغة العربية وحتى الأجنبية. **النقطة السادسة والأخيرة** هي ضرورة الفصل بين اللغة الأم واللهجات المحلية. توجد بعض الدراسات الأجنبية التي تحاول أن تعزز استقلالية اللهجات واللغات المحلية المختلفة على حساب اللغة العربية، وذلك لغايات سياسية. يجب دراسة علاقة اللغة العربية باللهجات المحلية في البلدان العربية.

8 ـ وائل أبو الحسن

تعلمنا في هذا اللقاء أنه لا توجد هوية ولا تنمية من دون لغة، وجميعنا متفق بأن الدول التي نمت وتطورت، وعلى رأسها الدول الكبرى، إنما نمت وتطورت بلغاتها، وهناك الكثير من النماذج المتاحة أمامنا. حتى لا أطيل، أرى أن أساتذتنا الكرام متفقون أنه يجب حماية اللغة العربية ورعايتها، وهذا أمر يتطلب توافر ظهير نخبوي ومجتمعي وتبني سياسات صارمة. يبقى السؤال: كيف نصل إلى ذلك؟ وما هي هذه السياسات؟ لا يخفى عليكم أن معظم الدول العربية لا تمكن من هم ضعفاء في اللغة العربية وتسمح للمشاريع الغربية والتغريبية بغزو بلادنا ومجتمعاتنا العربية، وهذا لا شك يضيع لغتنا، وهذا ما نراه على وسائل التواصل الاجتماعي.

9 ـ جورج جبور

أود التنويه بأن اللغة الفرنسية عانت من اللغة الإنكليزية فابتدعت شيئًا اسمه يوم اللغة وابتدعت شيئًا أكبر هو الفرانكوفونية، أي منظمة خاصة بنشر اللغة الفرنسية. فلنقتدي بما فعله الفرنسيون انتصارًا منهم للغتهم ولنؤسس منظمة لنشر اللغة العربية ويومًا للغة العربية. اقترحت هذا الأمر في جامعة حلب في 15 آذار/ مارس 2006، وعلى القمة العربية التي عقدت آنذاك في الخرطوم، لكن للأسف لم يتم ذلك في الخرطوم ولا في أي من القمم العربية التي عقدت بعدها. المؤسف في الأمر هو أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو – UNISCO) هي من اختارت يومًا للعرب لا العرب من اختاروا يومًا لهم، وحبذا لو تحدد القمة العربية في الجزائر يومًا للعرب وللغتهم، لا أن تحدده اليونيسكو. وكنت قد اقترحت في جامعة حلب في 15 آذار/ مارس 2006 أن يكون اليوم العالمي للغة العربية هو يوم بدء التنزيل الشريف، وعندما قامت الجهات الرسمية السورية بطرح الأمر على الأليكسو، تم رفضه. ثم تولت اليونيسكو المسألة واختارت يوم قبول اللغة العربية كلغة رسمية في الأمم المتحدة، وهذا بالتأكيد مناسبة جميلة ولكنه يذكر كل العالم سنويًا بأن لغتنا ألحقت بلغات الأمم المتحدة ولم تكن أصيلة بينها، وهذا الأمر لا يندرج في مصلحة اللغة العربية. منذ عام 2014، وفي دار الندوة في بيروت، أخذتُ بطرح فكرة أن يكون تاريخ وفاة المتنبي في 27 أيلول/ سبتمبر يوم اللغة العربية، وقد احتفلنا به في دمشق عام 2019 ومن ثم في حلب عام 2018 ومن ثم في دمشق عامي 2020 و2021.

10 ـ ماهر أبو زر

أريد الانطلاق من حيث ما أفضى إليه الأساتذة الأفاضل، وحبذا لو تم اعتماد اختبار دولي عالمي لتحديد المستوى وإثبات المهارة في اللغة العربية على نظير التوفل TOEFL والآيلتس IELTS، حيث توجد جوالٍ أجنبية تدرس في بلداننا العربية وهي تتكلم بلغتها الأم من دون أن تتقن العربية، وبالتالي لما لا يُطلب منهم سواء كانوا طلابًا أو عاملين، امتحان لإثبات الكفاءة في اللغة العربية. قمنا بتطوير اختبار على غرار الـ TOEFL والـ IELTS وأطلقنا عليه اسم **الطلاقة في اللغة العربية**، ونحن مستعدون للتعاون مع أي مؤسسة أو منظمة لعرض هذا الاختبار على

الجهات العربية الرسمية المعتمدة، وذلك لقياس المهارات في القراءة والكتابة والمحادثة وغيرها من المهارات.

11 ـ حامد فضل الله

في ما يخص اللغة العربية، أود تسليط الضوء على إحدى أهم العقبات التي تواجه اللغة العربية في مجالات الترجمة، ألا وهي غياب المصطلحات. في رأيي لا توجد قواميس ومصطلحات يمكن الاعتماد عليها سواء في الدراسات العلمية أو الإنسانية والأدبية.

12 ـ علي فطوم

أود التشديد على ما قاله إبراهيم علوش بأن اللغة العربية تأتي من عزة العرب ومرتبطة ارتباطًا عضويًا بوجه عام بالوضع السياسي للبلدان العربية. ما وصلنا إليه اليوم ليس مرتبطًا بعدم وجود مصطلحات، ويمكننا أن نرجع إلى التجربة السورية في مجال التخصص الطبي، نجد أن جميع الجامعات السورية تدرِّس الطب باللغة العربية، وهناك في الولايات المتحدة أكثر من 4000 طبيب سوري درسوا باللغة العربية وهم من أفضل الأطباء في الولايات المتحدة. لذلك فإن تدريس اللغة العربية ليس انتقاصًا وليس رجوعًا إلى الوراء. إذًا المسألة مرتبطة بعدم وجود سياسة عربية أو مشروع نهضوي عربي مرتبط بالعزة العربية وبهويتنا العربية، إذ نرى أنه من لا يتكلم أو يجيد اللغات الأجنبية وعلى رأسها الإنكليزية فهو يُعَد أنه ليس على المستوى الثقافي والحضاري المطلوب، واستعمال المصطلحات الأجنبية بات مرتبطًا بوضع اجتماعي متقدم. أرى أنه يجب العمل على طرح الموضوع السياسي، لتأتي اللغة العربية لتدعم النهوض ولا تكون الرافع، إذ لا يمكن الارتقاء باللغة العربية من دون الرجوع إلى شخصية عربية سياسية لها قوامها السياسي.

13 – بون ولد باهي

المنطقة باتت بحاجة إلى عقد عدد من الندوات واللقاءات في مجال اللغة، لكن مشكلة اللغة العربية لها عدة أبعاد، كالبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي. لقد أجمع المتداخلون على أن اللغة العربية ليست عاجزة، ولكن العجز يكمن في المستجدات التي جاءت بها الدول الاستعمارية حيث قامت بتقسيم المنطقة وإنشاء الدول بعملية غير معتادة وغير طبيعية، وكان لهذا انعكاسات على فكرة الدولة. إذا ما نظرنا إلى مناهج التعليم نجد أن أغلب المواد التي تدرّس في العالم العربي كلها نظريات غربية، بمعنى أننا لم نستطع أن نغيب هذه النظريات أو نأتي بمعرفة تخص المنطقة. صحيح أن اللغة العربية ولثمانية قرون من الزمن، عندما كانت الحضارة العربية هي النموذج، كان كل من يريد أن يدرس الفلسفة أو الفلك أو أي من العلوم، كان عليه أن يتعلم اللغة العربية. لم تكن لدى البلدان الأوروبية آنذاك أي عقدة من دراسة اللغة العربية. نحن في مرحلة ما بعد الدول الحديثة وكل الجهود التي بُذلت حتى الآن لا تصب في مصلحة بناء نموذج عربي خاص في المنطقة. كل ما لدينا مستورد، حتى فكرة الدولة نفسها، بالتالي أتوافق مع ما تقدم به عبد الله البريدي الذي شخّص المشكلة بأنها مشكلة لدى النخب، كما لا ننسى مناهج التعليم

المتنوعة والمتعددة. فإذا ما نظرنا في الدساتير نجد سجالًا كبيرًا حول ماهية اللغة الرسمية واللغة الوطنية، وإذا لم نتجاوز هذه القضايا والإشكاليات المحلية الداخلية فستواجه اللغة العربية المزيد من العقبات وسنكون ضحية هذه العقبات.

15 ـ رامي سلامة

لا تزال اللغة العربية في اللاوعي الجماعي العربي لغة مقدسة حتى لدى بعض العلمانيين العرب، والعقبة الأساس في وجه أي إصلاح لغوي يمكن ردها ولو جزئيًا إلى تقديس اللغة العربية. هل قدر اللغة العربية التي قعّدت وأُلّف نحوها وجُمعت مفرداتها منذ قرون أن تظل أسيرة التقديس الذي يحد من حركيتها؟

16 ـ عبد الكريم عاطف

أعتقد أن ضعف انتشار اللغة العربية في المفاهيم الاقتصادية يعود إلى غياب أو ضعف البحث العربي في هذا الجانب أو حتى إلى قصور لدى الباحثين في الاقتصاد وعدم اهتمام مراكز الأبحاث في هذا الجانب. أعتقد أن القصور شامل التخصصات كافة وليس في الجانب الاقتصادي فقط، وبخاصة في العلوم التطبيقية.

17 ـ عبد الله البريدي (يرد)

لا يمكن الإتيان على جميع ممارسات النخب كافة بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم. على سبيل المثال، لا الحصر، ثمة ممارسة أراها غير جيدة لدى النخب الدينية، وهي الاتكاء المبالغ فيه على الآية الكريمة ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، هذه الآية الكريمة التي نحن المسلمين نؤمن بها ونؤمن عقليًا ومنطقيًا بأنه فعلاً ثمة إعجاز إلهي وبخاصة فيما يتعلق بارتباط اللغة العربية بالقرآن. لكن الممارسة غير الجيدة في السياق تأتي من بعض النخب الدينية التي يبدو وكأنها تعمل على تخدير الناس لتقول إن حفظ اللغة يكون تلقائيًا. بمعنى آخر، لا تفعلوا شيئًا أبدًا واتركوا الأمور تجري كما هي. أعتقد أنه يجب تصحيح هذه الفكرة، إذ يوجد فعلاً جانب ما محفوظ ربانيًا ولكن يوجد أجزاء من اللغة أيضًا تبقى بحاجة إلى جهود ونضال بشري كي نحافظ عليها. فالمعجم القرآني يمثل نحو 40 بالمئة من المعجم اللغوي العام للغة العربية. بالتالي نسبة الـ 60 بالمئة الباقية كبيرة جدًا وبحاجة إلى جهود بشرية لحفظها. يبدو من المداخلات أن هنالك نوعًا من عدم الوعي بالجهود الكبيرة التي تجرى على هذا الصعيد. أود تبشير الأصدقاء بأن هناك مراكز ومجامع لغوية تبذل جهودًا رائعة وعظيمة في هذ المجال. ومن الواضح أن الأداء الإعلامي لهذه المجامع والمراكز ضعيف، إذ إن جملة من المفكرين والمثقفين لا يعرفون شيئًا عنها. علينا إصدار تقرير يومي عن اللغة العربية **تقرير اللغة العربية اليوم**. يقوم مجمع الملك سلمان في الرياض بإصدار مثل هذا التقرير كتقرير سنوي يرصد مثل هذه الأنشطة بحيث تكون متاحة ومعروفة لدى الشرائح المختلفة. كما يجري المجمع عدة اختبارات، منها اختبار الكفاية اللغوية. لماذا لا نجعل هذه الاختبارات في الأسواق. تصوري أن اختبار الكفاية في اللغة العربية سيكون في غضون 3 إلى

5 سنوات مثله مثل غيره من الاختبارات في اللغات الأجنبية المختلفة. بالنسبة إلى مسألة أن تقديس اللغة تحد من حركيتها، أنا لا أعتقد ذلك، فاللغة العربية لغة ذات معيارية صلبة، والحفاظ على النحو والصرف هو ما حافظ على اللغة أكثر من 17 قرنًا. لولا هذه المعيارية الصلبة لما بقيت هذه اللغة. كما أن الدراسات الحديثة أثبتت أنه لا توجد لغة أصعب من لغة، وإنما بعض اللغات سهلة الاكتساب في البداية فقط، لكن مرحلة التمكن من اللغة تكون عسيرة. بالنسبة إلى مسألة الذكاء الاصطناعي، أرى أنه لا بد من تجاوز مسألة الجبرية السياسية وإطلاق قدرات البحث العلمي، كما يتوجب دعم الحوسبة اللغوية لتنمية ما يسمى المحاقلة أو التخاصص، وربط الأبحاث بالقطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية يمكِّن الذكاء الاصطناعي من إنتاج ثروة مهولة. هل تعلُّم اللغة الأجنبية يؤثر في العربية؟ الدراسات حول الاكتساب اللغوي تشير إلى أن عقل الطفل يجب أن يركز أولًا على لغته الأم، وهنا العربية ابتداء، حتى يكون التفكير متعلقًا باللغة العربية. وبالنسبة إلى عدم وجود سياسة لغوية أجنبية، فالأمر لا يلزم وجود وثيقة تسمى **سياسة لغوية**، وإنما كما قلنا السياسة اللغوية براقة ومتنوعة التشريعات والقوانين والتنظيمات المقرة، سواء عبر البرلمان أو عبر وزارات معيَّنة، هذه التشريعات وإن لم تسمَّ سياسة لغوية نعدها نحن ضمن إطار السياسة اللغوية. بالنسبة إلى المعاجم، هناك جهود عظيمة في هذا الحقل، على سبيل المثال **معجم الشارقة التاريخي**، و**معجم الدوحة التاريخي**، حيث بتنا قادرين على معرفة متى ولدت الكلمات والمصطلحات العربية في التاريخ.

18 ـ محمد مراياتي (يرد)

هناك جواب جامع لكل ما طرح في المداخلات وأعدّه النقطة الأساس لمعالجة كل ما تم طرحه. اللغة من الناحية الاقتصادية هي منتج أو سلعة في المجتمع، ومثلها مثل باقي السلع تحكمها قوانين العرض والطلب. هناك عرض للغة ويشمل المجامع والمعاجم والقواعد والنحو والصرف والتعليم، أما من جهة الطلب فهناك جهات تستعمل هذه اللغة وتفرض وتنظم سياسات استعمالها. في الاقتصاد، إن لم يكن هنالك طلب فمهما كان العرض كبيرًا فلن ينجح. الطلب هو ما يرفع من مستوى العرض وهو ما ينشل السلعة. اللغة سليمة، المصطلحات موجودة والتعليم ممكن، هذه كلها أمور لا إشكال فيها، الإشكال يكمن في الطلب. يجب فرض التعامل باللغة العربية، هذا قرار سياسي يجب إنفاذه، لا نجد الدول الأخرى تقوم بالتعليم بلغات أجنبية عوضًا من لغتها الوطنية المحلية. نحن الأمة الوحيدة في العالم، من حيث الحجم (400 مليون نسمة) نقوم بالتعليم بلغات أجنبية عوضًا من لغتها الأم، ويمكن إنفاذ الأمر في القطاعات والمجالات الأخرى كافة. إذا ما تمكّنا من حل إشكالية الطلب تمكنّا من حل المسائل الأخرى كافة. بالنسبة إلى السياسة اللغوية، فالمهاجر المغترب لا يعطى إقامة إذا لم يتعلم لغة البلد المضيف، أليست هذه سياسة لغوية ولو لم تكن منصوصًا عليها؟ ليس هناك وثيقة اسمها سياسة لغوية ولكن هناك سياسات تتبع في البلدان كافة لتعزيز لغتها كالكومنولث والفرانكوفونية. أرى أنه علينا وضع سياسة لغوية واعتماد نص صريح وواضح لها، وشرح كيفية تنفيذها من الحكومات. واجب الجامعة العربية أن تدافع عن اللغة العربية، ولكن في بعض الأحيان يقوم البعض بتقديم عروضه باللغات الأجنبية. أذكر أن الرئيس الفرنسي انسحب من البرلمان الأوروبي في إثر تكلم

البرلمان بالإنكليزية. في مسألة الذكاء الاصطناعي ودوره، طبعًا هذا أمر مهم جدًا وكنت قد قدمت ورقة الوثيقة الأساسية إلى مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر 2019 وتم اعتمادها. الوثيقة تمحورت حول كيفية اعتماد الذكاء الاصطناعي في التعليم اللغوي والتعليم بوجه عام. بالنسبة إلى مسألة لا هوية ولا تقدم من دون لغة، قمت بتقيم ورقة لمحاضرة واختتمتها بقول فرانسوا ميتران «لم يشهد التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها». لا أرى أن هناك مانعًا من أن يكون اليوم العالمي للغة العربية محددًا من اليونيسكو، وبخاصة أنها هي من حددت اليوم العالمي للغات الأخرى، ولكن الأهم أن نعي ما المقصود من اليوم العالمي للغة العربية وما يمثله. بالنسبة إلى من يرى أن المجامع والقواميس بحاجة إلى تطوير، أنا عضو في مجمع اللغة العربية في دمشق، وقمت بمبادرة الملك عبد الله للمحتوى العلمي العربي الذي ترجمنا خلاله مع المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية ما يزيد على 80 عنوانًا من أمهات التكنولوجيا العالمية. كما قمنا بجمع المصطلحات الجديدة كافة في معجم خاص باللغة العربية، بالتالي لا أعتقد أن المشكلة تكمن في ضعف المراجع والقواميس. المشكلة ليست في إعداد المعاجم بل في غياب من يعتمدونه، أي الطلب.

19 ـ بسمة الدجاني (ترد)

أود الاستشهاد بفخر الدين الرازي الذي أكد أن معرفة اللغات لا تحصل إلا بالتعليم، لأن العقل لا طريق له إلى معرفة اللغات، وذلك ما ورد في كتابه **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، فإن حصل التعليم حصل العلم به وإلا فلا. أما العلم بحقائق الأشياء فالعقل متمكن من تحصيله. لذلك أعاود التأكيد أن المسؤولية لا تقع على الجيل الجديد، بل على أولياء الأمر في البيت أولاً قبل السياسة والحكومات والإدارات، فالطفل يأخذ ويستجيب لما يُعطى له، وهو قادر على تعلم أكثر من لغة من اليوم الأول. مثال على ذلك كندا، والدول الغربية التي يعيش فيها أطفال مغتربون. كما نحتاج إلى نماذج رقمية مطورة ومحدثة، وقد أجريت تجربة ناجحة مع أكاديمية التقدم العلمي في الكويت وقدمنا نموذجًا رقميًا جاذبًا لصفَّي الروضة الأولى والثانية والأول ابتدائي، بانتظار أن تنشر هذه التجربة. بالنسبة إلى الذكاء الاصطناعي، يمكن الاستفادة منه في الترجمة وعلم تحقيق المخطوطات. يجب توجيه طلاب الجامعات إلى الثروة الهائلة في علم تحقيق المخطوطات. اللغة العربية ليست واقفة ولا جامدة، بل هي لغة متطورة، والمشكلة تكمن في الغواصين الذين لا يغوصون في قاع البحر. أود الإشارة إلى ما قاله الأديب الأندلسي ابن حزم الذي رد على أقاويل المفاضلة بين اللغات في كتابه **الإحكام في أصول الأحكام** قائلاً: «وقد توهّم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة وإنما هي بعمل أو اختصاص ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبيِّن لهم**﴾ (سورة إبراهيم، الآية 4). لذلك يرفض اللسانيون المفاضلة بين اللغات ويفسرون تفضيل لغة على أخرى بأنها اعتياد على أصواتها وألفة تراتيبها وفهم تعبيراتها. أعتقد أن المهارات الأربع في تعلم اللغات أساسية، ولا أظن أن اللهجة مشكلة بل هي شيء طبيعي يجب تشجيعه ضمن الأطر المناسبة، فلكل مقام مقال □

أوسلو نافذة التطبيع العربي- الإسرائيلي

عقل صلاح(*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية

رائد أبو بدوية(**)

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية.

أولًا: ظاهرة التطبيع العربي ـ الإسرائيلي

بدايةً لا بد من تعريف ما المقصود في مصطلح «التطبيع»، الذي يعني قيام دولة عربية ما بإقامة علاقات مع إسرائيل، من خلال المشاركة في أي نشاط أو مشروع أو مبادرة، سواء كان محليًا أو دوليًا يجمع العرب مع إسرائيل. والتطبيع من الممكن أن يكون سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا... وغيرها، وذلك بتجاهل الحرب القائمة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف بمشروعية الدولة الإسرائيلية على حساب أرض فلسطين والشعب الفلسطيني[1].

لفهم ومناقشة ظاهرة التطبيع يجب العودة إلى أصول وتاريخ تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية في ظل الصراع العربي الفلسطيني ـ الإسرائيلي انطلاقًا من حقيقة أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية. إلا أن تبني الدول العربية للقضية الفلسطينية لم يكن دومًا في مصلحتها، ابتداءً من المراسلات بين قادة الحركة الصهيونية وعدد من قادة الدول العربية التي أسفر بعضها عن نتائج تتضمن التنازلات لمصلحة الطرف الأول مقابل الحصول على مساعدته على الوصول إلى دولة، إلى أن توجت في اتفاقية فيصل ـ وايزمان على هامش مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، في مقابل قيام الحركة الصهيونية باستخدام نفوذها لدى الدول العظمى، وتحديدًا بريطانيا، لإقامة دولة عربية شرق نهر الأردن، مرورًا بالدور السلبي الذي أدّته الأنظمة العربية في التعاطي مع دعم الثورات المسلحة للشعب الفلسطيني، ومشاركتها في إفشال إضراب الميناء في حيفا، خدمة لبريطانيا، وصولًا إلى اتفاقية كامب دايفيد، التي أسفرت عن خروج

(*) البريد الإلكتروني: sala.nablus@yahoo.com

(**) البريد الإلكتروني: r_o_lawyer@hotmail.com

(1) وصال الطناني، «التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية،» مركز دراسات الشرق الأوسط (آذار/مارس 2021)، <https://bit.ly/3LidEN4>.

مصر من حالة الحرب مع إسرائيل كأكبر قوة عربية، وانتقالها إلى حالة السلم، الأمر الذي مثّل ضربة قاصمة للخيار العسكري في حسم الصراع[2].

أما بالنظر إلى المواجهات العسكرية التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل فقد كانت في معظمها مضطربة وغامضة، تحكمت فيها الحسابات السياسية لكل دولة على حدة، ولا يمكن القول إنها كانت جميعها مواجهات خاضتها الدول العربية المشاركة في الحرب مجتمعة، وإن حصل ذلك في بعضها، وبخاصة لحظة الدخول في المواجهة ثم لا تلبث أن تنسحب بعض تلك الدول من دون تنسيق. ففي حرب 1948 كانت مشاركة القوات العربية رمزية، ودخلت الجيوش بصفة منفصلة، الجيش الأردني والجيش العراقي والجيش المصري... إلخ. وكانت مشاركة هزيلة لم يتخللها سوى جولات خفيفة من القتال، وبعد أشهر قامت مصر بتوقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل ثم تلتها الأردن، وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه من دون أن يكون له رأي مؤثر في تلك الأحداث.

في تلك الأثناء كان يُنظر إلى العمل الفدائي الفلسطيني وأي تحرك من جانبه لاستعادة الحقوق المسلوبة على أنه عمل تخريبي يضر بالجهود التي تقوم بها الدول العربية لاستعادة فلسطين، وبخاصة أن مثل هذا العمل قد يدفع إسرائيل إلى مواجهة الدول العربية المعادية من دون أن تكون مستعدة للمواجهة، لذلك تم رفض الاعتراف بوجود ممثل للشعب الفلسطيني، وأن عليه ترك ذلك للجيوش العربية التي أخذت على نفسها عهدًا بذلك، ثم جاءت المفاجأة سنة 1967، بسبب خطأ السياسات التي اتبعتها الأنظمة العربية في إدارة الصراع، ووقوعها في فخ الاستدراج الإسرائيلي لمكان المعركة وتوقيتها، فحلت الهزيمة بتلك الجيوش. ومنذ تلك اللحظة دخل الصراع مع العدو الإسرائيلي مرحلة جديدة ومختلفة عمّا قبل الحرب، فقد دخلت الجيوش العربية الحرب واضعة نصب عينيها هدف إزالة إسرائيل من على الخارطة السياسية والدولية، وخرجت منها رافعة مطالب أكثر مرونة، استبدلت شعارات إنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين بشعارات «إزالة آثار العدوان» والتفاوض على الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد سنة 1967، الأمر الذي يعني اعترافًا ضمنيًا بحق إسرائيل في الوجود[3].

وفي سبعينيات القرن الماضي وقعت المواجهة العسكرية الوحيدة التي اختارت فيها الجيوش العربية ساعة البدء، وسجلت انتصارًا حاسمًا في بدايتها، حيث أرادها السادات لتشكل نقطة انطلاق لتحريك الوضع الساكن في سيناء منذ توقف حرب الاستنزاف، ولتكون رافعة لتدعيم الموقف التفاوضي للجانب المصري. وبانتقال مصر من حالة الحرب إلى حالة السلم مع إسرائيل أُسقط الخيار العسكري بصورة نهائية كحل للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ولم تكن أحداث العقد التالي أكثر خدمة للقضية الفلسطينية، وقد أدى اندلاع حرب الخليج الأولى إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ثم ما لبثت إسرائيل أن شنت عدوانها على لبنان سنة 1982، الذي انتهى بخروج منظمة التحرير إلى تونس، وبالتالي إبعادها من نقاط التّماس

(2) مقابلة مع القائد زيد بسيسي، الأمير العام لأسرى الجهاد الإسلامي في السجون الإسرائيلية، تم إجراء المقابلة بطريقة خاصة، سجن ريمون بتاريخ 15 شباط/فبراير 2022.

(3) مقابلة مع القائد زيد بسيسي، مصدر سابق.

والمواجهة بعد أن كانت قد خسرت قواعدها في الأردن، فقلّ تأثير المنظمة في المشهد السياسي العربي، فصمت البنادق الفلسطينية جعل آذان العالم صمّاء عن سماع صوتهم، قبل أن تنفض انتفاضة الحجارة عام 1987 الغبار عن ملف القضية الفلسطينية، وتعيده إلى طاولة المحافل الدولية والإقليمية، وفرض خيار التسوية على الجانب الإسرائيلي الذي لم يجد بديلًا من الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين لوقف الانتفاضة. كما أن الوضع الفلسطيني لم يكن أفضل حالًا بعد عدة أعوام على انطلاق الانتفاضة، فاحتلال القوات العراقية للكويت والانقسام العربي حياله، أثرا سلبًا في سير الانتفاضة وتراجع الاهتمام بها، يضاف إلى ذلك الموقف الفلسطيني الرسمي الصادر عن منظمة التحرير، الداعم للاحتلال العراقي للكويت، الذي خلف أزمة دبلوماسية وسياسية بين منظمة التحرير والدول الخليجية وتحديدًا الكويت؛ ليكون خيار الذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام مدفوعًا بكل تلك الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة، وكذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور نظام أحادي القطب في العالم بتفرّد الولايات المتحدة برسم السياسات الدولية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

ثانيًا: اتفاق أوسلو مفتاح التطبيع العربي

قامت منظمة التحرير بتوقيع اتفاق أوسلو، الذي نص على اعتراف إسرائيل بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، في مقابل اعترافها بدولة إسرائيل على 78 بالمئة من الأراضي الفلسطينية، وقد ووجهت الاتفاقية بالرفض من جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية[4].

جاء توقيع اتفاق أوسلو كثمرة للمفاوضات السرية التي خاضتها المنظمة بعيدًا من أعين الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن. وقد نص الاتفاق على البدء بتنفيذ مرحلة انتقالية تمتد لمدة 5 سنوات يتخللها إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من التجمعات السكانية في الضفة وغزة إلى خارجها، ومن ثم الوصول إلى مرحلة الحل الدائم وإنهاء الصراع، بعد الانتهاء من حل جميع القضايا المعلقة التي تم تأجيل التفاوض عليها للمرحلة النهائية. وقد كان لهذا الاتفاق أهمية كبيرة لإسرائيل، إذ فتح لها آفاقًا سياسية واقتصادية إقليميًا وعالميًا، فأقدمت كثير من الدول على الاعتراف بإسرائيل بعد أن كانت قد امتنعت عن ذلك منذ قيامها وحتى ذلك الحين، ومن ضمنها دول ذات حضور ووزن سياسي واقتصادي على الساحة الدولية مثل الصين والهند. كما فتح هذا الاتفاق المجال لدول عربية ليست على تماس مع الكيان لإقامة علاقات سرية معه تحت مسميات مختلفة. فقد كان مبدأ إقامة العلاقات مع إسرائيل حاضرًا وبقوة في ظل توقيع أصحاب الشأن اتفاقًا مبدئيًا يشمل الاعتراف بإسرائيل وإنهاء الصراع.

وهذا ما نصت عليه المبادرة العربية للسلام التي أقرها اجتماع جامعة الدول العربية في بيروت سنة 2002، حيث تضمنت بندًا ينص على تطبيع تام للعلاقات بين العرب وإسرائيل بالتزامن مع

(4) الطناني، «التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية».

إقامة الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبخاصةٍ القراران 242 و338، إلا أن بعض الدول العربية سارعت إلى التطبيع مع إسرائيل للوصول إلى اتفاق فلسطيني- إسرائيلي.

أما من حيث الذرائع التي حاولت تلك الدول تسويقها، فقد كانت واهية، فقضية التصدي لخطر التمدُّد الإيراني في المنطقة التي تم دفعُها من أكثر من زاوية إحداها هي أن إيران ليست كيانًا طارئًا على المنطقة ولم تخلق في آخر شهرين من ولاية الرئيس ترامب. كما أن العلاقة مع إيران مرت بكثير من التجاذبات والمد والجزر من دون أن يؤدي ذلك إلى تشكيل خطر وجودي على كيان تلك الدول. الحقيقة أن كل دولة قبضت ثمنًا مختلفًا عن الأخرى مقابل هذا التطبيع: السودان بإزالة اسمها من قائمه الإرهاب، والمغرب بالاعتراف الصوري بالصحراء الغربية كجزء من الأراضي المغربية، وقبل ذلك صفقة الطائرات للإمارات التي تستوجب موافقة إسرائيل بحسب قرار الكونغرس الأمريكي بضمان التفوق النوعي الإسرائيلي. أما عن تحميل المسؤولية للفلسطينيين عمّا حصل بدعوى الانقسام الفلسطيني فلا يعدو كونه إسقاطًا للمسؤولية عن كاهل تلك الأطراف، فالرد على جريمة الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني لا يكون باقتراف جريمة أكبر.

عادة ما تكون اتفاقيات السلام بين أطراف تسود بينها حالة من العداء والحرب كما حصل مع الأردن ومصر بعد جولات من الحروب التي لا تقارن بما قامت به الدول المطبعة، فهي لم تكن على تماس مباشر مع إسرائيل، ولم تخض معها حروبًا، وإنما التوصيف الصحيح لما حصل هو أن تلك الدول كانت على علاقة سرية مع إسرائيل، وقررت بين عشية وضحاها إخراجها إلى العلن تحت ضغط البيت الأبيض.

تكمن خطورة التطبيع العربي الجديد مع إسرائيل ليس في إقامة علاقات دبلوماسية معها، وإنما في تبني رواية إسرائيل التي تزعم أنها كانت دومًا تسعى للسلام ولكن المقاطعة العربية والمقاومة الفلسطينية هما العائق أمام تحقيق السلام[5].

ثالثًا: التطبيع كرؤية إسرائيلية ناظمة

إن التطبيع من الممكن أن يطبق مع دولة تلتزم بمبادئ القانون الدولي، بينما مع إسرائيل فهو غير ممكن، لأنها لا تلتزم بقرارات المنظمات الدولية، وتتجسس على كل دول العالم، كما تتدخل على نحو غير مشروع في شؤون الدول[6].

هناك ثلاث نظريات يمكن من خلالها فهم التصور الإسرائيلي لتلك الاتفاقيات، سنتناولها بإيجاز:

---

(5) إبراهيم أبراش، «القضية الفلسطينية في زمن التطبيع الرسمي العربي،» ميدل إيست أون لاين، 21 كانون الأول/ ديسمبر2020، <https://bit.ly/3ypQ6hK>.

(6) مصطفى كامل السيد، «التطبيع مع إسرائيل: بين أنصاره وخصومه،» **الشروق**، 3/1/2021، <https://bit. .ly/3L9HfIv>

1 ـ نظرية المحيط: استراتيجية إسرائيلية عليا[7]

تعرف هذه النظرية أيضًا بنظرية الأطواق، وهي تبلورت في سنة 1957–1958 على يد رئيس الحكومة بن غوريون ومساعديه، بالرغم من أنها طرحت عام 1948 على يد باروخ غورئيل من التيار اليميني، وقد قضت هذه النظرية في ظل محاصرة إسرائيل بطوق عربي معادٍ صد الأيادي من خلف هذا الطوق، وخارج الحيز الجغرافي والإثني لهم إلى محيط دول الطوق العربية للتفتيش عن حلفاء وأصدقاء، وقد اشتمل هذا المحيط على ثلاث فئات أو دوائر من الشركاء والحلفاء وهم الدول غير العربية وغير الإسلامية المحاذية لدول الطوق العربية، والطوائف والجماعات غير العربية وغير الإسلامية التي تعيش داخل دول الطوق العربية، ودول عربية على هوامش الشرق الأوسط شعرت أن القومية العربية المتشددة تهددها، أو بعض الدول التي تبحث عن شراكة مع إسرائيل لأسباب محلية أو إقليمية.

هدفت تلك النظرية إلى خلق توازن في العداء مع إسرائيل وإخراجها من عزلتها السياسية والدبلوماسية والإقليمية والدولية، وإثبات أنها ليست كيانًا غريبًا وأن الشرق الأوسط ليس كتلة واحدة، وفي إثر ذلك نشأ مثلثان شمالي وجنوبي، عرف المثلث الشمالي بتحالف كاليل، وجمع ما بين تركيا وإسرائيل وإيران والأكراد في العراق والموارنة في لبنان، أما المثلث الجنوبي فجمع إسرائيل وإثيوبيا المسيحية ولمرحلة ما السودان ثم جنوب السودان، والمغرب وعمان واليمن الملكية، وقد فشلت هذه النظرية بعد إطاحة شاه إيران، وصعود رجب طيب إردوغان إلى الحكم في تركيا، وهروب قيصر إثيوبيا هيلا سيلاسي وإطاحته، كما تحطم التحالف الإسرائيلي ـ الماروني بعد حرب لبنان، وتقطعت السبل مع الأكراد. في إثر ذلك أُعيد تشكيل نظرية المحيط الجديدة التي باتت تعرف بنظرية دوائر أطواق العروس منذ سنة 2010 لتشمل أذربيجان من الشمال كدولة محاذية لإيران، وقبرص واليونان وبلغاريا ورومانيا في الشمال الغربي مقابل تركيا، وإثيوبيا والسودان في الجنوب والمغرب والأكراد استمرارًا لنظرية المحيط القديمة، وبعض الإمارات الخليجية كجزء من هذا الإطار.

2 ـ نظرية المركز والأطراف[8]

سعت إسرائيل دومًا لتكون دولة مركزًا في ظل افتقار دول المحيط للمقومات التي تؤهلها لتأدية مثل هذا الدور، فالبنية الاقتصادية لإسرائيل التي تطرح نفسها كدولة أوروبية ذات حضارة غربية في مواجهة التخلف الشرقي تسمح لها باستقطاب الاستثمارات والكفاءات، مع تقدم صناعة التقنية العالية والأمن فيها، وبالتالي لا بد من كسر طوق العزلة الذي يحيط بها حتى تتمكن من ربط الكيانات السياسية المحيطة بعلاقات تجارية واقتصادية معها.

(7) مقابلة مع القائد زيد بسيسي، مصدر سابق.

(8) مقابلة مع القائد زيد بسيسي، مصدر سابق.

3 ـ نظرية الجدار الحديدي[9]

تعَدّ هذه النظرية ناظمًا أساسيًا للرؤية الأمنية والسياسية الإسرائيلية، ولا يزال اليمين الإسرائيلي المتطرف يستقي منها سياساته الخارجية التي يتعامل فيها مع المحيط العربي. وضعت هذه النظرية في مقالة كتبها زئيف جابوتنسكي في سنة 1923، وذلك قبل قيام دولة إسرائيل بقرابة ربع قرن، والجدار الحديدي، وهو جدار وهمي يقام في أذهان العرب وكل من يفكر بمعاداة إسرائيل مستقبلًا، وأن الهدف أو الغاية العليا للجدار هو تسليم العرب بوجود إسرائيل والتوصل إلى اتفاق سلام معها.

لقد فهم العرب أن تقديم التنازلات لإسرائيل سيقابل بتنازلات من جانبها لمصالحهم، أما هي فقد فهمت تلك التنازلات على أنها دليل ضعف وانعدام الرؤية السياسية، وقراءة خاطئة للواقع.

رابعًا: المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وصفقة القرن

كانت بداية الاتصالات الرسمية ما بين منظمة التحرير والولايات المتحدة الأمريكية عبر التواصل مع السفارة الأمريكية في تونس نهاية عام 1988، أي بعد مرور عام على اندلاع الانتفاضة الأولى، وقد أبدت المنظمة حينها استعدادها للدخول في مفاوضات مع الإسرائيليين على أساس القرارين 242 و338، وفي إشارة واضحة إلى التحول الجذري في منهج وبرنامج المنظمة، الذي بدأ بالتبلور أواسط السبعينيات مع طرح البرنامج المرحلي على أجندة العمل الفلسطيني المقاوم، ففي الوقت الذي كانت الانتفاضة في أوج عطائها تنفض الغبار عن ملف القضية الفلسطينية، الذي غاب عن أروقة المؤسسات الدولية، وتراجَع عربيًا بفعل التغيرات الحاصلة على الساحتين الدولية والإقليمية، فلم يعد يحظى بالأولوية كما في السابق. وهذا ما دفع الفلسطينيين إلى تلقف أول العروض المطروحة عليهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في مسعى للتوصل إلى حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مع توافر الرغبة لدى الطرفين اللذين وجدا فيها فرصة تتقاطع فيها مصالح الطرفين، الفلسطينيون الذين سئموا التنقل بين العواصم العربية التي لم تعد أبوابها مشرعة لهم كما في السابق، أما دولة الكيان فكانت قد فشلت في وضع حد للانتفاضة التي سببت لها الحرج الكبير، وأضرّت بصورة وهَيبة الجندي الإسرائيلي الذي بات يلاحق ملقي الحجارة بدلًا من مواجهة الجيوش الجرارة، فرأت في الذهاب إلى المفاوضات شكلًا جديدًا من أشكال إدارة الصراع بدلًا من تسويته.

وبتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) والبروتوكولات والملاحق الخاصة به، بات للفلسطينيين كيان سياسي أشبه بدولة من حيث البناء المؤسسي والنظامين السياسي والاقتصادي، وذلك بانسحاب الإدارة العسكرية والمدنية من التجمعات السكانية في الضفة وغزة، ونقل الصلاحيات والمسؤولية عن إدارة الأوضاع فيها إلى السلطة الفلسطينية.

(9) المصدر نفسه.

إن اتفاق أوسلو والمفاوضات اللاحقة التي أجريت فيما بعد استنادًا إليه، كانت بمنزلة النكبة الثانية بعد نكبة سنة 1948، وإن كانت الأرض قد أخذت زمن النكبة عنوةً ورغمًا عن إرادة أهلها، فإن ما تبقى منها قد منحه لهم أوسلو عن رضى وطيب خاطر، وبموافقة طوعية وبرعاية دولية.

لقد أوصلت العملية السلمية الأوسلوية القضية الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة من الانحدار والتراجع، فاعتماد التفاوض كخيار وحيد من جانب صاحب القرار الفلسطيني وإسقاط خيار المقاومة الذي يُعد الرافعة المركزية لأي نشاط سياسي، منح الاحتلال الأفضلية في المناورة والتهرب من الالتزامات المترتبة عليه؛ لعدم وجود أي ضغط يمارس عليه من قبل الطرف الفلسطيني، فتمكن من استخدام أوراقه التفاوضية بصورة أفضل وأكثر نجاعة من المفاوض الفلسطيني.

ومن ثم جاءت صفقة القرن لتثبت فشل الرهان الفلسطيني على المسار السياسي كخيار للحل، ولتكشف عورة الراعي الأمريكي الذي أعلن انحيازه الكامل لمصلحة الكيان طوال مراحل التفاوض، هذه العورة التي حاول الطرف الفلسطيني غض بصره عنها حتى تلك اللحظة.

فصفقة القرن صفقة إسرائيلية خالصة، لم يكتب فيها حرف أمريكي واحد، ضمت بين جنباتها رؤية اليمين الصهيوني المتطرف وزعيمه بنيامين نتنياهو للحل، وكل ما ورد فيها من بنود وإملاءات على الجانب الفلسطيني مطابق تمامًا للطرح الإسرائيلي الذي صاغه نتنياهو وطاقمه التشاوري، ليقوم جاريد كوشنير، وهو يهودي صهيوني (وصهر الرئيس الأمريكي ترامب)، ودايفيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل (وهو يهودي صهيوني أيضًا)، بدور العراب لهذا الاتفاق، وإقناع الرئيس ترامب به، وهو شخص لا يمتلك أدنى فكرة عن طبيعة الصراع الدائر، وبخاصة أنه قادم من عالم المال والأعمال، فقدم تلك الرؤية بوصفها صفقة لا كخطة مفاوضات، بمعنى إما أن تؤخذ كما هي وإما أن تُترك، ولم يترك خيارًا للقيادة الفلسطينية سوى إعلان الرفض.

لقد أدرك الطرف الأمريكي أن تمرير الصفقة لا يمكن أن يتم إلا بغطاء ودعم عربيين سياسي ومالي، وأن الثمن الذي من المفترض أن يقبضه الفلسطينيون مقابل التنازل عمّا تبقى من أرض يجب أن يقدَّم من جيوب العرب، فعقد مؤتمر المنامة في البحرين لجمع المال اللازم، الذي سيقدم على شكل استثمارات ومشاريع اقتصادية معظمها في دول الجوار؛ لتوطين واستيعاب اللاجئين وحل مشكلتهم، كما استدعيت دول عربية لتوقيع اتفاقات التطبيع كنوع من الموافقة الطوعية على كل ما يجري في إطار تنفيذ الصفقة، من اعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان ونقل السفارة الأمريكية إليها، إلى العقوبات التي فُرضت على الفلسطينيين من إغلاق للمقار وقطع للدعم المالي الأمريكي وسحب تمويل الأونروا.

أما في خصوص رد الفعل الفلسطيني، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، فلم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، ولم يكن بحجم الحدث وضخامته، فعلى المستوى الرسمي، اكتفت السلطة بموقف الرفض وتمسكت به جيدًا، من دون أن يكون هناك خطوات عملية على أرض الواقع لمواجهة الصفقة، وظل تلويح القيادة الفلسطينية بحل السلطة وتسليم المفاتيح إلى دولة الكيان لتتحمل مسؤولياتها كسلطة احتلال تراوح مكانها ولا تخرج من نطاق التهديد إلى التنفيذ. أما على المستوى الشعبي، فقد أصبح يوم الغضب الفلسطيني الذي تكررت الدعوة إليه يوم الإعلان عن

القدس عاصمة لدولة الكيان ونقل السفارة إليها، وكذلك يوم الإعلان عن الصفقة مثارًا للسخرية والتهكم من جانب الصحافة الصهيونية وبعض ساسة الكيان.

لقد فشلت كل أسلحة المفاوض الفلسطيني طوال تلك المدة في حماية الشعب الفلسطيني وضياع الأرض الفلسطينية، ولم تعد عليه سوى بمزيد من النكبات والنكسات، وقد آن الأوان لأن يمتلك المفاوض الفلسطيني الجرأة ليقف ويعلن أنه قد فشل في تحقيق أدنى طموحات الشعب الفلسطيني، وأن يبادر إلى تشييع المشروع الأوسلوي إلى مثواه الأخير قبل فوات الأوان، والبحث عن بداية جديدة في التعامل مع هذا الكيان، معلنًا سحب الاعتراف به.

خامسًا: مخاطر تطبيع الدول العربية مع إسرائيل

لقد عُدّت إسرائيل دولة معادية من جانب الدول العربية لسنوات متعددة، ورفضت كل أوجه التطبيع معها، قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. إلا أن مصر فتحت طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع إسرائيل سنة 1979، من دون اشتراط السلام بحل القضية الفلسطينية، ومن بعدها وقّعت منظمة التحرير اتفاق أوسلو مع إسرائيل، ووقّعت المملكة الأردنية اتفاق سلام مع إسرائيل سنة 1994. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تسهم في حل القضية الفلسطينية، وإنما ازدادت إسرائيل تطرفًا وحدّة. فقد فهمت إسرائيل قيام الدول العربية تطبيع العلاقات معها بأنه موافقة على سياساتها الصهيونية والعنصرية والاستيطانية[10].

إلا أن تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل قد تسارعت في الحقبة الأخيرة، ففي عام 2018، زار نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، سلطنة عمان، وفي شباط/فبراير 2020 التقى برئيس المجلس السيادي في السودان، عبد الفتاح البرهان، في أوغندا. كما شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية ـ الأمريكية في 17 حزيران/يونيو 2020[11].

هذا التطبيع قائم على عدة مستويات، منها التطبيع الاقتصادي، فقد قُدّر إجمالي صادرات السلع والخدمات الإسرائيلية إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أمريكي سنويًا، منها أكثر من مليار دولار أمريكي إلى دول الخليج[12].

كما أن هناك اهتمامًا من جانب بعض الدول الخليجية بشراء التكنولوجيا الاستخباراتية الإسرائيلية، وذلك من أجل التجسس على معارضيها السياسيين، وتتبُّع أنشطتهم. وعسكريًا، شاركت الإمارات والسعودية في مناورات عسكرية مع إسرائيل في عدة مناسبات[13]. وهذا دليل على أن

---

(10) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه،» تقدير موقف، 21 حزيران/يونيو 2020، <https://bit.ly/3ZyM6rj>.

(11) المصدر نفسه.

(12) «Assessing Israel's Trade with its Arab Neighbours,» Tony Blair Institute for Global Change, 14 August 2018, <https://bit.ly/2XZMrFZ> (accessed on 14 June 2020).

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «التطبيع العربي مع إسرائيل،» مصدر سابق.

التطبيع تخطى الجوانب السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ليصل إلى الجوانب الأمنية، وهو ما يشير إلى تحالف الدول المطبعة بقيادة إسرائيل تحت رعاية أمريكية في المستقبل القريب.

كما قامت شخصيات خليجية بزيارة إسرائيل، والتقت بمسؤولين إسرائيليين، كان من بينها لقاء اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية، أنور عشقي، مع دوري غولد المسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، في تموز/يوليو 2016. إضافة إلى زيارة وفد بحريني من جمعية «هذه هي البحرين» للقدس المحتلة، في نهاية 2017. وقد قامت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميري ريغف، بزيارة أبو ظبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وشارك في الوقت نفسه وزير الاتصالات الإسرائيلي، أيوب قرا، في مؤتمر «المندوبين المفوضين للاتصالات» الذي عقد في دبي. كما قام يسرائيل كاتس وزير الخارجية والاستخبارات الإسرائيلي، بحضور المؤتمر البيئي في أبو ظبي في سنة 2019[14].

إضافة إلى قيام كل من الإمارات العربية والبحرين بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل في البيت الأبيض في منتصف أيلول/سبتمبر 2020، التي أُطلق عليها «اتّفاقيات أبراهام»[15]. وهذه الاتفاقيات تركّز على المصالح الأمنية للدول الموقعة في مواجهة التهديد المزعوم الذي تمثله إيران على دول المنطقة، إضافة إلى مصالح اقتصادية واستراتيجية، في ظل إغفال القضية الفلسطينية، هذه الاتفاقيات تبعد كل البعد من معاهدتي السلام المصرية والأردنية، اللتين قامتا أساسًا على مبدأ إقامة سلام مقابل استرداد أراضيها المحتلة[16].

لقد عدَّت الدول الخليجية وإسرائيل سعي الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى إبرام اتفاقية نووية مع إيران أمرًا مثيرًا للقلق، وعليه مثّل البحث عن وسائل لمواجهة خطط إدارة أوباما فرصةً للدول الخليجية وإسرائيل للعمل المشترك، حيث مثّلت هذه الخطوة القاعدةَ اللاحقة للعمل مع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب. وبالفعل، تبيّن أنّ هذه الاستراتيجية ناجحة جدًّا، حيث اتخذت إدارة ترامب من تحالف إسرائيل ودول الخليج جوهرًا لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط. وعبر القيام بذلك، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية دعمًا شبه مفتوح إلى الطرفين وانسحبت من الاتفاقية النووية التي أطلقها أوباما وطبّقت حملة «الضغط الأقصى» على إيران.

من جهة أخرى، اعتقدت الدول الخليجية أنّ التطبيع مع إسرائيل سيساعدها على تحصين صلاتها الأمنية الخاصة بالولايات المتحدة، نظرًا إلى الدور الأمريكي في حفظ أمن إسرائيل[17]؛ فقد يكون هذا التحليل صحيحًا، إذ بعد توقيع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل، أصبحت ثاني أكبر متلقٍّ للمساعدات الأمريكية، على الرغم من سياساتها السلطوية[18].

---

(14) المصدر نفسه.

(15) عمر حسن عبد الرحمن، «نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في شرقٍ أوسطٍ متغيّرٍ،» تقرير، 29 تموز/يوليو 2021، <https://bit.ly/3ZLs5xy>.

(16) فاتحة دازي هاني، «دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم،» مبادرة الإصلاح العربي، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر2020، <https://bit.ly/3J5wpk7>.

(17) عبد الرحمن، المصدر نفسه.

(18) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service, 27 May 2020, <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

ومن وجهة نظر فلسطينية، يرى الفلسطينيون أن هرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة، وقد فشلت محاولات الرئيس عباس جعل الجامعة العربية تستنكر هذه الاتفاقيات[19]. أما ردود فعل شعوب الدول الخليجية المطبعة، فمن الصعب معرفته، بسبب ما تتعرض له هذه الشعوب من قمع للحريات وحكم غير ديمقراطي، إضافة إلى غياب استطلاعات الرأي[20].

وفقًا لموقع «واللا» العبري في 21 تشرين الأول/أكتوبر2021، بحثت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مع السعودية إمكان تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولم يرفض بن سلمان صراحة إمكان التطبيع مع إسرائيل، لكنه أكّد أن مثل هذه الخطوة ستستغرق وقتًا، إلا أن السعودية قد أعلنت أكثر من مرة أنها لن تقوم بالتطبيع مع إسرائيل إلا بعد إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي[21].

أما الدول التي أعلنت رسميًا عن رفض التطبيع مع إسرائيل فهي الكويت، فلم تخضع الكويت في يوم من الأيام للضغوط الأمريكية الرامية إلى إقامة علاقات تطبيع مع إسرائيل[22]. وعلى هذا المنوال، صرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في أيلول/سبتمبر 2020 بأن الجزائر لن تبارك ولن تشارك في ما سمّاه الهرولة نحو التطبيع، مضيفًا أن القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الشعب الجزائري قضية مقدسة، وأم القضايا، وأكد أنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية إلا من خلال قيام دولة فلسطينية في حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف[23]. وفي الاتجاه نفسه، بينت الحكومة العراقية أن التطبيع مرفوض دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا، وبينت موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه بدولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وكانت قد صرحت في 25 أيلول/سبتمبر 2021 بأنها ترفض الاجتماعات التي عقدتها بعض الشخصيات العشائرية المقيمة في مدينة أربيل في إقليم كردستان، للمطالبة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ووصفتها بغير القانونية[24].

وفي ما يخص موقف سورية من التطبيع العربي ـ الإسرائيلي، فقد أصدرت وزارة الخارجية السورية بيانًا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بيَّنت من خلالها الأضرار الناتجة من اتفاقيات

---

(19) «Arab League Refuses to Back Palestinians in Rebuke of Israel-UAE Deal,» *Al-Monitor*, 9 September 2020, <https://www.al-monitor.com/originals/2020/09/arab-league-palestinian-uae-israel-normalization-condemn.html>.

(20) Elham Fakhro, «Selling Normalization in the Gulf,» Middle East Research and Information Project, 23 June 2021, <https://merip.org/2021/06/selling-normalization-in-the-gulf/>.

(21) أمد للإعلام، «تقرير: إدارة بايدن تبحث مع السعودية تطبيع العلاقات مع إسرائيل،» 21 تشرين الأول/أكتوبر2021، <https://bit.ly/3LaulKp>.

(22) هاني، «دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم».

(23) الجزيرة نت، «الرئيس الجزائري: لن نبارك أو نشارك في الهرولة نحو التطبيع وفلسطين أم القضايا،» 20 أيلول/سبتمبر 2020، <https://bit.ly/3JqGY2I>.

(24) تلفزيون الحرة، «الحكومة العراقية تعلق على مطالب التطبيع مع إسرائيل،» 25 أيلول/ سبتمبر 2021، <https://arbne.ws/3Fc1amp>.

التطبيع مع الاحتلال في المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وأكدت رفضها لأي محاولات للتفريط بالحقوق، واستباحة الأرض، وتكريس سياسات الأمر الواقع[25]. وعلى المنوال إيَّاه، وصف الرئيس التونسي قيس سعيّد إقامة علاقات مع إسرائيل بالخيانة، مؤكدًا أن المشكلة هي مع الصهيونية التي تريد إبادة الشعب الفلسطيني لا مع اليهود[26].

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة اليمنية في أيلول/سبتمبر2020، رفضها التطبيع مع إسرائيل، مؤكدة دعمها للشعب الفلسطيني حتى نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى رأسها «إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس»[27]. وفي هذا الإطار، أكد شوقي بو نصار السفير اللبناني لدى روسيا، رفض بلاده التطبيع مع إسرائيل ما دامت تحتل الأراضي اللبنانية وتنتهك حدوده وسيادته، فإسرائيل بالنسبة إلى لبنان عدو كان وسيبقى[28].

أما في خصوص عُمان، فقد أشار مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أنها ستنضم إلى اتفاقيات أبراهام، فعُمان إحدى الدول القليلة التي سمحت بإنشاء مكتب مصالح لإسرائيل بعد اتفاق أوسلو، وأغلقتها بعد اندلاع الانتفاضة الثانية[29]. من جهتها، ترى الإدارة الأمريكية في هذا التحالف الإسرائيلي ـ الخليجي الجديد وسيلةً فعّالة لتحييد النفوذ الإقليمي الإيراني، كما تهدف إلى الاستفادة من هذا التحالف في إبطاء تقدّم الصين في المنطقة[30].

إلا أن هناك عقبات تقف أمام تعميق وتيرة التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية المطبعة حاليًا، وتوسيعها لتشمل دولًا أخرى في المستقبل، وهي تتمثل بسياسة الإدارة الأمريكية الحالية، فإدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، كانت القوة المحركة لاتفاقيات التطبيع، حيث كان التهديد الإيراني هو العامل المشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية[31].

إن مخاطر التطبيع مع إسرائيل لن تقتصر على الإضرار بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإنما مخاطره ستكون بعيدة وطويلة الأمد، فالأمة الإسلامية هي المستهدف الرئيس،

---

(25) فلسطين اليوم، «سوريا توضح موقفها من التطبيع العربي مع «إسرائيل»،» 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3ylCOD7>.

(26) عادل الثابتي، «رئيس تونس: التطبيع خيانة.. والقضية مع الصهيونية لا اليهود،» وكالة الأناضول 19 أيار/مايو 2021، <https://bit.ly/3FaBUgs>.

(27) أشرف الفلاحي، «اليمن يجدد موقفه الرافض من التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي،» 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3L8x5rE>.

(28) وكالة سبوتنيك، «لبنان يكشف رسميًا موقفة من التطبيع مع إسرائيل ويعلق على قرار الإمارات،» 19 آب/أغسطس 2020، <https://bit.ly/3YxEcx8>.

(29) أمد للإعلام، «إسرائيل تلمح إلى أن عُمان هي الدولة التالية التي ستنضم إلى اتفاقات التطبيع،» 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، <https://bit.ly/3ZxT4Nd>.

(30) هاني، «دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم».

(31) أحمد صقر، «دراسة إسرائيلية ترصد 4 عراقيل أمام توسيع «التطبيع»،» 25 آب/أغسطس 2021، <https://bit.ly/3ys1DNM>.

وذلك من خلال تفكيك هوية الأمة الإسلامية، وإضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين والثوابت الإسلامية[32].

إن قيام بعض الدول العربية بالتطبيع واحدة تلو الأخرى يمثل تغيرًا خطيرًا في المنطقة العربية، حيث أضر بالقضية الفلسطينية، وهو ما قد يسارع من وتيرة انهيارها، وهو في المقابل مثل دعمًا لإسرائيل ومصالحها[33]. كما أن بعض المصالح الاقتصادية لدول عربية قد تتأثر من هذا التطبيع، مثل مشاريع مع الإمارات لمد خط أنابيب ينقل نفط الخليج إلى الموانئ الإسرائيلية من الممكن أن يؤثر في تنافسية خط سوميد الذي ينقل النفط عبر الأراضي المصرية[34]. وهكذا فالحصيلة النهائية لاتفاقيات التطبيع هي حصر التوتر في المنطقة العربية بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين بسبب احتلال إسرائيل أجزاء من أراضي كل من سورية ولبنان ومواصلة تهديدها بآلتها الحربية لهم[35].

خاتمة

لقد أقدمت بعض الدول العربية الخليجية، لأسباب ذاتية وموضوعية، على التطبيع مع إسرائيل، وذلك قبل إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وعودة الحقوق لأصحابها؛ معتقدة بأنها من خلال هذه البوابة ستحظى برعاية أمريكية وتحافظ على عروشها وأنظمتها السياسية، بعيدًا من قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية، وممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني من قتل وهدم واغتيالات وتوسيع للمستوطنات. وقد تجاوزت العلاقات ما بين الطرفين وصف التطبيع فهو لا يعبر فعليًا عن مدى التحالف وطبيعة العلاقات الذي وصل إليه الطرفان، إلا أن بوابة التطبيع لن تحقق للدول المطبّعة الأمن ولا الرخاء، كون إسرائيل دولة إرهابية عدائية تسعى من خلال هذه البوابة للسيطرة على المنطقة العربية. أما بالنسبة إلى شعوب تلك الدول فهي المتضرر الأول قبل الشعب الفلسطيني من هذا التطبيع، لأن التطبيع سيمكّن قادة هذه الدول من إحكام سيطرتها وسيقف أمام أي إصلاح في الأنظمة السياسية الدكتاتورية، وعليه ستعاني الشعوب عبر سلب حريتها وممارستها الديمقراطية وثروات بلادها □

(32) الطناني، «التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية».

(33) المصدر نفسه.

(34) السيد، «التطبيع مع إسرائيل: بين أنصاره وخصومه».

(35) المصدر نفسه.

العلاقات الجزائرية – التركية، 2002ـ2022
الواقع والفرص

خالد بقاص(*)

جامعة الوادي- الجزائر.

مقدمة

شهدت العلاقات الجزائرية ـ التركية حركية واضحة منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة سنة 2002، حيث سعى هذا الأخير إلى استعادة علاقات بلده التاريخية مع دول القارة الأفريقية التي كانت خلال الحقبة العثمانية، وتدشين علاقات جديدة مع الأقطار التي لم يصل إليها العثمانيون سابقًا. وتعَدّ منطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي عمومًا من أبرز المناطق التي شهدت وجودًا تركيًا بارزًا خلال الحقبة العثمانية، وخصوصًا الجزائر التي مثّلت مركزًا للوجود التركي في منطقة المغرب العربي خلال تلك الحقبة.

أولًا: دوافع التوجه التركي نحو أفريقيا والمغرب العربي

1ـ السياق العام لتطور العلاقات التركية ـ الأفريقية

أسّست حكومة العدالة والتنمية بعد وصولها إلى السلطة سنة 2002 علاقاتها مع الدول الأفريقية بوجه عام استنادًا إلى المخطّط الذي اعتُمد سنة 1998، المسمّى «الانفتاح على أفريقيا»، الذي أعدّته وزارة الخارجية، وشارك في التحضير له عدد من الفاعلين المحليين المتمثلين برجال أعمال ومجتمع مدني وممثلي الوزارات وممثلي عدد من الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى الأفارقة الذين حضروا عددًا من الاجتماعات لمناقشة موضوع العلاقات التركية الأفريقية[1].

ارتكزت خطة الانفتاح على أربعة عوامل رئيسية: 1 ـ الشق الدبلوماسي الذي هدفت تركيا من خلاله إلى زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية في القارة الأفريقية، ورفع مستوى التمثيل إلى

(*) البريد الإلكتروني: beggas.khaled85@gmail.com

(1) Volkan İpek, «The 2011 Landing of Turkey on Somalia: The «State to People» Aspect of Turkish Foreign Policy towards Sub-Saharan Africa,» *European Scientific Journal* (May 2014), pp. 412- 428.

أرقى درجاته وهي درجة السفارة. 2 ـ الشق السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية، وهذا يرتبط بصورة وثيقة بالجانب الدبلوماسي. 3 ـ الجانب الاقتصادي والتنموي، حيث هدفت تركيا إلى تشجيع التبادل التجاري وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وزيادة الدعم الإنساني والتنموي للقارة الأفريقية التي تعاني مشاكل تنموية كبيرة. 4 ـ الشق الثقافي، وذلك من خلال تعميق أواصر التعاون الثقافي وتطويره، وبخاصة أن الأفارقة يتشاركون مع الأتراك في بعد ثقافي يشملهما وهي الثقافة الإسلامية والإرث الإسلامي الذي يمثل عاملًا مشجعًا يمكن الاستناد إليه في توثيق الصلات مع عدد من الدول الأفريقية[2].

وبرغم أهمية خطة الانفتاح وعناصرها، فإن تنفيذها على أرض الواقع لم يتحقق إلا بعد وصول القيادة الجديدة لتركيا بعد 2002. حيث أعدّت مستشارية التجارة الخارجية منذ أوائل 2003، استراتيجية سمّتها «استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية»[3]، التي أُردفت فيما بعد بالكثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، والتي تعدّدت أشكالها من اتفاقيات ثنائية وأخرى مع منظمات حكومية أفريقية كالاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية وغيرهما، كما ترجمت زيارات المسؤولين الأتراك للدول الأفريقية رغبة حكومة حزب العدالة في الارتقاء بمستوى العلاقات التركية الأفريقية إلى أعلى مستوياتها.

وقد بدأ المسؤولون الأتراك برنامج إعادة العلاقات مع الدول الأفريقية بإعلان سنة 2005 سنة لأفريقيا، وتبع هذا الإعلان زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في آذار/مارس من السنة نفسها لكل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا. وقد كانت تلك الزيارات تاريخية، كونها الأولى في تاريخ الجمهورية التركية. ثم توالت بعدها زيارات أخرى إلى عدد من الدول الأفريقية.

أثمرت تلك الزيارات نتائج سريعة على المستوى المؤسسي، إذ نالت تركيا في الثاني عشر من نيسان/أبريل 2005 موقع أو صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، واستطاعت بعد ثلاث سنوات، وتحديدًا في كانون الثاني/يناير 2008، الحصول على صفة الشريك الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، التي جاءت مباشرة بعد قمة الاتحاد الأفريقي مع نظيره الأوروبي المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر 2007 في مدينة مدريد الإسبانية، والتي شارك فيها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان[4].

قمة إسطنبول 2008: استضافت تركيا بين 18 و21 آب/أغسطس 2008 قمة إسطنبول التي عُدّت أهم قمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وأفريقيا. وقد عنون شعار القمة بـ «التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك». وقد ترافقت القمة مع سياق الحملة التي بدأتها تركيا منذ 2007 للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن من بين مقعدين جديدين غير دائمين سيتم اختيارهما للسنتين

---

(2) Ali Belgic and Daniela Nascimento, «Turkey's New Focus on Africa: Causes and Challenges,» *NOREF Policy Brief* (September 2014) p. 1.

(3) موقع وزارة الخارجية التركية، «العلاقات التركية مع الدول الأفريقية،» <https://bit.ly/3QlJ85E>.

(4) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 2 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 1432هـ/2011م)، ص 641.

2009 ـ 2010، وهو ما عُدّ سببًا رئيسيًا من أسباب دعوة تركيا لزعماء الدول الأفريقية إلى تلك القمة والتي شهدت حضورًا أفريقيا مكثّفًا، ضمّ مسؤولين عن 53 دولة أفريقية، بينهم رؤساء دول كلّ من السودان وجيبوتي وبوركينافاسو وجزر القمر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى ممثلين عن عشرين منظمة دولية من ضمنهم رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية.

زيادة على ما سبق، هدفت القمة إلى وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات التركية الأفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، حيث أعلنت تركيا سعيها لفتح سفارات لها في القارة الأفريقية، وتطوير التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا إلى أرقى درجاته. كما أبدت تركيا رغبتها في زيادة حجم التبادل التجاري مع الأفارقة وتوسيع نطاق الرحلات الجوية المتبادلة، وأعلنت عن تعاونها العلمي والثقافي من خلال منح الطلبة الأفارقة منحا دراسية في تركيا[5].

ويبدو أن نمو اقتصادات الدول في منطقة شمال أفريقيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، الذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، وعلاقات تلك الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، دفع الطرف التركي إلى اهتمام متزايد بالمنطقة، وخصوصًا بعد عدم تمكن الأتراك من الانضمام للاتحاد الأوروبي.

2 ـ العلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا

سجّلت نسبة التجارة التركية مع دول شمال أفريقيا ارتفاعًا سريعًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حيث بلغت الصادرات نسبة نمو قدرها 40 بالمئة سنة 2004 بنحو 2.2 مليار دولار ممثلة نحو 4 بالمئة من مجمل الصادرات التركية ونحو 19 بالمئة من الصادرات المتوجهة إلى مجمل البلدان العربية. وقد سجّلت سنة 2005 زيادة في التجارة بين تركيا وبلدان شمال أفريقيا، إذ ارتفعت النسبة الإجمالية لصادرات تركيا الموجّهة إلى كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس ـ وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2005 ـ إلى نحو 43 بالمئة عما كانت عليه خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2004، كما ارتفعت نسبة الواردات التركية من دول شمال أفريقيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2005 إلى نحو 20 بالمئة مقارنة بما كانت عليه في تلك الآونة من سنة 2004.

وقد عقدت تركيا اتفاقيات تجارة حرة مع كل من المغرب وتونس، واتفاقية صداقة وتعاون مع الجزائر سنة 2006، ووصلت قيمة المشاريع التي يقوم بها متعاقدون أتراك في شمال أفريقيا سنة 2004 إلى نحو 15 مليار دولار[6]. وترى تركيا أن منطقة المغرب العربي تمثّل مدخلًا لأسواقٍ أفريقية جديدة انطلاقًا من دول الساحل، وقد ارتفع حجم الاستثمارات التركية في أفريقيا بصورة

(5) أيمن السيد، «العلاقات التركية الأفريقية،» في: محمود أبو العينين، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/2008 (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2008)، ص 647 ـ 648.

(6) H. Kaan Nazli, «Turkey and North Africa Challenge and Opportunity,» <https://esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_33.pdf>.

واضحة، إذ تجاوزت قيمة التبادلات التجارية التركية مع القارة الأفريقية 25.3 مليار دولار سنة 2020. وقد ساهم المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي ـ الأفريقي الذي عقد آخر اجتماعاته يومَي 21 و22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في إسطنبول، في تعزيز العلاقات الثنائية، كما أثبتت المنتجات التركية نجاحها في دول المغرب العربي، بعد مرور أكثر من عقد ونصف العقد على تحسّن العلاقات الاقتصادية[7].

شهدت العلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا محطة مهمة تمثّلت بالتحولات السياسية التي برزت منذ أواخر سنة 2010، والتي اصطُلح على تسميتها «الربيع العربي»، الذي انطلق من تونس ثم إلى مصر وصولًا إلى ليبيا، حيث أيّدت تركيا ما سمتها «التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة» وشددت على أهمية عملية التغيير في تلك الدول والتي رأتها متأخرة، كما ركّزت على مسألة الوسائل السلمية والابتعاد من العنف والقوة المفرطة، وضمان وحدة أراضي الدول وسيادتها.

كما دعت تركيا النظم الجديدة إلى مباشرة إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تلبي متطلبات العصر وتطلّعات الشعوب عبر آليات الحوار والتوافق، مقدّمة استعدادها لمشاطرة تجربتها الديمقراطية وخبراتها التاريخية والمؤسساتية والفنية مع دول المنطقة[8].

وفي ما يخص المؤشرات الاقتصادية، فقد شهدت الصادرات التركية نحو دول «الربيع العربي» تراجعًا بنسبة 24 بالمئة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 نحو كلّ من مصر واليمن، و20 بالمئة لتونس، و43 بالمئة لليبيا، و5 بالمئة لسورية، وازداد ذلك التراجع تبعًا لتراجع الحالة الأمنية لتلك الدول فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تمثّل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، بحسب تقديرات سنة 2009.

غير أن الإدارة التركية حاولت التكيّف مع تلك التأثيرات، عبر العمل على تنويع وجهات صادراتها من خلال تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين، وهو ما أقرّه تجمع المصدّرين الأتراك.

وعلى الساحة الأمنية، أفرزت تحولات «الربيع العربي» عدة تحديات لتركيا، تمثّلت ببروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بوجه خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة حلف الناتو لفرض حظر التسلح على نظام معمر القذافي وإيصال المساعدات الإنسانية للّيبيين.

وتعدّ تركيا طرفًا رئيسيًا فاعلًا في الداخل الليبي، حيث عقدت عدة اتفاقيات أمنية واقتصادية مع الحكومة المعترف بها دوليًا في ليبيا. ولقد كان للأتراك دور بارز في ردّ وإفشال مخطّط السيطرة العسكرية الذي قاده المشير خليفة حفتر من الشّرق في سعيه للسيطرة على طرابلس سنة 2019.

---

(7) دالية غانم، «توجه أنقرة نحو المغرب العربي،» مركز مالكوم-كير كارنيغي للشرق الأوسط (6 أيار/مايو 2021)، <https://carnegie-mec.org/diwan/84487>.

(8) موقع وزارة الخارجية التركية، «العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» <https://bit.ly/31x8xEv>.

ويمكن القول إن أحداث «الربيع العربي» مثّلت تحديًا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجية التركية، وهو مأزق المواءمة بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع البلدان العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي من جانب آخر تجاه الانتصار لقيم الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة وتدحض الاستبداد[9].

وتؤدي الجزائر دورًا مهمًا في منطقة المغرب العربي، كونها أكبر دولة مساحة، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها بوصفها دولة نفطية وغازية بامتياز، إضافة إلى ارتباطها بالدول التي شهدت عملية التحول السياسي منذ أواخر سنة 2010، سواء بالنسبة إلى تونس أو ليبيا، وبخاصة أن هذه الأخيرة شهدت مسارات فوضوية وعسكرية خلال «ثورة فبراير 2011» وبعد سقوط نظام القذافي، من خلال الصراع المسلّح داخل البلاد. كلّ هذه العوامل وغيرها ساهمت في توجّه تركيا لتوطيد علاقاتها الدبلوماسية والاستراتيجية مع الجزائر، وهو ما سيتم توضيحه خلال المحور التالي:

ثانيًا: المجالات المختلفة للعلاقات الجزائرية ـ التركية

1 ـ العلاقات السياسية والدبلوماسية والثقافية

فضلًا عن التاريخ السياسي والثقافي الراسخ بين الجزائر وتركيا، فإن العلاقات السياسية المعاصرة شهدت حركة لافتة للنظر في ظل حكومة العدالة والتنمية التركية، التي سعت إلى توثيق علاقاتها بالجزائر، حيث زار عبد الله غول الجزائر سنة 2005 عندما كان وزيرًا للخارجية، وقد ذكر الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة خلال تلك الزيارة أن الجزائر خصّصت نحو 55 مليار دولار من أجل إعادة بناء البلد، وذلك خلال مدة خمس سنوات، كما أكّد أن الجزائر تعطي أولوية للشركات التركية في ذلك[10].

وقد انطلقت العلاقات على نحوٍ عمليّ سنة 2006 إبّان توقيع «اتفاقية الصداقة والتعاون» التي تمت في إطار زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان إلى الجزائر، حيث مثّلت تلك الزيارة أساسًا متينًا لعلاقات ثنائية أكثر فعالية واتساعًا وفائدة للطرفين. وتعَد الجزائر من أبرز الشركاء التجاريين لتركيا في أفريقيا، حيث يمثل قطاعا الطاقة والبناء الركيزتين الأساسيتين للعلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقد أعاد الرئيس أردوغان زيارة الجزائر عندما أصبح رئيسًا للجمهورية التركية، وكان ذلك سنة 2014، ثم في شباط/فبراير سنة 2018، وكانت زيارته الأخيرة في كانون الثاني/يناير 2020، التي أكد خلالها عمق العلاقات الثنائية.

أشرفت تركيا على عدة أعمال ترميم في إطار الحفاظ على الموروث الثقافي التركي في الجزائر، من أبرزها ترميم مسجد كيتشاوه الشهير ـ الذي حوّلته فرنسا إلى كنيسة خلال احتلالها الجزائر ـ

(9) أحمد الشلقامي،»الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي،» ترك برس، 19 أيلول/سبتمبر 2014، <https://www.turkpress.co/node/1917>.

(10) Nazli, «Turkey and North Africa Challenge and Opportunity».

والذي أعيد افتتاحه في التاسع من شهر نيسان/أبريل سنة 2018، إضافة إلى ترميم حي القصبة التاريخي في العاصمة. وقد أنجزت الشركات التركية مشاريع متعددة كجامعة الجزائر[11]*ـ2ـ التي ساهمت بها تركيا في إطار توثيق العلاقات الثقافية مع الجزائر[12].

وقد شاركت الجزائر في الطبعة الثالثة لقمة الشراكة بين تركيا وأفريقيا على مستوى رؤساء الدول والحكومات، التي احتضنتها إسطنبول في 2021/12/18 ، وذلك عبر الوزير الأول وزير المالية السيد أيمن عبد النور، بوصفه ممثلًا عن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وقد دلّ ذلك على الشراكة المتميزة القائمة بين الجزائر وتركيا.

هدفت القمة إلى بعث دينامية جديدة «للشراكة الاستراتيجية» بين تركيا وبلدان القارة الأفريقية عمومًا بناءً على بحث مخرجات القمّتين السابقتين المنعقدتين على التوالي في إسطنبول سنة 2008 وغينيا الاستوائية سنة 2014[13].

2 ـ العلاقات الاقتصادية

مع ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر مطلع القرن الحادي والعشرين، سعى النظام الجزائري إلى استقطاب الاستثمار الخارجي في مجالات متعددة، من أبرزها قطاعات الكهرباء والاتصالات وقطاع الطاقة الذي عُدَّ المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب، وبخاصة مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، والذي عزّز من وضع الجزائر اقتصاديًا وتنمويًا.

قاد ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة 40 بالمئة إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام إلى نحو 6.1 بالمئة سنة 2004 بفضل الصادرات المنتجة من خلال مشاريع الغاز في عين صالح التي تدفقت إلى السوق الخارجة منتصف 2004، كما انطلقت صادرات غازية أخرى أُنتِجت من خلال مشروع غاز عين أميناس الذي بدأ إنتاجه سنة 2006.

وقد سعت الجزائر إلى ترسيخ وضح البلاد السياسي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية وبرامج متنوعة، غير أن تنفيذ تلك الإصلاحات قابله كثير من المشاكل التي شملت مجالات البنوك، والتأمين والخوصصة والاستثمار الخارجي المباشر، ولا تزال الجزائر تعاني مشاكل أبرزها الفساد الإداري وقلة الخبرة وضعف أداء مؤسسات القطاع العام.

تعَدّ الجزائر واحدة من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في القارة الأفريقية، حيث تحتل المرتبة الثانية والثلاثين في القائمة التركية للشركات التجارية من حيث الحجم. ومن ناحية أخرى تُعَد تركيا واحدة من بين العشرة الأوائل ضمن أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تجاوزت التجارة بين الطرفين 4 مليارات دولار سنة 2015.

---

(11) كلية الحقوق التابعة لجامعة الجزائر ـ1ـ.

(12) Ministry of Turkish Foreign Affairs, «Relations between Turkey-Algeria,» <https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkiye%E2%80%93algeria.en.mfa>.

(13) وكالة الأنباء الجزائرية، «اسطنبول تحتضن القمة الثالثة للشراكة تركيا ـ أفريقيا يوم السبت،» 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3ieNyyL>.

يسعى المستثمرون الأتراك إلى زيادة حصتهم الاستثمارية في الجزائر، ففي سنة 2013 دشّنت شركة الفولاذ التركية (Tosyali) مصنعًا للفولاذ والحديد في مدينة وهران بالغرب الجزائري باستثمار بلغت قيمته 750 مليون دولار، ويعدّ المصنع الأكبر في نوعه في الجزائر[14]. وقد دخلت الشركات التركية في عدد واسع من المشاريع التي ضمت بناء مساكن اجتماعية ومستشفيات وسدود وطرق رئيسية وأنفاق وموانئ، ويتجه عدد المشاريع الاستثمارية إلى الزيادة في ظل تشجيع الحكومتين على ذلك. ومن أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الحكومة الجزائرية على وضع خطط تفتح فرصًا جديدة لرجال الأعمال الأتراك للاهتمام والاستثمار أكثر في الجزائر.

وهناك عامل رئيسي يجعل من الجزائر موردًا مهمًا جدًا لتركيا وهي الموارد الطبيعية. فالجزائر تعد تاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وهي العاشرة في ترتيب أكبر احتياطياته.

كما أنها تحتل المرتبة السادسة عشرة في العالم من حيث احتياطيات النفط، وتعَدّ الجزائر ثالث أكبر مزوّد لتركيا بالغاز الطبيعي بعد كل من روسيا وإيران وذلك بنسبة 9 بالمئة من مجمل الواردات التركية سنة 2013. وتسعى تركيا لضمان استمرارية تدفق الغاز الجزائري نحوها، لذلك مدّدت اتفاقيتها للغاز مع الجزائر لعشر سنوات إضافية ابتداءً من سنة 2013.

تجاريًا، تصدّر تركيا للجزائر حافلات للنقل العام والحديد والفولاذ وآلات النسيج والحلويات، أما الواردات التركية من الجزائر فقد تمثلت بمواد طاقية ومنتجات كيميائية غير عضوية وبعض المواد المعدنية إضافة إلى بعض المواد الغذائية والسكر[15].

انعقدت الدورة الحادية عشرة للّجنة المشتركة الجزائرية ـ التركية يومي 09 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في العاصمة الجزائرية، بحضور وزيري الطاقة في البلدين، حيث أوضح وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب أنه يجري التحضير لتوقيع 5 اتفاقيات تتعلّق بحماية المستهلك ومراقبة نوعية المنتجات، ومجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى مذكرتَي تفاهم شملت **الأولى** إنشاء الغرفة الجزائرية ـ التركية للتجارة والصناعة، أما **الثانية** فستكون بين المدرسة العليا للقضاء في الجزائر وأكاديمية العدل التركية، في حين تتعلق الاتفاقية الأخيرة بمذكرة تفاهم في مجال البيئة.

وفي كلمة لوزير الصناعة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونمَاز، كشف أن استثمارات بلاده في الجزائر بلغت 5 مليارات دولار سنة 2021، شملت قطاعات الحديد والصلب والنسيج والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح دونمَاز أن الشركات التركية في الجزائر ساهمت في خلق نحو ثلاثين ألف وظيفة، مستهدفة جعل الجزائر بوابة نحو المنطقة وقارة أفريقيا. ووفق المسؤول نفسه، فإن

(14) Ismail Numan Telci, «Why is Algeria Important for Turkey,» Aljazeera.com, 31 May 2014, <https://bit.ly/3jWJ5Ba>.

(15) Ibid.

الجزائر تعد ثامن بلد من حيث استثمارات الشركات التركية في الخارج، وهي الأولى أفريقيًا بـ 5 مليارات دولار[16].

وقال وزير الطاقة التركي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الجزائري، إن عقود توريد الغاز المسال لمصلحة شركة «بوتاش» تنتهي بعد مدة، لذلك أبدى رغبة بلاده في زيادة مشترياتها من شركة «سوناطراك» النفطية الجزائرية.

وقد انعقد منتدى لرجال أعمال الجزائر وتركيا الذي خُصِّص لمجالي الطاقة والمناجم، حيث تم بحث مشاريع تعاون جديدة بين البلدين في قطاع الطاقة.

وقد زار وزير الطاقة التركي مدينة وهران الواقعة غرب الجزائر، التي يوجد فيها مصنع شركة «توسيالي» التركية للحديد والصلب، كما زار مصنع النسيج لشركة «تايبا» التركية بولاية غليزان الواقعة في الغرب الجزائري أيضًا، والذي يعدّ الأكبر من نوعه في أفريقيا[17].

وفي مجال البناء والسكن، أنجزت الشركات التركية 550 مشروعًا توزّعت بين منشآت ومساكن بقيمة 20 مليار دولار حتى نهاية سنة 2021 في الجزائر، في حين بلغ عدد المؤسسات التي تعمل مع شركاء أتراك نحو 1300 مؤسسة.

وخلال سنة 2020 وبالرغم من جائحة كورونا، تم إنشاء أزيد من 130 شركة تركية في الجزائر في مختلف المجالات. وقد جدّد البلَدان سنة 2020 توقيع عقد يسمح للجزائر بتموين تركيا بالغاز الطبيعي المسال حتى سنة 2024، وهو ما يسمح للجزائر بأن تصبح المموِّن الأول لتركيا بالغاز الطبيعي المسال والممون الرابع بغاز البترول المميّع[18].

3 ـ العلاقات الأمنية والعسكرية

من المعلوم أن تحسن العلاقات السياسية والدبلوماسية وتطورها إلى الشأن الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التعاون في مجالات أوسع وأكثر حساسية، وبخاصة إذا ما اقترن ذلك بمصالح حيوية واستراتيجية لكل الأطراف. ينطبق ما سبق على العلاقات الجزائرية ـ التركية. فالحركية الدبلوماسية النشطة بين الطرفين، وحساسية الوضع الأمني لمنطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي وشرق المتوسط، تفرض على الطرفين منطق التعاون والتنسيق الأمني، فالوضع الأمني غير المستقر في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، وموقع الجزائر كدولة يمتد طول حدودها مع الجارة ليبيا لنحو ألف كم، من جهة، وطبيعة المصالح والاستثمارات التركية في ليبيا منذ عهد القذافي التي تجاوزت مبلغ 15 مليار دولار من جهة أخرى، يحتمان على الطرفين التعاون والتنسيق، وخصوصًا في ظل التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي الليبي.

---

(16) وكالة الأناضول، «الجزائر وتركيا توقعان 6 اتفاقيات مشتركة،» 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، <http://bitly.ws/nEc9>.

(17) المصدر نفسه.

(18) وكالة الأنباء الجزائرية، «مشاركة الجزائر في قمة تركيا-أفريقيا تؤكد الشراكة المميزة بين الجزائر وتركيا،» 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3XdgHt0>.

ومن المعلوم أن الجزائر عارضت التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، ودعّمت عملية الحوار السياسي الليبي عبر المنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونظرًا إلى الصراعات المتزايدة وتزايد العنف والجماعات المسلّحة بسبب فراغ السلطة في ليبيا، شعرت الجزائر بالوضع الأمني الخطير على حدودها، فاتخذت الحكومة خطوات ملموسة في مواجهة هذا الوضع وأجرت بعض التغييرات الحاسمة من خلال استفتاء دستوري في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2020. ووفقًا للمادة ذات الصلة في الدستور الجديد المعتمد، سيكون الجيش الجزائري قادرًا على المشاركة في العمليات العابرة للحدود للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. ظهر هذا التعديل الدستوري كردّ ضروري ضد الجماعات المسلحة في ليبيا ومنطقة الساحل، وكذلك ضد موجة المهاجرين غير الشرعيين التي أصبح من الصعب السيطرة عليها.

شهدت الهجمات على حقل نفط تيغانتورين في «عين أميناس» في أقصى الجنوب الغربي الجزائري في كانون الثاني/يناير 2013 نقطة تحول في سياسات الحكومة الجزائرية تجاه ليبيا. حيث أعلنت منظمة المرابطون التي تقاتل الجزائر ضدها في منطقتي الصحراء والساحل منذ مدة طويلة، مسؤوليتها عن الهجمات التي تم فيها أسر 150 مواطنًا جزائريًا وقتل 40 عاملًا. لذلك زادت الحكومة من إجراءات ضبط الحدود والإنفاق العسكري، وصرفت أكثر من 500 مليون دولار من أجل منع الهجرة غير الشرعية والأنشطة الإرهابية على الحدود الليبية. وقد صرّح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عقب اجتماعه مع رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، في كانون الثاني/يناير 2020، أن أي هجوم على العاصمة طرابلس هو «خط أحمر». وقد عُدّ هذا التصريح رسالة مباشرة إلى خليفة حفتر الذي كان يحاول الاستيلاء على العاصمة الليبية. وبالمثل، فإن ذكرى حرب أهلية دامية في التسعينيات تسلط الضوء على مخاوف الأمن القومي للجزائر[19].

هذا التغيير في العقيدة العسكرية الجزائرية يشبه إلى حد ما النشاط السياسي التركي في ليبيا، ففي البداية اتصلت تركيا، تمامًا مثل الجزائر، بجميع أصحاب المصلحة الإقليميين في ليبيا ما بعد القذافي على مسافة متساوية وحافظت على موقفها الحيادي، مؤكدة أهمية العملية السياسية في كل فرصة. كما رحّبت الحكومة التركية، التي تدعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من جانب الأمم المتحدة في ليبيا، بالاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2015، ووقّعت اتفاقًا للأمن البحري شرق البحر الأبيض المتوسط مع حكومة الوفاق في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومنذ ذلك الحين، تقدّم الحكومة التركية الدعم العسكري واللوجستي إلى طرابلس، التي تعرضت لهجمات متزايدة ومحاولة انقلابية لخليفة حفتر، من أجل الحفاظ على الإدارة الشرعية في السلطة وحماية مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تتعامل معها على أنها قضية أمن قومي.

يظهر التوافق الجزائري ـ التركي في ليبيا أيضًا من خلال رفضهما تدخل جهات غير إقليمية مثل الإمارات وروسيا وفرنسا في الأزمة الليبية عبر دعم حفتر. وعطفًا على فرنسا، فإن الجزائر ترى

(19) Ismail Numan Telci,» A Vision for the Future of Turkish-Algerian Relations: Convergence, Cooperation and Coordination,» Aljazeera Centre for Studies, 8 August 2021, <https://bit.ly/3ItIf97>.

أن عملية برخان الفرنسية في مالي والنيجر منذ 2014 زادت من نفوذ ما يسمى الجماعات المتطرفة في الحدود الجنوبية للجزائر[20]. وكذلك الأمر في البحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى الجزائر وأنقرة إلى تقليص النفوذ الفرنسي هناك، وقد أعادا تفعيل الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعاها في عام 2003، إذ تريد تركيا كسب نفوذ في البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، في حين تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر تسلحها بعيدًا من الأوروبيين. وتؤدي الروابط التاريخية والاجتماعية الجزائرية ـ التركية دورًا مهمًا في بناء الثقة بين الدولتين.

تستطيع الصناعة العسكرية التركية أن توفر للجزائر التكنولوجيا الجديدة التي يمكن أن تكون مفيدة للدفاع الجزائري من خلال أحدث التقنيات، كالطائرات من دون طيار التركية، التي يمكنها مساعدة الجزائر على ضبط حدودها المترامية الأطراف مع جيرانها، بدءًا من ليبيا والنيجر وموريتانيا ومالي وحتى الصحراء الغربية، التي تكثر فيها الجماعات المسلحة النشطة وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة[21].

ويمكن التقارب السياسي والجيوستراتيجي أن يجلب الاستقرار لكلتا الدولتين، نظرًا إلى أن كلتيهما جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتركيا دولة قوية في إقليمها، والجزائر قوة إقليمية في شمال أفريقيا، وهو ما من شأنه المساهمة في استقرار المنطقة.

ومع التحول الراهن في النظام الدولي، والصراع الروسي ـ الأمريكي ـ الصيني على التموضع الاستراتيجي ضمن البحر الأبيض المتوسط، وجب على الجزائر وتركيا التنسيق والتعاون حتى تتمكنا من المساومة. الأمر نفسه ينسحب على منطقة الساحل الأفريقي، لذلك يجدر بالجزائر اتخاذ خطوات استباقية من خلال بناء تحالفات جديدة قائمة على التكافؤ وليس الفوقية. فلو نضج تحالف تركيا والجزائر ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل 2011، لما تدخل حلف الناتو في ليبيا آنذاك. ولما ساء الوضع الأمني في ليبيا على غرار ما وقع. والتاريخ يشهد عن زمن السلام والأمن عندما كان البحر الأبيض المتوسط تحت النفوذ العثماني والجزائري.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول إن العلاقات الجزائرية ـ التركية انتقلت بعد سنة 2003 إلى واقع جديد، وهو الواقع نفسه الذي وصلت إليه العلاقات التركية مع سائر دول القارة الأفريقية ومنطقة المغرب العربي، غير أن مجالات التعاون الجزائرية ـ التركية تجاوزات مجالات التعاون التقليدية إلى فضاءات أوسع وأعمق، سواء في الشأن الاقتصادي والاستثماري، أم في الشأن الأمني والعسكري، وهو ما يؤهل الطرفين لصوغ مستقبل جديد للعلاقات الثنائية، بما يحقق القيمة المضافة والمصلحة المشتركة للطرفين. وقد دفعت الخلفية التاريخية والحضارية للعلاقات بين الطرفين نحو بلورة وإنضاج فكرة التعاون وتطويرها إلى شراكة حقيقية فعلية يستفيد منها الطرفان في الحاضر، ويؤسّسان لمستقبل مشترك قائم على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة □

(20) Ibid.

(21) Imad Atoui, «Algerian-Turkish Relations: From Alienation to a Need for Strategic Ties,» Center for Middle Eastern Studies (ORSAM), Policy Brief, no. 143 (October 2020), pp. 3-12, <https://bit.ly/3ilchRU>.

مصطفى عبد العزيز مرسي

تدمير سورية وتشريد شعبها: من المسؤول؟

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022). 368 ص.

منى سكرية(*)

صحافية لبنانية.

ـ 1 ـ

تدمير سورية وتشريد شعبها – من المسؤول؟ عنوان كتاب الكاتب وسفير مصر السابق في سورية مصطفى عبد العزيز مرسي، ومنه وفيه تتفرّع أسئلته، ويتكثّف التحليل، مفككًا للوقائع الواردة على مدار 368 صفحة (مع الوثائق والمراجع والفهرس)، لنستقرئ من خلالها رؤية سياسية شبه متكاملة ضمّنها مرسي طيّات الأسطر بنفَسٍ عروبيٍّ آسفٍ للنزف العربي.

في **المدخل** التمهيدي للكتاب بعنوان «حجم النكبة السورية وأبعادها»، تَتَظهّر «اللوعة» القومية بالقول: «إن منطقتنا العربية مركزيّة، لكن أهلها ضعفاء، وهو ما جعل الموقع العربي بثرواته موقعًا مغنطيسيًا جاذبًا للأطماع الخارجية بمختلف أشكالها، وهذا الموقع يعجز أصحابه عن حمايته، والدفاع عنه. وقد استغلت دول الجوار عزلة سورية العربية ودورها المحوري بالنسبة إلى القضايا العربية، لامتلاك حضور فاعل في منطقتا، ولم تتوانَ عن إعلان أطماعها، ونعني كلًا من تركيا و«إسرائيل» المُنضمّتين إلى الولايات المتحدة الشرهة على امتصاص ثروات المنطقة العربية (ص 47).

وعن أبرز أسباب استهداف سورية ودوافعه يتساءل عن سر الصراع المحتدم والمحموم على سورية بهذه الحدّة؟ وما الذي استدعى تدخّل عدة جيوش وميليشيات في الأزمة السورية؟ وما سبب التكالب على هذا البلد؟ ويجيب بالقول: إن الأهمية الجيوسياسية لموقع سورية الجغرافي مردّها أنها تحتل قلب المشرق العربي، وهي ملتقى ثلاث قارات وثلاث حضارات وثلاث ديانات. أما أبرز الأسباب والدوافع فهي في: موقف سورية من السلام مع «إسرائيل»، واستهداف مقومات القوة السورية، و«عدم تنازل الأسد الأب والأسد الإبن عن أي شبر من هضبة الجولان المحتل»، وفي «موقف سورية المعارض للاحتلال الأمريكي للعراق»، حين أصبح تهديد سورية واضحًا حين وقف كولن باول وزير الخارجية الأمريكي عام 2003 أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ

(*) البريد الإلكتروني: monasukarieh7@hotmail.com

الأمريكي مصرّحًا: «إننا نريد إعادة تشكيل المنطقة سياسيًا وفق مصالحنا»، وقد «بدا ذلك واضحًا من خلال الرسالة التحذيرية والمباشرة التي حملها باول إلى الرئيس بشار الأسد في 3 أيار/مايو 2003»، و«وُضعت سورية في دائرة الاستهداف الأمريكية – الإسرائيلية»، وكان (في واحدة منها) «استصدار قرار من مجلس الأمن يحمل الرقم 1559 يطالب سورية بالانسحاب من لبنان إثر اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري».

ومن أسباب الاستهداف – يضيف ـ «استمرار تمسك سورية بالفكر القومي العربي»، لذا «شهدت المنطقة العربية حملات ترويجية لمصطلحات مثل «الشرق الأوسط الكبير» أو «الجديد»، (وهو ما ورد على لسان وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس أثناء عدوان إسرائيل على لبنان صيف العام 2006)، و«الفوضى البنّاءة»، أو «الخلّاقة»، إضافة إلى سعي أمريكا إلى «إحداث تصدع في كيان النظام الإقليمي العربي لاستباحة الجغرافية العربية»، كي «لا تتكرر ظاهرة جمال عبد الناصر»، ناهيك بالصراع حول الموقع الجغرافي السوري وحرب الأنابيب، وهكذا «بتنا أمام دخول الطاقة في النزاع الجيوسياسي السوري».

تضمّن الكتاب ثمانية فصول، وعناوين فرعية في كل فصل، وخاتمةً حملت اقتراحاته «حول فرص التسوية السياسية للأزمة السورية».

ـ 2 ـ

في **الفصل الأول** بعنوان «مسيرة بشار الأسد المتعثرة وطريقة تعامله مع الانتفاضة السورية»، أشار مرسي إلى أن «اختيار مبدأ الوراثة لما بعد الرئيس الراحل حافظ الأسد لم يُقِم وزنًا لمدى تقبل الشعب السوري هذا الاختيار، ومدى تحمّله استمرار أساليب الكبت السياسي الطويل الذي استمر ويا للأسف في عهد وريثه بشار الأسد» (ص50)، متوقفًا عند مطالبة «بعض المعارضين بإجراء حوار وطني والقيام بالإصلاحات الجوهرية للنظام» استدراكًا منهم «لسلبيات عملية التوريث»، الذي يرى فيه المؤلف أنه «لو أُخذ فيه (أي بالإصلاحات) لكان مخرجًا للنظام والمعارضة وفتح منذ البداية نافذة على منهج جديد في التعامل مع الشعب السوري، ولكن يا للأسف تم تجاهله، وكان ذلك إحدى الفرص الثمينة الضائعة» (ص 51). وعندما بدأت مراسم تولي بشار الرئاسة تأخذ مسارها الرسمي، شرح «في أول خطاب له المبادئ والأسس التي تحكم سياسته»، وكان «جوهر هذا الخطاب أن التغيير بات ضروريًا ولكنه سيتم بالتدريج»، وقد «نشطت في إثر ذلك المناقشات والحوارات الفكرية في مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية»، وبدأ «تيار الإصلاح» يشق طريقه بخطوات محسوبة وحذرة رغم تحفظات الحرس القديم الذي اعتاد طوال عدة عقود أساليب الرقابة الأمنية، فتراجعت عملية الانفتاح خشية تداعياته السلبية في تلك المرحلة على حالة الاستقرار الداخلي، وكان للاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين أثرهما في تراجع ما كان يسمى وقتئذ «ربيع دمشق السياسي» (ص 53ـ 54)، معربًا (أي المؤلف) عن اعتقاده «أن هذا الموقف كان خطأً سياسيًا» (ص 54)، الأمر (الذي يشرحه بالتفصيل المؤرخ محمد جمال باروت في كتابه **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** ويربط فيه بين «قضاء نائب الرئيس السوري يومها عبد الحليم خدام والحرس القديم على «ربيع دمشق»، وبين «محاولة انقلاب على النظام

وإدخاله بما ينسجم مع الترتيبات الجديدة لإعادة تنظيم الشرق الأوسط»[1].

إضافة إلى ما أورد مرسي من أسباب، فإنه يسأل كيف استولت التنظيمات الإرهابية على مسار الثورة؟ ويقول: «كان بعض القوى الإقليمية وفي مقدمها تركيا يسعى إلى قلب النظام السياسي في سورية، فاحتضن الجيش السوري الحر، كما عقد المؤتمر الأول للمعارضة السورية في مدينة أنطاليا، وهو ما يعطي إشارة إلى التدخل التركي الباكر في مسار الأزمة السورية. وبادرت تلك القوى في مطلع عام 2012 برعاية واشنطن إلى اتخاذ قرار يُعَدّ نقطة تحول خطيرة في مسار الصراع السوري، وهو الاستعانة علنًا بالمنظمات الجهادية والتكفيرية وعلى رأسها «داعش»، إضافة إلى «جبهة النصرة» التي كان يدعمها بعض «الأطراف الخليجية» أيضًا (ص 71). (نشير هنا إلى كتاب بعنوان **سورية في مواجهة الحرب الكونية ـ حقائق ووثائق** لمجموعة من الباحثين العرب بإشراف نائبة الرئيس السوري نجاح العطار[2]، ويتضمن واحدة من المقالات بعنوان «الفصائل الإرهابية خلال الحرب على سورية» بقلم العميد الركن المتقاعد تركي حسن، يعرض فيه أسماء هذه الفصائل وأدوارها ومؤسسيها ومعتقداتها وتَوزعها الجغرافي وقاربت في بداياتها الـ 49 فصيلًا[3].

ويختتم مرسي الفصل الأول بتأكيد شروحاته قائلًا: «في تقديرنا أن هذه الحرب كانت تُدار في إطار مسلسل الشرق الأوسط الجديد، والفوضى الخلّاقة، وتطويع سورية، وإعادة توجيه مسارها السياسي وشعاراتها في ما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي» (ص 73)، ويؤكد «أن لتركيا الشأن الفاعل والأساسي في عسكرة الانتفاضة السورية»، محمّلًا خطأ «الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي بقي في السلطة لثلاثة عقود كان يتمثل بتوريث سلطته لأحد أبنائه، وكان مفترضًا أن تكون إحدى أولويات الرئيس بشار أن يُبادر إلى إدخال تغييرات جوهرية ولكن تراجع عن وعوده في الإصلاح وكان هذا خطأً كبيرًا» (ص 79).

ـ 3 ـ

وحمل **الفصل الثاني** عنوان «الدور الأمريكي المؤثّر في مدار الأزمة السورية»، عَرَضَ المؤلف فيه مواقف إدارة الرئيس السابق باراك أوباما من الأزمة السورية، وأبرزها «تَجَنّب التدخل العسكري المباشر»، و«تبنّي أسلوب «القيادة من الخلف» أو «إقليمية الصراعات»، وما تخلل تلك الحقبة من «صفقة الاتفاق النووي مع إيران». وعن تداعيات مواقف إدارة ترامب على مسار الأزمة السورية فقد تجلّت باعترافه بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان المحتلة، وانسحابه من الاتفاق النووي مع إيران، «لأن المستهدف الأول في سورية في إطار الأزمة الإيرانية ـ الأمريكية هو الوجود الإيراني القوي هناك» (ص 115)، ناهيك بالصمت الأمريكي عن التدخل العسكري التركي في شمال سورية.

وكما في تبنّي أوباما لحفاظ أمن «إسرائيل» (وكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة)،

(1) محمد جمال باروت، العقد الأخير من تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،) ص 46.

(2) صادر عن وزارة الثقافة السورية عام 2018.

(3) ص 371 – 420 من الكتاب.

كانت كذلك سياسة ترامب (وبكل فجاجة)، الذي تمثّل بـ «إطالة أمد الصراع والعمل على تأمين إسرائيل من طريق تركيع سورية». أما حكاية الكيميائي السوري فقد اتُهم النظام السوري باستخدام غاز السارين لكن تبين انكشاف أمريكا بالتواطؤ مع عناصر «داعش» في سورية وهو «ما يفسر مبادرة إسرائيل إلى تهريب جماعة الخوذ البيض بعد انفضاح أمرهم وانكشاف إسرائيل بتهريبهم جوًا إلى الأردن» (ص 120)، وهناك «عدة مؤشرات تشير إلى التواطؤ مع تنظيم داعش» (ص 121)[4]. ويخلص مرسي في هذا الفصل إلى أنه «رغم الفرق في الأداء والمضمون والأسلوب بين إدارة أوباما وإدارة ترامب فإنهما يلتقيان عند الهدف النهائي، وهو السعي إلى إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد أو إنهاك نظامه داخليًا، إذ إن كلا الرئيسين كانا في خدمة الأهداف الإسرائيلية، والزعم بأن تدخل الإدارتين الأمريكيتين كان يرمي إلى دعم مطالب الشعب السوري في الحرية كان زعمًا مُضلّلًا. وهذا ما يذكرنا بدعم الرئيس بوش الابن وفريقه من المحافظين الجدد للديمقراطية في العراق بديلًا لنظام الرئيس صدام حسين، وهو ما نفته وزيرة خارجيته كونداليزا رايس في كتاب مذكراتها **أسمى مراتب الشرف**[5] بقولها إنهم أتوا إلى العراق (احتلوا) ليس لإقامة نظام ديمقراطي وإنما للحفاظ على أمن أمريكا القومي.

ـ 4 ـ

تحت عنوان **الفصل الثالث** «تركيا والتآمر المكشوف على سورية: الدوافع والتداعيات» يشير المؤلف إلى دور تركيا في عسكرة الانتفاضة السورية، ويذكر هنا غرفة العمليات التي أنشئت في هاتاي والتي كانت بمنزلة مركز رئيس لتوفير الدعم اللوجستي للتنظيمات التكفيرية، وشارك في اجتماعاتها ضباط من فرنسا وبريطانيا وأمريكا وقطر وتركيا وآخرون وأحيانًا الإمارات (ص 301). (نشير بدورنا إلى غرفة «الموك» التي أُنشئت للغرض عينه في الأردن)، وإلى مطالبة الرئيس أردوغان خلال لقائه الرئيس الأسد بتعديل حكومي يضمن نفوذًا لحركة الإخوان المسلمين، وهو ما رفضه الأسد» (ص 135)، ويرى أنه «بعد سقوط حكم الإخوان في مصر أصبحت تركيا أشد تصلبًا إزاء خيار إسقاط النظام في سورية، واستخدمت من أجل ذلك كل الوسائل والأدوات وفتحت أبوابها لكل القوى الجهادية والتكفيرية بكل مسمياتها وأنواعها، وفي مقدمها تنظيم داعش وجبهة النصرة وكلاهما كان ضمن تنظيم القاعدة (ص 138)، واصفًا مواقف أردوغان بـ«المراوغة»، (وهو ما بدأ يتكشّف من محاولات التقارب مع الرئيس الأسد، وكأن شيئًا لم يحصل من دوره التدميري لسورية وقبل وقوع الزلزال المدمّر لمناطق في البلدين، وسعيه إلى تعميم النموذج التركي، أي الإخواني في مطلع ما سمي «الربيع العربي»).

(4) مقالة الباحث الإسرائيلي في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط نير بومس بعنوان «خوذ بيضاء.. أعلام صفراء.. نهاية حملة «جيرة حسنة»، وتكشف الدور الإسرائيلي في تأمين نقلهم إلى الأردن/منشور بنصه الكامل على موقع 180 بوست الإلكتروني نقلًا عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(5) صادر عن دار الكتاب العربي.

ـ5ـ

وحمل **الفصل الرابع** عنوان «تأثير المواقف الإسرائيلية في مسار الأزمة السورية»، وفيه تطرق المؤلف إلى علاقة إسرائيل ببعض التنظيمات المتطرفة على الساحة السورية ومن نماذجها الخوذ البيض، وسعي إسرائيل الحثيث إلى فك ارتباط سورية بإيران، فضلًا عن موقف سورية من عملية السلام مع إسرائيل والرافض لها ولشروطها (موقف الرئيس حافظ الأسد في لقائه مع الرئيس كلينتون في جنيف).

ـ6ـ

وعالج **الفصل الخامس** «الدور الروسي ومعضلة التوفيق بين قوى متصارعة في حيّز ميداني ضيق»، فعَرَض المؤلف خلاله لأسباب وقوف روسيا إلى جانب سورية، وثم التدخل العسكري المباشر، مستقرئًا ـ استباقيًا ـ وضع روسيا في سورية وموقف الغرب من ذلك، وهو ما قبل الحرب الروسية ـ الأوكرانية التي جسّدت حرب الغرب على روسيا الاتحادية) فيلفت مرسي النظر بالقول «من اللافت للانتباه أن القيادة الجديدة استشعرت في المراحل اللاحقة وعن حق بأن الغرب ممثلًا بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لن يكتفي بتفكيك الاتحاد السوفياتي بل استمر بتنفيذ مخططه باختراق فضاء ما بعده اقتصاديًا وسياسيًا وهو فضاء يتمثل بالمنظور الروسي الحديقة الجيو ـ سياسية في روسيا الاتحادية. وعدَّت القيادة الروسية ذلك مخططًا لحصار روسيا وعزلها واستضعافها ومؤشرًا على الاستهانة بها فاستجابت لدعم نظام حليف يؤمن له موطئ قدم في المياه الدافئة التي شكلت هاجسًا لحكام روسيا على مدى التاريخ» (ص 193). إضافة إلى نشر المؤلف ما كشفه السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو من «أن الثورة السورية قد تم التخطيط لها بمساعدة «برنامج سورية الديمقراطية» الذي كانت تموله إحدى الجهات غير الحكومية المرتبطة بالاستخبارات الأمريكية (ص 183). (نشير هنا إلى ما ورد في الكتاب السنوي السابع عشر لـ «تجمُّع الباحثات اللبنانيات» من مقالة الباحث التونسي محمد الحداد يحكي عن مؤتمر أصدقاء سورية بتاريخ 2012/2/21 في تونس برعاية الرئيس يومها المنصف المرزوقي وهو ما كشفته هيلاري كلينتون في كتابها **الخيارات الصعبة** من أنه مبادرة أمريكية جمعت 60 بلدًا وأنها اتخذت صفة غير رسمية في الكواليس قرار تسليح المعارضة، وأن جزءًا منها كان من المعلوم أنه ينتمي إلى القاعدة). ويرى مرسي أنه بالرغم من أن التدخل العسكري الروسي في سورية قد أدى «إلى تغيير المعادلة التي كانت سائدة قبل ذلك» ، و«أربك الجميع» لكنه – يقول – «يجب أن تؤخذ بالحسبان محدودية هذا الدور فهو ليس دورًا وحيدًا بل هو دور مؤثر لكنه يتأثر أيضًا بأدوار الآخرين كالأدوار الأمريكية والتركية والإيرانية والإسرائيلية (ص 200).

ـ7ـ

وتناول **الفصل السادس** «الدور الإيراني في مسار الأزمة السورية بين ما حققه وما عجز عن تحقيقيه»، ويقول المؤلف: «جاء التدخل العسكري الإيراني في الأزمة السورية الراهنة بِنَاءً على استدعاءٍ سوري رسمي، وهو ما كانت تدافع به كل من إيران وروسيا عن الوجود الإيراني في مواجهة المطالب الإسرائيلية والأمريكية بخروجها من سورية»، فضلًا عن ذلك كانت سورية بتقدير القيادة الإيرانية جبهة متقدمة في محور استراتيجيتها في المنطقة

فإذا انهارت يأتي دور «الجبهة الإيرانية»، كما أن «سقوط سورية بالنسبة إلى إيران يعني حصار المقاومة في لبنان وقطع الطريق أمام محور المقاومة الذي يمتد من طهران إلى جنوب لبنان أي حدود إسرائيل في فلسطين المحتلة عام 1948» (ص 206)، واصفًا تحالف إيران ـ الأسد «بتحالف المصير المشترك»، بعد أن كان «تحالف الضرورة» مع الأسد الأب، نافيًا – أي مرسي ـ البعد المذهبي لعلاقة الأسد الأب بإيران وهو يرى «أن فيها الكثير من المبالغة»، مستذكرًا حوادث تلك المرحلة، ومنها خروج مصر بتوقيعها اتفاقيات كامب دايفيد، واجتياح «إسرائيل» للبنان 1982، واتفاقية 17 أيار معها (ص 209). وتتميز قراءة مرسي للعلاقة مع إيران بالشفافية وبأنها ذات الطابع الاستراتيجي، فيذكر أن «إيران نجحت حتى الآن في دعم صمود النظام السوري وكان لها الصدارة في ذلك قبل مرحلة التدخل الروسي» (2015)، الأمر الذي «يجعل التعايش الإيراني ـ الروسي ضرورة لا غنى عنها للنظام السوري»(قراءة تنسحب على العلاقة الإيجابية بين البلدين والتي تبدّت في الحرب الروسية ـ الأوكرانية).

عن «المواقف العربية من تطورات الأزمة السورية» وهو عنوان **الفصل السابع**، يبدي المؤلف أسفه بمرارة المستشعر للأخطار على الأمة فيقول: «إن ما تعرضت له سورية وشعبها المثابر لم تتعرض له أي دولة عربية من قبل، ربما باستثناء الحالة العراقية والحالة الفلسطينية، وكان مفترضًا أن تفضي الكارثة السورية إلى موقف عربي موحد ومقاوم للمخطط الذي واجهته، لكن مواقف معظم القوى العربية اتسمت بعدم المبالاة أمام الكارثة التي حلت بالشعب السوري وهي مواقف مؤسفة تؤشر إلى تراجع مفهوم العروبة المستنيرة ونخوتها». ويقول «إن المفارقة المؤلمة أن تُجمَّد عضوية سورية في جامعة الدول العربية وهي دولة مؤسسة لها، وقد تم اتخاذ قرار تجميد العضوية من دون سند قانوني، وجُرِّدت سورية على هذا النحو من الغطاء السياسي العربي. والمفارقة الكبرى أن يتآمر بعض الأطراف العربية على سورية وشعبها». ويعطي تفسيرات لبعض المواقف الخليجية المتخوفة من الانتفاضة السورية وفي مقدمها خشية استمرار تمدد الثورات الاحتجاجية نحو العتبات الخليجية، وتأثير التيارات السلفية في الخليج وبعضها بلغ من القوة والفعالية والتصرف على نحو شبه مستقل في دعم الجماعات السلفية الجهادية التي تغلغلت في الداخل السوري، وهو ما أدى إلى خلل كبير في القوى داخل مجموعات الثورة السورية برمّتها وأسفر عن استقواء العنصر السلفي منها على حساب العناصر المدنية الأخرى (وهو ما أفضت إليه الأمور في شمال سورية). ومن تفسيراته أيضًا للمواقف الخليجية أنها تسعى إلى مواجهة النفوذ والتدخل الإيرانيين في مسار الأزمة السورية، عارضًا للموقف السعودي لتطورات الأزمة السورية، «التي تحولت العلاقات مع سورية في بدايات الثورة من موقف متعاطف لينتهي لاحقًا إلى قطيعة تامة بين الطرفين» (ص 226). أما عن الموقف القَطَري من تطورات الأزمة السورية فقد «تحوّل إلى طرف في الصراعات عبر تمويل عناصر التنظيمات المتطرفة وتسليحها، على نحو ما حدث في سورية، وتحالفها مع تركيا لدعم «جبهة النصرة» وعدد آخر من التنظيمات المتطرفة»، (لقد كان الدور القطري سخيًّا بالدعمين المالي والسياسي واختراقه تشكيلات المعارضات السورية، ولنا أن نستذكر ما كشفه رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم حول الخلاف على الصيدة، أي سورية). أما الدور المصري

فذكر مرسي أن «القاهرة لم تضع مرحليًا ثقل اهتمامها بالمسألة السورية لانشغالها في ثورتها والتهديد الإرهابي في سيناء آنذاك، ولم تتبنّ رحيل الرئيس بشار الأسد عن السلطة بل دعت لترك الأمور إلى الشعب السوري» (ص 235).

ـ8ـ

ثمة أسف شديد بين سطور قلم المؤلف في تفسيره لأسباب تراجع الموقف العربي حيال الأزمة السورية، ومنها تراجع الفكر القومي، وعدم قدرة جامعة الدول العربية على اتخاذ مواقف مساندة ومواقف فاعلة إزاء التهديدات، وانشغال معظم الدول العربية بقضاياها الداخلية، وتزايد تأثير القوى الإقليمية والدولية ضمن مسار الأزمة السورية في الموقف العربي التي لم تكن موحدة. وقد لوحظ بصفة عامة «أن المواقف العربية تجاه الأزمة السورية اتسمت بالانقسام والتباين» (ص 248).

وتتجلّى في **الفصل الثامن** بعنوان «من المسؤول؟ محاولة لجمع أدلة الاتهام وحيثياتها» كثافة التشريح لأدوار وأسماء المتورطين بتدمير سورية، رافعًا المؤلف إصبعه بالاتهام لكل من: تركيا والمتحالفين معها والولايات المتحدة وإسرائيل ثم بعد ذلك مسؤولية النظام السوري.

و«حول فرص التسوية السياسية للأزمة السورية» كخاتمة للكتاب يقدِّم المؤلف عددًا من الاقتراحات كتصور أولي للخطوات التمهيدية للاقتراب من مدخل التسوية السياسية والقيام بعدد من الخطوات (ص 320)، مجددًا القول «إن استهداف سورية وتشتيت شعبها حصلا في إطار مؤامرة ممنهجة شاركت فيها عدة أطراف إقليمية ودولية»، وأن ما «ارتُكب في حق الشعب السوري من جانب الأطراف الأجنبية التي تآمرت على سورية وشعبها تستوجب المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية» (ص 321).

خلاصة

لم يترك السفير مرسي شاردة إلا وتطرّق إليها في كتابه المذكور آنفًا، شارحًا بلغتين دبلوماسية وهذه جزء من ثقافته من جهة، وككاتب يتقصى الحقائق دونما مواربة، وأيضًا كمواطن عربي «يتحرّق» على ما آلت إليه سورية من تدمير. أما تضمينه الوقائع فبدا كمحام ينافح بالحجج الموثّقة ما فعله المتآمرون لتدمير سورية. فالكتاب مُتخم بالمعلومات، والتحليل والقراءة المتأنيّة لحقبة من تاريخ سورية يختصرها مرسي بكلمتين: تدمير سورية.

ففي الكتاب، تنساب الوقائع بلغة سردية لمحطات ولتواريخ ما حصل، من دون أن يكون ما ورد وكأنه أرشفة لأحداث سورية منذ 2011/3/15. مع ملاحظتنا باستباقيته في استقراء تشابك العلاقات والمصالح الدولية والإقليمية، وصعوبات الحلول ما لم تترافق مع توافقات دولية، وحلحلة دولية وعربية، مشددًا على الدور المحوري المصري ـ السعودي في هذا المجال، وهو ما كان عليه في حقبات مضت، وهو ما بدأنا نلحظه هذه الحقبة، من عودة مصرية إلى سورية دبلوماسيًا وسياسيًا، بانتظار ملامح العودة السعودية إلى العلن.

هل تعبت الأطراف جميعها فتراجعت عن «زخمها» استكمال تدمير سورية، أم أن اتساع التوتر العالمي والحروب المستجدة عملت على تجميد الأوضاع، فأعادت بعض العرب وجامعتهم إلى الرشد؟ (من دون أن يعني ذلك الثقة بقدرتهم على إيجاد الحلول)، أم تبدل النظرة الدولية لمسألة إسقاط النظام (في الكتاب شرح مفصّل لنيات الإسقاط وأسبابه)، أم أن زلزالي الحرب الروسية – الأوكرانية المدفوعة من كل الغرب على روسيا، وزلزال الطبيعة قد أنابا عن آخر المستجدات؟ ليبقى السؤال مدار القلق: إلى متى سيبقى السوريون ينزفون؟ □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

مجموعة من المؤلفين. **مجانية أم خصخصة؟: تاريخ الصراع على نموذج الرفاه المصري**. تحرير محمد جاد. القاهرة: دار المرايا للثقافة والفنون، 2023. 227 ص.

ماذا تعني سياسات مثل مجانية التعليم أو دعم السلع التموينية بالنسبة إلى المواطن المصري في الوقت الراهن؟ كيف يُنظر ـ على سبيل المثال – إلى المنشآت مثل «القصر العيني» المفتوح لجميع المواطنين برسوم رمزية، أو أوتوبيس النقل العام الذي كان متاحًا ركوبه بقروش بسيطة مع تحمل الزحمة في داخله؟ ماذا تحمل تعبيرات مثل «المجانية»، «الكساء الشعبي»، «التسعيرة»، «فراخ الجمعية»، أو «التموين» من معانٍ؟

يوضح هذا الكتاب الذي يركز على الاقتصاد السياسي المصري وتأريخه الحديث أن التعبيرات التي تحملها هذه التساؤلات، تتعلق بنمط من السياسات العامة التي توفر للمواطن سلعًا رخيصة أو خدمات مجانية تُشعره بأنه في مأمن من خطر الحرمان من احتياجات أساسية بسبب غلاء الأسعار. وهذا النمط من السياسات عادة ما يطلق عليه «السياسات الاجتماعية» أو «الرفاه» القديم الذي نشأ خلال النصف الأول من القرن الماضي وتمت إعادة تكوينه في ظل الاشتراكية الناصرية. وقد ترك لدى المواطن شعورًا بالارتياح، لكنه صار مرمى للانتقادات من الكثير من الجهات في الوقت الراهن، مثل مؤسسات التمويل الدولية والشركات العالمية التي تصدر تقييماتها عن الاقتصاد المصري، وحتى بعض الجهات الحكومية التي تتحدث عن ضرورة معالجة عدم الكفاءة الاقتصادية والهدر المالي وتوجيه الدعم لغير مستحقيه.

وهكذا، فعلى الرغم من الترحيب والاحتفاء بمجانية وتأميم الخدمات العامة من جانب أجيال الأربعينيات والستينيات، فقد تراجع هذا الترحيب وحل مكانه النقد الشديد لمجانية الخدمات لتصبح الخصخصة وترشيد الإنفاق العام والحدّ من أعداد المنتفعين من الدعم الحكومي هي الشعارات البديلة التي تحكم تصورات المواطن عن دور الدولة الاجتماعي.

يعرض الكتاب لتاريخ السياسات الاجتماعية في مصر، متناولًا خدمات المرافق، مثل وسائل النقل وشبكات المياه والكهرباء،

وكذلك الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، ودور الدولة في الإنتاج وإدارة السوق، وصولًا إلى التحولات التي طرأت على الخطاب الحكومي وأدت إلى خصخصة إدارة مؤسسات الدولة وفقًا لقواعد السوق وحوافزه. ويوضح أن السياسات الاجتماعية في مصر تعود إلى حقبة الأربعينيات، حينما أجريت أولى عمليات التأميم للمرافق في مصر اقتداءً بسياسات الرفاه في أوروبا، واستجابة لمطالب محلية. حتى إن مسائل حيوية مثل تأميم قناة السويس كانت قد نوقشت من جانب الحكومة المصرية في الحقبة الملكية. لكن لم يتحقق إنجاز كبير يذكر في السياسات الاجتماعية سوى في ظل «الاشتراكية الناصرية» التي مثلت نموذجًا لتعميم الخدمات الأساسية.

وإذ يتناول النقد الموجه لنواقص منظومة الرفاه الناصرية، يوضح أن تحوّل الرفاه إلى مشكلة يتعلق بعجز الدولة عن تعظيم مواردها لتمويل المرافق والخدمات العامة وليس فقط بالسياسات الاقتصادية والبنى القانونية المنظمة لها، ناهيك بالمتغيرات المحيطة بالمجتمع، ولا سيما المتغيرات السياسية المؤثرة في نظام الحكم وتوجهاته. وهنا يمكن الاستنتاج، أنه مع انتهاء حقبة الناصرية، تسارعت وتيرة الخصخصة، لكن ذلك لم يوقف النقاش حول دولة الرفاه، ولا يتوقع بالتالي أن يغيب مثل هذا النقاش عن أي مشروع مستقبلي للتغيير.

ـ 2 ـ

سعيد أبو علي. **رسائل مقدسية**. بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2023. 560 ص.

يضم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ مجموعة من المقالات والدراسات التي عبّرت عن انشغالات مؤلفه بتطور الأوضاع في مدينة القدس المحتلة خلال السنوات الأربع الماضية، وما واجهته المدينة، من مشاريع استيطان وتدمير وتهجير وتزوير للتاريخ والجغرافيا، تستهدف تهويد المدينة وتدنيس مقدساتها المسيحية والإسلامية.

وقد تناولت هذه المقالات والدراسات الصمود المقدسي في مواجهة الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي المستمر، في ظل التحالف الأمريكي – الإسرائيلي الذي وصل إلى ذروته مع «صفقة القرن»، وإعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها وإغلاق القنصلية الأمريكية بالقدس الشرقية.

ويعرض الكتاب لممارسات قوات الاحتلال في المدينة والمحاولات المستمرة لاقتحام المسجد الأقصى من جانب المسؤولين الإسرائيليين والمستوطنين بحماية قوات الاحتلال، وتصميم الشباب الفلسطيني على مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام، وتمسكه بأرضه وهويته والدفاع عنهما والتضحية في سبيلهما. ويوجه هذا الصمود الفلسطيني في القدس وفي فلسطين عمومًا رسائل جمّة للمحتل، أبرزها أن الشعب الفلسطيني بكل أجياله مستمر في مقاومة الاحتلال مهما طال الزمن وبلغت التضحيات.

ـ 3 ـ

أحمد حسني الأشقر. **ضمانات المحاكمة العادلة: بين التأطير الدستوري والمعايير الدولية (دراسة وصفية تحليلية)**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2023. 224 ص.

تسلط هذه الدراسة ـ كما يأتي في تعريفها ـ الضوء على ضمانات المحاكمة العادلة، بوصفها أبرز مظاهر الشرعية الدستورية لنظام العدالة الجنائية. وتمثل المعايير الدولية المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة مرجعًا أساسيًا وملزمًا لغايات إنفاذ هذه الضمانات في النظام القانوني الداخلي. وبذلك توفر هذه الدراسة مرجعًا نظريًا وتطبيقيًا أساسيًا حول إدماج المعايير الدولية لضمانات المحاكمة العادلة في نظام العدالة الوطني، وتحليلًا وافيًا لمجموعة من المعايير الدولية الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتتضمن الدراسة أيضًا عشرات التطبيقات القضائية الدولية، ولا سيما تطبيقات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأحكام المحاكم العربية في مجال الرقابة الدستورية، والقضاءين الإداري والعادي، الأمر الذي يعزز قدرات المشتغلين بالقانون على استخدام هذه المعايير الدولية في التطبيقات والاجتهادات القضائية والمرافعات في نظام العدالة الوطني، وذلك من خلال تعميق المعرفة التي تساعد على المواءمة بين ضمانات المحاكمة العادلة المستقاة من مصادرها الدولية وأنظمة العدالة الوطنية في البلدان العربية.

وإذ تؤكد الدراسة أن قواعد المحاكمة العادلة لها سند ومصدر خارجي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفصله العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، توضح أن هذه القواعد أضحت علامة بارزة يصعب تجاوزها، وأهمها: استقلال القضاء، وتقرير مبدأ المساواة أمام القضاء، وكفالة حق الدفاع، ووجاهية المحاكمة، وعلانيتها، وتقرير حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر.

ـ 4 ـ

علي الجرباوي. **من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2023. 560 ص.

يرى علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت في كتابه الجديد **من الطرد إلى الحكم الذاتي**.. أن الحركة الصهيونية قامت في الأساس على خرافة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وانصبّت كل محاولاتها حتى عام 1948 في اتجاه طرد الفلسطينيين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، الأمر الذي نجحت فيه عام 1948، باستيلائها على نحو 78 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية، وتهجير نحو 800 ألف فلسطيني، يمثلون الأغلبية، عن منازلهم وأراضيهم.

لكن المفارقة التي يتوقف عندها الجرباوي في المشروع الصهيوني تتمثل بـ«الانتصار الذي حققته إسرائيل» في حرب حزيران/يونيو 1967، إذ خلق الانتصار العسكري معضلة للمشروع الصهيوني في فلسطين، لأنه مكّن الصهاينة من السيطرة على الأرض (الضفة الغربية وقطاع غزة) لكن في وجود فلسطيني كثيف. ويوضح أن الإسرائيليين أصبحوا غير قادرين على طرد الفلسطينيين أو اقتلاعهم فيزيائيًا، فتحول الفكر لديهم إلى إيجاد حل إجرائي، تمثل بما أسموه «الحكم الذاتي» أي فصل الفلسطينيين عنهم على الرغم من الوجود الفلسطيني الوازن على الأرض، محاولين بذلك منع إمكان أن

يصبح الفلسطينيون جزءًا من «إسرائيل». وهذا الواقع لا يتناسب وشروط تحقق الحكم الذاتي في مختلف أنحاء العالم عمومًا، إذ إن أي حكم ذاتي يتحقق في الإقليم أو الأقاليم أو المناطق داخل حدود الدولة، وعلى الناس في هذه الأقاليم أن يكونوا جزءًا من حدود الدولة، وليس خارجها. وهذا لا يتطابق والحالة الإسرائيلية، حيث تتحدث سلطات الاحتلال عن إعطاء حكم ذاتي «لأرض ليست ضمن السيادة الإسرائيلية، ولناس ليسوا جزءًا من المواطنين»؛ وهنا تكمن المعضلة.

ثانيًا :كتب أجنبية

ـ1ـ

Maximilian Hess

Economic War: Ukraine and the Global Conflict between Russia and the West

London: C Hurst and Co. Publishers Ltd., 2023. 280 p.

يتناول الباحث البريطاني بمعهد أبحاث السياسة الخارجية، شؤون آسيا الوسطى ماكسيميليان هيس في هذا الكتاب تداعيات «الثورة الأوكرانية» (2014) التي عرفت أيضًا بحركة «الميدان الأوروبي» أو «الانقلاب الأوكراني»، ليؤكد أن تلك الثورة مهدت للصراع الدائر في أوكرانيا وسيطرة موسكو على جزيرة القرم، وصولًا الى الهجوم الروسي على أوكرانيا في شباط/فبراير 2022 ونشوب صراع اقتصادي دولي، من المستبعد أن ينجوَ أحد من تداعياته.

وقد اندلعت تلك الثورة التي أدت إلى إطاحة الرئيس الأوكراني المنتخب فكتور ياكونوفيتش ـ الموالي لموسكو بحسب مصادر معارضيه الموالين للغرب ـ بعد نحو عقد من التجاذب بين الغرب وروسيا عقب «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا (2004).

ويرى المؤلف أن الصدام الاقتصادي العالمي اندلع عقب سيطرة روسيا على جزيرة القرم وضمها عام 2014 ورد الغرب على الهجوم الروسي من خلال استخدم نفوذه في الأسواق الدولية واللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية على الكرملين لردع القيادة الروسية، الأمر الذي دفع الكرملين إلى الهجوم الشامل على كييف عام 2022، وتحويل أسواق المال والغذاء والوقود إلى ساحات معارك حقيقية، تنذر بحرب اقتصادية طويلة الأمد، وذلك بدلًا من «حرب باردة جديدة». وستحدد مثل هذه الحرب الاقتصادية ـ برأي المؤلف ـ مستقبل الليبرالية والديمقراطية. كما أنها ستمثل سابقة للعلاقات الاقتصادية بين الغرب والصين ـ المعنية بتداعيات الحرب الروسية ـالأوكرانية، بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تستهدفه الولايات المتحدة والغرب عمومًا. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من التقارب بين روسيا والصين في مقابل تباعد بين الصين والغرب، يصاحبه تنافس على إقامة مناطق نفوذ حيثما أمكن. والواقع، أظهرت تداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية على الاقتصاد العالمي مدى خطورة هذه الحرب اقتصاديًا، إذ أدت إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي وسرعة في التضخم، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، وتآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب. وعانت الاقتصادات المجاورة بصورة خاصة من الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتدفق اللاجئين، ناهيك بتراجع الاستثمارات في غياب الاستقرار.

وإذا أخذنا في الحسبان أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فلا بد أن نتوقع أن تؤدي انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي، ناهيك بارتفاع سعر القمح، وبخاصة أن نسبة صادرات كل من روسيا وأوكرانيا من القمح تصل إلى 30 بالمئة من صادرات القمح العالمية. وهذا من شأنه أن يزيد احتمال زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى بعض مناطق أمريكا اللاتينية والقوقاز وآسيا الوسطى. ومما لا شك فيه أن الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية سوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطًا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط.

وقد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي– السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأعيد النظر في سلاسل الإمداد، وكذلك التفكير في حيازة عملات الاحتياطي. ولا يُخفى أن سلسلة العقوبات الغربية وتجميد الأصول وسحب الشركات الدولية من الاقتصاد الروسي ردًا على الهجوم العسكري على أوكرانيا، أفسح المجال لمزيد من التعاون والشراكة بين روسيا والصين، الحليف القوي الذي يمكن الاعتماد عليه كمصدر أساسي لدعم موسكو.

وعلى الرغم من التحذيرات الغربية للصين من مغبة دعم روسيا، فقد قررت الصين التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتوائها بوصفها المنافس الاقتصادي الأقوى ـ فتح خط مقايضة كامل مع روسيا، وقبول الروبل كعملة للشراء مقابل أي شيء يحتاجه الاقتصاد الروسي ـ بما في ذلك الواردات المهمة مثل الأجزاء التكنولوجية التي مُنعت عن موسكو في جولات العقوبات الغربية الأخيرة.

ـ 2 ـ

Izabela Pereira Watts

Peace or Democracy? Peacebuilding Dilemmas to Transition from Civil Wars

London: Routledge, 2023. 336 p.

خلافًا للاعتقاد السائد بأن السلام والديمقراطية يسيران جنبًا إلى جنب بعد حرب أهلية، ترى الخبيرة في شؤون حفظ السلام وبناء الديمقراطية بيريرا واتس في هذا الكتاب أنهما في الواقع على مفترق طرق، مشيرة إلى تحديات كثيرة تواجه بناء السلام الديمقراطي، وقد تحول دون تحقيقه.

وفي هذا السياق، تركز مؤلفة الكتاب على شرح التحديات أو المعضلات التي تواجه الحكومات الانتقالية المؤقتة التي تتكون لإنجاز مرحلة بناء السلام، ودور المجتمع الدولي الذي يفترض أن يكون داعمًا لإزالة رواسب الحرب الأهلية.

واستنادًا إلى تحليل أكثر من 40 دولة بين عامَي 1989 و2022 وأكثر من 60 عملية سلام للأمم المتحدة، تقدم المؤلفة التي شاركت في عدد كبير من بعثات وبرامج حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أبرز المعضلات التي تحتاج إلى المعالجة لتحقيق بناء السلام والديمقراطية، ومنها: إجراء الانتخابات؛ التحول السياسي للأحزاب؛ صوغ الدستور؛ وضع الترتيبات المتعلقة بالضوابط والتوازنات وتقاسم السلطة؛ وضع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والعفو ولجان الحقيقة

ومحاكم جرائم الحرب؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وإصلاح الإعلام والمجتمع المدني.

وتشير المؤلفة إلى أن حل أي من هذه المعضلات قد لا يكون مضمونًا، لا بل قد يؤدي إلى مشاكل أخرى أكثر تعقيدًا قبل استعادة السلام وتثبيت نظام سياسي جديد. رغم ذلك لا بد من الأخذ بتجارب بناء السلام والديمقراطية التي تظل تمثل رافدًا أساسيًا لمتخذي القرار وواضعي السياسات والمحللين الدوليين والممارسين في مجال بناء السلام والتي سيكون لها أيضًا قيمة كبيرة لطلاب العلاقات الدولية وكل المهتمين بحفظ السلام وبناء الديمقراطية والدولة.

ـ 3 ـ

Zongyuan Zoe Liu,

Sovereign Funds: How the Communist Party of China Finances Its Global Ambitions

Cambridge, MA: Harvard University Press, 2023. 288 p.

يتمحور هذا الكتاب حول النمو المفاجئ لصناديق الثروة السيادية في الصين وتأثيرها المهم في الأسواق العالمية، والشركات المحلية والمتعددة الجنسيات، والسياسة الدولية. ويؤكد مؤلف الكتاب أن هذه الصناديق مثلت أحد المفاتيح الاستراتيجية لنشر الثروة السيادية لمصلحة الدولة وبالتالي لصعود الصين العالمي. ومنذ أن تولى الرئيس الصيني شي جين بينغ منصبه في عام 2013، ضاعفت الصين من فن استخدام حكم المال، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، حيث قامت باستثمارات ذكية مع الصناديق السيادية التي أنشأتها من خلال الاستفادة من احتياطياتها من العملات الأجنبية، ليصبح بذلك الحزب الشيوعي الصيني، من خلال الصناديق السيادية ـ ممولًا عالميًا له وزنه على المستوى العالمي.

من هنا يقدم مؤلف الكتاب تحليلًا شاملًا لتطور الصناديق السيادية في الصين، بما في ذلك مؤسسة الاستثمار الصينية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، وشركة هويجين المركزية للاستثمار المحدودة. ويوضح كيف أصبحت هذه المؤسسات آليات ليس فقط لتحويل احتياطيات النقد الأجنبي منخفضة العائد إلى رأس مال استثماري ولكن أيضًا لدعم صعود الصين ونفوذها.

ويؤكد أن الصناديق السيادية تقدم الدعم لمبادرة الحزام والطريق التاريخية، وتؤدي دورها في تحويل أصول الدولة إلى الصناعات الاستراتيجية. وقد أصبحت في عهد الرئيس شي حارسًا للاقتصاد الصيني.

ـ 4 ـ

Grant Newsham

When China Attacks: A Warning to America

Washington, DC: Regnery Publishing, 2023. 256 p.

يتناول هذا الكتاب للعقيد الأمريكي السابق غرانت نيوزهام، عضو الاستخبارات في قوات المحيط الهادئ، التهديدات الصينية لأمريكا التي يعدّها تهديدات وجودية، ويحذر من التهاون بالمهارات المتزايدة للجيش الصيني وتحركاته الهادفة إلى إبعاد القوات الأمريكية عن المناطق التي يتمركز فيها.

ويرى أن العداء الصيني للولايات المتحدة لا يقتصر على الناحية العسكرية فحسب، بل إن القيادة الصينية تسعى إلى تدمير الاقتصاد

والمؤسسات الأمريكية، إضافة إلى الطريقة الأمريكية في الحياة، وذلك من خلال سعيها إلى الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

ويقر بأن الصين أظهرت عبقرية استراتيجية في إدارة الأسواق الأساسية، لكنه يتهمها بأنها سيدة سرقة الملكية الفكرية، ونجحت بصورة مذهلة في شراء النفوذ بين النخب الأمريكية. ويرى أن الصين تشن حاليًا حربًا سرية في الغالب على الولايات المتحدة وحلفائها. لكن هذه الحرب التي شجعها الضعف الأمريكي على ما يبدو، يمكن أن تنفجر قريبًا إلى العلن. وستكون نقطة الاشتعال على الأرجح في تايوان، وربما تمتد على مسرح المحيط الهادئ بأكمله. ومن المتوقع أن تكون النتائج مدمرة، في حين تخاطر أمريكا بتراجع مذل، مع تكاليف لا يمكن تصورها على اقتصادها وأمنها.

ويحذر من أن الصراع قادم وأن الولايات المتحدة ليست مستعدة للمواجهة حتى الآن. لكن ذلك لا يعني أن هزيمة أمريكا حتمية، وبخاصة إذا عملت على التعامل مع التهديدات الصينية بواقعية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Amr Hamzawy,
"The Looming Danger of State Disintegration in Sudan,"
Carnegie Endowment for International Peace (3 May 2023).

يرى مدير برنامج كارنيغي للشرق الأوسط عمر حمزاوي في متابعته للأحداث الجارية في السودان أن اندلاع خطر تفكك الدولة في السودان يلوح في الأفق بعد تعثر الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد واندلاع العنف الأخير، وفشل الكثير من المحاولات لوقف إطلاق النار بين الجيش الوطني السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع شبه العسكرية بقيادة محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي.

ويبدو أن البلاد تتجه نحو صراع طويل الأمد حول الكثير من القضايا ـ بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وتهميش الأقليات، وتركيز السلطة والثروة في الخرطوم، وتفشي الفقر، وتوسع الدور السياسي والاقتصادي للخرطوم. وتُظهر المواجهة بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع حدود التغيير السياسي السلمي في البلاد التي يشوبها تاريخ طويل من الحروب الأهلية، إذ شهد السودان المعروف بأراضيه الشاسعة وتنوعه العرقي والديني وثرواته الطبيعية سلسلة من الحروب الأهلية منذ حصوله على الاستقلال في الخمسينيات من القرن الماضي.

ويمثل الصراع على السلطة بين المركز السياسي للسودان في الخرطوم والأطراف الجنوبية والغربية، جوهر الصراع الحالي. وفي هذا السياق يُتهم الرئيس السوداني (المخلوع) عمر البشير، بالتحالف مع الإسلاميين الراديكاليين، بين عامَي 1989 و2019، باضطهاد السكان غير المسلمين والقبائل الأفريقية التي تعيش في مناطق الأطراف النائية. وقد أدت الحرب الأهلية المطولة إلى انفصال جنوب السودان وتحوله إلى جمهورية مستقلة عام 2011، بينما تسببت الحروب الأهلية المتتالية بين عامَي 2003 و2011 في المنطقة الغربية من شمال السودان ـ أي دارفور ـ في فظائع جماعية واستنزاف الموارد البشرية والمادية. وفي عام 2019، أطاحت

قيادة الجيش بالبشير وسجنته هو وأقرب مساعديه ردًا على احتجاجات واسعة النطاق مؤيدة للديمقراطية تطالب بإقالته من منصبه. وتقدم جنرالان إلى الواجهة السياسية: عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) الذي قاد المجموعة العربية شبه العسكرية الجنجويد، التي ظهرت كنتيجة للحرب الأهلية في دارفور ـ حيث قتلت ما يقدر بنحو 300 ألف شخص بين عامَي 2003 و2005، وذلك قبل أن تتطور إلى قوات الدعم السريع عام 2013. وقاد كل من البرهان وحميدتي مفاوضات سياسية مع ممثلي الجماعات المدنية، لكن الانتقال إلى الديمقراطية كان مجرد حلم. وعلى الرغم من دور الوساطة النشط للأمم المتحدة، لم تتمكن المناقشات المطولة بشأن نظام الحكم في البلاد من اختراق المشهد السياسي في السودان.

وفي هذه الأثناء، كانت التوترات في تصاعد بين الحكومة المركزية في الخرطوم وأطراف البلاد، وكذلك بين الجيش والجماعات المدنية من جهة، والجيش والميليشيات شبه العسكرية من جهة أخرى. وفي عام 2021، استقال رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك وسط أزمة سياسية، وتولت قيادة الجيش والميليشيات السيطرة الكاملة على السلطة التنفيذية. وأعقب ذلك مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والمشقة المتزايدة لـ 45 مليون مواطن سوداني.

وكان الفشل في دمج الجماعات المسلحة المختلفة بعد الإطاحة بالبشير من أبرز المسائل التي قادت إلى العنف الدائر. لقد سيطر الجيش الوطني السوداني بقيادة البرهان على مجلس السيادة الانتقالي، الذي تولى السلطة التنفيذية بعد الإطاحة بالبشير. كما أدت ميليشيا الدعم السريع بقيادة حميدتي دورًا سياسيًا مهمًا، لكنها ترددت في دمج جنودها المسجلين والأسلحة المتراكمة في الجيش الوطني. وفشلت جهود التوسط في اتفاق ملزم يمنع الميليشيات من استخدام السلاح لأغراض سياسية ونص على اندماجها في الجيش الوطني إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، وهو ما أعاق عملية الانتقال في السودان. كما فشلت مفاوضات تقاسم السلطة بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع والجماعات المدنية في دمج خطط بناء التوافق التي دافعت عن التغيير السياسي والاقتصادي. وجرت جولات لا حصر لها من المفاوضات والاتفاقيات الموقعة بين عامَي 2019 و2023، لكنها لم تسفر عن نتيجة ترضي المشاعر التي كانت وراء انتفاضة 2019، والتي طالبت بالحكم الديمقراطي في وسط الخرطوم، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، والسياسي والاقتصادي في جميع أنحاء البلاد.

وتعثرت خارطة طريق البرهان وحميدتي المتفق عليها سابقًا لدمج قوات الدعم السريع والعسكريين والأسلحة في الجيش نتيجة طموحات حميدتي السياسية لاحتكار السلطة التنفيذية، وهو ما أدى إلى اندلاع الأعمال العدائية في الأسابيع القليلة الماضية. من هنا يرى حمزاوي أنه لتجنب الخطر الذي يلوح في الأفق المتمثل باندلاع حرب أهلية طويلة الأمد وتفكك الدولة، يجب على الطرفين **أولًا** أن يجدوا طريقهم للعودة إلى المفاوضات التي تعطي الأولوية للاندماج الشامل لجميع الجهات العسكرية الفاعلة في الجيش الوطني؛ وإلا فإن التصعيد الحالي سيستمر. وكخطوة **ثانية**، يجب على القادة وضع ضمانات

دستورية وقانونية لحظر استخدام الأسلحة لأغراض سياسية ولحماية المجتمعات المحلية ـ في دارفور وغيرها ـ التي واجهت الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان وعانت بسبب الإفلات من العقاب.

أما الخطوة **الثالثة** فيجب أن تركز على استعادة المفاوضات السياسية بين قيادة الجيش والسياسيين المدنيين الذين يمثلون الجماعات المؤيدة للديمقراطية.

لقد أدت استقالة حمدوك، التي أعقبت الاحتجاجات الدامية والمفاوضات المتوقفة، إلى إحباط شعبي واسع النطاق في ما يتعلق بآفاق الديمقراطية في السودان. ولذا فإن إعادة حمدوك وغيره من السياسيين المدنيين إلى طاولة المفاوضات مع قادة الجيش ـ مع بعض الضمانات المقدمة للمدنيين من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ـ يمكن أن يساعد على استعادة آمال المواطنين في الانتقال الديمقراطي في السودان والتقاسم السلمي للسلطة بين الجماعات العسكرية والمدنية.

ولا بد من التحذير من أنه على الرغم من وقف إطلاق النار وترتيبات الهدنة في دارفور في السنوات الأخيرة، لكن الأسباب الجذرية للحروب هناك لم تعالج حتى الآن، وهي محاكمة وتهميش غير المسلمين والقبائل الأفريقية التي تعيش في الأطراف. كما لا بد من التذكير أن السودان لم يعد يمثل حالة تحول ديمقراطي مأمول؛ فللمرة الأولى منذ عقود، أصبحت الخرطوم متورطة في العنف، وسكانها يدفعون ثمن إثارة الحروب على المدى الطويل ضد أطراف البلاد. ولذا لا بد من العمل على إنقاذ السودان من المصير الرهيب لتفكك الدولة واستعادة آفاق الاستقرار، ثم الديمقراطية والتنمية لاحقًا. وهذا أمر ممكن إذا ركزت الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على دمج الميليشيات في الجيش الوطني وتسهيل المحادثات السياسية بين الجماعات العسكرية والمدنية.

ـ 2 ـ

Kali Robinson

"Syria Is Normalizing Relations with Arab Countries: Who Will Benefit?,"

Council on Foreign Relations (11 May 2023).

تتمحور هذه المقالة للكاتبة الصحافية كالي روبنسون حول عودة سورية إلى جامعة الدول العربية وتطبيع العلاقات العربية والدولية معها وتحديد المستفيدين من عودتها إلى الجامعة. وترى روبنسون

أن الرئيس السوري سيكون أول المستفيدين من العودة إلى الجامعة، لكن المواطنين السوريين العاديين وبعض الحكومات الأجنبية المشاركة في الحرب السورية سيكون لديهم القليل من المكاسب.

وتعتقد أن كثيرًا من الدول العربية مستعدة لتطبيع العلاقات مع سورية، الأمر الذي يمثل نجاحًا دبلوماسيًا كبيرًا للرئيس السوري وكذلك لمؤيديه إيران وروسيا، في حين ستمتنع الحكومات الأجنبية التي لا تزال تعارض الأسد، بما في ذلك الولايات المتحدة، عن الترحيب بالتغيير والتطبيع مع سورية.

وفي التفاصيل، ترى روبنسون أن معظم الحكومات العربية أصبحت مستعدة للتطبيع مع سورية بعدما استعادت قوات الحكومة السورية وبمساعدة مهمة من إيران وروسيا، الكثير من الأراضي التي سيطر عليها

المتمردون في السنوات الأخيرة، وباتت تسيطر الآن على ثلثي سورية تقريبًا. لذلك، فعلى الرغم من أن معظم الحكومات العربية المجاورة دعمت في البداية المعارضة السورية واعترفت بها، إلا أنها توصلت إلى الاعتراف بحكم الأسد على أنه حقيقة واقعة وتريد الحدّ من زعزعة الاستقرار الإقليمي الناجم عن تداعيات الحرب في سورية. لقد أدت الحرب إلى نزوح أكثر من نصف سكان سورية، وإلى مقتل نحو 300 ألف مدني. وفر الكثير من السوريين إلى دول مجاورة، مثل لبنان وتركيا، حيث يواجهون الآن مشاعر معادية للاجئين. وتأمل الحكومات المضيفة في نزع فتيل هذه التوترات من خلال ضمان عودة السوريين بأمان إلى ديارهم. وإضافة إلى ذلك، تريد الدول المجاورة من الحكومة السورية كبح جماح التدفقات غير المشروعة من الكبتاغون، وهو عقار يسبب الإدمان بشدة، ويُزعم أنه يمثل مصدرًا لإيرادات تزيد على 50 مليار دولار أمريكي.

وكانت الإمارات أول المبادرين للتطبيع مع سورية عندما أعادت العلاقات مع دمشق عام 2018. وتبعتها دول عربية أخرى من بينها البحرين والأردن بعد مدة وجيزة، بينما أبدت السعودية اهتمامًا بالتقارب في الأشهر القليلة الماضية فقط. ويبدو أن زلزال شباط/فبراير 2023 في سورية وتركيا قد سرّع جهود التطبيع، مما أعطى جيران سورية فرصة لإعادة الاتصال بالحكومة السورية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية. ويمكن أن تؤدي إعادة العلاقات الدبلوماسية الأخيرة بين السعودية وإيران دورًا أيضًا في تسريع خطوات التطبيع بين سورية والدول العربية، بينما تستمر بعض الحكومات العربية ـ مثل قطر على سبيل المثال ـ بإبداء تحفظات على التطبيع مع سورية، مشترطة على الرئيس السوري إجراء تحسينات داخل سورية. وهناك مسودة إطار عمل للتطبيع يعمل المشرّعون الأردنيون على العمل مع الحكومات العربية الأخرى لقمع تجارة الكبتاغون وضمان العودة الآمنة للاجئين السوريين. ويمكن للسعودية والقوى العربية الأخرى أن تدفع سورية لتقليل اعتمادها على إيران، وإضافة إلى ذلك، تريد الكثير من الحكومات العربية تأكيدات بأن المتطرفين الإسلاميين الذين يسيطرون على شمال غرب سورية لن يوسعوا انتشاره. كما تحدد خطة الأردن مزايا ملموسة أخرى، مثل تمويل جهود إعادة الإعمار، والتي قد تكلف ما يصل إلى 400 مليار دولار، في حين يشعر عدد من المراقبين بالقلق من أن التطبيع سيوفر للمدنيين القليل من الفوائد الفورية.

أما بالنسبة إلى القوى غير العربية المتورطة في الحرب، فمن المرجح أن ترى واشنطن التطبيع مع سورية مناقضًا لأهدافها السياسية، وبخاصة أن الدول العربية يبدو أنها تدعم إيران وروسيا، خصمَي الولايات المتحدة. وفي تركيا المجاورة، التي تحتل جزءًا من شمال سورية، يهتم الحزب الحاكم والمعارضة بإعادة العلاقات مع الأسد، لكن مثل هذا الأمر سيعتمد على نتائج الانتخابات الرئاسية في تركيا في 14 أيار/مايو الحالي □

Arabic Books: Free or Privatized? The History of Conflict Over the Egyptian Welfare Model; Holy Letters; Fair Trial Guarantees: Between Constitutional Framework and International Standards (A Descriptive and Analytical Study); From Expulsion to Autonomy: The Zionist Endeavor to burry Palestine

Foreign Books: Economic War: Ukraine and the Global Conflict between Russia and the West; Peace or Democracy? Peacebuilding Dilemmas to Transition from Civil Wars; Sovereign Funds: How the Communist Party of China Finances Its Global Ambitions; When China Attacks: A Warning to America

Research Reports: The Looming Danger of State Disintegration in Sudan; Syria Is Normalizing Relations with Arab Countries: Who Will Benefit?

constraints that limit their representative weight and their influence in the political decision. This necessitates the enactment of an integrated approach that combines political, economic and social dimensions of empowering women politically and the advancement of their rights based on gender indicators.

Keywords: Women, Political empowerment, Representative institutions, Positive discrimination, Parity.

☐ *The political significance of the waste crisis: A Comparative study between Tunisia and Lebanon* ..... Maha Bohlal Obaid 88

The waste crisis in Lebanon, as in Tunisia, convey many political interpretations that reflect the failure of both states to manage public service facilities and the waste sector effectively. This research examines the issue of waste through a political reading of the crisis in both Lebanon and Tunisia, inspecting the political importance of the waste sector, and how it influences the shaping of power relations that have an impact on public affairs. The study attempts to dissect the politicization processes related to this field. The research aims to comprehend the political significance of urban services through waste management and to contribute to the political debate and responsibilities associated with waste management.

■ Seminar

☐ *Arabic language and queries about identity and development* 100

■ Articles and opinions

☐ *Oslo, the window for Arab-Israeli normalization* ..... Aqal Salah and Raed Abu Badawiya 134

☐ *Algerian-Turkish Relations 2002 - 2022: Reality and Opportunities* ..... Khaled Baqqas 146

■ Books and readings

☐ *The Destruction of Syria and the Displacement of its people: Who is Responsible? (Moustapha Abdul Aziz Morsi)* ..... Mona Sukkariyeh 156

that calls for bestowing the Israeli citizenship upon the Palestinian nationals and subjecting them to the apartheid regime, in the interest of other right-wing victory that calls for the killing, extermination, and deportation of Palestinians. The second change is the blatant return to the racist tendencies that characterized Zionism entity since its inauguration through adopting further practices that showcase its Nazism against the Palestinians, including the acceleration of religioning the state and the creation of a fascist regime opposed to the judiciary, women's rights, media, secular education and the left.

Keywords: Zionism, uprooting and replacement, Nazi-fascist mask, apartheid, inhibiting and driving factors.

☐ *The Consolidation of Relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council* ..... Jassem Younis Al-Hariri 55

This study examines the ways possible to consolidate the relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council countries to further deepen economic and security collaboration, as these two variables are of vital importance to push the relations between the two parties towards advanced levels after years of fluctuation, as the time is ripe to build fruitful relations instead of rivalry. As these two variables create strong bonds and a joint arena to confront common challenges, foremost of which terrorism, piracy and smuggling, in addition to developing military training and information intelligence exchange. Therefore, exports and imports rose between the two parties, and horizons of economic cooperation opened up, allowing for mutual investment in an effort to consolidate security and stability in the region.

Keywords: Economic cooperation, Security cooperation, Gulf security, terrorism.

☐ *Indicators of political empowerment of women in Morocco: Statistics and beyond* ..... Abdul Rafi Za'noun 70

With entry of the new millennia, Morocco enacted measures to improve women's political representation, perhaps the most prominent of which is the adoption of the quota system, which made it possible to improve women's presence in representative institutions prompting a quantum leap in the embodiment of their political rights. This study examines the evolution of the legal framework for women political empowerment in Morocco and concludes that legislating the political rights of women is still facing much resistance as there are several

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

Editor-in-Chief
Luna Abuswaireh

Editor
Fares Abi Saab

Vol. 45 **No. 532** **June 2023**

Abstracts

■ Editorial

☐ *Sudan: Story of war and the possibilities of peace* 7

■ Studies

☐ *Economic recovery policies after Corona in the Arab world* .....Ahmed Mohamed Sedky & Hazem Hassanein Mohamed 11

This study examines the role of recovery policies in reducing the inequality in Arab economy after Corona, and depicts what impact the pandemic had on the Arab economy. Especially, the spreading of inequality and its affiliated consequences, such as disease, economic closure and subsequent layoffs of large numbers of workers. The Arab world chairs the inequality charts in the world, as 56 percent of the national income is accumulated by 10 percent of the population, whilst only 12 percent of the national income is distributed amongst 50 percent of the population.

Keywords: Economic Recovery, Inequality, Justice, Development, Digitization, Protection.

☐ *Unmasking the renewed Zionist Nazism-fascism: a threshold?* ..... Walid Salem 33

This paper details the unforeseen changes that are occurring within the Zionist entity, which are expressed by the nature of the new government coalition due to the inconclusive success that it achieved in the 2022 elections: the first change is the loss of the right-wing

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001-113
الحمرا - بيروت 2407 2034 - لبنان
هاتف: 7/6/5/750084 1 (961+)
فاكس: 1 750088 (961+)
info@caus.org.lb
www.caus.org.lb
@CausCenter
CausCenter
@CausCenter

نمط العيش الإمبريالي

استغلال الإنسان والطبيعة في الرأسمالية العالمية

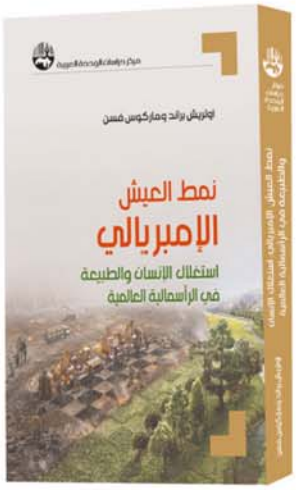

أولريش براند
وماركوس فسن

240 ص

$ 14

في معنى المكان

وحي من دروس المقاومة المقدسية

بلال عوض سلامة

192 ص

$ 14

إشكاليات تاريخ الأدب العربي:

دراسة نقدية في فلسفة الأدب وتاريخه

عيسى بن سعيد الحوقاني

512 ص

$ 24

تفكيك الرأسمالية:

بحث في تقويض المشترك البيئي الإنساني

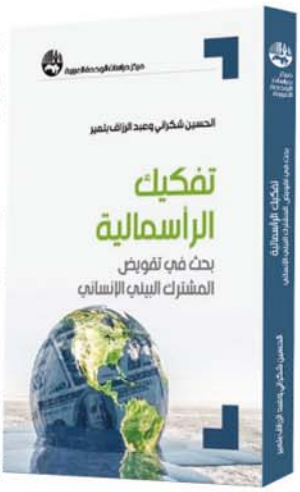

الحسين شكراني

وعبد الرزاق بلمير

400 ص

$ 16

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 532 | June 2023

A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb **www.caus.org.lb**
@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION

Paper (Including Shipping)

Within Arab Countries	$150
Outside Arab Countries	$200
E-Journal	$18

سعر النسخة
الـورقـيـة: 3 $
الإلكترونية: 2 $

ISSN 1024-9834